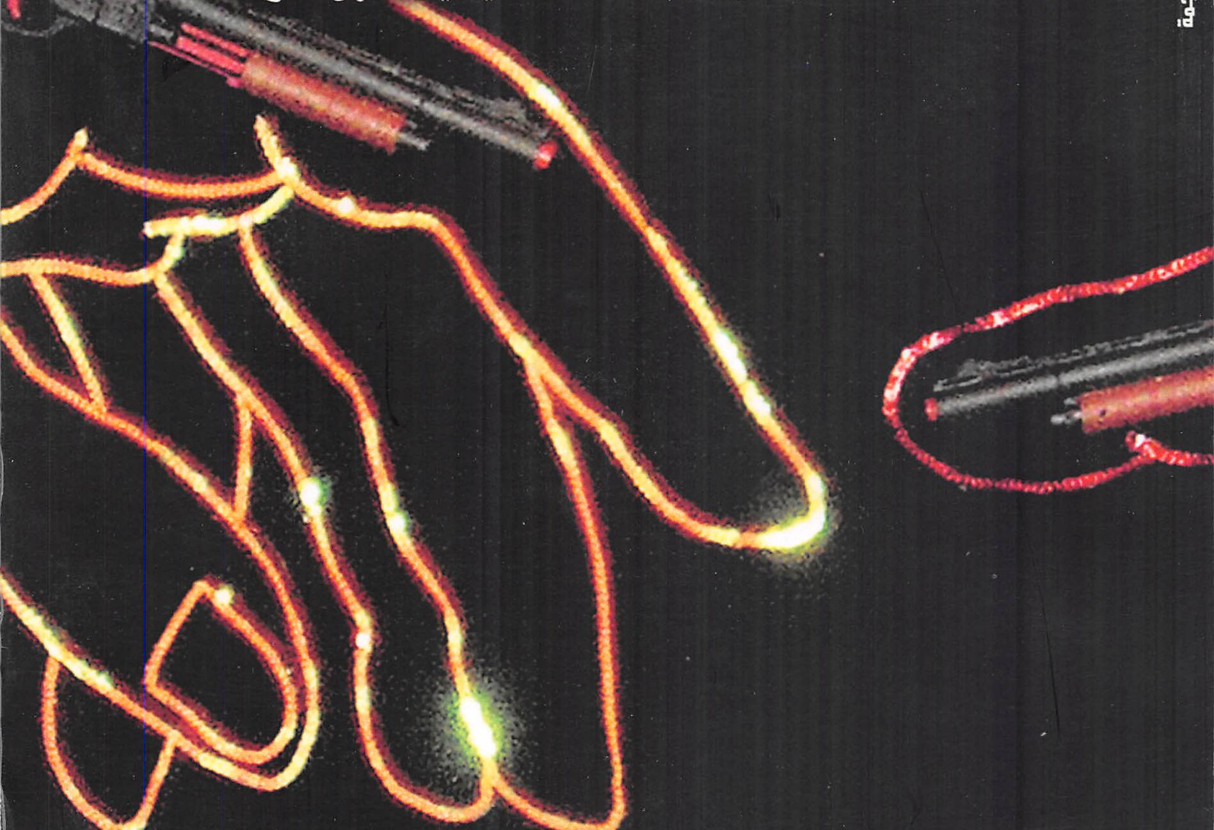
المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

صراع القوى الدولية فى ضوء النظام العالمى الجديد

ودور السياسة النووية فى رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط



تأليف: يازا جنكيانى

ترجمة: على مرتضى سعيد

1837

من أهم سمات المرحلة التاريخية الراهنة الانتقال التدريجى من نظام التكتلات الدولية المتصارعة على أساس أيديولوجى إلى حالة من التنافس الجيوسياسى الذى يحمل صفة التنوع الثقافى والحضارى، رافق ذلك ظهور نوع من المواجهة يكون طرفاها الرئيسيان هما الحضارة الغربية (أوروبا وأمريكا) من ناحية، والحضارات الشرقية الإسلامية والأرثوذكسية والكونفوشيوسية (الصينية) من ناحية أخرى.

وما زالت الثنائية القطبية العالمية موجودة فى العالم كما هى، ورغم وجودها حاليا فى مرحلة انتقالية ومتنوعة الأشكال فإنها متغيرة من نموذج عالمى إلى آخر، إذ لا تزال تتسبب فى حالة من عدم الانتظام وعدم الاستقرار فى الوضع الجيوسياسى فى العالم. إن حالة الاختلاف لا تعنى بالضرورة المواجهة، وإنما هى اختلافات حتى لو كانت جوهرية، فهى مفيدة فى بعض الأحيان، ولا يمكن إزالتها فى الوقت القريب المنظور.

صراع القوى الدولية فى ضوء
النظام العالمى الجديد

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1837
- صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد
- يازا جنكيانى
- على مرتضى سعيد
- الطبعة الأولى 2011

هذه ترجمة كتاب:

Глобальная биполярность цивилизаций в современном мире и Ближний Восток

Др.Яза Чингиани мук

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤- ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524- 27354526 Fax: 27354554

صراع القوى الدولية فى ضوء
النظام العالمى الجديد

ودور السياسة النووية فى رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط

تأليف: يازا جنكيانى

ترجمة: على مرتضى سعيد

2011

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

جنكياني، يازا
صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد، ودور السياسة النووية فى رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط / تأليف: يازا جنكياني، ترجمة: على مرتضى سعيد
ط ١ - القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١١
٣٤٤ ص، ٢٤ سم
١ - السياسة الدولية
(أ) سعيد، على مرتضى (مُترجم)
(ب) العنوان
٣٢٧,١

رقم الإيداع: ٤٣٧٥ /٢٠١١
الترقيم الدولى: I.S.B.N - 978 - 977 - 704 - 462 - 2
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

الجزء الأول

النظرية الجيوبوليتيكية المعاصرة فى العالم وروسيا

الجزء الثاني

المشكلات الجيوبوليتيكية النووية فى العالم المعاصر والشرق الأوسط

الجزء الأول

النظرية الجيوبوليتيكية المعاصرة في العالـــم وروسيــا

مقدمـــة

روسيا: الاتجاهات الرئيسية للتطور الجيوبوليتيكى

من سمات المرحلة التاريخية الراهنة هى إتمام عملية الانتقال من التكتلات المتحاربة على أساس إيديولوجى إلى حالة من التنافس الجيوبولوتيك المتنوع، مترافقة مع ظهور حالة من الصراع، يكون طرفاها الرئيسيان هما الحضارة الغربية (أوروبا وأمريكا) من ناحية، والحضارات الإسلامية والأرثوذكسية والكونفوشيوسية (الصينية) من ناحية أخرى.

مازالت الثنائية القطبية العالمية موجودة فى العالم كما هى، وبوجودها فى مرحلة انتقالية من نموذج عالمى إلى آخر فهى لا تزال تتسبب بحالة من عدم الانتظام وعدم الاستقرار فى الوضع الجيوبوليتيك سياسى فى العالم. إن حالة الاختلاف لا تعنى بالضرورة المواجهة، وإنما هى اختلافات حتى لو كانت جوهرية فهى مفيدة فى بعض الأحيان ولا يمكن إزالتها فى الوقت القريب المنظور. إن هذه الاختلافات قادرة على التفاعل على أساس مشترك والمحافظة فى الوقت نفسه على شكلها (وجهها) التقليدى. الاختلاف يعنى تحديد الفوارق الأساسية القادرة على التفاعل مع بعضها البعض.

من أهم العوامل المحددة لتطور الحضارة فى المرحلة الراهنة هى:

١ - عملية التكامل العالمى (العولمة) للبشرية مع فقدان بعض الملامح الذاتية فى عدد من بلدان العالم، وانكفاء التطور الذاتى.

٢ - تشكل نظام عالمى ذى نفوذ اقتصادى وسياسى فى ظل سيطرة البلدان التى تمثل الحضارة الغربية بقيادة الولايات المتحدة على العالم.

٣ - النمو الكبير والمتزايد لسكان الكرة الأرضية فى ظل تزايد حجم الاستهلاك بمختلف أشكاله فى الدول الغربية على الخصوص، والذى بدأ يقترب من المستوى الحرج بيئيا فى جميع المناطق المأهولة فى الأرض.

٤ - خلل عالمى فى ميزان "الصناعة - الموارد الأولية"، يتمثل فى كون معظم الطاقات الصناعية تتركز فى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، فى حين أن مصادر الطاقة الرئيسية والموارد الأولية الخام تتركز فى روسيا ودول العالم الثالث.

أدت هذه العوامل إلى نشوء أزمة عالمية، التناقض الرئيسى فيها هو عدم التوازن بين نمو الإنتاج والاستهلاك من جهة وبين الموارد المتوفرة واللازمة للتطور ومحدودية إمكانيات النظام البيئى فى الأرض من جهة أخرى. ومن ضمن جملة الاختلافات الهامة، التى أدت إلى نشوء هذه الأزمة، يمكن ذكر الاختلاف بين البلدان والحضارات والطبقات الاجتماعية "الغنية" و"الفقيرة"، وبين البلدان الصناعية المتطورة وموردى المواد الخام، وبين الإنتاج والتوزيع.

تتفاقم الاختلافات التى أدت إلى خلق هذه الأزمة بتأثير عدد من النزعات السلبية التى ظهرت مع تطور الوضع الجيوليتيكى فى العالم، نذكر منها:

١ - ازدياد الظواهر السلبية فى المجتمع الصناعى الغربى بشكل عام، وخصوصًا فى المجال الروحى، يمكن فى النهاية أن يقود إلى نهاية حقيقية لحكم العرق الأبيض.

٢ - تفاقم أزمة الموارد الأولية والطاقة، وحاجة الغرب للبحث عن مصادر جديدة للطاقة والمواد الخام للحفاظ على مستوى ونوعية المعيشة التي تحققت لديه.

٣ - خسارة الولايات المتحدة التفوق المطلق فى العالم، على الأقل فى المجال الاقتصادى، وفيما بعد فى المجال العسكرى، فى الوقت الذى تتزايد فيه الانتقادات لطريقة قيادة هذه الدولة للعالم.

٤ - التحول الجذرى لمسيرة التجارة العالمية.

٥ - تعزيز دور وتأثير المنظمات ذات الطابع الدولى سواء الاقتصادية أو الروحية وحتى المنظمات الإرهابية على اختلافها.

٦ - تعزيز التكامل الإقليمى المترافق مع نشوء اتحادات سياسية - عسكرية واقتصادية مستقرة وتتنافس مع بعضها البعض.

٧ - النمو المتزايد للعولمة (انفتاح العالم بعضه على بعض) فى الجانب الاقتصادى والتكنولوجى والتقارب الثقافى - القومى والحضارى.

٨ - الانفجار السكانى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية[١].

القوى الجوبوليتيكية والتناقضات

من التعريفات المهمة لمصطلح الجيوبولوتيك عند الغربيين أنها عبارة عن "الاحتياجات السياسية التى تتطلبها الدولة لتنمو حتى ولو كان نموها يمتد إلى ما وراء حدودها". يقوم تطور الحضارة المعاصرة على ثلاث قوى جيو - سياسية أساسية - مجتمعات متعددة القوميات، الحضارة الغربية، وتجمع "الحضارات التقليدية الروحية"، والذى يشمل بالدرجة الأولى الحضارة الإسلامية،

والأرثوذكسية، والبوذية والكنفوشيوسية (الصينية). إلا أن الحضارة الغربية والمجتمع متعدد القوميات يتفاعلان كنظام موحد لأن أهداف وأساليب عمل كل منهما متطابقة فى هذه المرحلة.

إن الحضارة الغربية والمجتمعات متعددة القوميات، جنبًا إلى جنب مع جزء من النخب السياسية والاقتصادية من الدول الأخرى. والمعرفة نفسها بأنها "المليارديز الذهبى"، والمعتبرة نفسها الجزء الأكثر تقدمًا من الحضارة الإنسانية، والتى تقوم على استبداد بقية الشعوب والحضارات على نطاق واسع فى العالم، هى التى تبنى عالم "وحيد القطب" باستخدام كافة أشكال العنف العسكرى والاقتصادى والروحى والمعلوماتى. تعارض "الحضارات الروحية التقليدية"، وبالدرجة الأولى الإسلامية، والأرثوذكسية والكنفوشيوسية (الصينية) إبقاء العالم تحت هيمنة الحضارة الغربية، وتسعى جاهدة لخلق عالم "متعدد الأقطاب". تشكل هذه المواجهة جوهر الاختلاف الجيوبوليتيكى الرئيسى للحداثة، والذى يظهر واضحًا فى:

فى المجال الاقتصادى - فى المعارضة لتطلعات الغرب، خصوصًا الولايات المتحدة، فى توسيع وتقوية رقابتها الاقتصادية العالمية مع محاولة تأمين مصالحها من جانب واحد، ومحاولة دول أخرى فى العالم الخروج من هذه السيطرة وإقامة اقتصاد ذاتى بكفاءة كبيرة؛

فى المجال الروحى - التعارض بين ليبرالية (تحررية) قيم الحضارة الغربية، الفردية، أولوية الفرد على المجتمع، والتى تنتج سلطة المال، وبين القيم التقليدية التى يتسم بها الإسلام و الأرثوذكسية والتى تتصف بهيمنة المجتمع وأفضلية الكل على الفرد والتى تنتج الأفكار؛

فى مجال الأمن - التعارض بين مبدأين لإحلال الأمن "قوة الهيمنة" و"توازن القوى". المبدأ الأول يعنى وجود مركز واحد للقوة متفوق بشكل كامل، الذى يحل

مشكلة الأمن العالمى بالقوة العسكرية المباشرة أو التهديد باستخدامها، والحد من سيادة الدولة وسلطتها أمام نفوذ قوى السلطة. الثانى - مع ضمان الأمن من خلال تشكيل توازن قوى على الصعيدين العالمى والإقليمى، مع نمو سيادة الدولة. إلى جملة التباينات على المستوى الجيوبوليتيكى تنتمى أيضًا:

١- فى مجال البيئة - بين تزايد الإنتاج الصناعى فى البلدان الرائدة فى العالم، والقدرات المحدودة لبيئتها. هذا التناقض تتم محاولة تسويته وفقًا لنموذج "العولمة" عن طريق "تصدير النفايات".

٢ - فى المجال الديموغرافى أو السكانى - بين الاكتظاظ السكانى فى بعض البلدان، ولاسيما الدول الآسيوية والإفريقية، وانخفاض الكثافة السكانية فى مناطق أخرى من العالم.

٣ - فى المجال الاقتصادى - بين تسارع النمو الصناعى فى البلدان الأوروبية، وكذلك بلدان آسيوية متقدمة، مع زيادة مماثلة فى حجم استهلاك المواد الخام وقلة المخزون على الكوكب(٢).

دور ومكانة روسيا فى العالم باعتبارها كيانًا جيوبوليتيكيًا

روسيا باعتبارها كيانًا جيوبولتيكياًهى أساس ما يدعى بـ(آسيا- أوربا) ، والتى تعتبر من الناحية الجغرافية، والطبيعية، واللغة، والمناخ والثقافة والدين هى الرابط الإيديولوجى الذى يجمع بين الغرب الأورو - آسيوى والشرق الأورو - آسيوى. وهذه الخصائص هى تمامًا التى تحدد مكان روسيا كحلقة ربط فى الكتلة الجيوبوليتيكة الأورو - أسيوية.

إن الإمكانيات الفكرية الهائلة والموقع الجغرافى "مركز أورو - آسيوى"، فضلاً عن القدرات العسكرية الكبيرة (وخاصة فى مجال الصواريخ والأسلحة

النووية)، والتوجه الروحى التقليدى نحو المعتقدات الأرثوذكسية، يحدد دور روسيا بوصفها مركز نواة القوة العالمية القادرة على جمع وتوطيد "الحضارات التقليدية" الأخرى على طريق بناء عالم متعدد الأقطاب.

ولذلك فإن القضاء على روسيا باعتبارها كيانًا جيوبوليتيكيًاهو شرط لقيام عالم وحيد القطب.

ومن هنا يأتى التهديد الجيوبوليتيكى الرئيسى لروسيا - زوالها عن الساحة الجيوبوليتيكية باعتبارها المركز القارى للقوة، جوهر المحور الأورو - آسيوى.

ستكون نتيجة ذلك فى المجال الاقتصادى، فقدان السيادة الاقتصادية لروسيا، وسياسيًا، فقدان سيادة للدولة. المصدر الرئيسى للتهديد الحقيقى الجيوبوليتيكى لروسيا هى الحضارة الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، التى تسعى للسيطرة على العالم مع إزالة جميع مراكز القوة البديلة فى إطار عالم أحادى القطب(٣).

المصالح الجيوبوليتيكية لروسيا

تعى روسيا جيدًا فى إطار مصالحها الجيوبوليتيكية الشروط الحضارية العامة اللازمة (المربحة) لتطورها.

تشمل المصالح الجيوبوليتيكية لروسيا ما يلى:

١ - نوع التركيب الحضارى المنشود فى روسيا والذى يتم بمقتضاه بناء المجتمع الدولى.

٢ - التكوين الجيوبوليتيكى المرغوب للعالم بالنسبة لروسيا.

٣ - الدور المطلوب لروسيا ومكانها فى التكوين الجيوبولوتيكى فى العالم، وكذلك درجة تأثيرها على اتجاه التطورات الحضارية.

نوع المكون الحضارى المنشود فى روسيا يتحدد بجملة من المبادئ، ووفقا لها يبنى المجتمع العالمى.

إن روسيا مهتمة بإنشاء عالم يقوم على المبادئ الأساسية التالية:

وحدة الأساس الروحى، والذى يكمن جوهره فى أن بناء جميع العلاقات بين الحضارات والأمم يقوم على مبدأ الأولوية لتنمية المجتمع ككل، وليس كل بلد على حدة، حيث يتم الحفاظ على مصالح جميع الدول والشعوب دون المساس بأى من الحقوق أو إمكانيات تطوير أى منها على حساب مصلحة الأخرى، فضلاً عن المحافظة على أمن الأرض المعمورة.

لا محدودية التطور الحضارى، الذى يكمن جوهره فى أن كل حضارة ودولة لا قيود لاكتمالها أو تطورها تفرض عليها من خلال "إلحاقها أو إتباعها" بأى وظيفة فى إطار تقسيم العمل على الصعيد العالمى.

انسجام التطور الحضارى، والذى يكمن فى أن تطور كل واحدة من الحضارات يكون بحيث يضمن التنمية الكاملة للمجتمع ككل. تحقيق هذا المبدأ يؤدى إلى تفادى التفاوت فى التنمية بين مختلف الحضارات، ويحقق تنمية متناسقة لمختلف الأنشطة فى المجتمع ككل ولكل الحضارات المكونة له على حد سواء.

الدعم المتبادل بين الحضارات، والذى جوهره يكمن فى أن العلاقات بين الحضارات، بدلاً من التنافس بينها، يجب أن تقوم على أساس التعاون والدعم المتبادل.

التساوى بين الحقوق للحضارات المختلفة، يكمن جوهره فى أن يبنى الدعم المتبادل بين الحضارات على أساس المساواة والتبادل العادل للقيم المادية والروحية، والذى يحول دون استغلال بعض الدول وحضارات دول أخرى.

الأمن المتبادل للتطور الحضارى، يكمن جوهره فى أن تنمية مختلف الحضارات والدول يجب أن لا يسمح بانتهاك تنمية قدرات وإمكانيات الحضارات (الدول) الأخرى فى المجتمع ويحول دون خلق أية تهديدات.

التكوين الجيوبوليتيكى المرغوب بالنسبة لروسيا، يتحدد بإعادة توزيع مراكز السلطة أو النفوذ الجيوبوليتيكى بشكل متناغم ومنسجم، وتجميعها فى تحالفات جيوبولوتيكية على أساس قدراتها الاقتصادية، الروحية، والعسكرية، ومستوى التأثير على تطوير مختلف مناحى الحياة الروحية والاقتصادية للحضارة ككل.

روسيا مهتمة بعالم متعدد الأقطاب، تكون فيه كل من الحضارات مستقلة بما فيه الكفاية، وتملك مراكز قوى جيوبوليتيكية قادرة على البقاء بشكل مستقل.

روسيا مهتمة بالحفاظ على الدول ككيان أساسى فى القانون الدولى، لأن هذه الدول يمكن أن تقدم، تمثل، وتحمى جميع مظاهر هوية الشعوب والحقوق السيادية لها بكافة أشكالها. للقيام بذلك، تهتم روسيا فى مجال منع تحول التكتلات متعددة القوميات المختلفة، وبغض النظر عن قدرتها، فى مواضيع القانون الدولى، لأنها تملك بنية عشائرية وقبلية، تتمتع باهتمامات ومصالح خاصة، وفى المقام الأول فى المجال المادى.

روسيا مهتمة بإرساء عالم خال من العنف، عندما يسمح باستخدام القوة العسكرية وغيرها من أشكال القوة فقط من أجل حماية حقوق الشعوب، فى الحالات المثبتة والمنصوص عليها فى الوثائق القانونية الدولية.

روسيا مهتمة بتشكيل قاعدة قانونية دولية تهدف إلى تنظيم سبل العيش للبشرية جمعاء، وكذلك قادرة على تنظيم وتوجيه عملية التطور الحضارى ككل، وقادرة على تنظيم الأنشطة الحضارية بشكل عام، وخاصة فى إحياء سلطة ونفوذ الأمم المتحدة، لإعادتها كعضو أساسى يعمل على تنفيذ القانون الدولى، وليس تحولها إلى أداة لتبرير الإجراءات التى تتخذها بعض الدول أو التحالفات القوية.

يتحدد الدور المرغوب لروسيا ومكانتها فى العالم الجيوبوليتيكى، وكذلك مدى تأثيرها فى اتجاه تطور العمليات الحضارية بالأحكام التالية:

١ - روسيا مهتمة بالحفاظ على نفسها باعتبارها مركز القوة الجيوبوليتيكية الأورو- آسيوى، فى مجالات العلاقات الروحية والاقتصادية والإقليمية والعسكرية.

٢ - روسيا مهتمة ببناء اتحاد حضارى فى مواجهة وموازنة النفوذ الغربى، وذلك بتجميع الدول الحليفة فى وسط أوروبا وآسيا حول روسيا باعتبارها مركزًا أورو - آسيويًا. يقصد بالقوة الإمكانيات الحقيقية لمنع وتحييد أى عمل عدائى كالعنف مثلاً(٤).

حلفاء روسيا من الناحية الجيوبوليتيكية

إن حلفاء روسيا الجيوبوليتيكين، هم البلدان التى تسعى لبناء عالم متعدد الأقطاب يقوم على أسس إيديولوجية ودينية لمجتمع ذات توجه شمولى، والتى تنطوى على أولوية وسلطة الفكرة فى مختلف مكونات المجتمع (الأرثوذكسية والإسلام والنماذج المختلفة من الإيديولوجيات العلمانية)، بدلاً من الشراكات على أساس المصالح الاقتصادية.

من بين هذه الدول فى المقام الأول البلدان، الدول الأقرب - جمهوريات الاتحاد السوفييتى سابقًا، والحلفاء التقليديون للاتحاد السوفييتى وروسيا فى العالم العربى وفى منطقة البلقان، وكوبا، ودول أمريكا اللاتينية، والهند والصين.

حلفاء روسيا الجيوبوليتيكون الذين يملكون نفوذًا، هى الدول التى تميل بحكم موقعها الجيوبوليتيكى وبعاداتها وتقاليد شعبها الوطنية إلى آسيا - الأوروبية،

ولاسيما إلى روسيا، ولكن نتيجة لظروف تاريخية، تنتمى حاليًا إلى تكتل الأطلسى أو من حلفائه. ومن بين هذه الدول اليونان، فضلاً عن ألمانيا واليابان.

تعتبر إيران إحدى أهم حلفاء روسيا فى منطقة الخليج العربى. لقد اتخذ البرلمان الإيرانى فى شهر آذار/ مارس عام ٢٠٠٥ قرارًا بشأن إكمال التكنولوجيات اللازمة للحصول على أسلحة نووية فى غضون ١٥ عامًا. تعطى محطة بوشهر للطاقة الكهرونووية ١٠٠٠ ميغاواط. وبما أنه لا يوجد يورانيوم ضمن الموارد الطبيعية فى إيران، لذلك لا يمكن لإيران إلا أن تستخدم اليورانيوم المستورد. فى حالة عدم وجود إمدادات من اليورانيوم المخصب من بلدان أخرى لن تتمكن إيران من إنتاج أسلحة نووية. من المعلوم بأن روسيا – هى البلد الذى ساعد فى تنفيذ المشروع النووى الإيرانى. أعلنت لجنة الأمن القومى فى روسيا أن الدول الإسلامية، من حيث المبدأ، تملك الحق فى امتلاك الأسلحة النووية كوسيلة ردع لأى عدوان خارجى. يكمن الخطأ فى السياسة الإيرانية فى أنها لم تقدر بشكل صحيح وضع روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتى. إن اعتبرت إيران أنها ستكون قادرة على مقاومة الولايات المتحدة حيث فشل عن تحقيق ذلك الاتحاد السوفييتى، ولكن تقييمها للموقف لم يكن صحيحًا. وخلافًا لإيران فقد كان الاتحاد السوفييتى قوة نووية تمتلك موارد هائلة. كما أن إيران لا تستطيع تحقيق هدفها من خلال الأسلحة المتاحة لديها حاليًا. لقد أيدت روسيا إيران جاعلةً منها حليفًا جيوبوليتيكيًا(٥).

إن المصلحة الجيوبوليتيكية الأساسية التى تنشئ تحالفات بين العديد من الدول وروسيا، هى رغبتهم فى وجود عالم متعدد الأقطاب، وإزالة سيطرة القوة الكبرى الوحيدة فى العالم – الولايات المتحدة الأمريكية.

فى مجال الاقتصاد – ترغب فى تنمية اقتصادية مشتركة، تقوم على توفر الإمكانيات العلمية والصناعية والمواد الخام فى روسيا، بالإضافة إلى تأمين أسواق كبيرة لتسويق منتجاتها.

في مجال الأمن – رغبة في إنشاء نظام للأمن الدولي، يقوم على توازن القوى على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وبذلك يتم تحقيق الأمن بالتساوي لجميع البلدان، والقدرة على تقديم الدعم لها من القوة العسكرية لروسيا في إطار هذا النظام.

مع الدول المجاورة لروسيا – تقيم روسيا علاقات تعاون في جميع مجالات الأنشطة من أجل خلق فضاء اقتصادي ومعلوماتي وعسكري موحد مع إمكانية التكامل على المدى البعيد في فضاء قانوني واحد.

تتعاون روسيا مع حلفاء جيوبوليتيكيين آخرين، بما فيها تلك التي تملك إمكانات كبيرة، في المقام الأول في مجالات الاقتصاد والعلوم والثقافة والأمن الدوليين[٦].

الفصل الأول

روسيا ضمن العملية الجيوبوليتيكية العالمية

يبدو أنه فى السنوات الخمسة عشر الأخيرة، حدثت تغييرات ثورية فى تطور الحضارة الإنسانية. تغيرت البنية الجيوبوليتيكية للعالم بشكل جذرى. بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تشكلت حضارتان مميزتان. واحدة منهما كانت تقوم على النظرة التقليدية حيث تعتبر الأولوية للقيم الروحية والتنمية الفكرية وإدراجها فى البنية الاجتماعية. كان يهدف التطور العلمى – التقنى والاقتصادى فى بلدان هذه الحضارة إلى تحقيق إنجازات حكومية كبيرة عامة. حيث إن الإثراء الشخصى والرفاهية المادية للمواطنين جاء بالدرجة الثانية من حيث الاهتمام. فى مثل هذه المجتمعات كان ينتمى الشخص للمجموعة أو الفريق، وعاش ضمن فريق، ورفاهيته كانت تعتمد على الرفاهية العامة الجماعية والمجتمع والدولة. خير من كان يمثل هذا النوع من الحضارة الاتحاد السوفييتى والمنظومة الاشتراكية فى العالم، والعالم الإسلامى، والصين، والبلدان التى تحررت من الحكم الاستعمارى فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. مغزى المدونة أو الهوية الجيوبوليتيكية لهذه الحضارة هو الضمير والعدالة. تكونت علاقتها مع الطبيعة ك "معبد" من نفس جنسها.

الحضارة الثانية المميزة كانت على النقيض من الأولى. أساسها الإيديولوجى هو العقلانية النقدية، الموجودة منذ ألفى سنة مضت. إن تراكم الأموال وتداولها، والأرباح التى تنتج عنها، توسيع منطقة النفوذ، وتقوية تأثير المال على كل مناحى حياة المجتمع قادت تدريجيًا إلى زيادة سلطة المال. وفى نفس الوقت، فإن تركز الموارد المالية فى إطار الدول والشركات والأفراد ساهم فى التقدم التكنولوجى الصناعى، وتحسين مستوى المعيشة، والراحة والترفيه. هذه الإجراءات أدت إلى تخلف فى تطور الثقافة الرفيعة، والعلوم الأساسية، والتجارة بالعالم الروحى.

توجد هاتان الحضارتان، بحكم موقعيهما فى كتلتين جيوبوليتكيتين، فى حالة مواجهة فعلية فى النظام.

إلى جانب هاتين الحضارتين نشأ وتطور "العالم الثالث"، ومن الغريب أنه يجمع بين المبادئ الاقتصادية الاشتراكية والرأسمالية ونظام الحكم التقليدى. "ثلاثية القطبية" هذه. والتى فى جوهرها "ثنائية القطبية" كنموذج تكتل عالمى كانت مستقرة استراتيجيا على الرغم من الصراع النووى. فهى مكنت الشعوب والدول أن تختار طريقتها الخاصة فى التنمية وأن توجد فى أمان نسبى. إلا أن انهيار الاتحاد السوفييتى والمنظومة الاشتراكية فى العالم أعطت التطور العالمى سمات "أحادية القطب". فقد أعلن الغرب نفسه منتصرًا، واعتبرت النخبة الأورو - أميركية نفسها بمثابة النخبة العالمية، وفرض الغرب نظرته المالية والسياسية على الرأى العام العالمى. لقد انحلت منظومة العلاقات الدولية ومبادئ الأمن الدولى بحكم نشوئها فى ظل ميزان القوى الجيوبوليتيكية، وحلت محلها معايير تفرضها القوة والتفوق، كما أن مؤسسى القوى العالمية أصبحوا يتحكمون بمصالح أصحاب المال ورأس المال الدولى. وصلت الإستراتيجية النقدية ذات الألفية الثانية إلى نهايتها - خضوع كامل المجتمع الدولى لسلطة المال على مستوى العالم، نقل الإنسان من موضوع التاريخ إلى وجه استعباد تكنولوجى ومالى. كما أصبحت الطبيعة موضوعًا ومصدرًا لمكاسب جديدة ومتعة بلا حدود. كما بدأ الإنسان بالانحلال الروحى واقترب أكثر فأكثر من حالة الحيوان.

وهكذا، ونتيجة للتغييرات الثورية فى السنوات ٢٠ - ١٥ الأخيرة تغير الجوهر الوظيفى للإنسان والمجتمع الدولى ككل. ظهرت عقبة جلية روحية - أخلاقية فى طريق تطور الحضارة الإنسانية، لقد أضاع التطور العلمى - التقنى بدايات الإنسانية.

تزايد استغلال الموارد الطبيعية، وانتقلت أمم بأكملها (بما فيها روسيا) من حراثة الأرض، والأدوات والآلات، والكتاب، إلى الارتزاق الكثيف، وإلى تجميع

وتكديس الثروات النقدية بأى سبيل متاح. أصبحت القوانين والمعايير الدولية تملى وتفرض من قبل كبرى الشركات المالية الوطنية والمتعددة القوميات. فقدت الدول المكونة للنظام العالمى الدولى دورها، وفقدت صفات الدولة والسيادة، وأما مواردها الطبيعية الخاصة بها فإنها تعلنها كمجال عام للناس لشرائها أو الاستيلاء عليها من قبل جهات أقوى وأغنى. فى الواقع، على خلفية إنشاء إمبراطورية رأس المال العالمية أطلق العنان لحرب اقتصادية عالمية، تستخدم فيها على نطاق واسع القوة العسكرية، والفيروسات المعدية الحربية، والأزمات المالية، وتنظيم الجوع والفقر، إفلاس الدول، والديون الخانقة.

أصبحت وسائل الإعلام السلاح الأكثر فعالية ونشاطًا تحت سيطرة المراكز المالية فى العالم. ومن خلال هذه الوسائل يتم إرساء وإحلال الوضع الذى يخدم هذه المراكز، حيث يتم توجيه الرأى العام إلى الجانب الذى تريده، ويحطم ويشوه الرأى والوعى الإنسانى.

فى إطار الإمبراطورية العالمية، وبدلاً من الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية، يتم إيجاد بنى عالمية للسلطة (منتدى دافوس، السباعية الدولية، نادى بيلديربرغ)، وعناصر قوة (الجيش الأميركى وحلف شمال الأطلسى والقوى الدولية)، وأنظمة المحاكم الدولية والسجون وقوات العمليات الخاصة السرية.

إن الدول التى تقاوم الانخراط فى الإمبراطورية العالمية وتحاول اتباع مسار تنمية مستقلة، تتعرض للتدمير من قبل القوة العسكرية للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسى ويتم تقسيمها إلى أشباه دويلات صغيرة (يوغوسلافيا، العراق). أما فى المناطق الإستراتيجية والحيوية التى تمتلك موارد طبيعية يتم خلق الصراعات والفوضى، والتحريض على حروب عرقية ودينية (كوسوفو وفلسطين ولبنان والعراق). يعتبر خلق عالم جديد قائم على النخبة الفكرية والدينية هو الأساس استنادا إلى "الانتقاء الإلهى". وبالنسبة لبقية الناس وغيرها من الفئات الاجتماعية

يجب أن تصبح خدمًا للنخبة العالمية، والتى لا داعى لها يــتم الــتخلص منهــا أو تدميرها.

يتم تعيين رؤساء الدول والحكومات من قبــل المركــز العــالمى لمحاكــاة العمليات الديمقراطية (كما هو الحال فى روسيا اليوم، يــتم انتخــاب المحــافظين كأعضاء فى الاتحاد). يتحول هؤلاء فيما بعد إلى أعضاء مفوضــين فــى البنيــة العالمية الحاكمة. من الطبيعى أنه فى الإمبراطورية لا يمكن أن يكون هناك اثنــان أو أكثر من الإيديولوجيات، والنظم الأخلاقية والمالية والاقتصادية وغيرهــا مــن المعايير. وهذا هو السبب فى تدمير وتشويه سمعة الــديانات التقليديــة، والمعــالم القيمة، والقيم والمكونات الوطنية فى الحياة. فهى تُستبدل ببديل موحد، على ســبيل المثال، فى أوكرانيا المعتقد الدينى "الأرثوذكسى". هكذا تبدو الخطــوط العريــضة للمرحلة المقبلة من العلمانية.

بيد أن المحاولات العالمية لبناء إمبراطورية فى العالم علــى أســاس رأس المال والأصولية المالية غير واقعية، وفى نفس الوقت فهى خطيرة جدًا على الكثير من الدول والحضارة الإنسانية جمعاء. التنفيذ العملى للنظرية النقدية بــدأ بالفعــل يكشف عن الصراع الرئيسى المعاصر - بين الأنشطة النقدية للإنسان والطبيعــة. إن البيئة التى تحيط بنا لا يمكنها أن تصمد أمام الاستغلال المفرط للإنسان والانتقام بافتعال الحرائق والأعاصير والفيضانات. يتفاقم هذا الــصراع بــالنمو الــسكانى المفرط على الكرة الأرضية. وفقًا للمجلس الوطنى للمخابرات الأميركيــة بحلــول عام ٢٠١٥، سيكون ٣ مليارات شخص فى العالم زائدين، لأنه لن يكون لهم حصة من الموارد الطبيعية تضمن بقاءهم.

الاختلاف الثانى من ناحية الحجم - هو الاختلاف بين دول الأطلسى وبــين غيرها من الحضارات الأخرى. وفقًا لــ "س. هانتنغتون"، لقد دخــل العــالم فــى

مرحلة صراع الحضارات، وهذه هى البداية فقط. إن الأحداث فى كوسوفو والعراق وأفغانستان، ومؤخرًا الصدامات التى وقعت فى فرنسا – هى، قبل كل شىء، ليست صراعًا من أجل الحصول على الحكم الذاتى للأرض أو السيادة والاستقلال ، أو حتى من أجل فرض انسحاب القوات الأجنبية – إنه صراع الإسلام والأرثوذكسية ضد الحضارة الأطلسية، واليهودية – البروتستانتية، الإمبراطورية الليبرالية – النقدية العالمية، ضد "عضو جديد من القوى السياسية فى العالم" (حسب بجيزينسكى، ٣). النطاق الرئيسى لهذا الصراع هو – الروحى والحضارى. إن الحضارة غير الروحية، والأنانية الجشعة بطبيعتها، ليست فى وضع يمكنها من الفوز فى هذه الحرب. ولذلك، فإن عصر العالم أحادى القطب الليبرالى النقدى غير قابل للاستمرار. إحدى الأدوات الرئيسية للسلطة النقدية الليبرالية هو الدولار الأمريكى، الذى يبدو الآن غير مستقر ومنطقة تأثيره والعمل به بدأت تضيق. إن سياسة الولايات المتحدة التى تقوم على دعم اقتصادها من خلال عملية السطو المالى، وإخضاع المصارف الوطنية للمؤسسات المالية الأميركية، وبسبب تزايد ديونها أمام العالم بأكمله، تسعى إلى نهايتها. كما أن المنظومة المالية العالمية هى أيضًا على حافة الانهيار. تزداد حدة التوترات المالية والاقتصادية فى داخل منطقة المحيط الأطلسى، فى علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين، وروسيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا. وفى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بدأ تنفيذ إستراتيجية تعتمد نظامًا بوليسيًا، وخفض مستوى معيشة السكان. إن النخبة المالية العالمية، وفى ظل عدم وجود منافس عالمى لها، كما كان الاتحاد السوفييتى، لا تريد أن تشمل ٣٠٠ مليون أميركى. حتى إنه من الممكن أن نشهد بروز خلافات حضارة ضمن أمريكا نفسها. ربما يكون باتريك بيوكانن (Дж. Патрик Бьюкенен) محق بما أورده فى كتابه "موت الغرب" عن تفكك الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٢٥ إلى ثلاث ولايات مستقلة: الأفرو- أمريكية، واللاتينو- أمريكية والأنجلوسكسونية.

يكمن الاختلاف العالمى الثالث فى صراع على الموارد الطبيعية. لقد أدى النهج النقدى الذى تتبعه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها إلى استهلاك كبير على نطاق واسع وغير محدود للموارد الطبيعية، وبخاصة النفط والغاز. بحيث إن نفاد احتياطات هذه الموارد بدأ يقود إلى تفاقم الصراع من أجل السيطرة عليها، وعلى طرق نقلها. فى ظل تزايد كتلة المبالغ الافتراضية (الوهمية) بالدولار فى مرحلة ما قبل التضخم أجبر أصحاب المليارات لتحويل هذه الكتلة النقدية إلى استثمارات وأصول فى الموارد الطبيعية، أى أنه سيكون هناك المزيد من الاغتصاب للبيئة. لا يمكن لأموال النفط والغاز والقوة العسكرية للنخبة أن تفوز فى هذه المعركة من أجل النفط فى العالم، فهى ليست فى وضع يسمح لها بذلك، إلا أنها ستفاقم الوضع الإستراتيجى العسكرى وستؤدى إلى نشوء حرب جديدة وصراعات مختلفة، لأنها لن تتخلى عن المطالبة بالاستيلاء على السلطة فى العالم، وبناء عالم أحادى القطب، وخلق إمبراطورية عالمية. وتحقيقا لهذه الغاية، كثفت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل القوة العسكرية، وتنفذ بجنون فكرة الدرع الصاروخى العالمى، وعقيدة الضربات الوقائية، بما فى ذلك الأسلحة النووية، وتحاول أن تشمل بذلك الكوكب بأسره. كما أنها تنفذ صيغة الهيمنة على العالم بإصرار، وتعمل على السيطرة على المناطق الرئيسية من العالم والاتصالات الإستراتيجية والموارد العالمية.

تحوّل حلف الناتو مؤخرًا من اتحاد عسكرى إلى أداة عدوانية لتحقيق السياسة النقدية والهيمنة على العالم، وليس الدفاع عن مصالح الدول الأوروبية وكندا، بل على العكس من ذلك، فقد انجرت الدول الأوروبية إلى مواجهة مع روسيا والعالم الإسلامى. إن الحضارة الأوروبية القديمة لا ترغب فى ذلك المصير، وهى تحاول الحفاظ على ثقافاتها وتقاليدها، واستقلالها السياسى والاقتصادى. بتعزيزها القدرات العسكرية الأميركية وقوات حلف شمال الأطلسى

تسعى القوى النقدية لتحقيق التفوق الحاسم على جميع الحضارات الأخرى، وتعزيز الهوة والفرق العسكرى – التكنولوجى بينها وبين دول العالم الأخرى.

على الصعيد العالمى، نشهد مواجهة بين مبدأين لإحلال الأمن العسكرى: موازنة القوى والسيطرة المهيمنة. تمارس كل من روسيا، الصين، الهند، فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، ايطاليا، فنلندا. وبلدان العالم الإسلامى، وأمريكا اللاتينية مبادئ ميزان القوى على الصعيدين العالمى والإقليمى. أصبحت الهيمنة العسكرية – التقنية منطق وإيديولوجية الدولة للولايات المتحدة الأمريكية وتكونت فى مستقبل النخبة المالية والسياسية للغرب.

غير أن الأحداث التى وقعت فى العراق وأفغانستان تظهر بأن التفوق التقنى العسكرى لتحالف الدول الغربية عمليًا لا يضمن الانتصار ولا الاستقرار. علاوة على ذلك تؤكد، إيران أن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ولكن يعتقد محللون سياسيون أن إيران تخطط لصنع أسلحة نووية. فى ٢٦ أكتوبر من عام ٢٠٠٦ أعلن الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى والرئيس الذى تبعه (محمود أحمدى نجاد) أن إسرائيل لن تكون على خارطة العالم. تعتبر روسيا أول دولة فى العالم تساعد على تنفيذ المشروع النووى الإيرانى. الكسندر لوبوف (نائب وزير الخارجية فى روسيا الاتحادية)، عارض تصنيع إيران للصواريخ التى تحمل رؤوسًا نووية. إن موقف روسيا من المشروع النووى الإيرانى يؤثر على ميزان القوى بين روسيا والولايات المتحدة، وكذلك على عملية تصنيع أسلحة نووية فى دول أخرى مثل أوكرانيا وبولندا[٧].

تحتل علاقة روسيا مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع الدول الأوربية فى مجال الأمن العالمى والاستقرار الإستراتيجى مكانًا بارزًا. لكن فى الوقت الحاضر تشهد هذه العلاقات تدهورًا، إلى درجة أن هنالك الكثير من الاستنتاجات حول احتمال العودة إلى زمن "الحرب الباردة". ما الذى يحدث فى حقيقة الأمر؟

إن روسيا والولايات المتحدة الأمريكية هما منافسان متضادان، فيهما عالمان، مركزا قوة، والأهم من ذلك هما حضارتان جيويوليتيكيتان. وجود روسيا قوية، وقبل ذلك الاتحاد السوفييتى سابقًا – هى عقبات خطيرة أمام قيام عالم أحادى القطب، إرساء الهيمنة العالمية وفرض معايير موحدة فى مجال تطور الدول والشعوب. ليس من قبيل الصدفة أن الجيوبوليتيكية الغربية فى مطلع القرن العشرين أطلقت على روسيا اسم مركز العالم القارى، والقلب، ومحور الأرض. فهم ومن خلال بحثهم عن صيغ جديدة توصلوا إلى استنتاج بأنه من غير الممكن الهيمنة على العالم من دون وضع ضوابط على روسيا، ومن غير ذلك لن تستطيع القوى الغربية السيطرة على الدول الأورو – آسيوية. فى تسعينيات القرن الماضى وفى عهد يلتسين وضعت روسيا تحت السيطرة السياسية والاقتصادية، وتم بلوغ الهيمنة فى المجال العسكرى باستثناء الأسلحة النووية الإستراتيجية (وهى الأسلحة التى يمكن أن توفر حماية شاملة للبلد وعلى المدى البعيد). ولكن حتى فى المجال الإستراتيجى تطوّر الوضع على نحو كبير بسبب عدم المساواة والتوازن فى الحد والتخلص من الأسلحة النووية الإستراتيجية، وبذلك حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على ميزة حقيقية بالمقارنة مع روسيا. إن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة الصواريخ البالستية لعام ١٩٧٢ وتوسيع نطاق نشر الأسلحة فى الفضاء الجوى والبرى والبحرى قد خلقت تهديدًا كبيرًا بتقويض القدرات النووية الروسية والتدمير الكامل لأسس الاستقرار الاستراتيجى العالمى. ولهذا فإن القيادة السياسية – العسكرية للبلدين فى السنوات الأخيرة تحاول تغيير الاتجاه العام لسياسة التهديد مع الاحتفاظ بإمكانية الرد على أى هجوم مضاد. وهذا ليس استعادة التوازن النووى وسباق تسلح جديد. وثمة مبدأ يتضمن الاحتفاظ بإمكانية توجيه أضرار غير قادر الخصم على استيعابها، وليس فى القيام بضربة وقائية، مما يحول دون القيام باعتداء محتمل. فى حقيقة الأمر، إن مبدأ الردع بضربة مضادة أخذته روسيا من الاتحاد السوفييتى. حيث تستطيع روسيا الرد بتوجيه ضربة قوية

لأراضى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، إذا كانوا سيشاركون فى هذه المغامرة، وذلك من خلال توجيه ملايين الأطنان من القدرة التدميرية النووية. هناك فهم فى المجتمع الدولى لحقيقة أن أمن الدولة الروسية، وضمان الأمن الدولى فى المقام الأول، يكون من خلال قيام توازن بين القوى الدولية. وجه الخبراء والمحللون الانتباه إلى القمة المنعقدة مؤخرًا فى آب/ أغسطس من عام ٢٠٠٧ لمنظمة شنغهاى للتعاون على الأراضى الروسية والدروس التى قدمت للمساهمين فى هذه المنظمة. من جهة، يمكن توصيف منظمة شانغهاى للتعاون بأنها عملية بناء "القطب الثانى" فى العالم، يختلف اختلافًا جوهريًا عن النقدية الأمريكية. تشارك فى هذه العملية الدول - ممثلون للحضارات العالمية التى وضعت على رأس أولويات تطورها السلطة الروحية والمعنوية والتقاليد الوطنية. وعلى الجانب الآخر، فإن التدريبات العسكرية للدول الأعضاء فى منظمة شنغهاى للتعاون أظهرت استعدادها لحماية "القطب" الجديد الناشئ، وسيادة بلدانهم، ومنظومة القيم التى تحكمها. وهذا يؤدى إلى إحداث تغيير جذرى فى الوضع الجيوبوليتيكى الدولى لمصلحة الأمن والاستقرار الدوليين. طبعًا، هذه التغييرات لن تعجب أنصار ومؤيدى "القطب الواحد" فى العالم. ومما لا شك فيه، وما يعتبره الكثيرون: الزعيم الحقيقى لل"القطب" الآخر هو روسيا. ما الذى يؤكد ذلك؟

أولاً، إن روسيا لا تدعى أن الهيمنة على العالم، الاستيلاء على الأراضى، والموارد، واحتلال شعوب أخرى. فهى مكتفية ذاتيًا ولكن ليست مستقلة تمامًا. كما أن الأقلية التى تملك رؤوس أموال فى روسيا ليست قوية لدرجة أنه بإمكانها احتلال أراضى الغير، بل إن المراكز المالية فى العالم قادرة على "حذفها من الوجود" بين ليلة وضحاها. ثانيًا، إن روسيا تمتلك قدرات جيوبوليتيكية لا يمكن لأحد أن يجاريها بها. هذه القدرات بالطبع، ليست مالية، ولا مراكز تجارية ومصارف، ولا فى ناتج محلى إجمالى جيد السمعة. بل هو الموقع الفريد الذى تتمتع به روسيا والذى يربط بين القارات والمحيطات والحضارات. بالإضافة إلى

مساحة كبيرة من الأراضى مختلفة المناخ وغنية بالموارد الطبيعية. إنها الحالة الروحية والمعنوية والفكرية للسكان. وثالثًا، إن الحضارة الروسية منفتحة على جميع الحضارات الأخرى فى العالم، وتتفق مع معظمها من ناحية القيم الثقافية والأخلاقية، وفلسفة الحياة. وأخيرًا ورابعًا، لا تزال روسيا تمتلك قدرات من الأسلحة النووية وقدرات صاروخية بالمقارنة مع منافسيها المحتملين على سيادة العالم. علاوة على ذلك، فإن المجتمع الروسى يرفض الليبرالية النقدية كنموذج للتنمية، لا تريد الانصياع للإملاءات الخارجية، وتتطلب من السلطات ضمان السيادة وتغيير حقيقى فى مسار إستراتيجية السياسة الخارجية والداخلية. لذا فإن السيطرة على "قلب الأرض" لم يحصل، والمجتمع الروسى لا يزال يحتفظ بقدرته التى ستوفر للسلطة النخبة نجاحًا عالميًا فى حال توفر الإرادة والشرف. وهذا هو السبب فى أن روسيا تتعرض حاليًا لضغوط شديدة وتهديدات وتدخل غربى فى شؤونها الداخلية(٨).

الفصل الثانى

روسيا ومرحلة جديدة من الصراع الجيوبوليتيكى

قامت القوى العالمية فى مواجهة روسيا بترسيخ نتائج تدمير مركـز القـوة الجيوبولوتيكية، واستبعاد إمكانية الانتقام، أو استعادة قدرتها.

تحقيقًا لهذه الغاية، أجرت هذه القوة صـراعًا سياسـيًا متعـدد الجوانـب، واتجاهاته الرئيسية هى:

- تحويل النظام الاجتماعى السابق للمجتمعات التى نجمت عن انهيار الاتحاد السوفيتى إلى نظام جديد، يتوافق مع النظام السياسى والاجتماعى الناشئ.
- تدمير منظومة الاكتفاء الذاتى فى الاقتصاد الوطنى، والقادرة على إعـادة بناء وترسيخ القدرات العسكرية والسياسية بـسرعة فـى الدولـة علـى المستوى العالمى.
- تدمير منظومة الحلفاء الإستراتيجيين، التى تكوّن الكتلـة الجيوبوليتيكيـة السابقة، مما أدى إلى اندماج بلدان أوروبا الشرقية بشكل مكثف فى هيكلية الاتحاد الأوروبى ومنظمة حلف شمال الأطلسى، أما غيرهم من الحلفـاء الجيوبوليتيكيين ، فى المناطق البعيدة عن المنـاطق الحدوديـة لروسـيا، والذين يمثلون مصالح وطنية تركوا ببساطة يواجهون مصيرهم.

أكمل النضال الجيوبوليتيكى مرحلته الممتدة من أوائل أعـوام ١٩٩٠ حتـى منتصف أعوام ٢٠٠٠ بشكل كامل. أما الانتقام الجيوبوليتيكى، بمعنى عودة سريعة للاتحاد السوفييتى وحلفائه، أصبح من المستحيل، لأنه لا يوجد قيادة: لم يعد هنـاك قوى اشتراكية، ولا قدرات عسكرية واقتصادية ، وليس هناك حلفاء من الخـارج. إن بداية مرحلة جديدة من الصراع الجيوبوليتيكى لا مفر منها وخاصة بعد ظهـور

مهمات جديدة ومع تغير الظروف وشكل الصراع، بالإضافة إلى تغيير فى تمركز القوى الاشتراكية فى هذا الصراع.

يتحدد جوهر المرحلة الجديدة بمصالح القوى العالمية، والتى أعدت ونفذت على مدى أجيال وبشكل متدرج خطة لتحويل "عالم ذى قطبين" إلى عالم "وحيد القطب". والآن وبعد أن نفذ بنجاح الجزء الأصعب من هذه الخطة، يبدو من الصعب الافتراض أن هذه القوات مستعدة للتخلى عن ثمار نصرها، أو أن تتقاسم حصة كبيرة منه مع أحد ما. يجب أن تصل ثمار النصر بالكامل إلى الفائزين، وليس إلى أصدقاء عابرين، أو لحلفاء تكتيكيين دخلوا قسرا فى تحالف لإنجاز مهمة تدمير قدرة المركز الجيوبوليتيك الذى يرأسه الاتحاد السوفييتى.

تحولت النخبة الغربية، بعد أن أنهت مهمة إلحاق الهزيمة بخصمها الجيو - سياسى كقدرة منافسة، إلى النخبة العالمية. فى ظل السيطرة الجيوبوليتيكية فهى تحقق الأهداف الإستراتيجية التالية:

- تقسيم القوات المبعثرة وغير المنظمة للخصم إلى أجزاء (بما فى ذلك اصطناع مواجهة مع هذه القوات واستنزافها بالقتال المتبادل)؛
- التنمية الكاملة لموارد العالم (الطبيعية والصناعية والفكرية والمؤسسية وغيرها) لمصلحة بناء منظومة سياسية - اجتماعية موحدة ومتكاملة مسيطر عليها؛
- التخلص من "التكدس الاجتماعى"، أى كل الذين لا تحتاجهم المنظومة العالمية الجديدة، لأن ذلك قد يكون مصدر تهديد لأمنها واستهلاكًا كبيرًا للموارد الطبيعية المحدودة أصلاً على الكوكب؛

إحدى السمات المهمة من سمات المرحلة الجديدة هى أن العالم "أحادى القطب" هو ظاهرة قصيرة الأجل مؤقتة، كونه سرعان ما ينتقل إلى العلمانية،

أى إلى إنشاء نظام عالمى موحد، سلطة عالمية واحدة. وبعبارة أخرى، إن هدف صراع القوى العالمية لا يكمن فى إرساء سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى، حلفائها المقربين، على بقية دول العالم. ليست الغاية من الصراع الطويل، الذى قادته العديد من الأجيال المتتابعة، هو تأمين الرعاية الاجتماعية لسكان الولايات المتحدة الأمريكية ذوى التكوين العرقى والثقافى والعقائدى والدينى المتباين. وليس من أجل مصلحتهم ما تم القيام به، ليس من أجل تكديس ناس عشوائيين، ومهاجرين من جميع أنحاء العالم تجمعوا لأكثر من قرنين على أراضى الولايات المتحدة الأمريكية. بمجرد أن تكمل الولايات المتحدة مهمتها – "تطهير الأراضى" لدولة عالمية جديدة، وتدمير أقوى دولة على قائمة الدول الحالية، ستدمر الولايات المتحدة نفسها كدولة. إن الحفاظ على وجودها، كأغلى أداة فى الصراع العالمى، يبدو مستحيلاً فى المنظور التاريخى. لا يمكن اتباع سياسة تكديس الديون على العالم إلى ما لا نهاية، وهى التى قادت وتقود رؤساء النظام المالى العالمى، ويرجع ذلك أساسا إلى وضع دولارات أمريكية فى التداول دون تأمين. وهذا مستحيل، ليس فقط لأسباب اقتصادية، وإنما أيضًا بيئية. إن "أسلوب الحياة الأميركى" المصمم ليخدم ٣٠٠ مليون شخص يولد٥٠% من الانبعاثات العالمية التى تؤدى إلى تلويث البيئة. ووفقًا لتأكيدات أبرز علماء البيئة، أصبحت الحالة حرجة، الأمر الذى يهدد بحدوث كارثة عالمية فى السنوات المقبلة. يجب أن يتم تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون مثل هذا النمط من الحياة عدة مرات. تأجيل حل هذه القضية أصبح فى غاية الخطورة يهدد جميع الناس الذين يعيشون على هذا الكوكب. وعندما يتم حل هذا الموضوع ستصبح أقلية فقط من مواطنى الولايات المتحدة فى النخبة العالمية الجديدة، التى ستحتفظ بطريقة حياة نخبوية. ولكن الشيء الرئيسى بالنسبة لنا، بطبيعة الحال، فى جانب آخر. إذ إن النخبة العالمية لا تملك إلا الوقت القليل لاستكمال سيناريو تحويل العالم.

بالنسبة لروسيا فإن السيناريو الذى يُرسم للمرحلة التاريخية الجديدة يركز على خصائص محددة جدًا. حيث إن القادة السياسيين فى الغرب، خصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وابتداءً من أعوام الثمانينيات، أعلنوا عدة مرات عن عدد السكان الذى يجب أن يحتفظ به فى أراضى الاتحاد السوفييتى وروسيا. كان الحديث دائمًا تقريبًا عن ٤٠ مليون شخص. لا يمكن فى هذا السياق اعتبار ذلك محض الصدفة إذ إن التطابق بين هذه التصريحات كان كبيرًا جدًا، وهنا تظهر بوضوح الخطة الجيوبوليتيكية التى اتفق عليها الأطراف. هذا يسمح لنا بعملية حسابية بسيطة أن نكتشف التصميم العام للتغيير فى روسيا.

ينخرط حاليًا فى العمل بمجال التنقيب والاستخراج نحو ٣ ملايين عامل. لضمان الحفاظ على البنية الأساسية اللازمة لعملهم فى أراضى روسيا الشاسعة (الطاقة، والنقل، والاتصالات، وما إلى ذلك)، فضلاً عن الشركات العاملة فى مجال استخراج المواد الخام (إعادة التأهيل وإصلاح المعدات، والبناء، والتنقيب الجيولوجى وغيرها من الخدمات) التى تتطلب حوالى ١٥ مليون عامل أيضًا. يكون المجموع حوالى ١٨ مليون عامل أساسى. كما أن العبء الاجتماعى الحتمى المترتب على ١٨ مليون شخص (مسنين وأطفال ومربين، والرعاية الصحية، والتجارة، والخدمات الشخصية، والأمن الغذائى، والأعمال الإدارية وتوجيه وإدارة السلطة، وغير ذلك) تشكل على الأقل ٢٠-٢٥ مليون نسمة. وبهذا يُستنفذ العدد "فى حدود ٤٠ مليون شخص" الذى فُرض على روسيا. وكل ما يزيد عن هذا الرقم يجب أن يزال فيزيائيًا من الأراضى الروسية. تبقى فقط هؤلاء "عمال خدمات الأنابيب"، الذين يملكون تأهيلاً متدنيًا ولا تتطلب أعمالهم مهارات عالية يحافظون على الظروف المعيشية للعمال.

من الواضح أنه فى مثل هذه الظروف لا يمكن الحديث عن العلوم الوطنية. وتبعًا لذلك، لا يمكن أن يكون هناك تدريب وتأهيل عمال لإنتاج كفاءات عالية،

وبالتالى لا يمكن أن تكون لديهم القدرة على المنافسة، أو أن تقوم شركات ذات تكنولوجيا عالية فى أى من مجالات الأعمال التجارية. ولن يكون بالإمكان صنع المعدات الخاصة بهم، وتصميم مشاريع جديدة أو حتى تنفيذ سياسة مستقلة اقتصادية واجتماعية وعسكرية وغيرها من السياسات الأخرى. وبذلك. لن يكون هناك ضرورة لتوجيه وقيادة تلك الفئات الاجتماعية القادرة على تنفيذ مثل هذه السياسة أو حتى إنشاء هياكل تنفيذية لها. وبعبارة أخرى، المقصود هنا الجزء الأكبر من أولئك الذين لا ينتمون إلى أية فئة من الطبقات الاجتماعية الفقيرة من السكان. فى إطار "تقليص الولايات" يسقط جزء كبير من البيروقراطية المدنية والعسكرية، وممثلو رأس المال الوطنى، وفى المقام الأول الصناعى، وبذلك ينهار القسم الأكبر من دائرة الخدمات، التى من خلالها كان يتم إعالة القسم الأكبر من السكان، بما فيها النخبة الوطنية.

إن مهمة تقليص عدد سكان روسيا من ١٤٠ إلى ٤٠ مليون شخص، فضلاً عن التدمير الكامل للنشاط الاقتصادى فى كثير من المجالات، وفى فترة زمنية قصيرة نسبيًا يتطلب، على ما يبدو، إجراءات اجتماعية وسياسية غير عادية وقاسية، مع تطبيق التقنيات والأساليب الملائمة. ولكن الأهم من ذلك، أن اتخاذ مثل هذا القرار وتنفيذه سيغلق آفاق ومستقبل حياة مجموعات كبيرة من الموظفين وممثلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة من جميع المناحى، والموظفين المدنيين والعسكريين، والغالبية العظمى من العاملين فى العلم والثقافة والتعليم، والخدمات الاجتماعية. فى النخبة العالمية الجديدة هناك عدد قليل جدا من الأماكن المخصصة لممثلى روسيا. والاختيار لن يتم على أساس الثروة، والقرب من السلطة، والخدمة الطويلة لحكام العالم، بل سيكون على أساس قاس، إيديولوجى ودينى ومعايير تقييم عرقية. من الواضح أن مثل هذا التطور يستبعد وجود الدولة الروسية، حيث إن ٤٠ مليون شخص لن يكونوا قادرين على إحكام سيطرة الدولة

على الأراضى الروسية الشاسعة، ناهيك عن كونها تعتمد على المصادر الخارجية لتأمين الحاجيات الرئيسية من حياتها.

إن الدخول فى مرحلة نوعية جديدة من الصراع الاجتماعى - السياسى يخلق بطبيعة الحال مصالح جديدة لدى مختلف الفئات الاجتماعية غير تلك المهام التاريخية التى كان يتعين عليها القيام بها. إذا يحدث تغيير نوعى فى تركيبة القوى المتصارعة، وإستراتيجيتهم وتقنيات وأساليب عملها، بالإضافة إلى تغير طبيعة الصراع ككل. والنتيجة: الكثير من حلفاء الأمس يصبحون أعداء اليوم والعكس صحيح. فى سرعة تطور الأحداث تكتسب أهمية خاصة كل من سرعة الفهم العميق للمصالح الاجتماعية الشاملة لجميع فئات السكان، لأنه على هذا الفهم العميق والسرعة يعتمد ما إذا كانت ستظهر قوة يمكنها أن تواجه النخبة العالمية.

لا تزال حالة مركز القوة العالمية المهيمنة غير مستقرة بشكل كاف. كما أن موضوع تعزيز هذا المركز لا يتم إلا عن طريق أدوات ضغط اقتصادية، ومعلوماتية - نفسية، دبلوماسية وغيرها من أشكال الضغوط، وكذلك فإن استخدام عمليات عسكرية - بوليسية، من نوع التى حدثت ومازالت فى يوغوسلافيا، وأفغانستان، والعراق، لم يعد ممكنًا. وعلاوة على ذلك، فإن محاولات الولايات المتحدة الأمريكية إجراء عمليات عسكرية - بوليسية فى العالم الإسلامى أدى إلى الخلاف مع الحلفاء الإستراتيجيين، ولكن لم يتم التوصل إلى النتيجة النهائية. عدم قدرة الولايات المتحدة وحدها على إنهاء الحرب بالنصر (السياسى فى المقام الأول، وليس فقط العسكرى) فى العراق وأفغانستان، على خلفية الرفض الإجبارى لدعم الحرب حتى من أقرب المؤيدين يعنى وجود أزمة عميقة فى السياسة المتبعة. فى نفس الوقت، التهديدات ضد إيران، والاستعدادات العسكرية لتوجيه ضربة لها يبدو فى هذه الحالة هو نوعًا من المغامرة.

ولكن وراء هذه السياسة تكمن أهداف غير تلك المعلنة، أهداف أخرى أكبر. وفقا لبعض التقارير التى صدرت، أعلن عن وصول حجم كمية الدولارات المطبوعة إلى أكثر من عشرة أضعاف الودائع الوطنية فى الولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ بداية هذا القرن، تزيد هذه الكتلة بمعدل ١٠% سنويا. أخذت عملية إنتاج الدولارات طابعًا يشبه الانهيار الجليدى. يتضح مما سبق بأن المبدأ المسيطر: "سبعة مصائب - إجابة واحدة!". يتم تحويل مبالغ مالية إلى حسابات المواطنين والمنظمات فى جميع أنحاء العالم دون وجود قيم مالية حقيقية تغطيها. إنها - الثروة الافتراضية. هذا الوضع الذى بقى مدعومًا بشكل مصطنع لفترة طويلة يهدد بالقضاء على أى نوع من التبادل الاقتصادى، باستثناء الطبيعى. ويبدو أن الحد النهائى للقدرة على الاحتفاظ بالدولار قد تم بلوغه.

ومن الواضح أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن ترد، من حيث المبدأ، كل الديون المستحقة للعالم. لا يمكنها إلا أن تلغيها. وهذا يعنى أن العالم كله سيصبح "مستثمرين مخدوعين". وليس من الصعب أن نتخيل الآثار السياسية للكارثة الاقتصادية العالمية. سوف تكون المطالبة ليس فقط على الودائع الوطنية فى الولايات المتحدة وجميع مواطنيها، ولكن أيضًا على كل ما هو بيع بالدولار، والذى سيكون مجرد قطعة من الورق. وهذا يشمل بيع الودائع الوطنية فى العديد من البلدان، بما فى ذلك شراء مصادر الموارد الطبيعية والصناعية وغيرها من الأمور الأخرى. هذا أمر لا مفر منه بعد انهيار النظام المالى العالمى، وتصبح الموارد المعيشية للناس بنى اقتصادية قائمة فيزيائيًا وأشياء طبيعية. وسوف تبدأ عملية إعادة توزيع للسلطة ولحقوق الملكية.

لتجنب الانفلات الأمنى على النطاق العالمى، ولإجراء التحول الجديد المالى والاقتصادى فى النظام العالمى، من الضرورى ضمان سحب الكمية الكبيرة من الدولارات التى يتم تداولها جزئيًا وبشكل انتقائى من أصحابها. من أجل الضمان السياسى لتنفيذ ذلك لا بد من خلق ظروف "قوة قاهرة" على النطاق العالمى.

يتفاقم الوضع خطورة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية إذ إن سياستها لم تحقق نتائج أفضل فى مناطق مختلفة من العالم. نقص القوات لا يسمح للقوات الأميركية بالرد بشكل كاف على الظهور العلنى لكتلة القوى المناهضة للولايات المتحدة على غرار اتحاد كوبا وفنزويلا وبوليفيا، والتى يمكنها الحصول على الدعم الرسمى وغير الرسمى من شتى أنحاء العالم فى ظل مشاعر معادية للولايات المتحدة فى العديد من البلدان. وعلى هذا الأساس، تم إحياء وتنشيط حركة عدم الانحياز. إن محاولات خلق تكتل لمنتجى الغاز، التى تعطلها حتى الآن روسيا، يمكن أن توفر قاعدة اقتصادية قوية لتشكيل تحالف سياسى وعسكرى مناهض للولايات المتحدة. كل ذلك يشكل تهديدًا خطيرًا ليس على الوضع السياسى الدولى فحسب، بل وعلى الحالة السياسية الداخلية للولايات المتحدة. هذا الوضع لا يمكن أن يستمر لوقت طويل. تسوية الوضع تتطلب صراعًا عسكريًا واسع النطاق، متعدد الأطراف، يؤدى إلى استنزاف القوى المعارضة الرئيسية للغرب.

السيناريو الآخر الذى أُعد له منذ وقت طويل، وينبغى أن يقود إلى "مواجهة عسكرية" تنتهى بتمزيق روسيا، وإظهار جميع نقاط الضعف لديها، يتطلب من الولايات المتحدة بذل جهود إضافية كبيرة. العلامات المميزة لهذا السيناريو معروفة بشكل عام:

- افتعال مواجهة مسلحة دوريًا فى منطقة القوقاز؛
- ما يحدث فى منطقة القرم "صلصلة السلاح"، بما فيها قوات حلف شمال الأطلسى وتتار القرم، التى تقوم تشكيلاتها المسلحة منذ عدة سنوات بالتدريب على حساب الأموال التركية؛
- افتعال تفاقم الوضع حول ترانسنيستريا؛
- تقويض أزمة السلطة دوريًا فى أوكرانيا وجورجيا؛

- اللعبة الدبلوماسية التى تهدف لتدهور العلاقات بين روسيا وجورجيا وأوكرانيا.

كل هذا يدل على التحضير غير المباشر لإشعال "القوس النارى" من مولدافيا إلى بحر قزوين، والذى طالما حذر منه الخبراء الجيوبولتيكيون. وتصبح كامل المنطقة بمثابة منطقة حرب دولية، بما فى ذلك روسيا، وبالتالى تفتح الفرصة للمشاركة فى تلك الحرب لأية قوات أجنبية، وبالتالى إتاحة الفرصة لبدء التدخل.

فى نفس الوقت، فى المناطق المجاورة بشكل غير مباشر لهذه المنطقة من العالم – منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا، تم بالفعل خلق الظروف السياسية وبدأت ممارسات عملية لتكثيف الصراع العسكرى. للعدوان الإسرائيلى على لبنان فى العام الماضى آثار بعيدة المدى، وخاصة فى جوانب التدريب على الحرب وتوحيد القوى الإسلامية، وكذلك بتغيير سياساتها وجرها فعليّا للحرب. يهدف تفعيل "الأنشطة البرتقالية"، إلى إضعاف السلطة ونقلها من العشائر المحلية، والبرجوازية الوطنية فى جمهوريات آسيا الوسطى من الاتحاد السوفييتى السابق، واستمرار التهديد بالتحول إلى مرحلة الكفاح المسلح. أما الدول المجاورة لمنطقة النزاعات المسلحة (من بحر قزوين إلى البحر الأسود، والشرق الأوسط وآسيا الوسطى) ترتبط بعلاقات متينة. حتى وإن لم تتحد مع بعضها البعض لتشكيل تكتلات من الحلفاء والخصوم، سيكون لرفع مستوى التأثير المتبادل، مع استمرار تدفق القدرات العسكرية بين المناطق المجاورة، تأثير كبير حتمى فى مجرى الأحداث.

إن مصلحة الغرب فى مثل هذه التطورات كبيرة جدّا. ففى هذه المناطق والدول المرتبطة بها تتركز أهم القوات المناوئة للغرب. ولذلك فإن إقحامها وإشراكها فى حرب شاملة وطويلة الأمد على أراضيها يُعتبر من أكثر السبل فعالية بالنسبة للغرب لإيجاد حل سياسى لمشاكله. تعانى الولايات المتحدة وحلف الناتو

بشكل عام من عدم كفاية القوى والموارد اللازمة لشن حرب (فى أحسن حالاتها - منتصرة) ضد خصومهم فى المناطق المذكورة. ولكنها تكفى تمامًا للقيام بأكبر الاستفزازات العسكرية واستعراض للقوة، والذى يساعد إلى جانب استخدام الحوافز السياسية والاقتصادية وغيرها على إطلاق العنان لصراعات متعددة الأطراف عسكرية واجتماعية وسياسية. تجدر الإشارة إلى أنه فى بعض مراحل تنفيذ هذا السيناريو فى السنوات الأخيرة كانت هناك اضطرابات كبيرة وتأخير.

إن عواقب تنفيذ هذا السيناريو على روسيا ليس من الصعب جدًا التنبؤ بها. حيث إن روسيا، فى حالتها الراهنة، وفى العديد من المواقع ليست جاهزة للنجاح فى شن حرب تغطى مساحة كبيرة من منطقة بحر قزوين والبحر الأسود والمنطقة "الساخنة" من الشرق الأوسط ومنطقة آسيا الوسطى. وعندئذ، ستكون هذه الحرب طويلة. ومخزية يسقط العديد من الضحايا، بالإضافة إلى الخسائر المادية والسيادية. مما سيؤدى حتمًا إلى تفاقم الوضع الداخلى، ويجر معه خطرًا فى جميع المناحى: صراعات عرقية ودينية، نزعات انفصالية، والعزلة الإقليمية، صراعًا عشائريًا وطبقيًا. كل ما تقدم ذكره يجعل التهديد الخطير فعليا، وهو: ظهور كارثة سياسية واجتماعية تولد حرب أهلية دموية وثورة، والتدمير الكامل للنخب الحكومية - السياسية والاقتصادية، ومن المرجح أيضًا - تقطيع أوصال البلد وتفككها، وتعزيز التبعية للخارج.

لقد خسرت روسيا استقلاليتها الجيوبوليتيكية، وبذلك فهى تحتل موقعًا غير واضح وغير ثابت فى القضايا الرئيسية التى تحدد تطور الوضع فى العالم. وهذا يساهم فى تطور السيناريو السابق وفقدان ما تبقى لها من ثقة بلدان العالم الإسلامى، الأمر الذى قد يؤدى إلى مواجهة مباشرة وخطيرة للغاية. طبعًا، يمكن الاعتماد على حقيقة أن هذا السيناريو لا يمكن أن يتم من دون "دوافع قذرة". فى الواقع هناك لاعبون جيوبولوتيكيون أقوياء جدًا ليس لهم مصلحة على الإطلاق فى

القيام بذلك. يمكنهم أن يخففوا ويؤخروا تنفيذ هذا السيناريو، ولكن ليس من المرجح أنهم قادرون على إلغائه. لماذا؟ من جهة، جميع هذه "الألعاب في المجال الجيوبولوتيك" في كثير من المواقف تتبع الولايات المتحدة والبنى العالمية التي تسيطر عليها، وذلك لأن فعالية تأثيراتها محدودة بضوابط صارمة. ومن جهة أخرى، بالنسبة للولايات المتحدة وبريطانيا المتكاملة معها سياسيًا ستعني هزيمة هذا السيناريو خسارة كبيرة لمواقعهما الإستراتيجية في العالم، وربما دور القيادة المطلقة، ولذا سيتم في هذا الصدد تفعيل كافة إمكانيات وضعهما السيادى الحالى. ولن تستطيع الانتظار أكثر من ذلك.

عن أى "لاعبين" يملكون حلفاء ونفوذًا فى العالم يدور الحديث هنا؟ لنقدم أمثلة عن أكبر هؤلاء اللاعبين.

١- الصين. بالإضافة إلى أن تقوية جديدة لدور الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وتأثيرهما فى العالم لها آثار طويلة الأمد ومتنوعة على آفاق التنمية فى الصين، يوجد تهديد إستراتيجى غير مباشر ولكنه سريع. إن إقحام إيران فى الحرب، فى الوقت الذى تؤمن فيه نحو ٥٠% من احتياجات الصين من النفط والغاز، سيؤدى وعلى الفور إلى أزمة طاقة كارثية على مجمل الاقتصاد الصينى.

٢ - قارة أوروبا. ظهور منطقة عمليات عسكرية على الطرق الرئيسية لإمدادات الطاقة المؤدية إلى أوروبا من جهة يتسبب فى أزمة اقتصادية حادة، ومن جهة أخرى، سيجعل هذه البلدان عرضة للابتزاز السياسى من الولايات المتحدة التى تسيطر على جميع الطرق البديلة الرئيسية لأوروبا فى هذا الجانب. وسوف يتعين على أوروبا أن تقوم بخطوات انتحارية لدعم الولايات المتحدة وبريطانيا فى سياستهما العدوانية، لتحصل بذلك على ضربات انتقامية قاسية. فى نفس الوقت، ستكون

هناك حتمًا أزمة اجتماعية حادة، مرتبطة ليس فقط بالخسائر الاقتصادية والانخفاض الحاد فى مستويات المعيشة، ولكن أيضًا مع سياسة تفعيل العدد الهائل الخارج من سكان العالم الإسلامى، التى تكتظ بهم أوروبا أصلاً. و فى ظروف الحرب ستنمو تدفقات اللاجئين أكثر فأكثر.

٣ - إسرائيل. فى حال إخلاصها لجميع مموليها الرئيسيين وحلفائها فى وجه الولايات المتحدة الأمريكية سيصبح "ثمن السؤال" مرتفعًا جدًا.

فى هذه الحالة، سيتعين على إسرائيل لعدة سنوات على الأقل أن تتولى دور "حصن بريست فى محيط العالم الإسلامى". وهذا سوف يسبب استياء كبيرًا، ليس فقط لسكان إسرائيل، وإنما لجزء كبير ممن أُسند إليهم دور "الأبطال السابقين" أو اللاجئين. هذا سيثير غضب كتلة ضخمة من الجماعات اليهودية "القاعدة" والطبقة المتوسطة، والتى تتوزع على مستوى العالم ولها أثر اجتماعى فعال، فضلاً عن ذلك، وسوف تعانى من ضغط شديد من المعارضين المحليين وغير المحليين للحرب ككل(٩).

تجدر الإشارة إلى أنه حتى عام ١٩٦٠ كان هناك توازن بين الولايات المتحدة وإسرائيل وبين العالم العربى. فى أوائل عام ١٩٦٠، عندما أراد الرئيس الأمريكى كينيدى وقف المشروع النووى لإسرائيل تم اغتياله. بعد اغتيال كينيدى أصبحوا فى الولايات المتحدة يؤيدون إسرائيل. وزادت القوة النووية الإسرائيلية. من عام ١٩٧٢ إلى ٢٠٠٦، تعارض كل من الولايات المتحدة والأمم المتحدة زيادة الأسلحة النووية فى إسرائيل(١٠).

٤ - الجزء الرئيسى من العالم الإسلامى. سوف يعانى القسم الأكبر من العالم الإسلامى بسبب الحرب التى تُشن من خسائر لا يمكن مقارنتها

مع أى ممتلكات مفترضةً، ربما باستثناء الوحدة المتماسكة ذات القيمة الكبيرة، ورفع الروح المعنوية للجماهير(١١).

إن التنسيق الفعال بين هذه القوات هو أمر مستحيل عمليًا. وفى نفس الوقت، حيث ستضطر القوى العالمية التى تعتبر الولايات المتحدة كأنها "القرن الرئيسى"، مجبرة على "المضى قدمًا" مع بدء استنفاذ الوقت المخصص لها. وهذا هو السبب الذى يجعل فى إمكان هذه القوات تأخير تنفيذ السيناريو أو إدخال تعديلات جوهرية عليه، ولكن على الأرجح لا يمكن وقفه تمامًا.

وهكذا، فإن السمة الرئيسية للوضع السياسى العالمى هى وجود أزمة فى تنفيذ الخطة الإستراتيجية للقوى العالمية، وهى من العمق بحيث إنها تهدد بفشل المبادرة الإستراتيجية للقوى الرئيسية التى تنفذها - وهى الولايات المتحدة الأمريكية. وبنفس الوقت نفسه، تم رسم خطة لتدمير مجموعات كبيرة من النخب الوطنية فى العديد من البلدان. هؤلاء الحلفاء التكتيكيون من المرحلة السابقة من الصراع الجيو - سياسى قاموا بدورهم على أكمل وجه وانتقلوا فى المرحلة الجديدة إلى نوع آخر - مصدر لتهديدات فعلية. ولذلك، فى كثير من مناطق العالم نشهد بداية تصعيد حقيقى ومقاومة ضد القوى العالمية، وبخاصة فى تلك المناطق التى يوجد فيها عملاء (أذناب) لم تتوج مهامهم بنهاية منطقية. بتأمين الظروف المواتية يمكن تشكيل اتحاد دولى للقوات التى تعكس مصالح المجموعات المحلية والوطنية والتى يمكن أن تصبح مركز قوة عالمية تقف فى وجه القوى الحالية المهيمنة.

يمكن إلى حد ما التنبؤ بتطور الوضع بشكل موثوق فى حالة توفر من يحمل المبادرة الإستراتيجية لدى إحدى الأطراف، وينفذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهدافها. الجهة الأخرى، هى قوة ثالثة قادرة على أن ترد على كل ذاك بشكل كاف. يوجد مجموعة غير مباشرة من المؤشرات التى يمكن استخدامها لتحديد السيناريوهات المقترحة لتطور الوضع، وخياراتها الأكثر احتمالية.

ولكن فى الوقت الحاضر دخلت القوى الاجتماعية والسياسية المواجهة فى حالة خطيرة للغاية تجعل قدرتها على تنفيذ ما خطط له فى هذه القضية موضع تساؤل. وجدت "حملت" القوة، التى تملك مبادرة طرحت على مدى عقود كثيرة للسيناريو السياسى للأحداث. وهذا ينطوى على الكثير من النتائج الهامة، ولاسيما:

١ - إن انهيار خطة العمل الإستراتيجية يتطلب دائمًا من القوة المالكة للمبادرة الإستراتيجية وقفة. وهذا يُعتبر ضروريًا لضمان وضع خطة عمل جديدة للوضع الذى لم يتم أخذه بعين الاعتبار من قبل، ولإعداد قواتها لتنفيذها، وتزويدها بكل ما يلزم لضمان العمل واستيعاب هذا التطور. ولكن الوضع لم يسمح للولايات المتحدة والقوى التى تديرها فى العالم أن تحصل على ما يكفيها من وقت مستقطع "وقفة"، حيث جاء رد تفاعلى على إجراءاتها ومحاولاتها الفاشلة بداية فى العالم الإسلامى، وبعد ذلك من جميع القوى المناهضة للولايات المتحدة. وهذا يشكل خطرًا على الولايات المتحدة ويفقدها المبادرات الإستراتيجية، والانتقال إلى الإستراتيجية الدفاعية، التى لن تكون فى الاتجاه الإيجابى المرغوب بالنسبة لهم، ولكن فقط للرد على التهديدات الناشئة وأعمال القوى المعارضة. فى إطار هذه الظروف، يمكن أن نتوقع فى الفترة القادمة سلسلة من الإجراءات سيئة التخطيط وغير محضرة بشكل جيد، واتخاذ إجراءات متهورةَ من جانب الولايات المتحدة وحلفائها المقربين. هذا يمكن أن يؤدى إلى سلسلة من الانتكاسات السياسية فى أنشطتها العالمية.

٢ - بعد أن أظهرت الولايات المتحدة عدم مصداقية باعتبارها القائد العالمى، فقد أضعفت كثيرًا علاقاتها التحالفية مع حلفائها التقليديين. فشل الولايات المتحدة بدورها له عواقب وخيمة، وخاصة الرد السلبى من

بلدان العالم الإسلامى، الذى يشكل تهديدًا حقيقيًا للاستقرار الداخلى فى هذه البلدان، مما أجبرهم على المناورة فى القيام بالالتزامات المترتبة عليها تجاه الولايات المتحدة. وبالنتيجة، أدى ذلك إلى إضعاف قدرة الولايات المتحدة باعتبارها مركزًا للقوة الجيوبوليتيكية.

٣ – إضعاف الولايات المتحدة باعتبارها مركزًا للقوة الجيوبوليتيكية أدى إلى تعديل جوهرى فى وضع "الطابور الخامس" الذى أسسته فى العديد من بلدان العالم، ضد المصالح التى يعملون فيها. تم اختيار عملاء الولايات المتحدة فى السلطات الحكومية فى كثير من البلدان تقليديًا وفقًا لقوانين العالم الجنائى. تعويل الولايات المتحدة على عملائها يرتبط بكونهم "صلة الربط" فى الحالات التى لا يكون فيها الصفح ممكنًا، والتى تنطوى على أعلى درجات المسؤولية الشخصية. لا توجد روابط فكرية، وبخاصة الدينية بين أعضاء هذه البنية. الكل يلتقى فقط على مصالح تجارية، والرعب.

تمثل الولايات المتحدة "غطاء" للطابور الخامس. وعندما "يسحب الغطاء الأميركى"، يصبح البدء فى عمليات هدم بنية العملاء، التى أنشئت على مدى أجيال فى جميع أنحاء العالم أمرًا حتميًا. صعوبة الأعباء والمسؤولية الشخصية تدفع على الفور إلى البحث عن ضمانات لأمنها. كما أن الولاء ل"صاحب العمل" يبدأ يقل عند الكثيرين، ولكن حتى الآن ليس بشكل ملحوظ. وبما أن "الطابور الخامس" كان لسنوات عديدة أداة حيوية للولايات المتحدة ويدها فى العالم، يمكننا أن نتكلم عن عملية تخفيض هائل فى أنشطتها الجيوبوبلوتيكية المحتملة. وبوجود عدة إخفاقات للسياسة الأميركية قد تتحول هذه العملية إلى ما يشبه الانهيار الجليدى.

سوف تؤثر الظروف المذكورة جذريًا فى الوضع فى العالم وعلى الظروف الخارجية التى سيعتمد عليها بناء الحياة السياسية فى روسيا. هناك حاجة ماسة أمام

القوى العدائية فى العالم للقيام بعمليات كبيرة فى العالم الإسلامى ، فى دول الاتحاد السوفييتى السابق وأميركا اللاتينية. ولكن، عدم الالتزام بالسيناريو الإستراتيجى الذى أُعد مسبقًا، والانخفاض الحاد فى قدرة العلاقات مع الحلفاء وتأثير ونفوذ العملاء ، وبالإضافة إلى عدم وجود الوقت الكافى للإعداد لعمليات جديدة باتت تشكل تهديدًا كبيرًا بحصول انتكاسات سياسية جديدة للولايات المتحدة وحماتها فى العالم. وهذا يتفاقم بحقيقة أن فصل النخب الدولية الذى بدأ فى العديد من البلدان إلى "وطنية" و"علمانية" لم يحدث فعليًا. بينما يحدث اختراق متبادل على مستوى عال جدًا بين القوات المقاتلة. إنهم هؤلاء الناس الذين يجلسون فى غرف مكاتب مجاورة لبعضها البعض، وأحيانًا على مكاتب مجاورة فى نفس الغرفة. يكاد يكون من المستحيل ضمان سرية أى عمل ضد مصالح الطرف المقابل. فى كثير من الأحيان، سوف يحدث وضع "جامد". ينجح كل طرف من الأطراف فى إحباط الأنشطة المعارضة له، ولكن لم يتمكن (لنفس الأسباب) من ممارسة نشاط فعال. فى مثل هذه الظروف، سيتم إلغاء العديد من الأنشطة قبل البدء بتنفيذها. وإحدى السمات المميزة للفترة المقبلة سيكون استمرار ظهور تهديدات كبيرة لتغيير هذا الوضع، والتى لن يتحقق أغلبها مطلقًا، إلا من خلال إشغال أنفسهم ببعض الاحتياط من وقت وجهد القيادة السياسية لمختلف البلدان(١٢).

إن التهديدات الرئيسية، والتى فى حال تنفيذها يمكن أن تحدث تغييرًا جذريًا فى ظروف الوضع بشكل عام، وانتقائية الصراع بشكل خاص، تشمل ما يلى:

١- إطلاق العنان للحرب الإيرانية - الأمريكية (الإسرائيلية - الإيرانية). من المعروف أن ٦٠% من احتياطى النفط فى العالم يقع فى منطقة البحر الأبيض المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لإيران تنفرد بملكية الاحتياطيات النفطية فى منطقة الخليج الفارسى. خليج هرمز - هو واحد من أهم المناطق الإستراتيجية والسياسية لأوروبا والولايات

المتحدة. والوضع فى هذه المنطقة يؤثر على أسعار النفط العالمية. كما أن الزلازل تؤثر على الموارد النفطية فى هذه المنطقة، وفى المجال البيئى أيضا (مثل تشرنوبيل) ، وتشعل اضطرابات فى إمدادات النفط فى السوق العالمية، ولكن استخدام الأسلحة النووية فى إيران فى حال نشوب صراع عسكرى ليس أقل خطراً[١٣].

الوضع السياسى فى العالم ليس فى مصلحة أمريكا وإسرائيل على الإطلاق فى العدوان على إيران. على صعيد آخر، ورفض توجيه ضربة لإيران هو هزيمة سياسية للولايات المتحدة وإسرائيل. فى هذه الحالة، من المهم الإشارة إلى أن معاهدة عام ١٩٦٨، الموقعة بين أميركا وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا للحد من استخدام الأسلحة النووية، وفى مقابل ذلك أتاحت استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من قبل البلدان الأخرى. وهكذا، فإن استخدام الطاقة النووية يقع تحت سيطرة هذه الدول. إلا أن إسرائيل والهند وباكستان وكوريا الشمالية وبيلاروسيا وأوكرانيا، وكازاخستان، وأفريقيا بطريقة أو بأخرى هى بالفعل تمتلك الأسلحة النووية. إنهم لا يوافقون على تنفيذ شروط الاتفاقية المذكورة لأنه لديهم مصالحهم الخاصة. على سبيل المثال، إنهم لا يعتبرون باكستان سلطة إسلامية، ولكن باكستان ليست مهتمة فى الصراع بين إسرائيل والعالم العربى، على الرغم من حيث المبدأ أنه يمكن أن تستخدمها ضد الهند وكشمير[١٤].

بمرور الوقت يمكن أن يؤدى إلى ظاهرة نوعية جديدة فى العملية السياسية العالمية: حرب أهلية على الصعيد العالمى. لن تقاتل الدول بعضها البعض، وإنما مجموعات ذات مصالح اجتماعية مشتركة وموزعة فى العديد من بلدان العالم. فى معظم البلدان المتقدمة فى العالم سيكون هناك ممثلون لجميع الأطراف المتحاربة[١٥].

٢ - شن حرب كبيرة فى منطقة القوقاز مع تدويل النـــزاع. مــن الناحيــة العسكرية هذه الحرب حقيقية. تقريبًا فى كل منطقة القوقاز يوجــد مــا يكفى من الأسلحة والميليشيات المدربة والقوات المسلحة النظامية. كمــا أن الإطار السياسى للحرب أيضًا تم وضعه. لقد ركزت جورجيا قواتها العسكرية من أجل القيام بعملية عسكرية ضد أوسيتيا الجنوبية. أوكرانيا تظهر بشكل متزايد قوة تتار القرم.

إن ضعف الولايات المتحدة كزعيم جيوبوليتيكى بعــد زوال فكــرة ضـــرب إيران يبدو محتملاً جدًا، وهى تحتاج مرة أخرى لإعادة النظر فى تقييم قدرتها على إدارة نزاع مسلح واسع النطاق فى منطقة القوقاز، والذى قد يمتــد إلـــى أوكرانيـــا. بالنسبة لروسيا، سيكون هذا النزاع باهظًا للغاية، ولا يمكن الانتصار فيه، وقد يترافق مع ظهور تشكيلات عسكرية أجنبية على أراضيها. وبالطبع ، فإن ذلك ســيقود إلـــى تسخين الحالة الاجتماعية فى روسيا، مما يتسبب فى انتقادات شديدة للسلطة.

٣ - فى حال عدم نجاح العمليات العسكرية فى الشرق الأدنـــى والأوســـط، وكذلك فى دول الاتحاد السوفييتى السابق، من المحتمل حدوث تـــضخم سريع للدولار، وممكن أن يحصل عجز كبير. وسوف تنشأ أزمـــة فـــى الاقتصاد العالمى تطال أيضًا بآثارها روسيا.

٤ - هناك فرصة ولو صغيرة لقيام "ثورة برتقاليـــة" فـــى روســـيا. علـــى الأرجح، سيتم قمعها فى بداياتها من خلال إجراءات صارمة من جانب السلطات. ومع ذلك، فإن تقديم دعم كبير لمثل هذه الأنشطة فى الشارع الروسى سيكون له أثر بالغ الأهمية من الناحية النفسية.

تبدو إمكانية تطور "ثورة برتقالية" فى روسيا موضع شك كبير. وإن حـــدث ذلك، فإن إخمادها سيكون بانتظار المحرضين " كما هو الحال فـــى أوزباكـــستان".

ومع ذلك، ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار الدروس المستفادة مـــن التـــاريخ الحـــديث. للاستيلاء على كل القلاع من الموثوق به تطبيق المثل "حمار، محمـــل بالـــذهب". والدليل على ذلك هو الهزيمة العسكرية السريعة للعراق فى مرحلة العمليات البرية (والتى قد لا يمكن حدوثها، مع توازن القوى المتاح، وفقًـــا للتقـــديرات العـــسكرية الطبيعية). لتدمير روسيا ماليًا واقتصاديًا لن يتطلب ذلك ســـوى بـــضع عـــشرات الأطنان من الورق لطباعة دولارات وتوزيعها على المنفذين الضروريين[١٦].

خاتمة الجزء الأول

عن أى تحديات أو مشكلات جيوبولتيكية عالمية معاصرة يجب أن يدور الحديث؟ على ما يبدو فإن هذه المشكلات هى فى المقام الأول:

- إن بقاء البشرية، والحفاظ على السلام، منع سباق التسلح النووى ونزع فتيل حرب عالمية، وكذلك الحروب المحلية، والحفاظ على الموارد الغذائية والحياة على الأرض؛
- التخلص من العداء الاجتماعى الذى يضرب البلاد، والشعوب والأمم والمجتمع والدولة؛
- ضمان التوازن الأمثل بين الإنسان والمجتمع والطبيعة، والذى يشكل الإنسان جزءًا منها، وحفظها والحفاظ على المستوى الأمثل للموارد البشرية والطبيعية؛
- القضاء على خطر المجاعة، وتهيئة ما يلزم من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية، فضلاً عن الروحية (الإيديولوجية والثقافية والأخلاقية)، وغيرها من الشروط اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للقوى الإنتاجية، حتى يمكن التغلب عليها والقضاء على الفجوة بين رأس المال والعمالة، وبين المدينة والريف، وبين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛
- إزالة كافة الاختلافات الوطنية والدينية والإثنية والعرقية وغيرها من الاختلافات الثقافية والروحية، وخاصة منها ذات الأساس الإيديولوجي؛

• تغيير جذرى فى الوعى العام، وإزالة الفرق الهائل فــى الثقافــة، ولهــذا الغرض يجب القضاء على الجهل والجريمة، تطــوير التعلــيم والعلــوم والتكنولوجيا، وتحويل العلم إلى قوة منتجة مباشر. وإدخال أفــضل القــيم الإنسانية فى الوعى الجماهيرى وفى النفسية الاجتماعية(١٧).

جميع المشاكل المذكورة أعلاه وغيرها تعتمد على الاختلاف بين الأغنيــاء والفقراء، و بين المجتمعات الاجتماعية والدول ذات النظم الاجتماعية المعاكــسة، وعلى السياسة العامة وبناء السياسة الداخلية والخارجية..

نورد فيما يلى بعض الحقائق والبيانات العلمية والأدلة على هذه الاختلافــات مع شرح أسبابها. خذ مثلاً مشاكل الحرب، والبيئة، والجوع. فى تــاريخ البــشرية وقعت أكثر من ٥,٥ آلاف حرب، اثنتان منها – العالمية الأولى والثانية – أسفرت عن مصرع أكثر من ٧٠ مليون شخص. وعلى مدى السنوات العشرة الأخيرة لــم يعش العالم ولا عامًا واحدًا من دون حرب. لم يتم إزالة مخاطر الحروب الجديــدة، بما فيها حرب عالمية جديدة. المميز فى هذا الصدد، بيان كويكر لخمس منظمــات فى الولايات المتحدة، فى سبتمبر ٢٠٠٢، أى قبل بــدء الحــرب الأميركيــة فــى العراق. "الحكومة الأميركية – المشار إليها فى هذا البيان – على وشك شن حرب كبيرة فى العراق. فى الوقت نفسه، يبشر الزعماء السياسيون فى الولايات المتحــدة بمذهب يعتبر أنه من حق الولايات المتحدة توجيه ضربات وقائية غير مــشروطة على أى بلد أو أى مجموعة من البلدان لدرء الخطر عنها. هذا التطور يهدد العــالم بشكل عام والأمن لجميع شعوب العالم"(١٨).

اندمجت الدول الغربية تحت سيادة الولايات المتحدة فى وحــدة (عــسكرية وسياسية واقتصادية وإيديولوجية) "فوقية" لإقامة نظام عالمى جديد مــع مجموعــة متنوعة من المؤسسات والبنى السياسية، وقــوات مــسلحة ذات قــدرات كبيــرة،

واستخبارات، ووسائل إعلام فضائية قادرة على إدارة كل موارد الدول الغربية، ومستقبلاً الهدف منها قيادة العالم(١٩).

إن سياسية وإيديولوجية العولمة و"الحضارة العالمية" غيرت بشكل جذرى الوضع الدولى لروسيا، وسياستها الخارجية، والدفاعية، وموقعها فى منظومة العلاقات الدولية. لقد غير تفكك الاتحاد السوفييتى وإحداث حلف وارسو جذريًا الخارطة الجيوبوليتيكية للعالم، وحولت روسيا من "قوة عظمى" إلى دولة لم تعد تلعب نفس الدور فى السياسة العالمية الذى كان يضطلع به الاتحاد السوفييتى.

تقر البلدان الرائدة فى منظمة حلف شمال الأطلسى بروسيا بوصفها قوة عظمى. وفى الواقع، فإنها تبذل قصارى جهدها لتجنب تأثيرها السابق.

تم فى الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسى وضع تصور للنظام العالمى الجديد، جوهره هو المحافظة على صدارة الدول الغربية الأكثر تقدمًا فى العالم بقيادة الولايات المتحدة. والجزء الأكبر لهذا التصور تم تخطيطه فى الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسى الذى اعتمده كبرنامج "الشراكة من أجل السلام" يأخذ فى الاعتبار التغييرات السياسية الجذرية ويعزز القيادة للولايات المتحدة والحفاظ على سيطرتها على جميع ما يسمى بما بعد الفضاء الاشتراكى. تعتبر العقيدة العسكرية الجديدة للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسى روسيا مصدرًا لتهديد عسكرى. وقد وضعت فى الولايات المتحدة ومقر القيادة العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسى سيناريوهات محتملة للتطورات، والتى قد تسفر عن دخول الولايات المتحدة فى حالة حرب مع روسيا. ورد فى وثائق البنتاغون من وزارة الدفاع عام ١٩٩٤-١٩٩٥ بأن "هدفنا الرئيسى هو منع نشوء ذاك العدو... الذى من شأنه أن يشكل تهديدًا مماثلاً لذلك الذى كان يشكله الاتحاد السوفييتى. يجب أن نمنع وجود سلطة ما فى أى منطقة كانت...، من أن تتمكن هذه السلطة أو القوة من الحصول على مركز قوة عالمى"(٢٠).

تم التوصل إلى هذه النتيجة فى عام ١٩٩٥. وهى نفس النتيجة اليوم. فوفقًا لتصريح الرئيس الأميركى السابق بل كلينتون، فإنه على الولايات المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لضمان أن "روسيا لن تقوم لها قائمة بعد الآن"[٢١]، وهذا ما يتم تنفيذه ليس فقط بالكلام ولكن أيضًا بالأفعال.

إن المجالات الرئيسية لتعزيز قيادة النظام العالمى من قبل الولايات المتحدة هى:

- اتباع سياسة خارجية تستبعد تعزيز القوة الاقتصادية والعسكرية لروسيا ودعمها باعتبارها "الشريك الصغير"[٢٢]؛
- تأسيس نظام للأمن الأوروبى يستبعد الدور النشط الذى تقوم به روسيا فى الحفاظ على السلام فى أوروبا، بما فى ذلك روسيا وضمها إلى الاتحاد الأوروبى، وتعزيز دورها ك "وصى" لصالح الولايات المتحدة[٢٣]؛
- الحفاظ على تعزيز وتوسيع حلف شمال الأطلسى (فى المقام الأول من خلال الأعضاء السابقين فى حلف وارسو)، وذلك من أجل "التخلص من سلطة ونفوذ روسيا[٢٤]؛
- حفظ وتعزيز القوة العسكرية للولايات المتحدة:

(أ) الحفاظ على مستوى عال من الميزانية العسكرية ، وحجم القوات المسلحة، وجميع عناصر القدرات العسكرية،

(ب) إدخال تحسينات نوعية فى جميع مجالات التدريب العسكرى والاستخدام الحربى للقوات،

(ج) اتباع سياسة عسكرية – تقنية تهدف إلى الجاهزية الكاملة وتعزيز القدرة القتالية للقوات المسلحة،

(د) خلق صورة إيجابية عن هذه القوات فى الداخل أو فى نظر المجتمع الدولى،

(و) تحسين التشريعات المتعلقة بالأمن الوطنى، بما فيها العسكرية.

أعلن العضو البارز السابق فى مجلس الأمن القومى للولايات المتحدة فى عهد الرئيس جورج بوش (بليكويل)، متحدثًا عن العلاقة بين روسيا وحلف شمال الأطلسى، أن مسألة دخول روسيا فى هذا التحالف " هى الآن تمامًا نظرية وستبقى كذلك لعشرات السنين"(٢٥). فى عام ١٩٩٥، بلغت الميزانية العسكرية الأمريكية ٢٦٥ مليار دولار(٢٦). بلغ تعداد القوات المسلحة مليون و ٦١١ ألف شخص(٢٧). وفى الوقت الحاضر، تتجاوز الميزانية العسكرية للولايات المتحدة مستوى ٤٠٠ مليار دولار. أما عدد القوات المسلحة فقد انخفض بشكل طفيف مع استخدام نوعية جديدة من الأسلحة، بما فيها أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل والمعدات العسكرية(٢٨). بالنسبة لعام ٢٠٠٧، تجاوزت ميزانية وزارة الدفاع الأميركية ٥٠٠ مليار دولار. يهدف الجزء الأكبر من الإضافات على الميزانية العسكرية خلق أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل، والتكنولوجيات العسكرية الجديدة، تحسين استخدام القوات والوسائل القتالية، وإجراء أبحاث علمية لنفس الهدف.

ستمتد هذه المرحلة من النضال على المستوى العالمى لعدة سنوات أخرى. فى بعض مراحل هذا الكفاح سيتحقق النجاح، بينما ستكون مراحل أخرى "لعبة لتأخير الوقت". ولكن، وبسبب هذه الظروف، فإن السنوات القادمة سوف تحدد مصير روسيا. إذا لم تظهر فى غضون بضع سنوات فى روسيا قوة منظمة من النخبة الحاكمة، سوف تواجه روسيا فى فترة زمنية قصيرة نسبيًا الهزيمة. وفى النهاية، على نحو سلس أو تدريجى، سيحدث تفكيك لنظام السلطة، وسيتم تقسيم روسيا وتحويلها إلى منظومة إدارة مستقلة، غير قادرة على العيش، فى واقع الأمر -- تتحول إلى شظايا دولية استعمارية. إن النخبة الوطنية، كونها الأكثر تأثرًا من

هذا التحول ومالكة للقوة، تتعذب بحلم الانتقام وتملك مؤيدين "جذور" لها من بين السكان، ولكن - كونها الأخطر على قوة النخبة فى العالم، سوف يتم تجريدها من جميع مواردها بلا رحمة، بما فى ذلك ما يُعتبر بالنسبة لها ضروريًا على المستوى الذاتى (لتحقيق الاكتفاء الذاتى)، وبالتالى "إنهاء وجودها". لقد شهدت بداية المرحلة السابقة من النضال تطورات جيو - سياسية بين الأعوام ١٩٩١-١٩٩٣ إنها مرحلة تغيير جذرى فى توزيع القوى الاجتماعية فى المجتمع. كما أن بدء مرحلة جديدة فى العامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ينبغى أن تحمل بين طياتها توزيعا جديدا للقوى، وفقًا لمهام هذه المرحلة. وعند ذلك فإن عمق التحولات الاجتماعية سوف يكون موافقاً لذلك الذى ينبغى أن تكون منذ ١٥ عامًا مضت[٢٩].

مصادر الجزء الأول

(1) Сивков К. В. Основные направления геополитического развития России. «Геополитика и безопасность» № 1, 2007 г. СПб.

(2) Die Israel Lobby «Wie Die Amerikanische aussenpolitik beeinflusst wird» Dr.pro.John J.Mearshimernd Dr.pro Stephen M.Walt «Campus Verlag» Frankfurt and Nework 2007.

(3) Der Streit um diei raniche Atompolitik Gerhard Beestermoller... Heinz - Gerhard Justetnhoven. www.alhayat.com ... 2007/02/08

(4)Ивашов Л. Г. Мировая геополитическая революция.

(5) Соколов К.Н. Россия на современном этапе геополитической борьбы, там же. стр.19

(6) Die Israel Lobby «Wie Die Amerikanische aussenpolitik beeinflusst wird» Dr.pro.John J.Mearshimernd Dr.pro Stephen M.Walt «Campus Verlag» Frankfurt and Nework 2007

(7) Vayde Kamel (Nya)... www.kurdistanpost.com

(8)Der Iran auf dem Wegrar Atomproduktion: Mag - Mensudin Dulic «Wissenschaftliche Reihe im pro literature Verladge 2007»

(9) Вихров А.А. Право и геополитические проблемы современности. Доклад на Международной конференции «Безопасность, личности, общества, государства», 2007, СПб.

(10) www.nccusa.org/iraqlquakers.html (28.03.2007)

(11) Джегутанов Б. К. Дисс. д.ф.н. -СПб: СПб ун-т МВД РФ, 2003

(12) Россия в системе международной безопасности РФ: безопасность и военное сотрудничество. - М., 1995. С. 38

(13) СПб ведомости. 2001. 14 апреля

(14) Congressional Research Service. The Library of Congress. U.S.A. - Russia Summit, October 23, 1995 // SRS Report for Congress, November 2, 1995 / By Jim Nichol. P. CRS-1 - CRS-6.

(15) Заключительное коммюнике сессии Совета НАТО на уровне министров в Нордвейке. Голландия, 30 мая 1995 г. // НАТО: Коммюнике. Пер с англ. 1995. С. 23

(16) Congressional Research Service. The Library of Congress. NATO Future: Beyond Collective Defense // CRS Report for Congress, September 15, 1995 // By Stanley R. Sloane. P. CRS-13, CRS-5 - CRS-12, CRS-19 - CRS-27.

(17) Овчинников Р. Мир через 25 лет: каким видят его из Вашингтона // Правда. 1996. 22 июня

(18) Там же

(19) Зарубежное военное обозрение. 1995. № 1; 2005. № 2.

(20) Там же. 2005. № 4.

الجزء الثانى

المشكلات الجيوبوليتيكية النووية
فى العالم المعاصر والشرق الأوسط

تقديم

من المعروف أن المنطقة العربية تعتبر من المناطق التى لها أهمية على النطاق الدولى بالمقارنة مع مثيلاتها من مناطق العالم. يتجلى هذا واضحا سواء من خلال السياسة الدولية أو من خلال النظم السياسية الإقليمية المختلفة التى تشكلت كنتيجة لتضارب المصالح، أو نتيجة لبروز مسائل مهمة جديدة مرتبطة بتلك المصالح.

والسبب الآخر يتمثل فى ظهور مشاكل ملحة أخرى متداخلة ومستمرة، كان لها التأثير الكبير على النظم السياسية للدول العربية. لم تستطع تلك النظم السياسية فى مراحل عديدة من تحقيق ذلك التغيير، الذى يواكب ما يجرى من تغييرات فى العالم المحيط. السبب فى ذلك كان عدم القدرة على التكيف، كما هى عدم القدرة على التطور وإعادة البناء باعتبارها واحدة من وسائل المواجهة. وبالإضافة إلى هذا، فإن سياسة الدول العربية تعانى أصلا من السلبية المطلقة فى تعاطيها مع الأحداث، وهو ما انعكس فى عجزها التام فى التأثير على مجريات الأحداث على الساحة الدولية.

ونتيجة للاختبارات التى مر بها الأمن القومى العربى فى مواجهته لتحديات التقسيم سواء كفكرة أو لعملية التقسيم الفعلى، مع أخذنا بنظر الاعتبار مجمل الجهد الذى قدمته القوى السياسية العربية، أصبح من الواضح بالنسبة لنا أن مشكلة التضخم قد لعبت دورا كبيرا فى التأثير على مسألة الأمن، كما كان لتأثيرها انعكاس على مجمل الوضع العربى وليس على حالات خاصة فقط[١].

الهدف الرئيسى وراء كل تلك التجارب هو محاولة الحصول على السلاح النووى، وهو ما يعنى الشيء الكثير بالنسبة لدول تلك المنطقة من حيث زيادة قدرتها على التعامل مع التهديدات المستمرة، فأصبحت هى السمة الرئيسية التى تميزت بها النظرة الإستراتيجية العربية فى تعاملها مع تلك التهديدات.

يمكن القول وعلى وجه التحديد بأن الأعراق العربية لم تكن هى أول من سكن تلك المناطق، ولكن على الرغم من ذلك فإنها أعطت تلك المنطقة بعضًا من ملامحها الخاصة. إن توجيه الاهتمام نحو المنطقة العربية لم يعد نتيجة للتوسع المستمر للنفوذ الأجنبى سواء على المستوى الحربى أو الاقتصادى أو الروحى. وإنما أصبح نتيجة للشعور بالأخطار التى تحيط بالمشاريع المتنافس عليها فى المنطقة، وكذلك السعى للحفاظ على السلام على الرغم من جميع المتغيرات وتضارب المصالح المرتبط أصلا بمصالح السياسة الدولية التى تطمح إلى ربط ما يجرى بالمنطقة بمجمل المنظومة العالمية. حتى لو تطلب الأمر فى بعض الأحيان اللجوء إلى حل تلك المسألة عن طريق القوة بهدف تغيير الطابع الحربى وتحويله إلى إستراتيجيات ذات خصائص سياسية واقتصادية. وبغض النظر عن أن تلك النتيجة تزيد من توجيه الاهتمامات نحو امتلاك القوة النووية لتجنب الأزمات وتطلعا للوصول إلى إعادة هيكلة خارطة انتشار السلاح النووى بصورة عامة، وبذلك تستطيع أن تجنب نفسها الدخول ضمن معادلة الاستقطاب الدولى.

وهنا تكون الدول بوضع الجاهزية الكاملة لمواجهة أى نوع من التحديات وخصوصا تلك التى قد يكون لها تأثير مباشر على حفظ كيانها الخاص. وبامتلاكها لقابلية احتواء التناقضات استطاعت تلك الدول التغلب على المشاكل والصعاب، عن طريق استخدامها لإمكانياتها المادية أو استثمارها للأموال الخاصة أو أموال مجموعة من المستثمرين، كل ذلك كان يهدف إلى تعزيز جاهزيتها لمواجهة الخطر النووى.

بدأت بعض الدول العربية بتبنى إستراتيجية معينة لبناء قدراتها النووية الخاصة. وخلال تلك المرحلة، التى تتطلب الإسراع فى العمل كان تدخل القوى السياسية حاضرا. وقد كان من الأسباب الممهدة لتلك المرحلة، الإستراتيجيات العسكرية التى تبنتها الأنظمة والتى سخرت كل ما تمتلك من إمكانيات لبناء قوة نووية. وقد حدث كل ذلك من أجل امتلاك القدرة على المواجهة، والتى تعتمد بشكل مباشر على امتلاك أسلحة نوعية. من خلال تلك الأسلحة يمكن أن يكون للدولة القدرة على تعطيل محاولات زعزعة توازن القوى فى العالم. ومما ساهم وبشكل كبير فى ديمومة تلك العملية هو المخزون الكبير من الأسلحة الموجود لدى العرب والذى كانوا قد اشتروه لبناء نواة لترسانة نووية مقبلة[٢]. وكل ذلك ما هو إلا نتيجة لسعى الدول العربية لامتلاك القوة التى تمكنهم من الحفاظ على موازين القوى بشكل متساو فى المنطقة، ومواجهة التحديات المحيطة بهم سواء كانت تلك التحديات بسبب القوة النووية الإسرائيلية أو بسبب تنامى القوى الإقليمية المحيطة الأخرى.

فى حين أن المنطقة التى تمر بأزمة لم تصبح بعد ساحة للتسابق من أجل الحصول على الطاقة النووية، والتى بسببها، وفى نهاية المطاف، ستندلع مواجهات عديدة تحمل طابعًا هيكليًا عامًا. تلك الأحداث تتميز بكونها تكتسب طابعا دوليا شاملا، مما يؤدى إلى احتمالية التورط فى أى صراع مرتبط بتلك المواجهات، والتى بدورها سيكون لها تأثير مباشر على الأمن والسلم العالمي[٣].

هنا يبرز عامل تدخل القوى العظمى، التى ترسم الخطوط العريضة للسياسة الدولية، فى الوقت الذى كان فيه العرب عاجزين عن حل مشاكلهم وغير قادرين على إيجاد قواسم مشتركة لبناء منظومة دفاع قومى عربى مشترك[٤]، أو أنهم غير قادرين على تفعيل دور منظومة الأمن القومى وتحويلها إلى منظومة لها سلطة مؤثرة ولها دور فى رسم إستراتيجيات لحل الصراعات فى المنطقة وبالخصوص

العربية منها. ومن متابعة تلك الإستراتيجية يتبين أن عملية امتلاك العـــرب للقـــوة النووية أصبحت خطوة يصعب للأمن القومى العربى الوصول إليهـــا. وبالإضـــافة إلى ازدياد أهمية السلاح النووى على الصعيد الدولى، فقد أصبح النظـــام العربـــى مقتنعا بأن الحل عن طريق القوة الذى هم أنفسهم قاموا باتباعه، أصبح حلا يستحق العناء ويمكن تحقيقه.

إن من أهم المسائل التى أردنا أن نتناولها فى كتابنا هذا، هى القدرة النووية للعرب والظروف المرتبطة بها، والتى تشكل منظومة السبب والنتيجـــة المتحكمـــة بالسياسة، والمتحكمة كذلك بتوزيع القوى فى منطقة الـــشرق الأوســـط والأدنـــى. وهكذا سننتقل لاستعراض مبحثنا هذا.

الفصل الأول

حول إعادة النظر فى تطوير البرامج النووية

قد لا يكون شيئا جديدا إذا ذكرنا أننا لسنا بحاجة لنؤكد من جديد أن نظريـــة الأمن العربى مرت ومانزال تمر الآن بمراحل النهضة والبعث، والتى يساهم فـــى تشكيلها مختلف القوى السياسية، ومن ضمنها النخب السياسية العربية ذات التـــأثير الكبير. فى الأساس فإن تلك المراحل قد تكونت نتيجة اختيار يتـــيح لهـــم تجنـــب الدخول فى المواجهة بصورة طوعية أو إجبارية. شكل العرب مثالا علـــى كـــبح وقمع الإمكانيات الذاتية الكامنة المتطلعة لامتلاك القوة. وهذا بحد ذاته دليل بعيـــد كل البعد عن التبسيط، بل يمكن وصفه بـــالطفرة الـــسياسية أو التحجـــيم الـــشديد للأزمات الخطيرة.

إذا كانت مكانة المنطقة العربية كمنظومة وكعقيدة إســـتراتيجية قـــد ازدادت أهميتها خلال الحرب الباردة بتأثير عدة عوامل منها المرتبطة بأولويـــات القـــوى العظمى، فإن القطبية العالمية قدمت لهم ولنظامهم إمكانية تفـــادى المواقـــف التـــى توقعهم كضحية لمصالح أى دولة من الدول المتصارعة على الساحة الدولية، ممـــا أتاح لهم خيارات واسعة وشجعهم على المضى قدما نحـــو الاســـتقلال الـــسياسى والعسكرى. كل هذا مكنهم من تعزيز موقعهم وسمحت لهم بالدفاع عن أراضـــيهم وعن أنفسهم(٤). لكن الأمر بدأ يتغير نحو الأسوأ بسبب تحـــول المنطقـــة العربيـــة ونتيجة لنظام ثنائى القطبية فى العالم إلى حلبة للصراع الإستراتيجى المحتدم بـــين الدول المتنافسة. وهنا جرت محاولات جدية عديدة لربط المنظومة العربية بالوضع الدولى، الذى كانت تسوده فكرة تكوين التحالفات واســـتخدام الأراضـــى كقواعـــد عسكرية. وخير مثال على ذلك، هو الاتفاقية العراقية الإنكليزية عام ١٩٥٥ ومـــا تبعها بعد ذلك من اتفاقيات إلى يومنا هذا.

كان لتلك الحالة انعكاساتها على العرب أنفسهم: كانت إمكانية المبادرة عندهم مقيدة. وبالنسبة لمنظومة الأمن القومى فقد كانت عبارة عن كيان ضرب الشلل العديد من عناصره الفعالة. لم يستطع العرب تكوين صورة عامة لهم جميعا لمفهوم الأمن. قامت كل دولة على حدة بتبنى إستراتيجية عسكرية وتسليحية معينة بهدف إعداد نفسها لتكون جاهزة للتصدى للقوى الدولية. وفى نفس الوقت، كانت إسرائيل تبنى وتطور قدراتها النووية، وهو ما شكل تهديدا ليس عسكريا فقط بل حتى تهديدا موجها لمنظومة الأمن القومى العربى ككل.

دفعت تلك الظروف العرب إلى عدم التقيد بطريقة واحدة، بل استخدموا وسائل مختلفة للتأثير، منها الخطاب الرسمى ومنها حث الشعب على المبادرة. الهدف من استخدام تلكم الوسائل كان يقتصر على ما يلى: الاضطرار إلى تحييد القدرة النووية الإسرائيلية.

خلال الحرب الباردة كان هناك العديد من التغييرات التى كانت تدفع نحو هذا الاتجاه على المستوى الإقليمى. لكن اختيارًا كهذا كان ناجحا فى وقته. من الممكن أن تكون خطوات كهذه فى الوقت الراهن تعتبر غير مكتملة، بغض النظر عن أن السبب الذى دفع لذلك الاختيار يحمل طابع الجدية.

بعد انتهاء الحرب الباردة، توقع الجميع التحول إلى نظام جديد، تسود فيه قيم الخير، الحرية، المساواة والتعايش السلمى. ونتيجة للمحاولات الغير ناجحة التى قام بها العرب لامتلاك التكنولوجيا النووية (كما حصل فى العراق على سبيل المثال)، جعل العرب يتوصلون إلى قناعة جديدة مفادها أنهم مهما امتلكوا من قوة وقدرة، فإنهم سوف لن يكونوا على نفس المستوى من القوة التى تمتلكها إسرائيل[٦] وبالتالى فإن العرب لن يستطيعوا الوقوف فى مواجهتها.

هذا ما جرى فى العراق، وربما مصير كهذا ينتظر بقية الدول العربية. وبمرور الوقت سيصبح العرب أكثر ضعفا وقلة حيلة، وسيصبح السلام مع إسرائيل ممكنا فقط بعد تدمير آخر قدرة نووية قد يمتلكها العرب(٨). كان من الواضح أنه بعد انتهاء الحرب الباردة ستظهر قوى ستستغل حالة الصراع بين المادية والمثالية مستفيدة من حالة انعدام التوازن التى تسود على الساحة الدولية. ناهيك عن أنهم سيستخدمون فى طريقهم لتحقيق أهدافهم شعارات جديدة تدعو لتدمير وتفكيك كيانات كبرى، بالضبط كما حصل مع انهيار الاتحاد السوفيتى. ولكن فى لحظة معينة كان العرب سيستعيدون ثقتهم بأنفسهم وبقدراتهم الذاتية للوقوف بوجه التطلعات الإسرائيلية لامتلاك السلاح النووى، حتى ولو لم يلق كل ذلك استجابة على أرض الوقع.

١ - بعد انتهاء الحرب فى الخليج، قامت الولايات المتحدة بوضع محددات صارمة تقطع الطريق أمام محاولات الدول العربية لتقوية قدراتها الإستراتيجية، مهما كانت تلك المحاولات بسيطة، ليس بهدف الحفاظ على دولة إسرائيل فقط، وإنما للحفاظ على مصالحها وموقعها المتميز فى منطقة الشرق الأوسط، الذى يعود عليها بالخير والمنافع الكثيرة. يمكن أن نفهم من خلال ذلك، السر وراء تجاهل أميركا لتعاظم القدرة النووية الإسرائيلية وعدم الضغط عليها للحد من تنامى تلك القدرات لدى إسرائيل.

وجدت الإدارة الأميركية أن من الواجب عليها ومن دافع مصالحها الخاصة تقوية القدرة التسليحية لدى إسرائيل، وخصوصا فى أيامنا هذه التى أصبحت فيها أميركا بأمس الحاجة إلى حليف عسكرى قوى يقف معها لمواجهة احتمال ظهور أى ممانعة عربية ضدها فى المستقبل(٩). وبمقابل العجز النووى العربى، كانت أميركا مستعدة لضمان الحد الأدنى من الأمن لحلفائها من العرب عن طريق

وجودها العسكرى المباشر فى المنطقة وإشرافيا على إعادة رسم خريطة المنطقة عموما(١٠). فهى مستعدة لتقديم أى مساعدة أو دعم يحتاج إليه العرب، بمقابل عدم السماح بتطوير القدرة النووية لأى قطر من الأقطار العربية. فهى كانت ترى فى أن الإمكانيات الهائلة التى يمتلكها العرب قد تشكل تهديدا حقيقيا لها.

٢ – ما انفكت الحكومة الإسرائيلية فى سعيها نحو هدف واحد وهو تطوير قدراتها النووية الذاتية. ساعدت تلك المعطيات الجديدة إسرائيل على فرض هيمنتها الكاملة فى ميزان القوى مع العرب(١١) وخصوصا بعد الأزمة فى الخليج وخروج العراق من ساحة المواجهة العربية الإسرائيلية. الفقرة الإستراتيجية الأساسية فى السياسة الإسرائيلية هى تعزيز أمنها القومى.

يجب أن يحتل البرنامج الهادف إلى تعزيز الأمن المرتبة الثانية سواء فى أوقات الحرب أم فى أوقات السلم. تلك هى الفكرة الصهيونية التى تركز على الحفاظ على دولة إسرائيل ككيان مهدد بالزوال وحماية مستقبله من الأخطار المفاجئة والمستمرة التى قد يتعرض لها حتى بعد التوصل إلى سلام شامل مع العرب. خلال تنفيذ إسرائيل لإستراتيجيتها تلك ظهرت العديد من التناقضات والاختلافات الحادة التى ميزت طبيعة العلاقات العربية الإسرائيلية.

انعكست تلك التناقضات على موقع إسرائيل فى المنطقة كونها أصبحت المتحكم المطلق، على الرغم من كون هذا الأمر يتطلب نفقات هائلة يتوجب على الدولة توفيرها. من جانب آخر، فإن العرب يفقدون آخر فرصة لهم لاستعادة مكانتهم ودورهم فى المنطقة وتوحيد قواهم مرة أخرى. فهم يستمدون فاعليّتهم من خلال بناء علاقات مطاطة مع القوى الدولية وخاصة أن المنطقة تعانى الآن من فراغ لم تسده أى قوة محلية أو إقليمية من داخل تلك المنطقة(١٢) (Regional institutional vacuum) وبذلك تكون إسرائيل قد نجحت فى لعب دور

المحافظ على الاستقرار في المنطقة وبنفس الوقت نجحت في إضعاف قوة خصومها المحتملين وعلى رأسهم العرب.

حذر بعض الساسة العرب من أن استعراض القوة هذا وعلى النطاق العالمي – والحديث بالدرجة الرئيسية يجرى هنا عن التحركات الأميركية في المنطقة بالتنسيق مع إسرائيل – مما شكل الدافع والحافز للدول العربية كردة فعل إلى السعي لامتلاك وزيادة قدراتها النووية، حتى وإن كانت عملية السلام بين العرب وإسرائيل قد بدأت تؤتي ثمارها[١٣]. والقضية هنا أن ثمار عملية السلام لم تكن في أي حال من الأحوال نتيجة التفوق العسكري الإسرائيلي الذي اعتقدت إسرائيل أنه سيجبر العرب على التفاوض لضمان السلام، أو على أقل تقدير الاحتفاظ بالأراضي التي كانت قد احتلت. إن مهمة كهذه تتطلب التعامل بشكل خاص وجدي لإيجاد طريق للوصول إلى حل لها، وخصوصا أن للعرب تجربة مريرة ليست ببعيدة مع أمر كهذا. بالإضافة إلى هذا، فإن كل تلك المعطيات جعلت العرب يبحثون عن مخرج من تلك الحالة الشديدة التأزم في اتخاذ القرارات أو في تبني الإستراتيجية المشتركة. الهدف من ذلك هو أن يكونوا قادرين في المستقبل على اتخاذ القرار الصحيح وتبني تلك الإستراتيجية التي تضمن لهم التحرك بحرية وتساعدهم على الصمود والوقوف بوجه محاولات تدمير وتحجيم تطورهم التقني الذي بدونه يصعب الحديث عن دولة قوية. إن إستراتيجية كهذه ستجعل إسرائيل تعيد النظر في مسألة تفوقها وستفتح آفاقا واسعة للتعبير عن القدرات الحقيقية للدول العربية. يمكن لتلك الإستراتيجية أن تقود إلى تعزيز كبير للاستقرار في المنطقة، سواء على صعيد الحكومات أو على صعيد المجتمعات. كما تؤمن الحفاظ على ميزان القوى في المنطقة وإخلاءها وعلى وجه السرعة من الأسلحة النووية. المروجون لوجهة النظر هذه ربطوا بشكل مباشر بين القدرة النووية للدول العربية وبين إمكانية خروجهم من الأزمة، ولكن من دون أن يجدوا الوسيلة التي ستوصل

العرب إلى امتلاك التقنية النووية وهل ستكون تلك المحاولات مجرد محاولات فردية أم محاولات ذات طابع جماعي مشترك[١٤]. يوجد معارضون لآراء تلك المجموعة من الساسة[١٥] الذين يعتبرون أن لبناء القدرة النووية لا يكفي أن نسعى فقط، بل إلى إعلان ذلك صراحة على الرغم من أن ليس الكل يدعمون موقفا كهذا. إن بناء القدرات النووية حسب رأيهم أصبح ضرورة ملحة ازدادت الحاجة لها نظرا للحقائق التالية:

أصبح خطر مزاحمة أو إزاحة النفوذ العربي في المنطقة أكثر تهديدا من ذي قبل. خطر كهذا له وجهان:

- الخطر الذي ينشأ في تلك الفترة التي يكون النظام العربي بأكمله معرضا للانهيار، سوف لن يتمكن عندئذ العرب من بناء قدراتهم وهم بهذه الحالة. وفي تلك الفترة بالذات يكون من المعقول أن تكرس وتوجه كل الاهتمامات نحو موضوعة الأمن؛
- الخطر الذي يكشف عن عجز العرب من الوصول إلى اتفاق، مما يستدعي ضرورة إعادة النظر في مبادئ الوحدة العربية. وبنفس الوقت السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو حول دور العرب في المنظومة الدولية، وخصوصا في مسائل الأمن، أي مسألة الحصول على حق المشاركة الشخصية في عملية التصدي للضغوطات والتدخلات الخارجية التي تحاول مد نفوذها في المنطقة، التي تتفرد بالسيطرة عليها دولة إسرائيل برعاية أمريكية مطلقة.

٢ - التفوق النوعي لإسرائيل ساهمت في دعمه وبشكل كبير الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب في الخليج، واعتبرته تعويضًا عن الأضرار المعنوية التي لحقت بإسرائيل خلال تلك الحرب[١٧]. التفوق النوعي هذا يمكن أن يكون موازيًا للتفوق العددي الذي يملكه العرب.

بنت إسرائيل قدراتها النووية لهدف واحد، هو لتدمير أى دولة عربية أو أى تكتل عربى يحاول مواجهتها. سينعكس هذا التفوق، بما فى ذلك التفوق النووى لدولة إسرائيل، التى اعتادت على منع العرب من المشاركة الحقيقية فى صياغة عملية السلام من خلال إجبارهم على الجلوس إلى طاولة مفاوضات تناقش فيها مواضيع الشرق الأوسط وفق منطق الهيمنة الإسرائيلية.

٣ - وجود خطة لإسرائيل تهدف إلى إضعاف النظام العربى فى الجانب الجيو - سياسى. هنا يمكننا أن نستقريء سيناريوهين اثنين[١٨].

السيناريو الأول: العمل على تغيير خريطة العلاقات المتبادلة القائمة داخل النظام العربى نفسه، بما فى ذلك محاولة المس بالأبعاد الزمنية والمكانية (الإقليمية)، وتحويل الشعب العربى إلى شعب أعمى وسلبى يمكن قيادته من الخارج، شعب غير قادر على استغلال قدراته الذاتية وإمكانياته المخزونة. بينما تقوم إسرائيل باتباع سياساتها المعهودة تجاه العرب، مثل سياسة ضبط النفس حينا والعدوان أو التوسع أحيانا أخرى.

السيناريو الثانى: إضعاف الموارد الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادى العربى، مثل إنتاج النفط وغيرها من الموارد الطبيعية. فلو أخذنا بنظر الاعتبار تلك الأهمية الكبيرة التى تحملها موارد المنطقة العربية، لاستطعنا أن نقول وبكل تأكيد إن عملية إضعاف تلك الموارد يمكن أن يقوض بالكامل فكرة التماسك الإستراتيجى العربى.

٤ - إثارة الحساسية الأميركية تجاه ما يلي[١٩]:

(أ) تنامى الأفكار الراديكالية الثورية، التى تعتبرها أميركا خطرا يمكن أن يولد ما يسمى طابورًا خامسًا الذى يهدد مصالحها القومية. لذلك ركزت الولايات المتحدة الأميركية كل ما تملك من قوة، ليس

لتدمير القدرات النووية التى قد تمتلكها القوى المتمردة، بل حتى القضاء عليها تماما وبشتى الوسائل: العدوان، العمليات السرية الخاصة، الغزو المباشر، دعم القوى المعارضة وغيرها من الوسائل كما شاهدنا ما حصل فى العراق (فى فترة حكم صدام حسين).

(ب) الحفاظ على التفوق الأميركى، الذى حسب رأى الإدارة الأميركية، يعتبر تحديا معقدا أثبتته الأحداث التاريخية فى تجربتى الاتحاد السوفيتى والعراق. إدراك تلك الحقيقة كان له الأثر الكبير فى تحول الولايات المتحدة الأميركية نحو سياسة أمنية جديدة وتغيير موازين القوى داخل الإدارة نفسها، بل حتى داخل السلطة التنفيذية والكونغرس.

الجدل الحاد أدى إلى ظهور توجه مستقبلى فى السياسة الخارجية يتم بموجبه تحميل المسؤولية على عاتق الجميع لما يجرى من أحداث فى العراق. كانت هناك خطة فى أميركا تهدف إلى سد الفجوة بين مصادر القوة الداخلية والخارجية بكل مظاهرها، فجرى البحث عن سبيل يمكن من خلاله تفعيل معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (NTP) وبنفس الوقت احتكار إجراء الأبحاث النووية. ضمن تلك الخطة جرى الترويج لقبول المتغيرات الجديدة، التى توجب التعامل بهدوء وبدون انفعالات وإدانات حتى مع تلك القوى التى تتعمد الخوض فى المشاكل. هذا ما قصده السيناتور الأميركى نيل بردلى من نيو جيرسى، عندما قال إن أميركا لا يمكن أن تكون دولة ذات مطالب محدودة. والسؤال هنا، هو هل يمكن للمطالب الكبيرة تجنب المساس بمصالح الغير؟[٢٠]

كما تحدث عن ضرورة لعب دور مؤثر فى النزاعات الإقليمية واعتبر أن من أولويات السياسة الخارجية هو الانتقال من التعامل الهستيرى مع الأحداث إلى

إدارة الأزمات سلميا، من التراشق المتبادل إلى التعايش السلمي. هذا التحول سيعطى انطباعا جيدا عن أميركا بشكل يكون له انعكاس مفيد على مستقبل الولايات المتحدة، وهو ما يتطلب العمل على تغيير جذرى فى السياسة المتعلقة بالعراق. يعتبر العراق مقياسا يمكن من خلاله تقييم نجاح أو فشل السياسة الأميركية[٢١].

٥ - تفاقم الأزمة المعنوية للشخصية العربية فى ظروف عدم الاستقرار. قد تكون هذه الأزمة هى الدافع للنخب الحاكمة والقوى السياسية العربية الذى يحفزهم للجوء إلى تحقيق طموحاتهم الساعية لتقوية قدراتهم، وخاصة النووية منها، والتى يعتبرونها العلاج الحاسم للتخلص من حالة اليأس المخيم على عقولهم وأرواحهم.

يمكن تحقيق ذلك من خلال العمل الدءوب والتطلع المستمر للسير نحو الأفضل وتحسين الموقع، أو من خلال رفع روح المقاومة، التى تعزز الثقة بالنفس وتجعل الإنسان العربى يشعر أن أمته تقف على أعتاب نهضة تقدمية[٢٢].

وعلى الرغم من أن الفكرة المذكورة أعلاه قد التف حولها الكثير من النخب السياسية العربية الرسمية والشعبية، فإن تطوير القدرات النووية للدول العربية مازال يثير تذمرا كبيرا ويثير حالة من الذعر من احتمالية رد دولى غير معروف العواقب.

قد يكون هذا هو السبب الذى دعا القوى المعادية إلى التحرك، وتحشيد جميع ما يملكون من وسائل إعلامية وسياسية، من أجل تدمير القدرات النووية العربية، وفى نفس الوقت، أدرك العرب جيدا دواعى التحرك الغربى ضدهم ومنعهم من الحصول على حقوقهم فى التقدم التقنى والصناعى. وبالمحصلة لكل ما ذكرناه، يمكننا القول عن هذا الموضوع النقاط التالية:

١ - إنه موضوع مربك وأكثر عمقا وخطورة مما يصوره لنا السياسيون. بالإضافة إلى ذلك، فإن المتتبع يزداد ارتباكا كلما تعمق فيه أكثر بسبب كون هذا الموضوع يحمل بين طياته الكثير من الأمور التى لا تبدو كما هى لو نظرنا إليها نظرة سطحية. ففى حقيقة الأمر، فإن هذا الموضوع هو عبارة عن مسألة متعددة الجوانب، تنطوى على الكثير من الاحتمالات والمهام، وتبقى قضية دمجها وحصرها ضمن إطار محدد واحد أمرا غير ممكن. يبدو أن العرب مازالوا بعيدين عن إدراك ضرورة التفكير بتلك الأمور بجدية. و حسب اعتقادنا، هنا يكمن السر فى تلك المسألة.

٢ - آثار تلك المسألة تتصاعد أحيانا وتخفت أحيانا أخرى، تماما كموج البحر. إن التغير فى آثار وتبعات تلك المسألة ليس بالضرورة مرتبطا بالسياسة الإستراتيجية أو بعامل تعزيز القدرة العسكرية للأطراف المقابلة، والتى لم تكل ولم تتوقف عن دفع بعض الدول العربية إلى الإخلال بالضوابط التى حددتها المنظمة الدولية للطاقة الذرية بأى وسيلة كانت. وهذا يعنى، أن حل تلك المشاكل لا يرتبط بأى شكل من الأشكال بشروط وضوابط معينة يكون العرب هم من يحددونها. حيث تعتبر المسألة الرئيسية بالنسبة لهم الآن، الطاقة التى تؤمن استمرار الحياة والسيطرة عليها من قبل السلطات الحكومية أو المحلية. وهذا يضيف لنا مشكلة أخرى.

٣- تتميز تلك الحالة بالتناقض، الذى يمكن أن يفسر لنا سوء الفهم فى الغرب. إن بناء قدرات نووية عربية مرتبط بجوهره بضرورة تقويم الخلل الحاصل فى ميزان القوى نتيجة تنامى القدرة النووية الإسرائيلية بالإضافة إلى سعى القوى الإقليمية الحثيث لتحقيق هذا الهدف الذى لا

يمكن تحقيقه بالطرق السياسية. بل حتى لا يمكن أن نخمن ولو على وجه التقريب مستقبل إحياء عملية السلام من جديد (إزالة عناصر التوتر، تحييد القدرة النووية الإسرائيلية، إعلان المنطقة خالية من الأسلحة النووية).

كل ذلك يوفى بمتطلبات المشروع الهادف إلى توفير مناخ للتعايش السلمى، وهذا بدوره يجب أن يتحقق عن طريق التفاهم المتبادل وليس عن طريق التلويح والتهديد بالقوة كما تفعل إسرائيل دائما[٢٣].

وبذلك فإن بناء قدرات نووية أصبح هو العلاج الشافى بالنسبة للعرب للخروج من حالة العجز التام التى تصيبهم، والتى تولدت بسبب طمس الشخصية والهوية العربية واحترام الذات ، وفقدان الفهم المشترك للقضايا المحيطة بهم والقدرة على العمل معا ، لأنهم وببساطة يفتقرون إلى الرغبة فى التكاتف ومؤازرة بعضهم لبعض.

على كل حال، فالعرب لم يقوموا بأى محاولة لتوحيد الجهود، بل أكثر من ذلك، فهم حتى لم يتخذوا أى خطوات أو قرارات، متجاهلين العوامل السياسية والاقتصادية الفعالة التى يمتلكونها لبناء قدرات نووية. وفى النهاية كانت كل دولة عربية تميل إلى تغليب مصلحتها الخاصة بمعزل عن الآخرين. لذلك كان القرار الوحيد لهم، هو التخلى عن السلاح النووى فى المناطق الحدودية ابتداء من إسرائيل وصولا إلى السودان وليبيا[٢٤]. اتخذت بقية الدول العربية موقفا مشابها تقريبا لهذا الموقف.

إن فكرة تطوير قدرات نووية باعتبارها خيارًا قوميا نهائيًا وحتمية منطقية متعلقة بحالة العداء تجاه العرب، لم تحصل على الدعم اللازم من اغلب الدول العربية. فى هذا السياق، يمكننا أن نقول إن بناء قدرات نووية يمثل تحقيقا للعدالة واستردادا للحقوق المسلوبة. وهو الأمل الذى يتشبث به العرب.

٤- إن من الضرورى تحديد الإطار العام لأى إستراتيجية. لا يعتبر قـرار بناء قدرات نووية من قبل الدول العربية قرارا فرديا تتخذه دولة معينـة دون الأخذ بنظر الاعتبار موقف بقية الدول العربية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الاختيار هو اختيار مدروس يهدف إلى امتلاك الوسائل الكفيلـة التى تساعد العرب ليكونوا جاهزين لرد أى تحد يحاول أن يزيـد مـن معاناتهم. كما أن هذا هو أساس المنظومة القومية المستقبلية.

على الرغم من أن ذلك الاستقراء للحالة يمكن أن نجده فى الخطابات المعلنة لجميع القادة العرب وبدون استثناء، لكن يبدو أنه محدد بموضوع الأسلحة النووية، ولا يمس العرب أنفسهم ولا إمكانية أن يكون لهم خيارهم الخاص[٢٥].

يكشف لنا هذا سر الإجابة عن السؤال التالى: لماذا ضحى العرب بـالعراق (قبل سقوط نظام صدام حسين) بكل تلك البساطة (وهو القرار الغير متوقع اتخاذه)؟ فبعد تعاطيهم مع البرامج النووية تحولوا فجأة إلى مراقبة الوضع فقط ولم يتخـذوا منها خطوة تستثير المجتمع وتوجهه نحو العمل من أجل توفير الظروف المناسـبة لتحقيق هذا الهدف وإدارته، وهو ما أصبح ضرورة ملحة يجـب إدراجـه ضـمن منظومة العمل العربى. فى الحالات التى يكشف فيها عن وجود سلاح نووى، غالبا ما يكون هذا الاكتشاف مفاجئا، مما يترتب عليه إيجاد خطط جديدة وتبنى قـرارات حيوية ذات بعد إستراتيجى. دفع هذا العرب إلى اتخاذ خطـوات باتجـاه تحـديث تصوراتهم، لكن من دون ترجمة ذلك إلى فعل على أرض الواقع[٢٦].

(أ) يعتبر المنهاج الأمنى الواضح المعالم مصدرا للإستراتيجية الجديـدة. ذلك المنهاج يؤدى إلى تحويل وسائل الدفاع إلى مجرد خيال ليس فيـه أى فائـدة. وقد أثبتت التجربة التاريخية التى مر بها الأمـن القـومى العربى هذه البديهية[٢٧].

عندما يصطدم العرب بأى من المصاعب التى تعوقهم عن تحقيق الأهداف، فإنهم، وكما نرى، سرعان ما يتصرفون بطريقة يتم بها تدمير أصول الفكر الأمنى ويعيده إلى نقطة الصفر. فما الحاجة إذا للقوة النووية، إذا كنا نتمسك بنظرية دفاعية تعتمد على الوجود العسكرى الغربى؟ لماذا هذا ضرورى؟ إسرائيل تمتلك سلاحا نوويا، إيران تسعى لبناء قدرات نووية، هذا هو ما يدعو للقلق فعلا.

من غير المعقول أن نقول إن لدينا القدرة على حماية شيء ما وبنفس الوقت نتجاهل الجوانب السياسية والإستراتيجية له.

(ب) لا تولى الخطط الإستراتيجية الاهتمام اللازم لمسألة تراجع القدرات الدفاعية، بل تقدم الدعم لعناصر التعبئة الكاملة، التى تحدد خطة وطنية معينة لبناء المستقبل. وهو بدوره مرتبط بالبناء المستمر والمتواصل للقدرات النووية، التى يمكن النظر إليها كوسيلة للمواجهة وكعنصر من عناصر حماية المبادئ التى يجب الحفاظ عليها.

لتأكيد وجهة النظر تلك، نعتقد أنه لابد لنا من الربط بين مسألة تطوير البرامج النووية العربية وشرعية امتلاكها وبين اتخاذ القرار الصحيح، الذى بدوره يخفف من حدة التحديات التى تواجه الأنظمة فى جميع الدول العربية[٢٨].

أكدت عملية السلام بين العرب وإسرائيل مصداقية هذا المبدأ، الذى ضحى به العرب أنفسهم وفقدوا الإمكانية والقابلية على مواجهة القوة النووية الإسرائيلية المتنامية.

الفصل الثانى

الأسباب التى تدفع العرب لبناء قدرات نووية

يمكن لنا أن نفهم المغزى من انتشار الأسلحة النووية من خلال الخصائص التى تتميز بها تلك الأسلحة. وبنفس الوقت الذى مازالت فيه وجهات النظر حول مسألة الأمن تشكل أساسا منطقيا لاختيار طريق المضى قدما نحو بناء قدرات نووية، فإن وسائل الضغط التقنية لا تزال غير كافية لتحطيم الهمم الساعية بكل قوة لامتلاك تلك الأسلحة. بدأت الدول تدرك أن، بناء قدرات نووية ستتيح لهم احتلال مكانة أعلى، التى من خلالها سيكون بإمكانهم تحدى أو الوقوف بوجه المنافسين، أو حتى إعادة تكوين أسس منظومة مصالح جديدة لهم. لكن فى هذه الحالة تقف أمامهم مصاعب كثيرة تعوقهم خلال محاولتهم تنفيذ كل ما ذكر آنفا.

وبالنتيجة نرى أنهم يميلون إلى المناداة لحظر انتشار الأسلحة النووية، انطلاقا من تصوراتهم الموضوعية الخاصة.

وحسب رؤيتهم أيضا، فإن من الضرورى مساندة الجهات التنفيذية[٢٩]. لأن هذا سيساعدهم فى الحد من انتشار الأسلحة النووية فى المنطقة. هم يعتقدون أن الحماية التى توفرها تلك الجهات لا تقل أهمية وضمانا من تلك الحماية التى توفرها المنظمة الدولية للطاقة الذرية.

وبغض النظر عن شرعية ومنطقية سياستهم، التى تضع نصب أعينها تحقيق هدف مزدوج، فإن تقييما متجردًا يمكن أن يبين لنا حالة الضعف العربى الكامل. حتى إن الاتفاقية الدولية التى تنص على الحد من انتشار الأسلحة النووية لم تستطع تجاوز حالة الضعف هذه، وبالخصوص المعاهدة الموقعة فى المؤتمر الأخير التى تتضمن إعادة النظر باتفاقية عام ١٩٩٥[٣٠].

وعلى الرغم من أن تلك الدول تدعم من الناحية الشرعية التواصل والالتزام مع المنظمة الدولية للطاقة الذرية بوصفها جهة رقابية، فإنهم كانوا يرون أن من حقهم الخروج من نطاق تلك المنظمة بغض النظر عن العواقب الناتجة عن ذلك. ارتبطت تلك السياسة بعوامل عديدة. يحدد سبينر **(Spanier)** ثلاثة عوامل: الأمن القومى، الوضع الدولى العام، السياسة الداخلية.

أما لاينس فالتيس فيذكر سبعة عوامل تدفع الدول إلى تعزيز القدرات النووية[٣١]. تحاول الدولة تطوير برنامج نووى:

- في حالة كون أن ما يمتلكونه من قوة لا يوازى القوة التى يمتلكها الخصوم؛
- إذا لم يكن لهم دولة حليفة من بين الدول العظمي؛
- إذا كانوا يشعرون بعدم الأمان من خصومهم الفعليين الموجودين على أرض الواقع أو الخصوم المحتملين؛
- عندما يرون فى السلاح النووى بديلا موضوعيا لسباق التسلح المدمر. إن السلاح النووى هو عبارة عن ثمن يجب أن ندفعه مقابل الحصول على الأمن والاستقلال؛
- إذا كانوا يريدون استخدام السلاح النووى لأهداف هجومية؛
- لأجل تقوية المواقف فى المحافل الدولية؛
- إذا ظهرت فى المنطقة أنواع جديدة من الأسلحة.

يحدد حسقيال دارفر[٣٢] ثلاث حالات، التى تشكل فيها الأسلحة النووية عاملاً من عوامل تحقيق العدالة، وعندما يكون امتلاك السلاح النووى سببا فى توفير مقدار كبير من الأمن.

مثلا، عندما تريد الدولة أن تواجه تفوق الخصم التقليدى لها، وخاصة فى حالة الدول المارقة، التى تفهم بأن العالم يريد التخلص منها، أو فى حالة أن الدولة تحاول حشد دعم القوى العظمى لها، عن طريق التلويح بأنها سوف تتصرف بصورة منفردة، إذا لم تزودها الدول العظمى بمختلف أنواع الأسلحة التقليدية.

يجب أن لا نغفل حقيقة أن دولة إسرائيل ومنذ قيامها كانت دائما ما تحاول أن تتظاهر بامتلاكها سلاحا نوويا، وأنها ستستخدمه كوسيلة ردع.

١ - عندما يكون امتلاك السلاح النووى فيه مصلحة للنهج السياسى الخارجى لدولة ما. تقوم إيران، ضمن إستراتيجيتها العامة، بمحاولات للحصول على السلاح النووى لأجل تعزيز وتقوية مجالها الحيوى، ومحاولة لتقديم نفسها كأكبر قوة فى المنطقة.

٢ - عندما يكون استخدام السلاح النووى مرتبطا بالظروف والمتطلبات الداخلية للبلد، وليس له أى فائدة على مستوى السياسة الخارجية لذلك البلد. مبدأ كهذا تكون له فائدة كبيرة، حيث إنه يمكن أن يخدم البنية الوطنية من خلال تعزيز ثقة الشعب بالحكومة، كما أنه يصرف نظر الشعب عن المشاكل الداخلية للبلد.

٣ - وأخيرا، تطلع بعض الدول للحصول على السلاح النووى على الرغم من عدم وجود أى سبب واضح لذلك. يمكن تعليل الإقدام على هذا العمل وربطه بالحالة المعنوية أو بمزاج القائد مثلا. ويبدو أن الدعم الغربى المتصاعد والنشط قد لعب دورا حيويا وكبيرا فى إنتاج وانتشار الأسلحة النووية.

لكن فى الواقع، يكمن السبب الحقيقى والأساسى لظاهرة انتشار السلاح النووى وترسخه فى الذهنية السياسية يأتى من الشعور بالقلق من العلاقة العدائية

التى تربط الدول المتجاورة ضمن المنطقة الإقليمية الواحدة. كما يمكن ربطه بالرغبة فى تعزيز القدرة الوطنية ومكانة البلد على المستوى الإقليمى والدولى. وبذلك يمكن الحصول على الإجماع الإقليمى والحفاظ على الحالة التى تم الوصول إليها. يوجد هنالك نوعان لتطور الصناعة النووية(٣٣).

١- تلك الدولة تتطلع لامتلاك أو تطوير قدراتها الحربية.

٢- الفكرة الأساسية التى تقف وراء السعى لبناء برنامج نووى مرتبطة بالإمكانيات الهائلة للطاقة الذرية، وخاصة استخدامها لأهداف صناعية وتقنية.

النوع الثانى تلتفت إليه الأنظار وبشكل خاص، ليس لأنه واسع الانتشار، بل لكون أن فكرة استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بحد ذاتها أصبحت فكرة تلقى رواجا فى سياق بناء القدرات النووية. إن التخطيط لتطوير التكنولوجيا النووية للأهداف السلمية لا يلقى معارضة كبيرة، وعليه فيمكن استغلالها كمحفز للدولة يدفعها لوضع إستراتيجية واضحة لاستخدام السلاح النووى.

إذا ما حاولنا أن نتتبع الجذور الأولى للتطلع العربى نحو قضية التقنية النووية، فإننا سنجد أن أهم المراحل المهمة التى خطاها العرب بذلك الاتجاه ما هى إلا نتيجة لتزايد تأثير الإستراتيجية العربية على مجريات الأحداث. كما أن ضمان تنسيق متبادل لا يتم إلا عن طريق الثقة بتخفيض حاسم للمشهد العام الذى تطرحه الدول العربية.

لكن المعارضين يعتقدون بأن تلك التحركات تكون نتيجتها ضغوطا كبيرة قد تعوق تطبيق الإستراتيجية العربية، أو قد تؤدى إلى أن يقوم الخصوم، الذين تتزايد عندهم الرغبة فى تدمير القدرة النووية العربية بالكامل، بمحاولة لفعل ذلك على أرض الواقع.

وبفضل ذلك، فإن التطلع العربى إلى بناء قوة نووية والضغط المستمر الذى تمارسه الدول الأخرى على المستوى الإقليمى قد ساهم وبشكل كبير، ليس فقط فى تحديد مسارات الإستراتيجية العربية، بل حتى فى تحفيزهم على الوجود والحضور الفعال.

تنطوى أهداف وتطلعات العرب على مجموعة من المفاهيم التى لا يمكن التحدث عنها إلا فى سياق خطة إستراتيجية شاملة. هذا يعنى أن الأسباب المطروحة لبناء قدرات نووية ستكون جزءًا من تلك الخطة، التى دائما ما تتعرض للتغيير بسبب عدم وجود اتفاقيات عربية تتعلق بمسألة امتلاك تقنيات نووية، وكذلك بسبب وجود ردود منطقية محتملة قد تبدر من القوى المعارضة لهذا التوجه.

هنا يكمن التحدى أمام العرب. التحدى الناتج عن حالة التهميش واللامبالاة أو الأنانية التى ميزت تصرفات الدول العربية. يمكن ملاحظة حالة الانعزال واللامبالاة واضحة جدا بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وخصوصا فى ما يتعلق بالبرنامج النووى العراقى، غافلين أهمية برنامج نووى كهذا ودوره فى مقارعة البرنامج الإسرائيلى، بدلا من التمادى فى التوسل واسترضاء إسرائيل كما يفعل الآخرون.

سبب هذا الانعزال يعود أيضا إلى محاولة الدول العربية النأى بنفسها عن تحمل المسؤولية، التى قد تدفعها إلى المواجهة مع الدول الكبرى مما سيؤدى إلى أن تجد نفسها فى حالة شلل تام. هذا هو الحال مع ما يمكن أن نطلق عليه القنبلة الإسلامية[٢٤].

على ضوء ما ذكرنا أعلاه، يكون من السهل توضيح سر الغموض التام الذى يكتنف موقف العرب من مسألة بناء قدرات نووية: ازداد هذا التردد والتشتت العربى فى ما يخص القضية النووية، خصوصا بعد التجربة العراقية السابقة فى محاولتها للحصول على التكنولوجيا النووية.

انتهى العدوان الثلاثى (الإنكليزى - فرنسى - إسرائيلى) على مصر بعد إعلانها تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ بالفشل. استطاعت إسرائيل احتلال صحراء سيناء، لكنها اضطرت فى النهاية إلى الانسحاب منها، بعد تلويح الإتحاد السوفيتى باستخدام السلاح النووى.

كانت تلك الحادثة بمثابة نقطة تحول بالنسبة للإسرائيليين، فقد أدركوا أن امتلاك السلاح النووى أصبح ضرورة ملحة. فرنسا التى تشعر بالخيبة نتيجة إلحاق الهزيمة بها، سرعان ما وفرت وبصورة طوعية الخبرات والمعدات لإسرائيل. تم بناء موقع فى ديمونة وسط صحراء النقب، حيث تم بناء النماذج الأولى للأسلحة النووية فى نهاية الستينيات.

إلى ذلك الوقت وحسب ما جاء فى تقرير المركز الأميركى لحظر الانتشار، كانت إسرائيل تحتمى فى ظل "العباءة النووية" للولايات المتحدة الأميركية، لكن واشنطن تخلت عن التزامها هذا. ونتيجة لذلك، فقد توفرت لإسرائيل فرصة امتلاك قنبلة نووية دون توقع معارضة دولية.

على أية حال، فإن إسرائيل اليوم هى البلد الوحيد فى الشرق الأوسط الذى يمتلك الأسلحة النووية، ويمتلك أقوى جيش فى المنطقة[٣٥].

الفصل الثالث

تاريخ إنشاء وتطوير القدرة النووية فى دولة إسرائيل

باعتبارها أحد أهم حلفاء الولايات المتحدة الأميركية. لم تدخل إسرائيل يوما ضمن "محور الشر" الشهير، لكن العديد من استطلاعات الرأى التى شملت شرائح مختلفة من المجتمع والتى أجريت عام ٢٠٠٣ فى دول أوربا الغربية تشير إلى أن أكثر من ٥٠% من المشاركين كانت إجاباتهم تؤكد أن دولة إسرائيل هى "الدولة الأكثر تهديدا للسلام من بين جميع دول العالم"[٣٦]. بالإضافة إلى ذلك، فإن الرأى العام الأوربى هذا قد أخذ على محمل الجد من قبل حكومات الدول الأوربية، التى بدأت كعادتها فى كل مرة، تعيد نفس الأسطوانة المشروخة القديمة المفضلة لديها وتعلن أن "بوادر معاداة السامية قد بدأت تنتشر فى أوربا من جديد". من العوامل التى دفعت الرأى العام الأوربى إلى تلك النتيجة هو سياسة العداء الإسرائيلى المعلن للعرب وللإسلام، وكذلك تحول إسرائيل إلى "مخزن هائل للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية مما ينتج عنه سباق تسلح فى الشرق الأوسط" (تحدث عن ذلك النائب العربى عصام ماخول فى جلسة الكنيست الإسرائيلى عام ٢٠٠٠).

وفى نفس العام ٢٠٠٣ اتهمت السلطات الإسرائيلية هيئة الإذاعة البريطانية BBC بمعاداة السامية، بسبب عرضها لفيلم وثائقى عن تأريخ إسرائيل النووى، ومحاكمة فعنونو، وعن الأمراض التى أصابت العاملين فى مفاعل ديمونة.

واليوم، عندما يتعامل المجتمع الدولى بحزم واهتمام عال، وغالبا ما يكون تعاملاً غير موضوعى مع البرامج النووية لدول أخرى غير إسرائيل، كإيران مثلا، فسيكون من الضرورى الالتفات إلى بعض الحقائق المتعلقة ببناء وتخزين أسلحة الدمار الشامل من قبل دولة إسرائيل، التى تدعى الديمقراطية، لكنها تمنع وباستمرار عمل المفتشين الدوليين ولا تسمح لهم بدخول أراضيها.

إسرائيل (الدولة الوحيدة فى العالم التى أنشئت بقرار من الأمم المتحدة) تمتلك الآن وحسب رأى الخبراء، مخزونا هائلا ليس فقط من الأسلحة النووية، بل حتى البيولوجية والكيميائية.

ومنذ الأيام الأولى لقيام دولة إسرائيل، أعطت تلك الدولة لنفسها الحق فى تجاهل وخرق أغلب المعايير والقوانين الدولية وبصورة علنية، والضرب بعرض الحائط الأعراف السياسية السائدة فى التعاملات الدولية المتحضرة. وفى جميع مراحل تأريخها تؤشر العديد من "ردود الأفعال" و"الضربات الوقائية" الموجهة للدول العربية المجاورة، ومن ضمنها احتلال أجزاء من أراضيهم، بحجة مواجهة الخطر الذى يهدد وجود الدولة العبرية.

وبذريعة الخرافة "القديمة" التى تحكى قصة العداء الأزلى الذى يكنه العالم العربى، بل العالم الإسلامى بأسره لإسرائيل، قامت الأخيرة ببناء قوات مسلحة جبارة وفق أحدث التقنيات العلمية المتقدمة.

من الضرورى الإشارة هنا إلى أنه إلى يومنا هذا لم يعلن رسميا ولم يتم نفى تسليح القوات المسلحة الإسرائيلية بأسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، فليس من المرجح أن تعلن إسرائيل وجود هذه الأسلحة، على الرغم من أنه لا يوجد أحد يشك فى امتلاكها له.

هنا نجد من الضرورى الإشارة إلى كلمات واحد من كبار المسؤوليين الإسرائيليين، المنشورة فى صحيفة "ألساندى تايمز" البريطانية: "لا أظن أن هناك ولو نوعًا واحدًا سواء كان معروفا أو غير معروف من الأسلحة الكيمائية أو البيولوجية، لا يتم إنتاجه فى المعهد البيولوجى نيس زيونا".

وبهذا فإنه "لا توجد هناك أى دولة فى الشرق الأوسط تمتلك تلك الكمية من أسلحة الدمار الشامل، بقدر ما تمتلكه إسرائيل. وليس هناك أى دولة أخرى تستطيع

أن تتهرب وتغلق الأبواب أمام المراقبة الدولية لترسانتها النووية..". وعلى الرغم من عدم وجود أى شك فى أن إسرائيل تعتبر من أكبر المنتجين لأسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط، فإنها لم تعترف يوما وبشكل علنى وعلى المستوى الدولى بحيازتها لتلك الأسلحة.

تحليل بسيط للقدرات الاقتصادية والتقنية لدولة إسرائيل يظهر لنا بأن الأخيرة تتميز بقابليتها على إدارة إنتاجها من الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية بالاعتماد على قدراتها الخاصة. أما نقطة ضعف إسرائيل فتتمثل فى الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الأسلحة النووية. لكنهم استطاعوا التغلب على هذا الأمر أيضا، وذلك من خلال الإمكانات المالية الهائلة التى يمتلكها اليهود الذين يعيشون فى الخارج، والذين هم على تواصل دائم مع النخب السياسية والاقتصادية فى دول العالم المتقدمة.

ابتدأ البرنامج النووى الإسرائيلى منذ خمسينيات القرن العشرين. ترجع أصل فكرة البرنامج النووى إلى آراء كل من رئيس الوزراء ديفيد بنغوريون وشمعون بيريز (يعتبر المخطط الرئيسى الثانى للمشروع النووى). قصة هذا البرنامج يمكن تلخيصها فى الصورة التالية.

عام ١٩٥٢ تم إنشاء لجنة الطاقة النووية تحت إشراف وزير الدفاع.

عام ١٩٥٦ عقدت إسرائيل اتفاقية سرية مع فرنسا لبناء مفاعل نووى. أكد أحد أبرز الخبراء الفرنسيين، الذين يعملون فى مجال الطاقة الذرية فرنسيس بيرين عام ١٩٨٦، أنه فى نهاية الخمسينيات وخلال مدة عامين فقط، أنجزت فرنسا وإسرائيل عملا مشتركا لوضع تصاميم لإنتاج قنبلة نووية.

تم الشروع ببناء المفاعل فى أقاصى صحراء النقب، قرب بلدة ديمونة. ضم هذا المشروع الضخم مفاعلاً نوويا ومنشآت تحت الأرض وفوق الأرض امتدت

على مساحة ١٤ ميلاً مربعًا. شارك في بناء المجمع ١٥٠٠ عامل إسرائيلي وفرنسي. إحدى الشركات الفرنسية قامت ببناء المصنع الذي يتم فيه فصل البلوتونيوم. وحسب تقارير العلماء الأمريكان في واشنطن، قامت شركة الطيران الفرنسية سرا بنقل الماء الثقيل من النرويج إلى إسرائيل (وهو مفتاح عمل المفاعل الذي يعمل على البلوتونيوم).

عام ١٩٥٨ اكتشفت طائرة الاستطلاع الأميركية يو٢ عملية بناء المجمع. في البداية أعلنت إسرائيل أن هذا الموقع هو عبارة عن معمل نسيج، ثم قالت إنه مجمع لبحوث التعدين. وبعد عامين، أصبح من المؤكد لدى الأميريكان أن ذلك الموقع هو عبارة عن مفاعل نووي. ووفق التقارير المقدمة من قبل وكلاء المخابرات المركزية الأميركية والمبنية على المعلومات المتوفرة لديهم، فإن هذا المجمع، هو جزء من البرنامج الإسرائيلي لإنتاج الأسلحة النووية.

حصل الرئيس الأميركي كندي خلال لقائه مع بنغوريون على تأكيدات من الأخير بأن المشروع الحالي سيكون للاستخدامات السلمية، كإنتاج الطاقة الكهربائية مثلا. وفي نفس الوقت، كان مفاعل ديمونة قد بدأ فعلا بتشغيل الوحدة الخاصة بإنتاج البلوتونيوم للأغراض العسكرية. لكن كندي كان مقتنعا بكلام رئيس الوزراء الإسرائيلي.

قرر رئيس الولايات المتحدة الأميركية تقليص المراقبة من قبل الخبراء الأمريكان على بناء المفاعل، والاكتفاء بإرسال المفتشين في مهمات رسمية شكلية.

في مايو ١٩٦١، زار ديمونة ولأول مرة، فريق من الخبراء الأجانب. لكن، وحسب ما ورد في كتاب "إسرائيل والقنبلة" للمؤلفة آفنر كوهين، التي فارقت الحياة في نيويورك قبل سنوات قليلة، فإن المفتشين الأميركان لم يسجلوا علامات أو إشارات تدل على معمل الكيمياء الإشعاعية الموجود تحت الأرض. لغرض إخفاء

نشاط هذه المنشأة عن أعين المفتشين، تم بناء جدار وهمي يغطي المصاعد الكهربائية التي يتم عن طريقها النزول إلى ست طبقات تحت سطح الأرض، حيث تتم معالجة البلوتونيوم، وهو أحد أهم عناصر القنبلة النووية".

ومع بداية حرب الستة أيام عام ١٩٦٧، وحسب رأي كوهين نفسه، تم تجميع أول جهازين نوويين. يقول الخبير الفرنسي بيرين الذي سبق ذكره آنفا، إنه ومنذ عام ١٩٧٠ أصبحت إسرائيل تنتج من ثلاث إلى خمس رؤوس نووية في السنة.

توصل كارل داكيت المساعد الأقدم لمدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية إلى استنتاج في نهاية الستينات، مفاده أن إسرائيل بكل تأكيد تمتلك برنامجا ناضجًا لإنتاج الأسلحة النووية. كان قد أسس هذا الاستنتاج بناء على المحاورات التي دارت بينه وبين أبو القنبلة الهيدروجينية الأميركية إدوارد تيلور، الذي زار الدولة العبرية عدة مرات وكان يدعم برنامجها النووي. عندما أخبر داكيت مدير وكالة المخابرات الأميركية ريتشارد هولمز بما توصل إليه، ما كان من المدير إلا أن يقدم له نصيحة واحدة، هو أن يحفظ لسانه ولا يخبر أحدا بذلك...

بدون شك، فإن الولايات المتحدة الأميركية قد غضت النظر عمليا عن البرنامج النووي الإسرائيلي، ولم يعودوا يعيرون اهتمامًا بذكر كون أن إسرائيل امتنعت عن التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. يقول كوهين إن تلك الحالة انعكست على "فهم رئيس الولايات المتحدة الأميركية نيكسون ورئيسة الوزراء الإسرائيلية كولدا مائير للواقع السياسي الإستراتيجي الجديد".

ووفقا لهذا الفهم الجديد "قدمت إسرائيل نفسها على أنها دولة تمتلك السلاح النووي على الرغم من عدم اعترافها بذلك صراحة". عام ١٩٦٩ تعهد الرئيس الأمريكي نيكسون بوقف التفتيش الأميركي و"غض النظر" عن البرنامج النووي

الإسرائيلى. فى حال التزم اليهود بكتمان هذا الأمر وعدم الإعلان عنه، وكذلك عدم إجراء أى تجربة نووية بصورة علنية.

خلال عملها على بناء البرنامج الذرى اتخذت إسرائيل إجراءات مختلفة لزيادة مخزونها من المواد النووية، ومن ضمنها الإجراءات السرية. وقد أدينت إسرائيل أكثر من مرة بتهمة عقد صفقات شراء سرية وسرقة لتلك المواد فى الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا ودول أخرى. ففى عام ١٩٨٦ اكتشف فى الولايات المتحدة اختفاء أكثر من ١٠٠ كغم من اليورانيوم المخصب فى أحد معامل ولاية بنسلفانيا. تتبع آثار السراق قاد إلى إسرائيل. كما اعترفت تل أبيب بشحنات غير قانونية، قادمة من الولايات المتحدة لشرائح الكريترون، التى يمكن استخدامها كصواعق للقنبلة النووية.

لكن سرعان ما تم تنظيم عملية تصدير تلك المواد من قبل المشرعين الأميريكان (الكريترون هى عبارة عن شرائح صغيرة، تستخدم فى مجالات صناعية عديدة، ابتداء من إنتاج السلاح النووى إلى أجهزة الاستنساخ العادية. وقد استخدمت فى تفجير أول قنبلة نووية أميركية).

حسب رأى الخبراء، تمتلك إسرائيل اليوم ١٥٠-٢٠٠ رأس نووى حربى. يقدر معهد ستوكهولم للأبحاث العلمية المخزون النووى الإسرائيلى بحوالى ٢٠٠ رأس.

ووفق تقارير وكالة المخابرات المركزية الأميركية، فإن الترسانة النووية الإسرائيلية تأتى بالمركز الخامس أو السادس فى العالم. تشير اتفاقية الحد من الانتشار إلى أن خمس دول فى العالم تمتلك السلاح النووى: بريطانيا (١٨٥ رأسًا نوويًا)، روسيا (٨٢٣٢ رأس نوويًا)، الولايات المتحدة (٧٠٦٨ رأسًا نوويًا)، الصين (٤٠٢ رأسًا نوويًا)، فرنسا (٣٤٨ رأسًا نوويًا). يتوقع الخبراء أن لدى إسرائيل رؤوس نووية ضعف ما لدى الهند والباكستان مجتمعة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن فى ١٣ يوليو ١٩٩٨ أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلى آنذاك شمعون بيريز صراحة وخلال مؤتمر صحفى فى الأردن أن بلاده تمتلك سلاحا نوويا.

وكما ذكرنا آنفا، بأن إسرائيل قدمت تعهدات للأميركان بعدم إجراء أى تجربة نووية علنية. لكن فى ٢٢ سبتمبر ١٩٧٩ رصد قمر صناعى أميركى تجربة لاختبار قنبلة حرارية فى المحيط الهندى، بالقرب من سواحل جنوب أفريقيا. لكن وبسبب مشاركة إسرائيل فى هذا الحدث، جرى وبسرعة تغيير المعلومات التى تضمنتها التقارير المتعلقة بتلك التجربة من قبل علماء متخصصين منتقين بعناية فائقة.

بعد ذلك، كشفت مصادر إسرائيلية عن إجراء تجربة لتفجير ثلاث قنابل نووية، يمكن إطلاقها من خلال القذائف المدفعية العادية. كتبت صحيفة "الواشنطن بوست" ما يلى: "... إن تلك كانت المرة الـ٤٢ التى يرصد فيها قمر صناعى من هذا النوع إشارات مشابهة. ففى الـ٤١ مرة السابقة كانت تصنف على أنها تجارب نووية أجريت من الجو".

بالتالى فمن المحتمل أن تكون إسرائيل قد تخلت عن إجراء تجارب نووية على أرض الواقع، لأنها أصبحت فعليا مكشوفة أمام المجتمع الدولى ولا يمكن لها بعد الآن إجراء تلك التجارب بصورة سرية.

عدا ذلك، وحسب رأى العديد من الخبراء، فإن بإمكان الإسرائيليين وخلال تنفيذهم لبرنامجهم النووى، استعمال الكمبيوتر لمحاكاة التجارب النووية الحقيقية، مما يسمح لهم تقليل الحاجة الفعلية للتجارب النووية الحقيقية. وكذلك إجراء تجارب جزئية على المواد الغير مشعة.

برفضها التأكيد على امتلاكها للتقنية النووية، وعدت إسرائيل بالمقابل بعدم ترسيخ انتشار السلاح الذرى فى منطقة الشرق الأوسط، أى بمعنى آخر أنها تعهدت بعدم استخدام هذا النوع من السلاح ابتداء.

إن وجود مخزون نووى يحدد التفوق الإسرائيلى العسكرى فى المنطقة، والذى يؤمن لها حسب رأى المختصين الغربيين "إمكانية كبيرة على المناورة السياسية" ومرونة عالية فى التحرك واتخاذ القرارات. بنفس الوقت، من يستطيع أن يضمن أن إسرائيل وتحت ضغط ظروف معينة لن تقوم باستخدام السلاح النووى فى "ضربة وقائية"؟!

من المهم الإشارة هنا، إلى أن الدولة العبرية تحسب على الدول الديمقراطية، لكن مناقشة قضية السلاح النووى هناك تعتبر من المحرمات. المنظمة الإسرائيلية للطاقة الذرية، هى إحدى أكثر المنظمات سرية. ميزانيتها تبقى سرية لا يطلع عليها أحد، يفرض على العاملين فيها مراقبة صارمة ويتلقون عقوبات قاسية إذا تحدثوا عن عملهم.

البرنامج النووى الإسرائيلى محمى من قبل السياسة التى تسمى "الغموض النووى" والتى يمكن تحليلها كما يلى: لا تعترف إسرائيل علنا بقدراتها النووية، بالتالى لن تتعرض لعقوبات سياسية واقتصادية مقابلة. وبنفس الوقت تترك انطباعًا بأنها تمتلك قوة ردع هائلة، بحيث يكون من المعروف لدى الدول الأخرى وجود هذا النوع من الأسلحة لديها.

يعلق آفنر كوهين مؤلف كتاب "إسرائيل والقنبلة" على ذلك بقوله، إن الإستراتيجية النووية الإسرائيلية تعكس نجاح تلك الدولة، لأنها تتيح لإسرائيل احتكار السلاح النووى فى منطقة الشرق الأوسط، من خلال تخليها عن التزاماتها السياسية التى تفرض عليها إعلان ما تمتلكه من سلاح.

ساندت الإدارة السياسية والعسكرية الأميركية وما زالت تساند توجه حلفائهم الإسرائيليين فى هذه المسألة. فالرئيس كندى كان واثقا من التعهد الإسرائيلى الذى أعطى له عام ١٩٦١ فى قضية حصر استخدام المفاعل النووى المزمع إنشاؤه

للأغراض السلمية فقط، وانحصر عمل المفتشين الأميركان على الزيارات الشكلية فقط، وساهموا بشكل كبير في "تضليل" المجتمع الدولي عما يجري في إسرائيل: عام ١٩٦٩ تعهد الرئيس الأمريكي نيكسون بوقف التفتيش الأميركي و"غض النظر" عن البرنامج النووي الإسرائيلي، في حال التزم اليهود بكتمان هذا الأمر وعدم الإعلان عنه، وكذلك عدم إجراء أي تجربة نووية بصورة علنية؛ أعطى الرئيس كلينتون لاحقا "تعهدا سريا" لإسرائيل بالحفاظ على "قدرة إسرائيل على الردع الإستراتيجي" بدلا من "الاستمرار في سياسة السكوت عن مسألة امتلاك الأسلحة النووية". ومازال الرئيس بوش وفيا لهذا الالتزام الذي تعهد به سلفه.

تجنبا لفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على إسرائيل، عادة ما كانت الاستخبارات الأميركية في تقاريرها الدورية المقدمة للكونجرس تتجنب إدراج إسرائيل في قائمة الدول التي تقوم بتطوير برامج إنتاج أسلحة الدمار الشامل. حتى إن الأميركان منعوا تداول الصور الفوتوغرافية التفصيلية الملتقطة من الأقمار الصناعية لإسرائيل، للحفاظ على سرية المجمع النووي لتلك الدولة وبقية المواقع المهمة فيها.

في إعلانها عن إحدى أهم أولوياتها في السياسة الخارجية، وهي العمل وبكل ما تمتلك من قوة وتأثير للحد من انتشار الأسلحة النووية في العالم، "تجاهلت" واشنطن التحدث عن البرنامج النووي الإسرائيلي، وعن مستوى الدعم الغير رسمي الذي تقدمه لها ولبرامجها المتعلقة بإنتاج الأسلحة النووية.

اعترفت القيادة السياسية والعسكرية في الولايات المتحدة الأميركية بإسرائيل كدولة نووية غير رسمية منذ عام ١٩٦٩، حتى إنها لم تحاول الضغط عليها لدفعها لتوقيع اتفاقية الحد من انتشار السلاح النووي. "لقد سلمنا بوجود سلاح نووي بيد إسرائيل لنفس الأسباب التي جعلتنا نتقبل وجوده في بريطانيا وفرنسا.... نحن لا نعتبر إسرائيل مصدر تهديد" (من وثائق مؤتمر أوبت- بلانتيشن، الذي قدمت

الولايات المتحدة عدة تعهدات لإسرائيل مقابل توقيع الأخيرة على معاهدة سلام مع الفلسطينيين).

ومع بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين أصبح المجتمع الدولى على علم بأن إسرائيل تنتج السلاح النووى. على الرغم من أن تلك المعلومات لم تسرب، بل انتزعت من قبل ضحايا تلك الأسلحة من العاملين فى هذا المجال. كان من أكثر الأمور شهرة، هو ذلك التعاون الثنائى الوثيق بين إسرائيل وجنوب أفريقيا فى مجال الطاقة النووية. فقد تحدثت الصحف وبإسهاب وتفصيل عن زيارة رئيس وزراء جنوب أفريقيا إلى إسرائيل عام ١٩٦٧، والتى أعلن فيها التوصل إلى عقد اتفاقية تعاون عسكرى وفنى بين البلدين، كما أصبح بإمكان إسرائيل الحصول من جنوب أفريقيا على مادة اليورانيوم (*34*).

كتب الباحث الأميركى جون ستينباخ "كم تعتصر القلب والروح مرارة حين تفكر بالنفاق السياسى الواضح عند التحدث عن دول محور الشر ككوريا الشمالية وإيران، مع التغاضى التام عن الترسانة الإسرائيلية المثيرة للاستفزاز والجدل".

لعلنا نتفق تماما مع وجهة النظر التى عبر عنها أحد المسؤولين البارزين فى منظمة الأمم المتحدة حين قال، إن إسرائيل تعتبر المصدر الرئيسى للخلافات فى منطقة الشرق الأوسط، وتعطى "مثالا سيئا لبقية الدول، التى تحاول إنتاج أسلحة نووية". وبوصفها أحد أعضاء المنظمة الدولية للطاقة الذرية، ترفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووى. قد وقعت تل أبيب لكنها لم تصادق على الاتفاقية حول الحماية المادية من المواد النووية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تلك الدولة لم تنضم إلى المعاهدة الدولية للسيطرة على تصدير التقنية النووية.

من اللافت للنظر فى هذا السياق، موقف المصدر الإسرائيلى زائيف شيفا، الذى يكتب فى صحيفة 'هاآريتس" ذات النفوذ القوى فى إسرائيل: "من يتصور أن إسرائيل سوف توقع يوما ما على معاهدة الحد من انتشار السلاح النووى، فإنه يحلم".

واليوم، من الناحية الواقعية، لا أحد فى العالم يشك فى أن إسرائيل مستمرة وبدون توقف فى إنتاج وتصنيع جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. لم يذكر من هذا الموضوع سوى كمية قليلة جدا من المعلومات. بالتالى، فإن على المستوى الرسمى والحكومى هناك العديد من الأطراف التى لا تعلن هذا الأمر، لكنها وفى نفس الوقت لا تنفى ذلك. وهكذا، فإن إسرائيل من الناحية الرسمية لا تملك أى نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل، وبالتالى، لا يمكن شمولها بالعقوبات الدولية المنصوص عليها فى الاتفاقيات ذات الصلة. وبنفس الوقت، تجدر الإشارة هنا، إلى أن الدوائر الحكومية الرسمية لم تنف وجود مخزون كبير من أسلحة الدمار الشامل على أراضيها، بل حتى إن القيادة العسكرية دائما ما تناقش علنا احتمالية استخدام تلك الأسلحة.

تلك الحالة لا توفر المناخ المناسب لإحلال السلام فى منطقة الشرق الأوسط. عدا ذلك، يجب الإشارة هنا إلى أن وجود مخزون من أسلحة الدمار الشامل لا يمكنه الحد من تنفيذ العمليات الإرهابية، على العكس، فوجودها يمكن أن يكون عامل استفزاز لتنفيذ المزيد من العمليات. لذلك فإن من أطلق على إسرائيل تسمية "الخطر الأكبر على السلام فى العالم بأسره" لم يبتعد كثيرا عن الحقيقة.

عندما تم تشغيل مفاعل ديمونة للأبحاث النووية، فإن عنصر البلوتونيوم المستخرج من قضبان الوقود فى المفاعل ، سمح لإسرائيل بإنتاج أول رأس حربى نووى فى نهاية عام ١٩٦٦ أو عام ١٩٦٧. التقييم المعلن لقدرات إسرائيل النووية مبنى بشكل كبير على البيانات، المأخوذة من الخبير النووى الإسرائيلى السابق مردوخاى فعنونو عام ١٩٨٦.

بهذا الصدد، لا يمكن لنا القول إن رأى المحللين قاطع ولا لبس فيه. وفقا لتقييمات مختلفة، مبنية على حسابات تقريبية لكمية الوقود النووى المنتج فى مفاعل ديمونة، يمكن القول إن إسرائيل قد تكون تمتلك ما بين ١٣٧-٢٠٠ رأس نووى

حربى. وعلى هذا، أصبحت إسرائيل فى المرتبة السادسة علـى مستوى العـالم، والدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى تمتلك أسلحة نووية. يقول السيد ج. بايـك خبير التسليح ومدير منظمة الأمن العالمى: "تعتبر سياسة احتكار السلاح النـووى فى الشرق الأوسط حجر الزاوية، الذى يستند إليه الفكر الأمنى الإسرائيلى".

حجم الأراضى التى تمتلكها إسرائيل وموقعها الجيو - سياسى جعل منهـا، وحسب تعبير المحللين الأميركان "بلد القنبلة الواحدة"، هى من الصغر بحيث إنه لا يتطلب لتدميرها أكثر من قنبلة نووية واحدة. تشكلت استنادا على ذلك ومنذ البداية، النزعة الهجومية التى تميزت بها الإستراتيجية الدفاعية الإسرائيلية. اعتمدت تلـك الإستراتيجية على الهجوم المباغت الصاعق، وتدمير الأهداف المعادية من الضربة الأولى. كما ارتبط نظام الردع النووى الإسرائيلى بدوره بتلك العوامل أيضا. بنفس الوقت سعت إسرائيل إلى الحفاظ على التفوق المطلق حتى فـى مجـال امـتلاك الأسلحة التقليدية الغير نووية المتطورة، التى ترغم الأعداء على عدم التفكير فـى استخدام القوة وتضمن النصر فى حالة المواجهة من دون اللجـوء إلـى الأسـلحة النووية. توضح لنا هذه الحالة، السبب وراء سياسة الغمـوض النـووى أو عـدم الشفافية التى تمارسها إسرائيل. ظهرت تلك السياسة فى البداية عام ١٩٦٣ خـلال لقاء وزير الدفاع الإسرائيلى آنذاك شمعون بيريز والرئيس الأميركى جون كنـدى. وفى إجابته عن سؤال حول القدرة النووية الإسرائيلية وأهدافها فى الوقت الـراهن، قال بيريز ما يلى: "لن تكون إسرائيل أول دولة تجلب السلاح النووى إلى منطقـة الشرق الأوسط".

استلهمت العقيدة الحربية الإسرائيلية مبادئها من عقيدة بيغن، والتى أصبحت هى السياسة الرسمية المتبعة خصوصا بعد قيام الطـائرات الحربيـة الإسـرائيلية بضرب مفاعل "تموز" العراقى المخصص للأبحاث النووية، وذلك فـى ٧ يوليـو ١٩٨١. أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلى آنذاك مناحين بيغن، بأن إسرائيل سـتقوم بالتصدى لأى محاولة من قبل أعدائها للحصول على السلاح النووى.

وها هي إيران اليوم تمثل نفس التهديد الذي تحدث عنه بيغن. مازالت طيران لم تمتلك السلاح النووي، وحسب ادعاءاتها الرسمية فإنها لا تنوي الحصول عليه. لكن إذا أخذنا في الاعتبار الفرضية التي تقول إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ستنتج سلاحا نوويا بحلول عام ٢٠٠٧، فحتى احتمالية حصول إيران على أبسط نموذج "تجريبي" من تلك الأسلحة، يشكل بحد ذاته عاملاً مهما من العوامل، التي تعتبرها إسرائيل تهديدا حقيقيا لها. السبب في ذلك، هو ما ذكرناه حول المساحة والعمق الجغرافي الضيق الذي تمتلكه دولة إسرائيل، مما يجعل الضرر الذي تسببه قنبلة نووية واحدة كافيا لتدمير تلك الدولة. وبتعبير آخر، يمكن القول إن محاولة امتلاك طيران ولو لنموذج أولي لقنبلة نووية واحدة، ستكون له عواقب وخيمة واسعة الاحتمالات. يمكن أن نفرض سيناريوهيين اثنين:

١ – إذا لم تستطع إسرائيل منع إيران من الحصول على القنبلة النووية، فستنتقل سياسة الردع النووي لديها من مرحلة "الغموض" إلى مرحلة أكثر فعالية وعلنية، تهدف إلى تطبيق خطة وقائية قوية، التي وبدون شك ستؤثر بشكل سلبي على حالة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. خصوصا أن مبدأ الضربة الاستباقية الذي تؤمن به إسرائيل، يمكن أن يتحول هنا إلى ضربة نووية استباقية وفق العقيدة الدفاعية الإسرائيلية، والذي سيكون حافزا لجعل منطقة الشرق الأوسط مليئة بالأسلحة النووية. مما سينتج عنه ظهور محاولات تسلح مماثلة في سوريا والمملكة العربية السعودية.

٢ – إن وجود أسلحة نووية لدى إيران سيكون عاملاً قويًا يساعد على ردع الصراع بين الجمهورية الإسلامية وإسرائيل، وبداية "حوار استراتيجي" بين هاتين الدولتين. ينطوي هذا على زيادة قدرات إسرائيل

النووية، على حساب إمكانية الرد الانتقامى. لكن فى مثل تلك الحالة، سيبقى العائق أمام الدولة العبرية هو العمق الجغرافى المحدود لديها.

يحمل مفهوم الضربة المقابلة فى طياته إشكالية فى الحالة التى نتحدث عنها، كون المسافة التى تفصل بين البلدين قليلة نسبيا، مما يقلل إلى الحد الأدنى الوقت اللازم لتوجيه تلك الضربة. العامل الأساسى للردع هنا، سيكون إمكانية توجيه إسرائيل للضربة الأولى، مع وجود خطر تحول الأمر إلى كارثة نووية فى المنطقة. هنالك مسألة أخري- قدرة كلا الطرفين على الاستجابة بصورة متكافئة، وفقا لقوانين الردع العسكرى بوصفه ظاهرة سياسية.

هنالك مفهوم، يقول بأن الأساس المبدئى للردع، يبدو كأنه نتاج للموروث الثقافى الغربى (المسيحى)، الذى لا يتطابق مع طريقة تفكير المتأثرين بثقافات أخرى، كالثقافة الإسلامية مثلا. كان مثل هذا الخطاب كثيرا ما يسمع خلال المناقشات التى سبقت العمليات العسكرية الأمريكية ضد العراق. وغالبا ما كان يتم تصوير إيران على أنها دولة دينية متعصبة، لها إيديولوجية يمكن مقارنتها بإيديولوجية الانتحاريين الإرهابيين.

فى الواقع، فإن تلك الصورة المأخوذة عن إيران لا تطابق الحقيقة. عند تحليله لسياسة إيران الخارجية، يقول السيد مايكل آيسنشتاند وهو من كبار الباحثين السابقين فى معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط، إن إيران لها من القابلية ما يسمح لها بالمناورة، تهربا من المواجهة المباشرة. يبدو ذلك واضحا من خلال سياسة طهران الخارجية المتزنة تجاه العديد من المشاكل الإقليمية، وعلى الخصوص موقفها طول فترة الأزمة السياسية مع أفغانستان عام ١٩٩٨، عندما قتلت حركة طالبان تسعة دبلوماسيين إيرانيين.

كرد رسمى على ذلك، قامت إيران بحشد قواتها العسكرية على الحدود، مطالبة بتقديم الجناة للمحاكمة. انتهت فترة الراديكالية الثورية فى إيران بوفاة آية

الله الخمينى، ويختم آيسنشتاند بقوله، إن حجم الردع الإيرانى اليوم ليس أكبر من حجم الردع عند دول أخرى فى المنطقة. كما هو معلوم، فإن إسرائيل التى بدورها أيضا لا تنتمى إلى الثقافة المسيحية الغربية، لا ينظر إليها يوما على أنها دولة لا تتمتع بقوة ردع كبيرة، وذلك مرتبط أساسا بالملامح الغربية الواضحة التى تميز تلك الدولة.

تعيد المواجهة الإيرانية الإسرائيلية نفس نموذج العلاقات والتوترات بين الهند والباكستان. وعلى العموم، فإن مجرد امتلاك إحدى الدول المتنافسة سلاحا نوويا، ليس بالضرورة يمكن أن يقوض الأمن والاستقرار فى المنطقة.

وعلى الرغم من أن العلاقات المتوقعة بين إيران وإسرائيل ستبنى فى المستقبل على أساس قوة الردع النووى، لكن حتى الآن، مستوى النزاع بين إسرائيل وإيران مازال ضمن قوة الردع العسكرى التقليدى.

القضية المطروحة اليوم – هل أن إسرائيل ستعيد تطبيق "عقيدة بيغن" مع إيران من خلال شن عمليات عسكرية، والتى يزداد يوما بعد يوم التصريح بها فى إسرائيل. نوعا ما، يمكن أن نعتبر تلك التصريحات أشبه بما يسمى "الخطوط الحمراء" التى لا ينبغى للجمهورية الإسلامية تجاوزها. ومن جانب آخر، تمتلك الدولة العبرية فعليا من الوسائل الحربية، ما يمكنها من إلحاق ضررا بالغا بإيران.

بالدرجة الأولى، القدرة الصاروخية. وكونها أكبر قوة عسكرية فى المنطقة، أدخلت إسرائيل ضمن سلاحها الصاروخى، الصاروخ القصير المدى "أريحا -١" بمدى ٥٠٠ كم ويحمل شحنة ٥٠٠ كغم، وكذلك الصواريخ المتوسطة المدى "أريحا -٢" التى تصل إلى ١٥٠٠ كم. كلا المنظومتين تعملان بالوقود الثقيل، ويمكنها أن تحمل رؤوسًا تقليدية ونووية. يقدر عدد صواريخ "أريحا" بحوالى ١٠٠ صاروخ.

تمتلك إسرائيل أيضا مخزونًا كبيرا من الصواريخ الموجهة، من ضمنها صواريخ "حربون" الأمريكية الصنع والتي يمكن إطلاقها من الطائرات والسفن والغواصات الحربية. مدى الصاروخ "حربون" يصل إلى ١٢٠ كم بشحنة ٢٢٠ كغم. كما أعلن في مايو ٢٠٠٠ بالقرب من سواحل سيريلانكا، أجرت إسرائيل تجربة صواريخ بحرية موجهة جديدة قادرة على حمل رؤوس نووية. يمكن لهذه الصواريخ إصابة الأهداف على بعد ١٥٠٠ كم. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك إسرائيل ضمن أسطولها الجوي، طائرات F-15 و F-16 باستطاعتها تغطية مساحة بنصف قطر ٢٢٢٥ و ٢١٠٠ كم، في الوقت الذي تقع الأهداف الإيرانية المتوقع مهاجمتها في بوشهر وأصفهان على بعد حوالي ١٥٠٠ كم فقط من إسرائيل.

أما إذا أردنا التحدث عن التسليح المتنوع الذي تمتلكه إسرائيل، فنقول إنه وفي سبتمبر عام ٢٠٠٤ اعترفت إسرائيل بكونها استوردت من الولايات المتحدة الأميركية ٥٠٠ قنبلة نوع BLU-109 التي يمكن استخدامها لتدمير الأهداف النووية الإيرانية.

ماذا لدى إيران من وسائل يمكن استخدامها كوسيلة ردع عسكري لمواجهة إسرائيل؟ في الدرجة الأولى، تمتلك إيران قدرات صاروخية تعتبر واحدة من أقوى ما هو موجود في منطقة الشرق الأوسط. لدى إيران صواريخ باليستية متوسطة المدى نوع "شهاب - ٣" يصل إلى ١٥٠٠ كم. تمت تجربة تلك الصواريخ للمرة الأولى في عام ١٩٩٨ تعلن طهران اليوم عن استعدادها لتطوير مدى الصاروخ ليصل إلى ٢٠٠٠ كم. عدا ذلك، صرحت إيران بأنها تعمل على إنتاج الصاروخ "شهاب- ٤" الذي قدم على أنه صاروخ قتالي مداه أطول من "شهاب- ٣"، لكن بعد ذلك صنفت طهران ذلك الصاروخ على أنه صاروخ غير قتالي مخصص فقط لأبحاث الفضاء. بالإضافة إلى "شهاب- ٣" يدخل ضمن الترسانة العسكرية الإيرانية صواريخ "فتح - ١١٠" التي تمتلك قدرة هجومية فريدة: فلا تتطلب عملية نشر بطارياتها وإطلاقها سوى دقائق معدودة.

استنادا إلى كلام وزير الخارجية الإيراني كمال خرازى، فإن كلا الصاروخين المذكورين لهما نطاق تأثير يمكن أن يصيب "أهدافًا فى تل أبيب". هذا يعنى، أن الدولة الأضعف وهى إيران أعلنت عن إمكانية استخدام تكتيكات (أساليب ومحاولات لبلوغ هدف معين) مضادة فعالة للتعامل مع إسرائيل فى حالة تعرضها للهجوم من قبل الدولة العبرية. هذا هو أفضل ما يمكن أن تقدمه إيران فى مجال استخدام واستثمار الفرص حسب ما هو موجود فى الكتب التى تتناول موضوعة السياسة العسكرية. كما يمكن استخدام نفس التكتيكات على مستوى المواجهة والردع النووى الأعلى مستوى.

بنفس الوقت، كان معظم المحللين يميلون إلى الاعتقاد أن إسرائيل على الأغلب لن تسمح لإيران بامتلاك أسلحة نووية. يقول السيد ش. فيلدمان من مركز يافا للأبحاث الإستراتيجية: "هنالك سبب يدفعنا لشن عملية عسكرية هجومية ضد إيران، حتى لو لم يكن لدينا علم بمكان وجود كل مواقعها النووية، فبتدميرنا للمواقع المكشوفة لدينا، وعلى الخصوص معامل تخصيب اليورانيوم ومعامل الماء الثقيل، نكون قد ألحقنا ضررا بالغا بالقدرة النووية الإيرانية".

كتبت صحيفة أورشليم بوست: ستحصل إسرائيل لتعزيز قواتها البحرية على غواصات "الدولفين" ذات التقنيات المتقدمة القادرة على حمل أسلحة نووية.

سيتم بناء الغواصات فى ألمانيا فى مصانع شركة Howaldtswerke-Deutsche Werft AG فى كيل. وهى مجهزة بأحدث أجهزة الإبحار الذاتى، الذى يعمل تحت الماء آخذا بنظر الاعتبار كمية الوقود المستهلكة. تعطى هذه الأجهزة إمكانيات كبيرة لزيادة مدة ومسافة الإبحار تحت الماء بالمقارنة مع الغواصات التى تعمل بالمحركات الكهربائية التقليدية ذات البطاريات القابلة للشحن.

التقنيات الجديدة التى ستجهز بها النماذج الجديدة من الغواصات ستكون مطابقة لنظام TTX الموجود فى الغواصات الألمانية نوع U212. إزاحة الماء لتلك الغواصات تصل إلى ١٤٥٠ طنا فوق الماء و ١٨٣٠ طنا تحت الماء. يبلغ طول الغواصة ٥٥,٩ مترًا، وعرضها ٧ أمتار، الجزء الغاطس فى وضع السباحة فوق الماء يبلغ ٦ أمتار. الغواصة مزودة بمحركات تعمل بالديزل بقدرة ٤٢٤٥ حصانا ومحركات كهربائية للدفع عند الإبحار تحت الماء بقدرة ٥٧٨٣.

سيتم استخدام أجهزة الإبحار الذاتى، ذات قدرة ٤١٥ حصانًا، "للتسلل" الهادئ ولمسافات طويلة للوصول إلى الهدف المهاجم. طول المسافة التى تقطعها تلك الغواصات عند السير فوق الماء تصل إلى ٨٠٠٠ ميل، أما الإبحار تحت الماء عند وضعية "الصوت الخافت" وبسرعة ٤ عقد، فيصل إلى ٣٠٠٠ ميل. وهو أكثر بعدة أضعاف من المسافة التى يمكن أن تقطعها النماذج السابقة من غواصات "الدولفين". السرعة القصوى للإبحار هى ١٢ عقدة فوق الماء و ٢٠ عقدة فى حالة الغوص. يمكن للغواصة النزول إلى عمق ٣٠٠ متر. يتكون الطاقم من ٣٥ شخصًا.

سيتم تجهيز الغواصة بستة قاذفات طوربيد، يمكن لها إطلاق طوربيدات عادية بالإضافة إلى الصواريخ الموجهة، وعلى الخصوص الصواريخ المزودة بالرؤوس النووية. ولكى تستطيع كشف أهدافها، تم تزويدها بنظام السونار الصوتى، المزود بمجس دائرى فى الأمام واثنين على جانبى الجسم.

تمتلك إسرائيل فى الوقت الراهن ثلاث غواصات من نوع "الدولفين"، وقد دخلت الخدمة فى عام ١٩٩٩- ٢٠٠٠ تبرعت ألمانيا بدفع تكاليف بناء اثنتين منها و ٥٠% من قيمة الثالثة.

١٢ مايو، لندن – تعتبر إسرائيل القوة النووية الوحيدة فى الشرق الأوسط وسادسة على مستوى العالم، من حيث امتلاك السلاح النووى.

تضم الترسانة العسكرية للدولة العبرية أكثر من ٢٠٠ رأس نووى.

بنيت تلك الإحصاءات على "قابلية المفاعلات النووية التى تعمل ضمن حدود الدولة"، يقول جون إلدرج المدير العام **Jane's Nuclear, Biological and Chemical Defense** فى لقاء صحفى مع وكالة الفرانس بريس.

ووفق بيانات المعهد الدولى للدراسات الإستراتيجية، فإن الترسانة النووية الإسرائيلية تضم حوالى ٢٠٠ رأس نووى. لم تشر الإحصائية المذكورة العدد الدقيق لصواريخ "أرض- أرض" أريحا- ١ وأريحا- ٢، التى تشكل العمود الفقرى للقوة العسكرية الإسرائيلية.

تمتلك إسرائيل أيضا، ثلاث غواصات نوع "دولفين"، التى يمكن تسليحها بالأسلحة النووية. تحمل كل واحدة من هذه السفن ستة رؤوس نووية.

وكما نشرت صحيفة الواشنطن بوست الأميركية، فإن الصواريخ التى جهزت بها الغواصات قد تم إنتاجها فى إسرائيل على نفس النموذج المحسن للصواريخ الموجهة الأميركية.

لم تنف حكومة إسرائيل أو تؤكد تلك الأنباء.

إلا أن مجموعة **Nuclear Threat Initiative** الأميركية، التى أنشأها السيناتور السابق تيد تيرنر، أكدت أن الترسانة النووية الإسرائيلية "بالعدة والعدد يمكن مقارنتها بترسانة دول نووية كبرى كبريطانيا وفرنسا".

تشير الوثائق التى تم الحصول عليها مؤخرا، أن بريطانيا ولأكثر من ٤٠ عاما كانت أول من قدم المساعدة لإسرائيل للبدء ببرنامج نووى. المفاعل النووى الواقع فى منطقة غير بعيدة عن بلدة ديمونة فى صحراء النقب، قد تم بناؤه

بمساعدة الخبراء الفرنسيين. المهندس النووى مردوخاى فعنونو الذى كان يعمل فى مفاعل ديمونة، هو أول من تحدث عن ما كان يجرى داخل المفاعل وعن البرنامج النووى الإسرائيلى، ولذلك بقى وراء القضبان ١٨ عاما.

فى مقابلة مع صحيفة الساندى تايمز عام ١٩٨٦ تحدث المهندس النووى بأن إسرائيل تمتلك السلاح النووى وتقوم بإنتاجه بنفسها. وبعكس بقية الدول النووية الكبرى، لم توقع إسرائيل على المعاهدة الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية.

الفصل الرابع

مشكلة البرامج النووية لكل من إيران وإسرائيل

منذ أن قامت إيران ببناء برنامج نووى، كان قادة إسرائيل دائما ما يعلنـــون، أنهم لا يستطيعون تحمل وجود هذا النوع من السلاح بيد آيات الله. سمعنا مثل هذا الخطاب من رئيس وزراء إسرائيل الأسبق أريل شـــارون. فهـــو لـــم يخـــف، أن إسرائيل ستتخذ جميع الوسائل المتاحة، لمنع طهران من أن تصبح قوة نووية. ولو أنه سرعان ما استدرك بالقول إن الخيارات الدبلوماسية تبقى محتملة لحـــل مـــسألة البرنامج النووى الإيراني[٣٧].

نتذكر أن طهران بدأت بتنفيذ ذلك البرنامج على أرض الواقـــع (بمـــساعدة الولايات المتحدة الأميركية) منذ عام ١٩٦٧، عندما كان يقود البلاد الـــشاه رضـــا بهلوى. فى ذلك الوقت كانت إيران الحليف الرئيسى للولايات المتحدة فـــى منطقـــة الشرق الأوسط.

وقعت إيران عام ١٩٦٨ معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، التى تعنى بحصر استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية فقـــط وتحـــت رقابـــة المفتـــشين الدوليين. توقف البرنامج النووى الإيرانى بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٨. وعلى الفور، قام آية الله الخمينى، وبعد وصوله إلى السلطة فى عام ١٩٧٩، بتجميد شـــبه كامل لمركز الطاقة النووية فى بوشهر. كان يعتبر السلاح النووى "غير أخلاقـــى وغير إنسانى".

فى نهاية الثمانينيات بدأت إيران وباندفاع وحماس بإعادة بناء للبنى التحتيـــة النووية. وحسب رأى العديد من المحللين، فإن الرئيس العراقى السابق صدام حسين هو من حفز إيران للتوجه نحو الأبحاث النووية للأغراض العسكرية. وكمـــا هـــو معروف، خلال الحرب بين البلدين استخدم الجيش العراقى ولعـــدة مـــرات القـــوة

الصاروخية والأسلحة الكيماوية لمواجهة الجيش الإيرانى. ومن المعروف أيضا، أن الجيش الإيرانى بدا غير مستعد لمواجهة تلك الوسائل المستخدمة فى العمليات القتالية، مما أدى إلى تكبده خسائر جسيمة فى المعارك. بالنتيجة قررت طهران إعادة النظر فى موقفها من امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

كانت للدول المحيطة بإيران، الهند والباكستان حصتهما فى تحفيزها على تغيير موقفها، حيث كانتا تعملان بحماس فى برنامجيهما النووى. فما بالك بإسرائيل التى تمتلك قدرات نووية هائلة (على الرغم من عدم اعترافها صراحة بذلك).

أعلن الرئيس الإيرانى على خامنئى عام ١٩٨٧ أن الطاقة الذرية أصبحت ضرورة ملحة "ليعلم الأعداء أننا قادرون على الدفاع عن أنفسنا". فى البداية سارت إيران حسب متطلبات اللعبة الدولية – حيث سمحت للمفتشين الدوليين التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالقيام بزيارات دورية للمواقع النووية الموجودة فى البلاد. لكن فى عام ١٩٩١ منعت إيران المفتشين من الدخول المفاجئ إلى المواقع النووية، وحددت ذلك بإخبار إيران مسبقا بموعد الزيارة والتفتيش.

صرح رئيس إيرانى آخر عام ٢٠٠١ هو هاشمى رفسنجانى، بما يأتى: "القنبلة الذرية، التى توجه لبلاد العالم الإسلامى، قد تسبب ضررا معينا له، أما القنبلة النووية إذا ضربت إسرائيل فإنها تدمر تلك الدولة بالكامل".

المشكلة الرئيسية التى تواجه إيران، هى عدم وجود مختصين يكفون لتنفيذ برنامجها النووى. لذلك، وخلال التسعينيات، قامت إيران بإرسال طلابها إلى روسيا وبقية دول العالم لأجل الدراسة والتخصص فى المجالات النووية، وكذلك قامت بتهيئة البنى التحتية للأبحاث النووية، اللازمة لإنتاج قنبلة نووية.

فى عام ٢٠٠٣ أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها وخلال تفتيشها الدورى سجلت آثارا لوجود يورانيوم مخصب فى المواقع النووية الإيرانية، وهى

المادة الأساسية الداخلة فى إنتاج السلاح النووى. فى عام ٢٠٠٤ وصلت تلك المنظمة إلى قناعة، مفادها أن إيران بنصبها للأجهزة الخاصة بالطرد المركزى، ستتمكن من تخصيب اليورانيوم المستخدم فى العادة للإنتاج النووى الحربى.

إلى حد الآن لم تعلن طهران عن جميع مواقعها النووية، ولم تسمح للمفتشين الدوليين بالدخول إلى كل المواقع.

أكثر ما يقلق القادة الإسرائيليين هو إعلان الرئيس الإيرانى الحالى محمود أحمدى نجاد، حول إزالة الدولة العبرية من على وجه الأرض. يقول أحمدى نجاد: "وكما قال الإمام الخمينى، يجب مسح الكيان الصهيونى من على الخارطة الدولية، وبقوة الله قريبا جدا سيعيش العالم بدون وجود الولايات المتحدة وإسرائيل. إن إنشاء الكيان الصهيونى، هو عمل عدائى ظالم موجه للعالم الإسلامى. وستكون نتيجة النضال المستمر لمئات السنين، إنشاء دولة فلسطين".

تركت كلمات الرئيس الإيرانى القادة الإسرائيليين فى حيرة من أمرهم. بعد فترة من الزمن، جاء الرد من أريل شارون، حيث أعلن فى ٢٩ نوفمبر أمام مجموعة من محررى وسائل الإعلام الإسرائيلية: "إن امتلاك إيران للقنبلة النووية، لا يشكل تهديدا لإسرائيل فقط، بل لكل دول الشرق الأوسط والعديد من دول العالم. وإننا سنتخذ جميع الوسائل الضرورية لمنع حدوث ذلك. لن تكون إسرائيل على رأس الدول التى ستقاوم هذا التوجه، ولكنها ستبقى على اتصال وستقدم كل الدعم اللازم لكل من سينبرى لهذا الأمر".

متحدثا عن احتمالية القيام بعمل عسكرى ضد إيران فى حالة فشل المفاوضات معها، يشير شارون إلى ضرورة استنفاد جميع الخيارات الدبلوماسية لدفع طهران إلى إيقاف نشاطاتها النووية، قبل التفكير بالقيام بأى عمل عسكرى. حسب رأى رئيس الوزراء الإسرائيلى، فإن الخطوات التى تجرى إلى حد الآن يمكن أن تؤدى إلى حل إيجابى للقضية.

مع ذلك، أعطى شارون انطباعا، أن الدولة العبرية التي قامت سابقا عام ١٩٨١ بضرب المفاعل النووى العراقى، لا ترغب بأن يعطى لها "الدور الرئيسى" فى حل الأزمة النائية بسبب البرنامج النووى الإيرانى.

كما أعلن وزير الدفاع الإسرائيلى شاؤل موفاز بأن إسرائيل لا تخطط لضرب المواقع النووية فى إيران. ثم يضيف الوزير: "الموقف الإسرائيلى يلخص فى ما يلى: يمكن مواجهة السياسة النووية الإسرائيلية بواسطة الطرق الدبلوماسية".

يقول رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلى أرون زيفى خلال كلمته أمام لجنة الخارجية والدفاع التابعة للكنيست، إنه وبعد مارس ٢٠٠٦ يجب أن تكون الدولة جاهزة "للطرق الغير دبلوماسية" لحل قضية المشروع النووى الإيرانى. وعلى الرغم من أن الجنرال الإسرائيلى لم يرد الخوض فى التفاصيل وشرح الغاية من كلامه هذا، فإن العديد من المشاركين فى الجلسة، وكما نشرت صحيفة "أورشليم بوست"، أصبح عندهم انطباع أن مؤسسة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية تعد العدة للقيام بعمل عسكرى ضد إيران.

أعلن وزير المالية الأسبق بنيامين نتنياهو أنه: "يجب على إسرائيل اتخاذ خطوات جريئة وحاسمة، فيما يخص الملف الإيرانى، كتلك الخطوة التى اتخذها مناحين بيغن عن إصداره لقرار ضرب المفاعل النووى العراقى". وفى مقابلة إذاعية مع محطة "صوت إسرائيل" أعلن نتنياهو أنه يدعم كل قرار يصدره رئيس الوزراء ضد إيران على الرغم من أنه الخصم السياسى له.

يشير رئيس الأركان العامة لجيش الدفاع الإسرائيلى دان حالوتس إلى تلك المسألة بالقول، إن الإشكالية النووية الإيرانية يمكن أن تحل فى الآخر بالطرق العسكرية: "من وجهة النظر الإسرائيلية، موقف كهذا (وجود أسلحة نووية لدى إيران) لا يمكن السكوت عليه، ونحن ملزمون بأن نكون جاهزين لأسوأ

الاحتمالات". فهو يشكك باحتمالية التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق الجهود الدبلوماسية الرامية لمنع إيران من تطوير برنامج نووى.

أما الرئيس السابق لجهاز الأمن العام (شاباك) آفى ديختر فيعتبر، أن من الممكن الطلب من الولايات المتحدة الأميركية القيام بعمل عسكرى ضد إيران لإجبارها على التخلى عن برنامجها الذرى. يوجه العميل المتقاعد النداء إلى الولايات المتحدة الأميركية وبقية العالم الغربى لتكثيف الجهود من أجل الضغط على إيران فيما يخص إشكالية برنامجها النووى.

بالطبع فإن الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربى بدوره يقوم بكل ما يلزم لمنع إيران من الاستمرار فى برنامجها النووى. فمثلا، صوّت مجلس النواب الأميركى (الكونجرس) فى ٦ مايو ٢٠٠٤ بأغلبية ٣٧٦ صوتًا مقابل ٣، على إعلان يدعو فيه إدارة البيت الأبيض لاستخدام كل ما يمكن من الوسائل المتاحة لمواجهة البرنامج النووى الإيرانى. أكد البنتاغون فى وثائق نشرت قبل فترة قليلة، بأن الولايات المتحدة الأميركية مستعدة للتعامل مع التهديد بأسلحة الدمار الشامل (يدخل ضمن هذا المفهوم الأسلحة الكيماوية والبيولوجية أيضا) عن طريق توجيه ضربات نووية. هذا يعنى أن الإدارة الأميركية وتماشيا مع رغبات إسرائيل، بالإضافة إلى ٩٩,٢% من النواب فى الكونجرس الأميركى، ليس لديهم النية فى التسامح مع البرنامج النووى الإيرانى.

لكن يبدو أن طهران لا تنوى التخلى عن برنامجها النووى. الحجة الرئيسية هنا: "أن لكل دولة الحق فى امتلاك التقنية النووية للأغراض السلمية". بل أكثر من ذلك، فقد صرح رئيس اللجنة البرلمانية لشؤون الخارجية والدفاع فى إيران باروجردى فى الرابع من ديسمبر من العام الجارى، بأن منظمة الطاقة الذرية للجمهورية الإسلامية أكدت نيتها بناء ٢٠ مفاعلاً نوويًا. من المخطط الشروع ببناء أول مفاعلين فى بداية مارس ٢٠٠٦.

فى ٢ ديسمبر رفض المستشار الإعلامى لوزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفى الدخول فى مفاوضات إيرانية أميركية حول المشروع النووى الإيرانى أو حول المأزق العراقى.

فى أحد تصريحاته المثيرة للجدل، قال "الجاسوس النووى" مردخاى فعنونو خلال اللقاء الصحفى الذى أجرته معه الإذاعة الإيرانية قبل أيام قليلة، إن إسرائيل تمتلك على الأقل ٤٠٠ قنبلة ذرية. استنادا إلى كلماته، فى عام ١٩٨٦ كان لدى الدولة العبرية ٢٠٠ رأس نووى حربى. ومنذ ذلك الحين، بمقدور إسرائيل تصنيع على الأقل ١٠ قنابل نووية فى السنة. ثم أضاف فعنونو: "إسرائيل تريد تهديد العالم العربى، لكى تستطيع عرقلة عملية السلام وفرض سياستها على دول المنطقة. فهى الآن باستطاعتها ضرب أى مدينة فى العالم، ليس فقط فى أوربا بل حتى فى شمال أميركا".

* * *

يتفق معظم الخبراء على أنه ينبغى بذل كل جهد ممكن، للوقوف بوجه محاولات إيران الحصول على الأسلحة النووية. وإن لم يكن بالمقدور فعل ذلك، فعلى الأقل العمل على منعها من استخدام تلك الأسلحة.

هل إسرائيل فى وضع يسمح لها بالقيام بضربة للأهداف النووية فى إيران؟ حسب رأى العديد من المحللين، إعادة عملية "بابل" التى تم بها تدمير المفاعل النووى العراقى عام ١٩٨١، لم يعد واقعيا فى يومنا هذا. على الأقل لأن أغلبية المواقع التى تقوم بالتحضير لإنتاج الأسلحة النووية، منتشرة فى جميع الأراضى الإيرانية. لذلك، فعملية ضرب هدف واحد من الأهداف يكون عديم الجدوى.

فهل الدبلوماسية هى الحل؟ لكن مع من سيتم التفاوض، إذا كان الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد يقوم بالتهديد علنا؟ قد يقول البعض، إنها مجرد خطابات...

لكن كيف يمكن أن نتصور أن لا يتم الالتفات لتلك التصريحات. وحتى لو جاءت إيران إلى المفاوضات، فمن جانبها ستكون تلك مجرد فرصة لكسب الوقت إلى حين الانتهاء من التجارب التى ستؤدى إلى امتلاكها السلاح النووى.

أيا كان الأمر، ففى الأيام الأخيرة دأبت الصحف الإسرائيلية كل يوم تقريبا، على ترهيب قرائها من مختلف الاحتمالات التى قد تؤل إليها الأحداث. بيد أن كل احتمال هو أشد رهبة من الآخر. ولا يسعنا إلا أن نتفق مع رأى الدكتور زائيف حنين أستاذ العلوم السياسية فى جامعة بار إيلان، حين يحذر بالقول: "إذا قامت إيران بإضافة السلاح النووى إلى قائمة الأسلحة التى تمتلكها، بالإضافة إلى القدرة الصاروخية الباليستية، فيجب أن يكون ذلك إشارة لإسرائيل للبدء بالتحرك الجاد".

يوجد أساس منطقى للقلق الإسرائيلى هذا. فالبرنامج النووى الإيرانى قريب جدا من النقطة الحرجة، فهو لا يحتاج إلى المساعدة الخارجية لتخصيب اليورانيوم وإنتاج السلاح النووى. هنالك خطر حقيقى من أن إيران ستصبح قريبا دولة نووية كبيرة.

قبل فترة قصيرة، كشف رئيس الوزراء الإسرائيلى أيهود أولمرت معلومات تلقاها من أجهزة الأمن الإسرائيلية الخاصة، تفيد بأن إيران يمكنها أن تنجز العمل لإنتاج القنبلة النووية فى غضون أشهر قليلة. مع ذلك، ووفقا لتقارير الاستخبارات الأميركية، فإن إيران لن تتمكن من الحصول على الأسلحة النووية قبل عشر سنوات من الآن، مع العلم أن هذه المدة هى الحد الأدنى. تم تقدير تلك المدة من قبل الأميريكان فى حالة أن البرنامج النووى الإيرانى سار بشكل تدريجى منتظم (بدون أن يواجه أى نوع من أنواع المعوقات التقنية أو السياسية)[٣٨].

من الصعب جدا تحديد أى من المصادر يعطى معلومات أكثر مصداقية، فيما يخص الأسرار النووية الإيرانية. لكن على كل حال، فإن إيران بمنظومتها الصناعية العسكرية ستبقى محط أنظار العديد من أجهزة الاستخبارات الدولية.

إن الاهتمام المتزايد لأجهزة الأمن الإسرائيلية تجاه إيران يعود إلى فترة ما بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، حيث بدأت الدولة العبرية تنظر إلى تلك الثورة على أنها مصدر التهديد الرئيسى لوجود إسرائيل.

ومما صب الزيت على النار، التى زادت من سخونة العلاقات العدائية بين إيران وإسرائيل، هو ما قامت به إيران فى سبتمبر عام ٢٠٠٣. ففى استعراض عسكرى بمناسبة مرور ١٥ عاما على انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، تم عرض ست صواريخ نوع "شهاب - ٣"، غلف واحد من هذه الصواريخ بشعار يحمل الكلمات التالية: "سنمحو إسرائيل من الخريطة".

إن تهديد طهران المباشر للكيان الصهيونى (كما تسمى إسرائيل فى إيران) والمقترح الذى قدمته للدول الأوروبية بإعطاء دولة لليهود فى أوربا، إذا كانوا يحرصون عليهم إلى هذا الحد، جعل القيادات الأمنية الإسرائيلية ترى أن من الضرورى التحرك ضد إيران باستخدام جميع وسائل الحرب السرية. لكن يجب أن لا يغيب عن بالنا، أن أجهزة الاستخبارات الإيرانية لن تقف مكتوفة الأيدى فى تلك الحالة.

قضية الحرب السرية الجديدة بين أجهزة المخابرات فى الدولتين ستكون لها انعكاسات على مجمل الأحداث، وستمس بالمصالح الأمنية ليس فقط فى إيران وإسرائيل، بل ستؤثر على استقرار المجتمع الدولى بصورة عامة.

أصبح الكابوس الذى يزعج الولايات المتحدة وإسرائيل حقيقة واقعة: إيران تخصب اليورانيوم. من المستحيل الآن تحديد ما إذا كانت إيران ستحصل على القنبلة النووية أم لا: تم طرد المفتشين الدوليين التابعين للوكالة الدولية للطاقة النووية، رفعت الأختام الموضوعة على المنشآت النووية الإيرانية، كاميرات المراقبة أزيلت بالكامل. فما هى الخيارات المتاحة - "آية الله مع قنبلة نووية" أم "عاصفة صحراء" أخرى؟[٤٠]

التسريبات الخارجة من البنتاغون ترجح سيناريو الحرب مع إيران. طهران من جانبها صرحت بتفاصيل الضربات المقابلة، متوعدة بقصف إسرائيل وجميع المنشآت النفطية فى الخليج العربى.

استعدت الولايات المتحدة الأميركية لثلاثة عقود إلا قليلا لتوضيح موقفها النهائى من العلاقة مع إيران، منذ الثورة ضد الشاه عام ١٩٧٩ مرورا بأزمة رهائن السفارة الأميركية فى طهران. لم تكن أميركا تحتاج سوى إلى ذريعة، وها هى الآن تجد الذريعة: التهديد النووى الإيرانى. حسب رأى المختصين، تعلمت الإدارة الأميركية بعض الدروس من غزو العراق، والآن تحاول إيجاد لغة مشتركة هذه المرة مع حلفائها فى الشرق الأوسط والناتو للحصول على تأييدهم لما ستقوم به من خطوات، أو على أقل تقدير عدم ممانعتهم.

تحاول الإدارة الأميركية بصورة خاصة كسب تركيا، التى زارها فى الآونة الأخيرة العديد من المسؤولين الأميريكان مثل كوندليزا رايس ورئيس مكتب التحقيقات الفدرالية روبرت مولر ومدير وكالة المخابرات المركزية بورتر كوس وغيرهم من الشخصيات، التى تلعب دورا كبيرا فى التخطيط الحربى. تتحدث بعض التقارير عن إبلاغ حكومات المملكة العربية السعودية والأردن وعمان والباكستان عن احتمالية توجيه ضربات جوية لأهداف فى إيران.

يتفق الخبراء على أن التحضير للحرب وصل إلى مراحله النهائية. وقد صرح بذلك علنا الموظف المتقاعد فيليب جيرالد و مفتش الأمم المتحدة السابق فى العراق سكوت ريتر. كلاهما يعرف جيدا الدهاليز والكيفية التى يتم فيها اتخاذ القرارات السرية السياسية والعسكرية. كما تربطهم علاقات شخصية مع الأشخاص المسؤولين عن اتخاذ تلك القرارات. كان الاختلاف يدور هنا، حول موعد بدء العمليات العسكرية فقط.

إحدى السيناريوهات الأميركية للحرب تتلخص فى تكليف إسرائيل بتنفيذ كل العمليات القذرة، بما أن لديها الإمكانيات اللازمة لتوجيه ضربات جوية وصاروخية ناجحة (يكفى أن نتذكر الضربة الجوية الناجحة التى وجهتها إسرائيل للمفاعل النووى العراقى فى ٧ يوليو ١٩٨١). يطلق ميشيل جاسودوفسكى المسؤول فى مركز دراسات العولمة، على هذا السيناريو اسم "خيار تشينى".

فهو يقتبس كلمات من مقابلة لنائب الرئيس الأميركى أجرتها معه شبكة SNBC التلفزيونية فى يناير ٢٠٠٥، يقول تشينى: "واحدة من المشاكل، التى تثير الاهتمام. هو أن إسرائيل بإمكانها فعل ذلك (ضرب إيران) دون الرجوع إلى أى أحد، استنادا لما أعلنته إيران مرارا، بأن هدف سياستها هو تدمير إسرائيل. وبذلك يمكن لإسرائيل التصرف بشكل مستقل تماما وتوجيه الضربة أولا، ثم تدفع بقية دول العالم للعب الدور الدبلوماسى لإزالة أضرار ذلك العمل".

ومع ذلك، يتوقع أغلب المحللين أن الدور الرئيسى سيقوم الأميريكان بتنفيذه. بيد أن الأهداف الرئيسية للعملية الأميركية لن يكون هدفا واحدا، بل مئات المواقع النووية. نسرد بعض هذه الأهداف: محطة بوشهر للطاقة النووية، منجم اليورانيوم فى ساخند، موقع تخصيب اليورانيوم فى ناتانز، مصنع الماء الثقيل والنظائر المشعة فى آراك، مركز أردكان لإنتاج الوقود النووى، مركز الأبحاث النووية فى أصفهان، مركز طهران للأبحاث ومختبر جابر بن حيان المتعدد التخصصات، مخزن النفايات المشعة فى مدينة كرج وأنراك.

العديد من هذه المواقع تم تمويهها بشكل جيد وإخفائها تحت الأرض. يتوقع أن الأمر وكما حدث فى العراق وأفغانستان، سيكون عبارة عن ضربات صاروخية موجهة، تنطلق من السفن والغواصات الحربية الأميركية. الموجة الثانية، حسب ما نشرت الصحيفة اللندنية "ساندى تيليغراف" نقلا عن قيادات أميركية، ستكون ضربات جوية دقيقة تشارك فيها القاصفة الإستراتيجية ٢-٦، التى تنطلق من قاعدتها فى ولاية ميزورى ويمكنها التزود بالوقود جوا.

وتبعا للرد الإيرانى على العمليات العسكرية الأميركية، قد تضاف أهداف أخرى للقائمة. قد تشمل القائمة منصات إطلاق الصواريخ، القواعد الجوية والبحرية، المطارات، مواقع القيادة، مراكز الاتصالات، محطات الإذاعة والتلفزيون، المؤسسات الحكومية، الجسور، سكك الحديد، ومحطات النقل... يقول الخبير العسكرى أوين ميدسن: "حقول النفط، والمصافى ونقاط تصدير النفط لن تتعرض للقصف، لكى يمكن الاستفادة منها لاحقا".

يمكن بصورة ما توجيه ضربات جوية مؤثرة، إما انطلاقا من العراق، وإما من تركيا وأوربا، هذا فى حالة حصول الولايات المتحدة على الإذن من تلك الدول لاستخدام قواعدها الجوية المتمركزة هناك. وإذا تطلب الأمر، فإن الولايات المتحدة سوف تستخدم القنابل النووية التكتيكية فى حملتها العسكرية لضرب أهداف تقع تحت الأرض.

غير أن المتابعين يتفقون على أن الولايات المتحدة لن تلجأ إلى احتلال الأراضى الإيرانية. إن الإقدام على خطوة كهذه يكلف الكثير، كما هو واضح من التجربة فى العراق. إلا أن زولتان كروسمان يعتقد أن محافظة خوزستان استثناء من تلك القاعدة، حيث تتركز فيها ٩٠% من الثروات النفطية.

بالإضافة إلى ذلك، يرى المراقبون أن الولايات المتحدة الأميركية ستحاول تغيير النظام الحاكم فى إيران. طلبت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس فى الأسبوع الماضى من الكونجرس ٧٥ مليون دولار لدعم "الديمقراطية فى إيران". ستذهب الأموال بالدرجة الأولى لإقامة محطات بث موجهة. أما الأجهزة الأمنية الأميركية ونظيرتها البريطانية، فبدورها منشغلة بتشكيل تحالف موحد للقوى السياسية للمعارضة الإيرانية. بالدرجة الأولى، تعقد واشنطن آمالا كبيرة على المجاميع المسلحة المنشقة "مجاهدى خلق"، التى سبق وأن ساندت صدام حسين. القسم الأكبر منهم متمركز الآن فى العراق، فى معسكر أشرف شمال بغداد. على الرغم من أنها

قد تم نزع سلاحها، فإنها مازالت محافظة على هيكلتها، لذلك فإن عملية تسليحها يمكن أن تتم في وقت قصير جدا.

المشكلة الرئيسية تكمن في كون منظمة مجاهدى خلق مدروجة ضمن قائمة وزارة الخارجية الأميركية الخاصة بالمنظمات الإرهابية. لهذا يقال إن البنتاغون يعمل جاهدا الآن لإقناع صناع القرار في أميركا لإعادة النظر في موقفهم من تلك المنظمة، مؤكدا أنها مدربة تدريبا جيدا ولها تنظيم دقيق، وتمتلك الإمكانية لتكون سلاحا مؤثرا يوجه ضد النظام المتطرف في إيران، مما يوجب تغيير اسمها وجعلها تعمل تحت السيطرة الأميركية. كما يراهن الأميركان أيضا على المهاجرين الإيرانيين المستقرين في الولايات المتحدة. قبل فترة ليست بعيدة، قامت إحدى تلك المجموعات "حركة إيران الغد" بشن حملة لمقاومة النظام، وناشدت حكومات العالم لطلب الدعم.

خلال تعليقهم على خيار شن عمليات عسكرية ضد إيران، يتوقع العديد من المراقبين أن الولايات المتحدة الأميركية ستواجه مشاكل أكبر مما واجهته في العراق. فإيران دولة أكثر قوة وقابلية على القتال.

يجدر القول هنا، إن إيران وبغض النظر عن نظامها السرى، إلا أن السلطة الحاكمة فيها لا تتردد في الإفصاح علنا عن تفاصيل خطتها. فمثلا، كيفية دفن منتجاتها النووية تحت الأرض بعمق ثمان أمتار وحفظها في حاويات مصفحة. مما يجعل التكلفة كبيرة جدا بالنسبة لمنتجات مخصصة للأغراض السلمية فقط. علاوة على ذلك، فإن هذه المواقع المحصنة لا يمكن إصابتها بسهولة إلا باستخدام الأسلحة النووية التكتيكية. بالطبع طهران تعول على أن الولايات المتحدة الأميركية لا ترغب في هيروشيما مصغرة جديدة. لكن حتى لو أن الأميركان استخدموا القنابل التقليدية القوية، المخصصة لتدمير الأهداف المحصنة تحت الأرض، فإن هيروشيما جديدة لن تكون مستبعدة. الوقود النووى المنتج من قبل إيران والمخزون في

حاويات محصنة، إذا تم ضربه فسيتحول بحد ذاته إلى سلاح نووى. بيد أن التلوث الإشعاعى الناتج عن ذلك، لن ينتشر فى الأراضى الإيرانية فقط، بل سيمتد تأثيره إلى الدول المتاخمة لها.

توعدت طهران بدورها بتدمير جميع المنشآت النفطية فى الخليج العربى وحقول الغاز والنفط فى المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين والعراق. بنفس الوقت تقوم طهران بضربات من الجو لأهداف فى إسرائيل يصل عددها إلى ٤٠٠ هدف استراتيجى قد تم تحديدها مسبقا. أكثر من ذلك، ضمن خطط الإيرانيين، غلق الخليج العربى من مضيق هرمز، لتقطع الشريان الرئيسى لإمدادات النفط إلى الغرب. هنالك شائعات تتحدث عن اتفاق بين إيران والرئيس الفنزويلى هوغو تشافيز يقضى بقطع الأخير النفط من جانبه، إذا قامت الولايات المتحدة وإسرائيل بمهاجمة إيران. بالنتيجة سيصل سعر برميل النفط إلى ١٥٠ دولارًا، مما يؤدى إلى أزمة اقتصادية عالمية، لأن سعر ٨٠ دولارًا للبرميل يعتبر النقطة الحرجة بالنسبة للعديد من الدول الأوربية والآسيوية.

تمتلك إيران اليوم صواريخ "شهاب- ٣" بمدى ١٥٠٠ كم تقريبا. بمعنى آخر، أن كل أراضى إسرائيل تقع تحت مدى الصواريخ الإيرانية، بالإضافة إلى حقول النفط فى شبه الجزيرة العربية. يعتقد أن إيران تمتلك على الأقل ٢٠ منصة متحركة لإطلاق هذه الصواريخ، تتجول فى مختلف الأراضى الإيرانية لجعل عملية رصدها صعبة.

من المقرر إجراء تجارب على النماذج الجديدة لصواريخ "شهاب" بمدى تدميرى يصل إلى ٣٠٠٠ كم. بإمكان تلك الصواريخ ليس فقط ضرب إسرائيل وبقية القواعد العسكرية الأميركية فى المنطقة، بل حتى إصابة أهداف فى أوربا وروسيا. ووفقا لعدد من التقارير، تمتلك طهران ١٢ صاروخا موجها نوع X-55 سوفيتى الإنتاج. يقال إنها حصلت عليه عام ٢٠٠١ من أوكرانيا. يمكن لتلك الصواريخ حمل رؤوس نووية والوصول إلى إيطاليا مثلا.

فيما عدا الضربات الصاروخية، بمقدور إيران شن هجمات نوعية على القوات الأميركية الموجودة في العراق، عن طريق إثارة انتفاضة شيعية هناك. وفق تقارير الاستخبارات الأميركية، تعمل المخابرات الإيرانية بفعالية كبيرة على الأراضي العراقية، كما أعلن الزعيم الشيعي الراديكالي مقتدى الصدر أنه سيقدم المساعدة لإيران إذا تعرضت للهجوم من قبل الولايات المتحدة الأميركية. تعتمد إيران أيضا على مساندة المنظمات الإرهابية الحليفة، التي تستطيع القيام بعمليات انتحارية في العديد من دول العالم.

لكن في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥ أعلن الرئيس محمود أحمدي نجاد، أن الإسلام يحرم امتلاك إيران للأسلحة النووية(٤١).

يقول الرئيس في مقابلة مع صحيفة النيوز ويك :"يحرم علينا ديننا امتلاك أسلحة نووية. هذا طريق مسدود. حتى إننا لسنا بحاجة إليها، نستطيع حماية أنفسنا بوسائل أخرى".

ووفقا لكلامه فقد أجرى ١,٢ ألف فحص لبرنامجها النووي، وقدمت ١٠٣٠ وثيقة للتدقيق في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يتخوف الغرب من أن يتحول البرنامج النووي الإيراني إلى محاولة سرية لإنتاج أسلحة نووية. أما محمود أحمدي نجاد، ففي كل يوم يعلن أن بلاده ليس لديها النية في التخلي عن حقها في استخدام الذرة للأغراض السلمية.

إيران في طريقها اليوم لتسيد منطقة الشرق الأوسط. كل القوى الإسلامية المتطرفة في العالم تتجه بأنظارها اليوم نحو إيران، التي تمتلك قوة ستزداد وبشكل ملحوظ، إذا أخذنا بنظر الاعتبار العامل النووي. بشكل أدق نقول، ليس هناك من دولة منافسة لها في المنطقة(٤٢).

دخل العراق في حالة من الفوضى بعد العدوان الأميركي عليه. المملكة العربية السعودية ضعيفة من الناحية الجيوستراتيجية، فهي تحكم من قبل عائلة وهذا سبب ضعفها، لأن العائلة مستعدة لتقديم كل التنازلات من أجل الحفاظ على العرش. مصر مشغولة بمشاكلها الداخلية. الباكستان، وعلى الرغم من تمتعيا بأكبر كثافة سكانية وبالسلاح النووى، إلا أنها غير مسيطرة بشكل كاف على أوضاع شعوبها.

نتذكر أن شاه إيران كان يفضل الاعتماد على أميركا. وتتذكر واشنطن جيدا، بأن إيران كانت ولفترة طويلة الحليف المؤتمن للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

يدور الحديث في الولايات المتحدة حول إمكانية أن تتحول إيران إلى الراعي أو الداعم للحركات الجهادية أمثال "القاعدة". يقولون نعم، فإيران الحالية، وكما فعل الاتحاد السوفيتي على عهد بريجينيف، لن تتردد في استخدام الجماعات الإرهابية العالمية، لكن لم يكن ذلك سوى "عمل غير نزيه من أجل تحقيق أهداف قومية، وليس من أجل أهداف خيالية تحلم في تغيير العالم بأسره".

يقول العديد من علماء السياسة الأميريكان، إن الروح الثورية الشيعية في إيران قد "ماتت" منذ زمن طويل، مخلفة وراءها نظامًا سياسيًا سيئًا، حيث يحتل الملالى أعلى المناصب الحكومية، حيث يكون المواطن مجبرًا على الانصياع، حيث الشباب الإيرانى يطمح بعالم جديد يكون أفضل تتخلص فيه إيران من سطوة آيات الله. يشبّه الغرب مجتمعًا كهذا بنهاية حقبة بريجينيف، التي تميزت بالانحدار الإيديولوجى والابتذال.

فى الولايات المتحدة الأميركية يعلمون، أن إيران سيكون بمقدورها إنتاج أسلحة نووية، بغض النظر عن المعارضة الدولية. "بعد أن قامت إدارة بوش بإزالة

نظام طالبان شرق إيران ونظام صدام حسين غرب إيران، لم تستطع إيران مقاومة الإغراء النووى، وفعلت ذلك بسرعة، مستغلة انشغال الولايات المتحدة بالعراق وأفغانستان".

فى أميركا هنالك قناعة تزداد يوما بعد يوم، تقول بإمكانية تحول إيران إلى حليف ثمين لها، كل ما عليها فعله هو استمالة آيات الله. يتساءلون فى البنتاغون: "هل هذا معقول؟ لكن هذا الأمر ليس أكثر غرابة من الحصول على موافقة روسيا على التوسع الأميركى سواء فى الخليج العربى، أو فى آسيا الوسطى... ناهيك عن أوربا الشرقية التى تنظم الآن لحلف الناتو والاتحاد الأوربى. فى النهاية فنحن نتعامل اليوم مع نظام يشبه إلى حد كبير النظام الفاسد الذى كان موجودا فى الاتحاد السوفيتى بداية عقد السبعينيات، نظام متهالك، مستبد، مفلس إيديولوجيا، راع للإرهاب الدولى وإصبعه دائما على الزر النووى .... ما حصل هو أننا حطمنا ذلك النظام وحولناه إلى حليف لنا".

يزداد قوة موقف أولئك الذين يعتبرون أن الوقت قد حان لتغير الموقف الغير منطقى تجاه إيران. يعتقد هؤلاء، أنه يجب عقد صفقة: السماح لإيران بإنتاج القنبلة وتطبيع العلاقات الدبلوماسية، رفع العقوبات وزيادة حجم التبادل التجارى، وبذلك ترفع إيران من قائمة "محور الشر". بالمقابل، تلتزم إيران بتقديم المساعدة للولايات المتحدة لوضع برنامج طويل المدى لحل المشكلة الإسرائيلية – الفلسطينية ووقف الدعم الذى تقدمه للمنظمات الإرهابية، وممارسة الضغط على سوريا، وأخيرا الاعتراف بإسرائيل.

المسألة هنا ليست مسألة اختيار. بدون إرضاء الإيرانيين، لا يستطيع الأميركان تطبيق خطتهم لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، والتى بموجبها تتم حماية إسرائيل، وبقاء الأنظمة المعتدلة فى الباكستان ومصر والعربية السعودية تحت مظلة الحماية الأميركية. إن ثمن حصول إيران على القنبلة بدون شك،

سيكون هيمنة أميركا على المنطقة. من خلال المواجهة العربية الإسرائيلية، أصبح من الواضح جدا دور التفوق التقني لإسرائيل في صراعها مع ربع مليون عربـــي. أضعفت إستراتيجية التسلح الإيراني تلك المعارضة لصالح أميركا. يعتقد الكثيرون في أميركا اليوم أن "امتلاك إيران للسلاح النووي سيعادل كفتي الميزان، ســيجلس الطرف الشرق أوسطي المسلم إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل كمفاوض يملــك من القوة ما يعادل قوة الطرف الإسرائيلي. إنها لحظة حاسمة... طرفا مفاوضـــات متكافئان تقريبا. إنها حالة أكثر عدلا من حالة عدم التوازن الدائم".

ترى روسيا في إيران ذات السبعين مليون نسمة، المعبر الرئيسي المــؤدي إلى منابع النفط في العالم. إنها ترى في الصداقة مع إيران السبيل لروسيا للهيمنـــة في بحر قزوين، والحاجز الذي يصد عنها المتعصبين الذين تحصنوا فـــي شـــمال القوقاز. تحصل روسيا على العملة الصعبة من خلال تعاملها مع إيران، في بنـــاء محطات توليد كهرباء تعمل بالطاقة الذرية في بوشهر، كما تدعم روسيا مـــشاريع إيران في الجانب النووي.

من الصعب القول إن إيران شريك سهل التعامل معه. في منتصف فبرايـــر ٢٠٠٦ أرجأت طهران مفاوضاتها مع موسكو المتعلقـــة ببنـــاء معمـــل مـــشترك لتخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية وبدأت بنفسها تخصيب اليورانيوم. ولم تعط طهران للرئيس بوتين الدور المتوقع لعبه في عمليـــة الـــسلام فـــي الـــشرق الأوسط.

انقسم رأي المراقبين في روسيا. البعض من ذوي الميول الغربية لم يتوقفوا عن بث الرعب في نفوس المواطنين الروس من ظهور أسلحة نووية بيد دولة ذات نظام ديني متطرف متاخمة لحدودهم الجنوبية، الذي استغل الحالـــة الجديـــدة فـــي المنطقة، حيث أصبح العراق الشيعي لا يقيد بل يدعم المعسكر الـــشيعي. وأصـــبح الـــ٧٠ مليون إيراني يشعرون أنهم يمثلون أكبر وأقوى دولة إسلامية مستقلة.

القسم الآخر من المراقبين الروس يعولون على إيران آمالا كبيرة. فبيع إيران سبعة مفاعلات نووية يدر على الخزينة الروسية بعشرة مليارات دولارًا ويقوى التلاحم الروسى الإيرانى فى منطقة ذات حساسية وأهمية خاصة. بالنتيجة عرقلت موسكو المحاولات الأميركية (والغرب بصورة عامة) لطرح قضية البرنامج النووى الإيرانى أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومنعت صدور قرار من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذا الخصوص.

فى الأعوام بين ١٩٩٠ - ١٩٩٦ باعت روسيا لإيران أسلحة بأكثر من خمسة مليارات دولارًا. ثم أوقفت موسكو الصفقات بضغط من الولايات المتحدة الأميركية. لكن فى عام ٢٠٠٠ عادت روسيا لبيع إيران السلاح. فى أكتوبر ٢٠٠٥ باع الجانب الروسى لإيران صواريخ "أرض - جو" بقيمة ٧٠٠ مليون دولارًا. كما ينتظر أن تعقد إيران صفقات شراء أسلحة من روسيا بقيمة ١٠ مليارات دولارًا فى السنوات القليلة القادمة.

لا تزال موسكو تأمل فى اتفاق سريع مع الإيرانيين لتخصيب الوقود اللازم لتشغيل المفاعلات النووية الإيرانية. على كل حال، فإن الرئيس الإيرانى خاضع فى تلك المسألة لرأى المجلس الأعلى للأمن القومى، الذى يترأسه المرشد الأعلى آية الله على خامنئى، الميال على ما يبدو للتعاون مع موسكو.

ليس هناك شك بالطبع أن الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد لا يعتمد على التعاون مع روسيا والصين فقط، وإنما على تورط أميركا فى المستنقع العراقى. فطهران متأكدة أن الولايات المتحدة لن تستطيع فى وقت واحد القتال فى العراق ومقارعة إيران، الأميريكان أرهقوا. من الناحية القانونية، من حق إيران تطوير صناعتها النووية للأغراض السلمية.

تستغل روسيا والصين، على ما يبدو، الأزمة الإيرانية لتقويض النفوذ الأميركى فى الشرق الأوسط. يعتقد المختصون، أن روسيا (شأنها فى ذلك شأن الصين) لا ترغب فى أن تتحول إيران إلى دولة نووية، لكنها قلقة أكثر من الهيمنة الأميركية على الشرق الأوسط. قبل عشر سنوات، عندما كانت روسيا أضعف بكثير من الناحية الاقتصادية، كانت تستطيع الحصول على معونات صغيرة من الجانب الأميركى. لكن ليس الآن. روسيا اليوم لا تتصرف تبعا لأوربا، بل تتصرف بصورة مستقلة تماما. تريد روسيا استعادة موقعها العالمى كقوة عظمى. ولا ترغب فى التعامل معها كشريك أصغر، ينحنى أمام الغرب. إيران بالنسبة لموسكو، سوق مربح لتسويق سلاحها، لذلك تريد الحفاظ عليه. هذا هو الرأى السائد الآن فى موسكو.

يعتبر الجنرال الأميركى ستيفن بلانك، رفض روسيا لتعاون أوثق مع الولايات المتحدة فيما يخص المسألة الإيرانية بمثابة "محاولة روسية لشغل موقع القطب المقابل، الذى يقف أمام الخطط الأميركية فى المنطقة". يعتقد المراقبون الأميركان، أن إيران يمكن أن تكون دولة نووية بحلول عام ٢٠٠٨ تقريبا.

هل ستعطى إيران القنبلة النووية للإرهابيين؟ هذا هو السؤال المفصلى. يبدو أنها لو أعطت القنبلة للإرهابيين، فسيكون ذلك فى حالة واحدة، عندما تفشل طهران فى تحقيق أهدافها عن طريق المفاوضات المباشرة مع الغرب. وعندما يكون حزب الله وبقية المنظمات الإرهابية قادرة على أن تقدم لطهران ما لا يقدر على تقديمه له الغرب.

لذلك هنالك سؤال يحير الغرب: لماذا التشدد مع إيران، إذا كانت فى كل الأحوال ستحصل على ما تريد؟ إن النظر إلى التسلح الإيرانى نظرة هادئة ومتعقلة، يعطى للولايات المتحدة فرصة كسب حليف مسلم قوى فى المنطقة، يمكن أن يحافظ على أمن إسرائيل. فى أى حالة ستخاطر طهران فى إعطاء أسلحة

الدمار الشامل للتنظيمات الجهادية؟ عندما يشعر أنه سيخسر شيئا مـــا، أو عنـــدما يتيقن أنه لم يبق عنده شيء يخسره.

لكن إذا كانت أميركا ترغب فى أن ترى إيران تتصرف بمسؤولية، عندئـــذ يجب على واشنطن إعطاء إيران دورا فى إدارة القضايا الهامة التى تثير الأزمات فى منطقة الشرق الأوسط. لكننا نلاحظ أنه بنفس الوقت الذى تقـــدم فيـــه أميركـــا لطهران مغريات اقتصادية مقابل تخليها عن برنامجها النووى، كانت تقوم بأعمـــال غير مقبولة تزعج فيها القيادة الإيرانية وتبعدها عن التقـــارب معهـــا. إن مـــسألة حصول الولايات المتحدة الأميركية على حليف مسلم يمكنه تأمين السلام فى منطقة حرجة كالشرق الأوسط، يبدو أنه يتعارض مع "رغبات الوطن العربى المريض" - مصر، وحتى المافيا الحاكمة فى المملكة العربية السعودية.

منذ زمن طويل والبيت الأبيض يبحث عن حـــل مقبـــول لقـــضية الـــشرق الأوسط، شنت أميركا حربين من أجل ذلك فـــى الأعـــوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٣. فـــى الحالات التى يعجز فيها الحلفاء الأوربيون الغربيون فى ممارسة الـــضغط علـــى طهران، وروسيا والصين تسيران قدما فى مخططهما المرسوم، لا يسع المحافظين الجدد والديمقراطيين فى العاصمة الأميركية إلا البحث عن خيار جديد للحل. لأنهم لم يعودوا قادرين على تحمل أعباء حرب ثالثة (معركة إيران). مـــع اســـتمرارها رفض التعامل مع طهران، لم تعمل إدارة بوش أى شىء من أجـــل دفـــع إيـــران لتخفيف أو تقليص نشاطها فى مجال الإنتاج النووى.

الفصل الخامس

المواجهة بين العرب وإسرائيل: الإستراتيجية والتكتيك

خلال الدراسات التى قدمها البروفيسور مارتن فان كريفيلد حول ماضى وحاضر ومستقبل الصراع العربى الإسرائيلى، وتأثيره فى تأريخ النزاعات الدولية. يقدم لنا هذا الباحث ملاحظاته التى مفادها، أنه وخلال عدة عقود كان الشرق الأوسط متميزًا بكونه ساحة للنزاع بين القوى الكبرى فى العالم، ومختبرًا للتجارب العملية، التى استخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة، وجربت فيها فعالية خطط وإستراتيجيات متنوعة. وإلى حد كبير يعتبر كتاب "الدفاع عن إسرائيل" مرآة تعكس الفكر العام الذى يريد أن يقدمه كاتبه. ولا يقل هذا الكتاب أهمية عن الكتاب الذى حصل على شهرة عالمية عند نشره فى بداية عقد التسعينيات "تغير الحروب". لذلك وقبل الانتقال إلى تحليلات فان كريفيلد حول الوضع العسكرى الحالى لبلده (بالمناسبة، فان كريفيلد، المولود فى هولندا عام ١٩٤٦، هاجر إلى إسرائيل مع عائلته عندما كان له من العمر أربع سنوات)، ينبغى أن نتكلم بإيجاز عن مفهوم الحرب العصرية، التى ورد ذكرها فى هذا الجهد العلمى، ذى الانتشار الواسع[٤٣].

الفكرة الرئيسية لكتاب "تغير الحروب" يبدو فيها شيء من المفارقة: تعيد الأسلحة النووية البشرية إلى الوراء، إلى العصور الوسطى - على الأقل فى كل ما يتعلق بالشؤون العسكرية. إن تكديس ترسانات أسلحة الدمار الشامل، وفى مقدمتها النووية، تجعل من أى حرب شاملة محتملة الوقوع فى المستقبل، حربا غبية لا تؤدى سوى إلى تدمير جميع المشاركين فيها. لذلك، بعد عام ١٩٤٥ لم يشهد العالم تصادما مسلحا مباشرا بين الدول العظمى، باستثناء بعض الإشكالات الحدودية البسيطة (بين الصين والاتحاد السوفيتى أو الهند والباكستان). أما ما يخص الحروب الشاملة، فيبدوا أنها "أزيحت" من المراكز إلى الأطراف، إلى دول العالم

الثالث، كما نشاهد اليوم. بالإضافة إلى ذلك، فوجود الأسلحة النووية قد غير وبشكل تدريجي بنية القوات المسلحة، بما فيها القوات المجهزة بالأسلحة التقليدية: استبدلت الوحدات الضخمة بوحدات أقل عددا، وحدات فرعية مستقلة، لها إمكانية أكبر في حماية نفسها. والتحرك الفعال في حالة توقع استخدام أسلحة نووية تكتيكية ضدها، أو ما يسمى "نزاع نووي محدود" وما إلى ذلك. بالنتيجة، وحسب رأي فان كريفيلد، يدخل العالم الآن مرحلة نهاية الحروب التقليدية "الفناء النهائي" "حسب كلاوزيفيتس": وبدلا عنها ستسود العالم (وهي الآن تسود) ما يسمى بالصدامات المحدودة، أو النقل الحرفي للمصطلح (الصراعات المنخفضة التوتر **low intensity conflicts**). بخلاف الحرب التقليدية، سيكون الهدف ليس فقط "الدولة"، بقدر ما سيكون التجمعات المختلفة التي يجمعها جامع واحد، سواء كان هذا الجامع دينيًا أو عرقيًا أو مهنيًا. مثال ذلك، الجماعات القبلية المسلحة في أفريقيا، و"بارونات" تجارة المخدرات في آسيا وأميركا اللاتينية (بشكل ما يمكن أن يكون هذا مؤشرا على أن دور الدولة بدأ يضعف في مرحلة ما بعد عصر الثورة الصناعية). دفعت تسمية "بارونات" المؤلف إلى الخوض في المقارنة مع ما كان موجودا في عصور أوربا البارونية الإقطاعية. وعلى نفس الأساس يقارن كريفيلد بين المجاميع الإرهابية، التي تنشط اليوم في أميركا الشمالية وأوربا، وبين جماعة "الحشاشين" في العصور الوسطى. هنالك فرق جوهري آخر، هو خلط الحرب الحديثة بين العناصر الثلاثة (الدولة، الجيش، المدنيين)، كل من هذه العناصر، وفق الحرب التقليدية، له حالته الخاصة ويتم التعامل معه بطريقة مختلفة. بناء على ذلك، استعمل كريفيلد للإشارة لعقيدة كلاوزيفيتس مصطلح "الحرب الثلاثية". في القرنين التاسع عشر والعشرين، كان المشاركون الرئيسيون في الحروب هم "العسكر" الضباط والجنود، أما الحكام فلم يكونوا يشاركون بشكل مباشر في المعارك (آخر ملك نزل إلى أرض المعركة هو نابليون بونابرت). كانت الحروب التقليدية تعطي للمواطنين المدنيين حصانة وحماية كتلك التي يحصل عليها الأسير أو جريح الجيش المقابل. لكننا نرى كيف أن الحكام حتى وإن لم يشاركوا بشكل

مباشر فى المعارك، يكونون هدفا للهجوم، بيد أن هذا غير مقتصر على عمليات المجاميع الإرهابية، بل يتعدى ذلك ليصبح سياسة حربية للدولة (كما حصل فى الهجوم الجوى الأمريكى على طرابلس عام ١٩٨٦ بهدف قتل الرئيس معمر القذافى أو قيام إسرائيل فى عام ١٩٨٩ باختطاف ثلاثة قياديين من منظمة "حزب الله" فى غارة داخل الأراضى اللبنانية). يرجعنا هذا الشيء بالذاكرة قليلا إلى تكتيكات الحرب فى العصور القديمة: قتل أو أسر الزعيم (يكفى أن نذكر هنا، هجوم إسكندر المقدونى على داريوس، أو موت ملك السكسونيين هارالد المفاجيء فى معركة جوستنج). ستمحى الحدود الفاصلة بين "جبهات القتال" و"المواقع الخلفية"، بمعنى آخر، بين المقاتلين والمدنيين. الأولى ستتحول إلى أداة لتنفيذ سياسات الدولة. بالمقابل سيختفى مفهوم "التضحية من أجل الوطن"، ولن تكون هناك مراعاة لقوانين الشرف العسكرى، مما سينعكس سلبا من خلال زيادة عمليات النهب والعنف الغير مبرر، بل حتى التنصل من القتال والوقوف إلى جانب العدو عندما تغيب عنهم رقابة الضمير (كما حدث ذلك مرارا وتكرارا أثناء الحرب بين الفيتناميين الشماليين والجنوبيين). وبدورهم، المدنيون سينخرطون بفعالية فى العمليات الحربية ليس فقط كأهداف بل كمنفذين (المثل الساطع لهذا - الانتفاضة الفلسطينية). عندما قال ماو تسى تونغ، إن المقاوميين يسبحون فى بحر من اللحم والدم، كان ذلك تعبيرًا مجازيًا، يفهم منه ضمنا أن الأسلحة الفتاكة لا تفرق بين الأعداء المقاتلين وبين المدنيين الموجودين ضمن ساحة المعركة. هذه الحالة، ربما هى ما جعلت الأميريكان فى وضع حرج لا يحسدون عليه عند تدخلهم فى فيتنام، وكذلك السوفيت فى أفغانستان، مما جعلهم فى نهاية المطاف يجرون أذيال الخيبة ويخرجون مهزومين.

إن تحول، أو بالأحرى "موت"، الإستراتيجية الكلاسيكية للمعارك الكبرى بين الجيوش الضخمة، قد غير حتى من تجهيز القوات. ابتداء من أواسط القرن التاسع عشر، كان سباق التسلح يسير وفق نظرية "الانتقال من الفردية إلى العمل الجماعى الواسع": يتعلق هذا الأمر بالقدرة على إلحاق الهزيمة وطبيعة استخدام

السلاح على حد سواء. أعطيت الأولوية لامتلاك معدات فتاكة فى قوتها التدميرية، لذلك كانت تلك المعدات لا تدار من قبل شخص واحد، بل مجموعة من الأشخاص أو حتى فصيل عسكرى كامل (مثل طاقم الدبابة أو التشكيلات الأخرى). لكن من تجارب الصراعات التى حصلت فى نهاية القرن العشرين، تبين عجز ذلك النوع من التسليح فى ظل مستجدات الحرب الحديثة، لذلك يتنبأ كريفيلد باندثارها التدريجى. فى النهاية، سيلعب العامل المادى دورا مهما فى تقليص استخدام تلك الأسلحة. أصبحت عملية إنتاج أسلحة فتاكة ذات مواصفات تقنية عالية مكلفة جدا، إلى الحد الذى يجعل استخدامها فى النزاعات المسلحة البسيطة "غير مجد": فمثلا عندما خسر الأميريكان طائرتين مقاتلتين حربيتين فى طلعة جوية واحدة فى لبنان كلفتها أكثر من ٦٠ مليون دولارًا، أوقفوا تلك الطلعات الجوية على الفور.

من جهة أخرى، دفعت ضرورة استعادة الأموال المصروفة على تصنيع المعدات المتطورة إلى عرضها للبيع، مما يجعل الدولة المصنعة مضطرة للتفريط بميزة السرية التقنية التى تميز صناعة تلك المعدات. إذا كان ترومان لم يعرف بوجود قنبلة نووية، إلا بعد أن تسلم منصب الرئيس عام ١٩٤٥، فالآن يمكن لأى شخص الحصول على نسخة محاكية لنظام "ستيلس" عن طريق شرائه فى محل لألعاب الأطفال، وفى بعض الأحيان يمكن الحصول عليه حتى قبل اعتماده فى القوات المسلحة. بالنتيجة ستجد القوات أنها تتم مهاجمتها من قبل العدو بنفس أسلحتها. خير مثال على ذلك، صدام حسين، الذى كون ترسانة عسكرية من خلال شراء الأسلحة من أغلب الدول الأوربية، بل حتى من الولايات المتحدة الأميركية. يرى كريفيلد أن مستقبل تطور التقنيات الحربية مرتبط بإنشاء نظام مراقبة فعال، للتتبع والإنذار. وكذلك التوسع فى إنتاج أسلحة خفيفة فعالة للأفراد تكون رخيصة الثمن (ما يعتبر "خطوة إلى الوراء"). انتقل سباق التسلح من مجال الصواريخ الباليستية إلى مجال التنافس فى إنتاج معدات التصنت والتشفير وأجهزة الرصد الفائقة الحساسية والأنواع الحديثة من المتفجرات. يحلم الكثير من الجنرالات

و"الضباط" الذين يعملون فى مجال التصنيع العسكرى، بحرب تقنية عالية المستوى "حرب بالحاسوب" يتم التحكم بها عن بعد، فإنها حسب رأى كريفيلد ستبقى مجرد أحلام: فى نهاية المطاف، رأينا كيف أنه فى حرب الخليج التى كتب عنها أنها نقطة "تغير الحروب" بكل الأحوال تمت الاستعانة بالقوات البرية، على الرغم من مشاركة الطائرات ذات التصويب الفائق الدقة المسيطر عليها من قبل الطيارين الأميريكان.

مر إلى الآن أكثر من عقد من الزمان، تميز بسباق فى مجال تطوير تقنية التسليح، ما جعل المختصين يطلقون تسمية ثورة التقنيات الحربية (revolution in military affairs) قدم كريفيلد الاتجاهات والمذاهب المميزة لتلك الثورة من خلال خلاصته التى سرعان ما تجسدت بشكل عملى على أرض الواقع. وإذا كان مفهوم "تغير الحروب" هو الأساس النظرى لمخططه، فإن مفهوم "أمن إسرائيل" ما هو إلا توصيات عملية لتطبيق ذلك المخطط على واحدة من أكثر الأزمات المستعصية والمزمنة فى العصر الحديث. لكن المؤلف يلاحظ ظهور نوع آخر من الصراع، بالذات صراع الغرب مع جزء كبير من العالم الإسلامى، متمثلا بالهجمات الانتحارية الإرهابية على نيويورك وواشنطن. بطبيعة الحال، لا يمكن اعتبار صدام الحضارات هذا نتيجة مباشرة للمشكلة الفلسطينية الإسرائيلية، لكن وفى نفس الوقت، لا يمكن أن ننكر المساحة الواسعة التى تشغلها المشكلة الفلسطينية ضمن صراع الحضارات هذا. كان لمقتل ٢٨٠٠ شخص في هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وقع الصدمة على الأميركيين، لكن علينا أن لا ننسى أنه وخلال ثلاث سنين من عمر الانتفاضة التى اندلعت عام ٢٠٠٠، كان العدد الإجمالى للضحايا أكثر بـ١٢ مرة.

عند الحديث عن النموذج العصرى للحرب، يجب أن لا يفوتنا الذكر، أن آخر مثال للحرب التقليدية ضمن الصراع العربى الإسرائيلى، هو الاجتياح

الإسرائيلى للبنان فى بداية عقد الثمانينيات. منذ ذلك الوقت تحولت المواجهة إلى تنفيذ هجمات إرهابية محدودة و"هجمات انتقامية مقابلة": لم تستطع كل خطط إنعاش عملية السلام (خطة ميتشيل أو خارطة الطريق) من الوصول إلى نتيجة تذكر. هذا الإخفاق مرتبط بشكل أو بآخر بالتعارض السياسى فى داخل إسرائيل نفسها: بين "اليمين" الداعم لسياسة التشدد مع الفلسطينيين، و"اليسار" الميال إلى تقديم شيء من التنازلات. بينت قضية اغتيال رئيس الوزراء رابين مدى الشرخ الذى يعانى منه المجتمع الإسرائيلى، بعد كل المحاولات الهادفة إلى تصويره كمجتمع مبنى على فكرة "الأسرة الواحدة". لذلك، فإن حل القضية الفلسطينية وبدون مماطلة أصبح ضرورة ملحة لإسرائيل، وإلا فإنها لن تصمد كدوله عبرية. عرض كريفيلد خطته، التى تنسجم بشكل كبير مع ما تقوم به إدارة شارون: الانسحاب من الأراضى المحتلة وإقامة جدار عازل بينهم وبين الفلسطينيين. لم يبن كريفيلد آمالا كبيرة على قدرة هذه الخطة على الحد من تنفيذ العمليات الإرهابية التى يستهدف فيها اليهود، لكنه يتوقع أن بتطبيق تلك الخطة لن تعانى البلاد أكثر مما تعانيه الآن: الكتاب بأكمله يتناول بالتحليل الموقف السياسى العسكرى، الناتج عن تطبيق خطة كهذه. وكما ذكر المؤلف فى إحدى صفحات الكتاب: "الخطة لا تتناول الماضى بقدر تناولها للمستقبل". لكن كريفيلد بدأ من الماضى، مستعرضا الموقف إلى عام ١٩٦٧ عندما كانت إسرائيل محصورة ضمن "مخيم آشفينتس" حسب وصف وزير الخارجية أبيان. أسوأ وضع كان موجودًا فى القدس الغربية حيث كانت محاطة بمناطق معادية من ثلاث جهات. كانت إسرائيل واقعة تحت تهديد خطر إستراتيجى متمثل بهيمنة المرتفعات المحيطة بها: الجزء الأوسط تطل عليه مرتفعات الأردن، والجزء الشمالى تطل عليه هضبة الجولان السورية. طرحت كل تلك المعوقات للنقاش منذ حرب الاستقلال ١٩٤٨، لكنهم نجحوا فى النهاية فى التغلب عليها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتحول أزمة المساحة إلى نقطة قوة. فالجبهة الضيقة لقطاع غزة تبدو على الخارطة كأصبع السبابة الذى يشير بالتهديد لقلب إسرائيل –

تل أبيب. إلا أن ليس من الصعوبة عزل ومحاصرة القوات الغير مرغـوب فيهـا الموجودة فى قطاع غزة: قد ظهر ذلك بوضوح خلال حربى عام ١٩٤٨ و١٩٥٦ عندما تمكنت القوات الإسرائيلية وبهجوم صاعق واحد من احـتلال مدينـة رفـح المهمة فى القطاع. تكرر نفس الشيء فى عام ١٩٦٧ عندما أراد موشـى دايـان الهجـوم نحو صحراء سيناء دون الالتفات إلى قطاع غزة، لكن لـم يتيـسر لـه عـمل أى شيء.

إن قرب أراضى العدو وغياب العمق الجغرافى الإستراتيجى دفع القيـادات الإسرائيلية وبشكل متوال على التأسيس لنظرية هجومية، جربت عمليا فى حـرب السويس ١٩٥٦. قامت حينذاك الفرقة المظلية ٢٠٢ المحمولة جـوا بقيـادة أريـل شارون (أفضل وحدة فى الجيش الإسرائيلى) بعد عملية تمويه باجتياح شبه جزيرة سيناء ودمرت ثلاث فرق مشاة مصرية. وعلى الرغم من أن إسرائيل لم تجن مـن هذا النصر أى مكاسب سياسية، فإن تلك الحرب قدمت لها من الناحيـة العـسكرية الشيء الكثير. فلولا النجاح عام ١٩٥٦ (بالمناسبة، لم تستمر العمليات فعليا سـوى ستة أيام) لما كان انتصار حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧.

كان التخطيط المسبق الدقيق واتباع إستراتيجية حربيـة واضـحة المعـالم العامل الأساسى لتفوق إسرائيل فى حرب عام ١٩٦٧. لا تستطيع إسرائيل تحمـل الأعباء الاقتصادية لحرب طويلة الأمد، لذلك كان تنفيذ المهام يعتمد على الصولات السريعة الخاطفة. انعكس ضعف الإمكانيات الذاتية وغياب الـدعم الغربـى علـى القدرات التقنية للجيش الإسرائيلى: كانت إسرائيل تمتلك فى عقد الستينيات دبابـات من نوع "شيرمان" من جيل الحرب العالمية الثانية، إلا أن الذخيرة المستعملة فـى تلك الدبابات كانت نوعا ما أكثر تطورا. بموازاة ذلك، تم اتخاذ القرار فى إسرائيل بتطوير الصناعات المحلية، مع أنه حتى عام ١٩٦٧ كانت هنالك محاولات تصنيع عسكرى قد تم التكتم عليها بشكل جيد، بعد ذلك بدأت إسرائيل وبنجاح فى تحـديث

وتطوير الأسلحة القديمة التى استوردتها من الغرب. أخيرا، أصبح التفوق يتجلى فى مستوى التعليم العالى والمؤسسات الديمقراطية التى تدير البلاد: فبخلاف الدول العربية، التى عانت من الاضطرابات وهدر القوى والطاقات فى قمع شعوبها، استطاعت إسرائيل المضى قدما فى ضبط مسيرتها العسكرية.

الاستنتاج الرئيسى لكريفيلد: حماية إسرائيل بحدودها فى عام ١٩٦٧ ينطوى على صعوبة بالغة، لكن ليس بالأمر المستحيل. بل على العكس، دفع هذا الوضع إسرائيل إلى تطبيق سياسة محكمة وفعالة لاستغلال أكبر قدر من الموارد التى تمتلكها. إن القناعة، بأن احتلال الأراضى المحيطة أمر ضرورى لجعل حدود الدولة "حدود آمنة"، قد ظهر على الأرجح نتيجة "متطلبات" سياسية و نتيجة لنشوة الانتصار، وليس نتيجة لموقف عسكرى حقيقى. من الواضح أن الأشخاص الذين يعتبرون "المؤسسين الأوائل" للدولة لم يكونوا أبدا من أنصار تلك الفكرة: "إعادة جميع الأراضى عدا القدس" هذا ما أعلنه بن غوريون وحتى موشى دايان مباشرة بعد حرب ١٩٦٧ لعدم أهميتها وخصوصا مرتفعات الجولان، معتبرا أن سوريا لا تمثل "تهديدا" لإسرائيل. يمكن القول بأن أول من استعمل مصطلح "الحدود الآمنة" كان نائب رئيس الوزراء الأسبق آلون ، الذى كان يعتقد، بضرورة السيطرة على الضفة الغربية والحفاظ على الوجود العسكرى فى هضبة الجولان. ربما يعود السبب لكون تجمع الكيوبتس الذى كان يعيش فيه يقع بالقرب من الجولان، ودائما ما كان يستهدف من قبل المدفعية السورية.

أصبح الحفاظ على الأراضى المحتلة خيارا مطروحا، وبصورة خاصة، بسبب تصرفات الدول العربية برفضهم القاطع الجلوس إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى حل سلمى توافقى. من الراجح، أن العامل الدينى لعب دوره فى هذه المسألة – المفارقة. أن من ساندوا الاشتراكى آلون هم المتطرفون، الذين يحلمون

بالعيش فى مدينة الخليل المقدسة عند قبر الأنبياء إبراهيم، وإسحاق، ويعقــوب. إن بناء المستوطنات اليهودية على الأراضى المحتلة، أصبح من جهة العلامة النهائيــة للاحتلال، ومن جهة أخرى (وخلافا للاعتقاد السائد) فإن تلك المستوطنات تحولــت إلى سبب رئيسى من الأسباب التى تقف أمام حل القضية الفلسطينية. ولكى يــتمكن المسؤول الإسرائيلى من النجاح فى عمله كسياسى عليه تــوفير الأمــن بــصورة مستمرة للمستوطنين اليهود. حتى فى حالات الأزمات الكبيــرة - مثــل الإخــلاء السريع للمدن، كما حصل مع مستوطنى مرتفعات الجــولان خــلال حــرب عــام ١٩٧٣. ولمواجهة التهديدات العسكرية والهجمات الإرهابية تم بناء قواعد عسكرية - بالنتيجة كانت ٦٠% من الأراضى المحتلة عبارة عن "مناطق محرمة". المعادلة كالآتى: كلما احتلت إسرائيل أراضى أكثر، كلما زادت الحاجة لتــوفير إمكانيــات أكبر لحماية "المستوطنات". إن نظرية حماية الأراضى المحتلــة حــديثا أصــبحت أساسا للنظرية العسكرية الجديدة، التى تأسست بقيادة الجنرال بار ليفا. فــى هــذه المرة لن يتم الاعتماد على الضربات الوقائية أو "استدراج" العدو بهدف محاصرته (وهو ما أصبح اليوم ممكنا بفضل توفر "العمق" الإستراتيجى)، بل علــى تــوفير الحماية للحدود الجديدة "الحصن" الذى تتم حراسته عن طريق نشر وحدات مــشاة مدربة جيدا مدعومة بغطاء جوى يوفره سلاح الجو الإسرائيلى.

تتطلب تلك الإستراتيجية إدخال تعديلات جوهرية على بنية القوات المسلحة. وبفضل زيادة الدعم المالى الأميركى، تمكنت إسرائيل ليس فقط من زيــادة عــدد قواتها المسلحة، بل قامت أيضا بتزويد الجيش بأحدث تقنيات السلاح الموجود فــى العالم. بالإضافة إلى عقد صفقات ضخمة لشراء السلاح الأميركى (وفى مقــدمتها صفقات شراء أحدث الطائرات المقاتلة من طراز **F-15** و **F-16**)، نجحت إسرائيل فى إنتاج نماذج متطورة من الأسلحة (مثل صاروخ أرض- أرض نوع "أريحــا").

عندما تسلم أريل شارون وزارة الدفاع عام ١٩٨١ صرح بأن، ليست هنالك قـوة من المغرب إلى الخليج العربى قادرة على مواجهة جيش الدفاع الإسرائيلى. مكنت الثقة العالية بالنفس إسرائيل من تعزيز سيطرتها على المنـاطق المحتلـة، وهـى جوهر سياسة اليمين الذى وصل إلى السلطة عام ١٩٧٧ وضع رئـيس الـوزراء بيغن برنامجا متكاملاً لتوطين اليهود فى تلك المناطق: خلال خمس سـنين ارتفـع عدد المستوطنين اليهود من تسعة آلاف إلى مئة ألف مستوطن. بالمناسـبة، كـان بيغن يتقن فن المساومة: للحفاظ على مرتفعات الجولان والضفة الغربية، ضـحى بسيناء، معيدا إياها لمصر وفق اتفاقية عام ١٩٧٩ الموقعة فى كامب ديفيد. اعتبـر الكثيرون فى إسرائيل ومنهم موشى دايان والرئيس المقبل عزرا وايزمـان، الـذى يعد واحدا من أكثر "الصقور" تشددا، أن اتفاقية كامب ديفيد هى المفتاح لأمن البلاد – أما الدعوات التى كانت تنادى بعدم إرجاع أى شبر من الأراضى المحتلـة فقـد أصبحت من الماضى. على العموم بدأت فكرة التنازل عن الأراضى المحتلة تسود بين جنرالات الحرب الإسرائيليين، الذين كانوا يعتبرون العـرب عـدوا لا يمكـن التعامل معه: بعد دايان ووايزمان جاء بنفس الفكرة كل من رابين وشارون. أحـد أبرز إيجابيات مناطق الحماية الجديدة، هو توفيرهـا لمـا أصـبح يـسمى عـادة بالمتقربات لعواصم الأعداء (القاهرة وعمان ودمشق). سيفكر العدو الآن ألف مرة قبل محاولته للقيام بأى هجوم، لأن الضربة المقابلة ستكون فى صميم قلبـه. أولا، إسرائيل سبق وأن وجهت ضربات مشابهة (فى حرب ١٩٦٧) وفى كل مرة كانت تتوقف استجابة لنداءات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بالإضافة إلى منع الولايـات المتحدة لنا. فى العقود الأخيرة بدأ المجتمع الدولى لا يتقبـل أى فكـرة لعـدوان عسكرى آخر. فـإذا كانت الولايات المتـحدة، الدولة العظمى الأولى فى العالـم، لم تستطع الحصول على إذن لغزو العراق، فماذا نأمل من الدول الأوربية؟ ثانيـا،

إن احتلال العاصمة لا يعنى بالضرورة انتصارا نهائيا على العرب - تأكدت إسرائيل من تلك الحقيقة خلال غزوها للبنان. فهل تمكن الأميريكان باحتلالهم لبغداد من القضاء على الإرهاب أو على المقاومة المسلحة؟

ومع ذلك، من حيث المبدأ، فإن الوضع الدولى الآن أكثر إيجابية. فقد العرب بانهيار الاتحاد السوفيتى الكثير من الدعم وعلى الأخص الدعم العسكرى. مع بداية عقد التسعينيات تمكنت إسرائيل من إقامة علاقات طيبة نوعا ما مع العمالقة الكبار مثل الهند والصين، الذين لم يكونوا يرغبون فى السابق حتى فى الاعتراف بالدولة العبرية. أما فيما يخص الولايات المتحدة، فإنها قدمت الدعم والمساندة لسنوات طويلة لإسرائيل، على الرغم من ذلك، يشير كريفيلد إلى أن العلاقة بين البلدين الحليفين ليست دائما على ما يرام. كما يبدو فى الظاهر حيث يحاولون أن يبدوا كنموذجين "متماثلين". فى خضم صراع القوى العظمى الخفى (أو حتى المعلن فى بعض الأحيان) من أجل الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، كانت إسرائيل دائما حليفا قويا للأميريكان (على الرغم من أن الاتحاد السوفيتى كان قد لعب دورا بارزا ومدافعا عن قيام الدولة العبرية فى بداية تأسيسها). قدمت الولايات المتحدة دعمها الكامل لإسرائيل فى حرب عام ١٩٦٧، وفى عام ١٩٧٠ قام الأسطول السادس الأميركى بتهديد سوريا بشكل مباشر. فى بداية الثمانينيات سمح الأميريكان لإسرائيل بغزو لبنان. حتى إن الولايات المتحدة الأميركية لم تقف ولو لمرة واحدة بوجه العجلة الحربية الإسرائيلية: فى عام ١٩٧٣ وانصياعا لرغبات الأميريكان لم تقم كولدا مائير بتوجيه ضربة وقائية لمصر وسوريا (وهو ما دفع الرئيس نيكسون إلى فعل كل ما هو ضرورى "للضغط" على مجلس الأمن لإصدار قرار وقف إطلاق النار فى الوقت الذى تكون فيه المعارك ليست فى صالح إسرائيل). فى عام ١٩٩١ عندما سقطت على إسرائيل الصواريخ العراقية،

لم يكن هناك أى رد إسرائيلى مضاد، وبناء على طلب أميركى هذه المرة أيضا. بالمناسبة، هنا لعبت "المنفعة المتبادلة" دورا كبيرا، فقد حصلت إسرائيل مقابل ضبط النفس على المنظومة المضادة للصواريخ "باتريوت".

وبذلك تكون المساعدة الأميركية لإسرائيل تعود على الأولى بالمنفعة من خلال مساعدتها فى تنامى سلطة ومصداقية أميركا فى العالم العربى. على العموم، فإن إسرائيل هى الدولة الوحيدة فى المنطقة التى استطاعت "لجم" جيشها الذى يعد الأقوى فى المنطقة ساعة الضرورة. لكن عندما يتعلق الأمر بالأراضى التى احتلتها، تتجاهل إسرائيل النداءات الأميركية المتكررة: على الرغم من الضغوطات الكبيرة التى مارستها إدارة كارتر فى وقتها على بيغن، إلا أن الأخير رفض وقف تدفق المستوطنين إلى تلك المناطق. وأكثر من ذلك، فى السنوات الأخيرة بدأت إسرائيل هى التى تمارس "ضغطا" على واشنطن. يكفى أن نتذكر كم بذلت الدبلوماسية الأميركية من جهد لإقناع الإسرائيليين لوقف صفقة بيع منظومة "أواكس" للصين، أو كيف عبر وزير الخارجية الأميركى آنذاك كولن باول عن أسفه لاغتيال قائد حركة "حماس" ولم يشر لا من قريب ولا من بعيد بأصابع الاتهام لإسرائيل. لذلك نجد الآن أن لإسرائيل اليد الطولى فى المنطقة. فأصبحت إسرائيل الآن مدعومة من قبل أقوى دولة فى العالم، ولم يعد أمامها أى عدو يذكر يضاهيها فى القوة. فى مثل تلك الحالة، تكون إسرائيل مؤهلة بشكل أكبر للدفاع عن مصالحها، لكنها حسب تأكيد كريفيلد تبدو عندها نية انسحاب أكثر مما هى المحافظة على الأراضى.

بين اجتياح لبنان، أن من أكثر ما يهدد أمن إسرائيل ليس القيام بعمل عسكرى واسع النطاق، بقدر ما هو العمليات المقاومة "المنتشرة" ضمن حرب العصابات. من السهل الوصول إلى العاصمة بيروت، لكن الجيش بدأ يتعرض لهجمات يومية من جميع الجهات وبمختلف الأسلحة من ضمنها السيارات والبنايات

المفخخة، بالمحصلة النهائية فقد الجيش ١٥٠٠ مقاتل (تناسبيا يكون هذا العدد أكثر مما فقد الأميريكان فى فيتنام)، مما أجبرهم على الانسحاب إلى الحدود السابقة. حسب رأى مؤلف الكتاب، فإن التردد الطويل فى اتخاذ قرار سحب القوات فى هذه الحالة يرجع إلى المبالغة فى تقدير قوة العدو. الحافز الرئيسى لبقاء القوات فى لبنان كان يهدف إلى حرمان مقاتلى "حزب الله" من قواعد انطلاق آمنة، تمنع من خلاله تنفيذ تلك المنظمة لأهدافها المعلنة: "الوصول إلى القدس"، "مسح دولة إسرائيل من الخريطة". بالنتيجة، أقامت إسرائيل منطقة عازلة، تعرضت فيها لخسائر كبيرة بالمقارنة بالخسائر التى تلقتها نتيجة وجودها فى الأراضى اللبنانية.

نفس الحالة تلك تتكرر مع الضفة الغربية وقطاع غزة. وبضمها للعديد من الأراضى ضمن سياستها فى التوسع على حساب المواطنين الفلسطينيين، تكون إسرائيل قد رسخت قنابل موقوتة يمكن أن تنفجر فى أى لحظة. صحيح أن الانتفاضة الأولى انتظرت ٢٠ سنة كاملة. كان ذلك مرتبطًا بصورة خاصة بالانتصار الساحق عام ١٩٦٧ الذى جعل من القوة العسكرية الإسرائيلية كالصقر الذى لا يهزم، من ناحية أخرى كانت انتفاضة لتحسين ظروف معيشة الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة. فى النهاية لا يمكننا أن نغفل حقيقة أن سلطات "الاحتلال" الإسرائيلى كانت أكثر مرونة فى تعاملها مع الفلسطينيين من الملك حسين الذى قام بقصف الضفة الغربية بالمدفعية الثقيلة، أو من القوانين الصارمة المصرية التى فرضت على قطاع غزة لمدة تسعة عشر عاما من حظر للتجوال وغيره من القوانين. لذلك انتفاضة الفلسطينيين عام ١٩٨٧ بالنسبة للكثيرين كانت غير متوقعة – قبل نهار واحد كان حاكم الضفة الغربية قد أعلن للصحافة، أن مجيء القوات إلى تلك الأراضى قد توج بالنجاح الباهر. وإلى الآن المواجهات مستمرة تهدأ قليلا ثم سرعان ما تعود وتشتعل من جديد. تحليل ذلك يلخصه كريفيلد فى أن الحل الجذرى الوحيد للمسألة الشائكة هو "فك الارتباط من جانب واحد"، الفكرة التى

أيدها ٥٠% من الإسرائيليين عام ٢٠٠٢ بالإضافة إلى بناء الجدار العازل. قدم مؤلف الكتاب الدلائل التاريخية القديمة والحديثة التى تؤكد مدى فاعلية بناء جدار عازل - سور الصين العظيم، جدار برلين، والخطوط الفاصلة بين الكوريتين أو بين شطرى قبرص. وأخيرا بخصوص فائدة ذلك الجدار يتحدث الكاتب عن تجربة إسرائيل نفسها. أولا سيكون بناء الجدار عملا منطقيا كجزء من سياسة "الإغلاق" التام للأراضى، والتى كانوا يلجأون إليها بعد كل عملية إرهابية نوعية توجه ضدهم. ثانيا، إن جدارا مثل هذا موجود منذ مدة طويلة فى قطاع غزة. وإذا كان قد تسلل من الضفة الغربية لنهر الأردن إلى داخل الأراضى الإسرائيلية للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣ أكثر من ١٢٥ انتحاريا، فإن على طول الانتفاضة الثانية لم تنفذ أى عملية إرهابية انطلاقا من تلك المنطقة على الإطلاق - كان المقاتلون مضطرين "بتركيز" عملياتهم على المستوطنين اليهود داخل القطاع. أدى الانسحاب من المناطق المحتلة إلى حرمان المقاتلين من أهدافهم تلك.

يؤمن الجدار من خلال تجهيزه بالمعدات المتطورة إمكانية مراقبة الحد الفاصل والإنذار قبل وقوع الهجوم - الرادارات، الكاميرات التى تعمل بالأشعة تحت الحمراء، أدوات المراقبة المختلفة وغيرها. بالمناسبة فإن إسرائيل هى الدولة الأولى فى العالم من حيث إنتاج تلك المعدات، التى تصدرها إلى جميع أنحاء العالم. وبنفس الوقت فإن فك الارتباط سيوفر من الناحية الاقتصادية ما يقارب ٨٠% من تكاليف إقامة الحواجز على الطرق ونقاط التفتيش الثابتة والمتحركة.

الاعتقاد السائد أن الانسحاب من الأراضى المحتلة لن يعنى المصالحة النهائية بين اليهود والعرب. سيستمر القصف المتبادل بين الطرفين. بالإضافة إلى أن مطار اللد سيصبح على مسافة تجعله ضمن المدى الذى تصل إليه هجمات المقاتلين العرب، مما سيدفع الإسرائيليين إلى تجهيز الخطوط الفاصلة بمعدات دفاعية متطورة، أو دفع الجدار العازل فى هذه المنطقة إلى داخل الأراضى

الفلسطينية. من جانب آخر، فإن بناء مثل هذا الجدار سيؤمن سلامة طرق النقل الرئيسية، ومن ضمنها الطريق السريع السادس الذى يربط الجنوب بشمال البلاد مرورا بالعاصمة تل أبيب فى الوسط. سيكون التواصل والاختلاط مع الفلسطينيين أقل بكثير (إذا أخذنا بنظر الاعتبار العرب المقيمين داخل الأراضى الإسرائيلية، سينخفض الاختلاط مع العرب إلى الربع تقريبا)، مما سيقلل من الحاجة إلى وضع نقاط تفتيش وتدقيق المستمسكات الشخصية والوثائق ومداهمة البيوت، مما سيؤدى بدوره إلى تقليل التطرف عند السكان العرب. أما بالنسبة للدولة الفلسطينية التى ستنشأ حسب الاتفاق، فإنها لن تشكل أى خطر على جيرانها. ستكون تلك الدولة معزولة عن بقية الدول العربية عدا الأردن، التى تتعامل بحذر شديد مع الفلسطينيين: من الناحية الاقتصادية والعسكرية، لن تستطيع الدولة الفلسطينية الناشئة فى المستقبل المنظور من الوصول إلى المستوى الذى وصلت إليه إسرائيل. بل عل العكس من ذلك، فمن وجهة نظر اقتصادية بحتة، ستتحرر الميزانية الإسرائيلية من أعباء وتكاليف المناطق العربية. أما إغلاق السوق الفلسطينية فلن يؤثر إلا على عمل بعض الشركات الإسرائيلية الصغيرة التى تعمل فى مجال الصناعات الخفيفة. أما فى ما يخص التفوق التقنى العسكرى الإسرائيلى. فمما لا شك فيه أنها عززت هذا التفوق ليس على الفلسطينيين فقط، بل على مستوى جميع الدول العربية المجاورة. فى عقد التسعينيات تمكنت إسرائيل من التقدم حتى على الأميريكان: مثلا، أثناء حرب الخليج كانت جميع الطائرات المسيرة بدون طيار والتى استخدمها الجيش الأميركى إسرائيلية الصنع. استثمرت إسرائيل كل ما وفرته الثورة التقنية الحديثة من أجل تطوير صناعتها الحربية: فى الوقت الراهن تمتلك إسرائيل العديد من النماذج التسليحية التى تعتبر الأفضل على المستوى العالمى (مثل دبابات " ميركاف – ٤").

من بين الدول العربية، تمتلك مصر واحدا من أكثر الجيوش تطورا، حيث يعود الفضل فى ذلك وبشكل كبير إلى المساعدات العسكرية الأميركية. بيد أن

المصريين ومن قبلهم الإسرائيليون فضلوا عدم إهدار الأموال على شراء الأسلحة الغير أميركية: لذلك نجد أنهم استعاضوا عن طائرات "ميغ" بطائرات "فانتوم"، ودبابات "T- 55 وT- 62" بالدبابات الأميركية "أبرامس". غير أن ضمان اعتماد مصر على المساعدات الأميركية مرهون بمدى التزامها ببنود اتفاقية كامب ديفيد. من ناحية أخرى، أدى وقف الدعم السوفيتي لسوريا إلى إضعاف القدرات القتالية لجيشها: ففي سنة ١٩٩٦ فقط استوردت إسرائيل سلاحا بإجمالي يفوق ٣٠ مرة ما حصلت عليه سوريا لنفس العام. من المهم الإدخال في الحسبان التحالف التركي الإسرائيلي، الذي يزعج السوريين ويدفعهم لدعم القيادات الكردية الانفصالية. بناء على ذلك، نجد أن مدير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلي السابق يصرح في ربيع عام ٢٠٠٣ بأن سوريا لم تعد تشكل تهديدا لإسرائيل. أما الأردن فكانت دائما تتبع سياسة مرنة وحذرة – ففي عام ١٩٧٣ قام الملك حسين بتحذير رئيسة الوزراء مائير من هجوم سوري – مصري وشيك. في نهاية المطاف انهار نظام صدام حسين في العراق الذي كان يشكل التهديد الخارجي الرئيسي للدولة العبرية (غالبا بالتصريحات، وبالأفعال في بعض الأحيان). أما إيران فلا يمكنها دخول حرب تقليدية مع إسرائيل نظرا لبعد المسافة التي تفصل بين البلدين. على العكس من ذلك، فإن إسرائيل تمتلك القدرة الجوية التي تمكنها من شن غارات على طهران والعودة إلى القواعد العسكرية حتى بدون الحاجة للتزود بالوقود جوا. المسألة الأخرى، هي إمكانية حصول إيران على السلاح النووي، وهو ما سنأتي على ذكره لاحقا. يستنتج كريفيلد من هذا ما يلي: في حالة الانسحاب من الأراضي المحتلة، لن تزداد احتمالية نشوب حرب شاملة لأنه لم يعد هناك عدو حقيقي مجاور يشكل تهديدا فعليا.

بالتأكيد أن الانسحاب إلى الحدود السابقة سيفقد إسرائيل العمق الإستراتيجي، وسيعطي للعدو فرصة السيطرة على المرتفعات المحيطة: ستقع القدس وتل أبيب

ضمن مدى القصف المدفعي والصاروخي المعادي. وبالتالي ستكون من الأولويات الأساسية توفير منظومات مراقبة وإنذار مبكر متطورة لكشف أي هجوم محتمل. في غضون ذلك، سيتعين على إسرائيل تفكيك العديد من معدات المراقبة ونقاط السيطرة الموجودة في المرتفعات الواقعة على حوض نهر الأردن. بدلا من ذلك يقترح المؤلف تطوير أنظمة رصد جوي متقدمة، كتلك المستخدمة الآن وبشكل فعال في مراقبة شبه جزيرة سيناء. هنالك خيار آخر، سبق أن طرحه على سبيل المزاح عزرا وايزمان، ثم بعد ذلك طرح الموضوع للمناقشة بصورة جدية على العديد من الضباط الآخرين - تتلخص المسألة في تعويض ما سيتم فقدانه من عمق بري بإنشاء عمق بحري مصطنع، عن طريق توسيع المنطقة البحرية التابعة لإسرائيل وتجهيز البوارج والسفن العسكرية بمعدات رصد ومراقبة فائقة القدرة والتطور، مثل كاميرات المراقبة والرادارات وأجهزة التتبع التي تعمل على الحاسبات الإلكترونية، بالإضافة إلى أحدث منظومات الصواريخ بعيدة المدى. بناء أو شراء سفن جديدة - وهو عمل يعتبر مكلفًا جدا، لذلك يقترح كريفبلد اتخاذ عدة إجراءات: مثل تطوير حاملات الطائرات القديمة، بناء طرادات بحرية صغيرة سريعة الحركة، وكذلك الناقلات العملاقة التي يمكن لها تنفيذ مهام عسكرية. بالإضافة إلى ذلك، يجب استخدام المجال الجوي بشكل فعال وبالدرجة الأولى تأتي منظومة "أواكس" (قدمت إسرائيل أحدث نماذج من تلك المنظومة) وغيرها من منظومات الرصد الجوي كالطائرات الموجهة بدون طيار، والتي يمكن لها أن تطير على ارتفاعات أعلى بكثير من الطائرات العادية، وبذلك يمكن لها رصد مساحة أكبر من الأرض. لم تقتصر مهام الطائرات بدون طيار الآن على الرصد الجوي السلبي للمواقع، فمنظومة الرصد الجوي الأميركي "بريداتر" يمكنه ضرب الأهداف الأرضية، كما حصل عند قصف سيارة يقودها إرهابيون في اليمن، أو الاستخدامات الواسعة لتلك المنظومة في أفغانستان والعراق. بفضل الحصول على

تقنيات عسكرية كهذه (يتم إنتاج أسلحة مشابهة للأسلحة الأمريكية الآن فى إسرائيل نفسها) لا يمكننا فقط اكتشاف الأهداف المعادية التى تنوى الهجوم علينا، بل يمكن أن نوجه له ضربات موجعة توقف زحفه، من دون الحاجة لإقحام فصائل الجيش الأساسية فى المعركة.

تؤمن منظومات المراقبة والإنذار المبكر لنا إمكانية إدارة المعارك عن بعد. وهذا بدوره يوفر الأمن للمناطق الوسطى من البلاد حتى بعد الانسحاب من الضفة الغربية لنهر الأردن - ناهيك عن أن تلك المنطقة كانت تعتبر فى السابق مثل ١٩٦٧ منطقة كمين مثالية لاستدراج العدو إليها ثم محاصرته والقضاء عليه. بالإضافة إلى ذلك، وبفضل بناء طريق سريع بمواصفات عالية ويمكن استخدامه لتنفيذ عمليات مختلفة، يعتقد كريفيلد أن أى مناورة يمكن إجراؤها عليه لا تستغرق أكثر من ثلاث أو أربع ساعات. أما ما يتعلق بهضبة الجولان، فإن العلاقات مع سوريا فى الوقت الراهن لا تبشر بقرب توقيع معاهدة سلام بين البلدين يمكن بموجبها أن تنسحب إسرائيل من تلك المنطقة. عدا ذلك، فإن تلك المنطقة خالية تقريبا من سكانها العرب، مما يجعل حياة اليهود المستوطنين فيها أكثر أمنا واستقرارا. هى مسألة وقت وبعدها يمكن التضحية بتلك المنطقة، وتحويلها إلى منطقة منزوعة السلاح مشابهة لتجربة شبه جزيرة سيناء المصرية. يمكن لوسائل الرصد الجوى أن تحل محل الأعداد الكبيرة من كاميرات المراقبة وأجهزة الاستشعار الحساسة، المنتشرة الآن على طول جبال الخنيل والهضاب المحيطة بها لكشف كل التحركات السرية للعدو.

وبذلك يكون الوضع السياسى العسكرى فى المنطقة بالإضافة إلى بناء منظومة دفاعية "عالية التقنية" قد ساعد بشكل أو بآخر إسرائيل على تجنب مخاطر خوض معركة مع دول الجوار العربية. تعد أسلحة الدمار الشامل من أكثر القضايا تهديدا فى العالم، سواء استخدمت من قبل الدول المعادية أو من قبل المجاميع

الإرهابية (المفترضة). حتى بعد سقوط نظام صدام حسين، ظلت سوريا، مصر وإيران تمثل نفس الخطر، وذلك لانتشار الأسلحة الكيماوية وبكميات كبيرة عندهم أو إمكانية تصنيعها بشكل سهل. وأخيرا، يمكن أن يعطى البرنامج النووى الإيرانى، وفق كل الحسابات، نتائج عملية فى المستقبل القريب (سنتين أو ثلاث). تمتلك كل تلك الدول الثلاث صواريخ "أرض - أرض" القادرة على حمل رؤوس غير تقليدية (أسلحة دمار شامل). من هذا المنظور يمكن القول إن الانسحاب من الأراضى المحتلة ليس له هنا دور حيوى يذكر. كلنا يعلم أن المناطق المحتلة لا تستطيع حماية الدولة من الهجمات النووية والكيماوية - فهى يمكن أن تلعب دورا فى كسب الوقت فقط. فإذا كانت حتى الولايات المتحدة الأميركية تنفق المليارات من الدولارات على منظومات الرادار المعقدة، المنتشرة فى كندا وألاسكا، التى يمكن لها كشف الصواريخ المنطلقة من أراضى الاتحاد السوفيتى السابق وإعطاء الإنذار قبل نصف ساعة فقط من إصابتها للهدف (أو قبل ١٥ دقيقة إذا كان الصاروخ قد تم إطلاقه من الغواصات)، فكيف يمكن للوجود العسكرى الإسرائيلى على مرتفعات الجولان أو الضفة الغربية أن يكون له القدرة على كشف صواريخ "سكود" السورية أو "شهاب" الإيرانية من أى نقطة كانت؟ المقصود هنا بالحديث، هو ضرورة أن تفكر إسرائيل فى تطوير منظومة الدفاع الجوى الموجودة عندها.

يبدو من الصعب إنشاء منظومة مراقبة عبر الأقمار الصناعية يمكنها رصد الصواريخ المعادية وتدميرها، وذلك بسبب الموقع الجغرافى لهذه الدول. بهدف تجنب الإنذارات الوهمية والصراعات المحتملة، كانت إسرائيل مضطرة لإطلاق الأقمار الصناعية الخاصة بها فى مدارات معينة، مع توجيه قواعد الصواريخ إلى الغرب عكس دوران الأرض، مما يجعل عملية الإطلاق باهظة التكاليف ويحد من وزن المعدات التى يمكن حملها. لذلك فإن الأجزاء الرئيسية من منظومة الدفاع الجوى موضوعة على الأرض، وفى حالة الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى

المحتلة، ستكون أكثر قربا من العدو وبوضع مكشوف أكثر. لكن يمكن حل المشكلة هنا عن طريق إعادة توزيع القطع البحرية المنتشرة فى البحر الأبيض المتوسـط. يمكن أن توجد هناك وسائل "الردع الإستراتيجى" ونعنى هنا القطع الحربية القادرة على الرد بضربات ناجحة: تنشر إسرائيل الآن ثلاث غواصات نوع "دولفين" القادرة على حمل صواريخ موجهة برؤوس نووية.

يمكن القول، إن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية كان ولا يزال يعمل وبشكل كبير على تعزيز قوة الردع لديها. ومن الملاحظ، أن الدول العربية، وعلى الرغم من دعمها للعمليات الإرهابية ضد إسرائيل، لكن يبدو أنها قررت عدم تزويد الميليشيات بأسلحة الدمار الشامل وتعاملت معها بحذر شديد. حتى إن العراق الذى أطلق ٤٣ صاروخاً نوع "سكود" على إسرائيل عام ١٩٩١ كانت جميعها مزودة برؤوس حربية تقليدية - والأكثر من ذلك، الصاروخان اللذان أطلقا على منطقة ديمونة التى يوجد فيها المفاعل الإسرائيلى كان الحشوة عبارة عن قطع إسمنتية وحديدية فقط. عند الحديث عن الضربات العراقية الانتقامية، لا يفوتنا أن نذكر وللعدالة أن العراق كان حريصا على عدم التسبب فى كارثة نووية فى المنطقة مشابهة لكارثة تشيرنوبل، إذا ما قام بضرب المفاعل الإسرائيلى - كانت الكارثة ستشمل كل منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها العراق. وهذا الشيء ينطبق على إيران أيضا، فلو نجحت فى إنتاج قنبلة نووية وقامت باستخدامها فعلا، فسوف يكون تأثيرها كارثيا على الدولة نفسها. فى نفس الوقت ومنذ أيام الخمينى لم يكن لإيران برنامج نووى، وذلك لعدم رغبة الإمام فى ذلك وانقياد الشعب الإيرانى خلف قيادته الروحية وانصياعه لأوامره حتى لو كلف ذلك تضحيات كبيرة.

فى الجزء الأخير من الكتاب، يلخص المؤلف مارتن فان كريفيلد خطته مؤكدا أنه وبغض النظر عن الصرخات العالية المنتقدة لسحب القوات، فإن تلك الخطة لا تقوم على أساس التعاطف مع تطلعات "المواطنين الفلسطينيين المغلوبين

على أمرهم". وحتى إذا ما اتفقنا بالرأى مع "الصقور" الذين يعتقدون بوجوب عدم الوثوق بالعرب، فعلى إسرائيل أن تؤمن بنفسها أقصى درجات الأمن، ولا يمكن الحصول على الأمن إلا بالعودة إلى الحدود السابقة والعمل على تحديدها بجدار عازل. لا تستحق أى مكاسب إستراتيجية أن يدخل البلد فى مواجهات دائمة مع الأعداء – وبالتالى نزيف دم دائم. بالإضافة إلى ذلك، وكما وضحنا فى قضية "تغير الحروب"، فإن الإستراتيجية العسكرية الحديثة تقوم أساسا على التقنية، وليس على العمق الجغرافى. حسب رأى كريفيلد، هنالك حقيقة أن جيش الدفاع الإسرائيلى الموجود فى الأراضى المحتلة ولسنوات طويلة كان يؤدى مهاما ليست من اختصاصه وأقرب ما تكون لمهمام قوات الأمن الداخلى، مما أفقده الكثير من قدراته القتالية. دليلنا على ذلك، هو أن الضفة الغربية كانت تدار من قبل ست فرق عسكرية من الجيش، وفى قطاع غزة ثلاث فرق – وللمقارنة نقول، إنه فى حرب عام ١٩٦٧ لم تحتج إسرائيل لتدمير الجيش المصرى بالكامل سوى لإحدى عشرة فرقة عسكرية فقط. تجنى إسرائيل الآن نفس الثمار المرة التى جنتها من قبل فرنسا فى الجزائر، والاتحاد السوفيتى فى أفغانستان، وروسيا فى الشيشان، وإندونيسيا فى تيمور الشرقية. وكنتيجة لانخفاض المستوى القتالى للجيش (بل حتى تحلل الجيش) بدأت تظهر العديد من الشركات الأمنية الخاصة لتقوم بنفس المهام – مواجهة الإرهاب العربى المتزايد. واحدة من أكبر الشركات الأمنية العاملة فى إسرائيل حاليا هى شركة "هاشمير" التى يعمل فيها أكثر من ١٥ ألف عنصر أمنى. وإذا ما أضفنا إلى ذلك العديد من المتطوعين من حراس وحرس حدود وشرطة عادية، نجد أن غالبية السكان مشاركون فى مطاردة ومكافحة الإرهاب. فإذا ما تم الانسحاب ستقل العمليات العدائية ضد إسرائيل، وسيتمكن العديد من هؤلاء المتطوعين من ممارسة أعمال أخرى أكثر إنتاجية، أما الجيش فسيعود إلى مهامه الطبيعية وتدريباته التى ترفع من مستواه القتالى.

خلال ذلك يمكن إدخال تعديلات جوهرية على قيادة الجيش، وهو ما طال انتظاره. وبما أنه لا يتوجب إقحام وحدات كبيرة من الجيش لفض إشكالات أمنية محدودة، لذلك يفضل تقسيم الجيش إلى وحدات صغيرة، لها قدر من الإدارة الذاتية، ما يسمح لها باتخاذ القرارات السريعة بنفسها ووضع الخطط لمواجهة التهديدات المحدودة ضمن منطقة واجباتها. يجب أن يكون لكل وحدة من هذه الوحدات فرقة مدرعة خاصة بها: دبابات نوع "ميركافا - ٤". ويفضل أيضا المصفحات الخفيفة المتطورة المزودة بصواريخ قصيرة المدى (كريفيلد عموما يبدو مشككا فى مستقبل الفرق المدرعة ضمن القوات الحربية للجيش). عدا ذلك، يجب أن تكون الوحدات العسكرية تلك مجهزة بأحدث معدات الاتصال والمراقبة والتجسس ومن ضمنها الطائرات الموجهة من غير طيار، والتى يكون لها اتصال بالوحدات القتالية المساندة لتوفير الغطاء النارى اللازم لها، بما فى ذلك الغطاء الذى يوفره سلاح الجو.

كل ذلك سيكون ممكنا فقط فى حالة لو جنبنا الجيش القيام بعمليات التفتيش والدوريات المستمرة، والمرابطة عند نقاط التفتيش والقيام بحماية المستوطنات بدون انقطاع. يمكن تشبيه الجهد والعناء الذى تبذله إسرائيل بشكل عام والجيش بشكل خاص للحفاظ على الأراضى المحتلة، كالشخص الذى دخل مسمار فى رجله وهو يمشى، ولا يريد أن يرفع رجله عن الأرض ليخرج المسمار ويتخلص من الألم. وللوقاية من مرض الغنغرينة يقوم ذلك الشخص بأخذ جرعات من المضادات الحيوية، وفى بعض الأحيان يكتفى بلوم رجله لأنها لم تتعافى. وإذا استمر الحال كذلك سيكون الحل الوحيد عندئذ هو البتر، والتباطؤ فى التعامل مع المشكلة سيفاقم من الخطر وقد يؤدى فى النهاية إلى الموت.

الفصل السادس

الضغط الإقليمى

إذا كان الفكر العربى الغير إستراتيجى هو المسؤول عن نشوء الضغوطات الإقليمية، فإن السبب فى ذلك يعود إلى أن العرب غير قادرين على اتخاذ خطوات ملموسة وحاسمة كان يجب عليهم القيام بها:

١- وضع حد للتطلعات النووية الإسرائيلية.

منذ اللحظة الأولى لقيام دولة إسرائيل فى عام ١٩٤٩ تـم اتخـاذ التـدابير الأولى التى تهدف إلى الحصول على أسلحة التدمير الشامل. سعت إسـرائيل إلـى إحداث فجوة بينها وبين العرب، مستعرضة لقوتها وتفوقها النوعى لمواجهة التفوق العددى لدى العرب(٤٤). ومنذ الوقت الذى بدأ الحديث فيه يـدور حـول الأسـلحة النووية، فهم العرب أن الحرب مع إسرائيل لن تحقق لهم شيئًا سوى المزيـد مـن الهزائم العسكرية.

تضمن الأسلحة النووية لإسرائيل توفير الأمن القومى، الذى يعتبر موضوعًا ذا حساسية كبيرة. وفى سعيها لتحقيق الأمن، وضعت إسرائيل أمامها عدة أهداف، من أهمها - تقليل مخاطر الحرب عن طريق السعى لعرقلة امتلاك الدول المجاورة للسلاح لضمان احتكارها للتقنيات الحربية لوحدها فى المنطقة. امتصاص الانـدفاع العربى المتطلع لتطوير القدرات العسكرية، وذلك عن طريق القيام بشتى الأعمال، التى من شأنها الحيلولة دون تحقيق نمو اقتصادى واجتماعى. هذا باختـصار مـا تريده إسرائيل.

وفى النهاية، توجيه الأنظار بعيدا عن جوهر الصراع العربى الإسـرائيلى، وتحويل مسألة الحقوق العربية والفلسطينية إلى أزمة تسلح فقـط، وبالتـالى دفـع

العرب إلى التوقف عن المطالبة بحقوقهم ضمن ذلك الصراع. تزداد مخاطر تلك الأنواع من الأسلحة نتيجة لعدة عوامل:

(أ) تملك إسرائيل من التقنيات المتقدمة ما يمكنها من إنتاج كميات كافية من البلوتونيوم اللازم لإنتاج قنابل نووية دون الحاجة لإجراء تجارب على الأرض.

(ب) بالإضافة للأسلحة النووية تمتلك إسرائيل كميات هائلة من الأسلحة التقليدية، والكيماوية والبيولوجية بمديات بعيدة التأثير وتقنيات صاروخية لحمل تلك الأسلحة. ولا شيء هنا يدعو للاستغراب، فالتسلح بالنسبة لإسرائيل يعتبر المفتاح لتحديد قدرتها في المنطقة، وخصوصا بعد أن نفهم أنه وبدون امتلاك الرؤوس النووية لا يبقى أى قيمة لكل الوسائل الحربية الأخرى.

(ج) امتلاك إسرائيل للسلاح النووى يجعل منها الدولة النووية الوحيدة في المنطقة[٤٥].

لكن لعلمها أن أمنها متعلق وبدرجة كبيرة بأمن منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة، كانت إسرائيل حريصة على عدم استخدام السلاح النووى، الذى لها استثناء فى أحقية امتلاكه، فى محاولتها لفرض الأمن فى المنطقة، بيد أن مجرد امتلاك السلاح النووى يعد وسيلة من وسائل الردع الفعالة. بالإضافة إلى ذلك، أرادت إسرائيل أن تجعل من موقعها وسيلة من وسائل الاحتكار والضغط.

- استخدمت إسرائيل كل وسيلة ممكنة، بل حتى القوة لمنع الدول المجاورة من التفوق عليها فى مجال التسلح النووى. تأكيدا لذلك - الأبحاث النووية العراقية التى دمرت من قبل إسرائيل عن طريق التدخل المباشر، وهو ما يفسر الهجوم على المفاعل النووى فى تموز عام ١٩٨١، كذلك التوجه إلى طرف ثالث للمساعدة فى تدريبات عملية التدمير.

• الاضطرار إلى التوجه نحو التسلح بأصناف من الأسلحة الغير تقليدية الجديدة، التى لا ينظر إليها كوسيلة مواجهة ثانوية، بل كإحدى الوسائل الأساسية. وبالخصوص نذكر هنا أسلحة الدمار الشامل، التى لا تدعم قوة الردع الدفاعية فحسب، بل تتعدى ذلك لتكون إحدى أهم أسلحة الضغط التى تمتلكها إسرائيل. وتحقيقا لهذا الغرض، طرحت إسرائيل اثنين من المطالب: الأول، الاعتراف بضرورة منع أو تدمير أى إمكانية لامتلاك أسلحة نووية أو كيماوية أو بيولوجية بالنسبة للأطراف المعادية فى المنطقة.

بصورة خاصة، وعلى ضوء التهديد، الذى يمكن أن تشكله الدول المعادية التى تمتلك أسلحة تقليدية بالإضافة إلى الأسلحة الكيماوية. عندما حاولت سوريا امتلاك سلاح نووى، ستمضى الدول المجاورة مثل العراق وإيران بنفس ذلك الطريق.

ستمتلك إيران ذلك السلاح فى القريب العاجل، ولن يسمح للعراق بتكرار ذلك، بعد أن أثبت المفتشون الدوليون (قبل سقوط نظام صدام حسين) أنه قادر على إنتاج القنبلة النووية خلال ثلاث سنين. أما المطلب الثانى، فيتلخص فى التخلى عن الأسلحة النووية.

واستنادا إلى ذلك، فإن أى محاولة من قبل القوى التقليدية التى تحاول لعب دور فى المنطقة لمصلحة إسرائيل، سوف يزيد من قناعة العرب بأن إسرائيل لا تنوى التخلى عن السلاح الذى تمتلكه. "السلاح النووى – وسيلتنا الوحيدة لتعزيز منهجنا العسكرى أو أى عمل آخر من شأنه منع قيام تحالف عربى معاد لنا"[٤٦].

٢ – رفض اقتراح جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، بقدر تعلق الأمر "بالحالة العامة، يجب إيجاد الرابط بين الرفض المتعلق بالأسلحة التقليدية والرفض المتعلق بالأسلحة النووية، وهو ما نعتبره

شرطا أساسيا لتحقيق السلام والأمن فى الشرق الأوسط"، فى الوقت الذى "لم يوافق العرب على الجلوس للتفاوض بصورة مباشرة حول اتفاقيات مماثلة لجعل المنطقة خالية من الأسلحة"[٤٧].

بالتالى اصبحت إسرائيل على يقين بأنها لا تملك خيارا آخر، غير خيار المضى قدما نحو تطوير برنامج نووى. هذا من شأنه أن يوفر الجهد على الدولة من الناحية التعبوية عند اندلاع النزاعات، التى تشكل تهديدا مباشرا. فضلا عن أنها تتيح لإسرائيل الفرصة للسيطرة على الوضع والتغلب على الظروف السائدة فى المنطقة. فيما يتعلق بعرض التخلى عن الأسلحة النووية، فقط دأبت إسرائيل على إطلاق التصريحات المراوغة: أنه لا يعتقد أن تلك الخطوة ستؤمن لها القدر الكافى من الحماية، إذا لم يكن هنالك اتفاق سلام مسبق بينها وبين العرب. ابتداء من عام ١٩٨١ أعرب العديد من الوجوه السياسية الإسرائيلية عن موافقتهم على إنشاء منطقة كهذه (خالية من السلاح النووى)، لكنها لم تكن سوى وسيلة لإيجاد ذريعة للتحرك ضد العراق[٤٨]. لكن فى الوقع إنهم يرفضون تلك الفكرة فى قرارة أنفسهم.

ضمن المحاولات الأخرى التى تطرقت لهذا الموضوع، نذكر هنا بحث شلوم اكرونسن المنشور فى مجلة "دفار" فى مايو ١٩٩٥، حيث أكد أن إسرائيل لن تقوم فى أى حال من الأحوال بتطوير أسلحة نووية إضافية، لأن ما تمتلكه من أسلحة الآن ومن وسائل إيصال تلك الأسلحة كصواريخ "أرينا" المتوسطة والبعيدة المدى، كافية للحفاظ على أمن إسرائيل، دون الحاجة للتفكير بالعواقب على العالم.

نشر ذلك البحث تزامنا مع انعقاد مؤتمر كان يبحث إعادة النظر بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، والذى كان ينعقد فى نيويورك من ١٧ أبريل لغاية ١٢ مايو ١٩٩٥[٤٩].

إذا كانت الأوضاع فى المنطقة حتى حرب الخليج عام ١٩٩١ تبرر امتلاك إسرائيل للسلاح النووى، كونه عامل ردع يوفر لها الحماية من الأعداء المتفوقين عليها بالعدد. ففى السنوات القليلة الماضية يمكن ملاحظة نشوء ظروف جديدة فى المنطقة يمكن لها أن تلغى تلك الحجج.

فعلى سبيل المثال، كان الجانب العربى ولأسباب ذاتية وأخلاقية رافضا لفكرة بناء برامج لامتلاك تلك الأسلحة. وحدها تلك الحقيقة كانت كافية لإحلال السلام بين مصر وإسرائيل، تبعه اتفاقيات سلام مع الأردن والفلسطينيين. إلى أن جاء مؤتمر مدريد الذى خرج بقرارات تنهى النزاع مع إسرائيل.

بالإضافة إلى التفوق النوعى الإسرائيلى فى ما يخص الأسلحة التقليدية، فإن للدولة العبرية إمكانية استخدام أسلحتها بصورة تلقائية دون مواجهة أى معارضة سياسية أو اقتصادية دولية، على خلاف الدول العربية التى تتعرض لمخاطر العقوبات والتهديد الدولى فى حالة استخدامهم للسلاح، كما حصل مع القوة العسكرية العراقية فى عهد الرئيس صدام حسين.

تلك الحالة تتطلب زيادة الضغط من أجل تكوين موقف، للوقوف بوجه إسرائيل ومنعها من تطوير برامج كهذه. المهم هنا – هو عدم الاعتراض على المبدأ القائل بأن امتلاك السلاح النووى هو الحل الحاسم الأخير، بعد أن تستنفد جميع الحلول السلمية لتسوية المشاكل.

بدأ العرب تدريجيا يتنبهون إلى ضرورة وضع حد للتهديدات المستمرة التى تصدر من الجانب الإسرائيلى والموجه لجميع الدول العربية. وخصوصا إذا أخذنا فى الحسبان الآثار السلبية لفكرة أن إسرائيل تقوم على فكرة الإرهاب[٥٠]. تلك الفكرة التى لها قيمة كبيرة من خلال دعمها من قبل أشخاص لهم نفوذ قوى يساندون انتشار أسلحة الدمار الشامل.

٣- تهديد نووى وشيك من جانب إيران.

استمرت إيران التى تناوب على حكمها أنظمة مختلفة كانت دائما ما تعى صعوبة الوضع من حولها، مما تطلب منها التحفظ المستمر فى تعاملاتها. وشعورا منها بالمسؤولية، فقد سعت لاستخدام السلاح كعامل من عوامل الردع، بالإضافة إلى استثماره لدعم نشاط اقتصاد السوق عندها مما ضمن لها تفوقا دائما، مكنها من ضمان أمنها الداخلى.

يجب أن تتم المحافظة على السلاح النووى كقوة ردع، عندئذ سيكون هذا السلاح هو الشيء الوحيد الذى يضمن حماية البلد[٥١]. لذلك نرى، بأن الشاه ومنذ بداية السبعينيات، وبغض النظر عن أن اغلب الدول الغربية كانت قد زودته بمختلف أنواع السلاح، إلا أنه كان يسعى وبشكل حثيث للحصول على التقنية النووية. ورغم كل المصاعب، إلا إنه لم يتخل عن مخططاته وبدأ بالفعل ببناء برنامج نووى. قد يكون الهدف من ذلك هو التربع على عرش المنطقة، التى لم يملأ أحد الفراغ الذى تركه البريطانيون عند انسحاب قواتهم من الخليج.

استمر هذا الوضع إلى أن قامت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، عندما وضع قادة الثورة حدا لبرنامج الشاه النووى وأوقفوه، معتبرين إياه دليلا على جنون العظمة وفيه فائدة أكبر لأميركا والغرب. حتى إنهم أعلنوا بأن إيران - دولة إسلامية، لا تحتاج إلى استخدام وسائل منافية لمبادئ الدين الإسلامى. "لم يلجأ المسلمون منذ فجر الإسلام لا إلى اليورانيوم ولا إلى بناء المفاعلات النووية لنشر تعاليم دينهم". كذلك فإن المجلس التشريعى الإيرانى كان قد أعلن بأن "محطة بوشهر النووية ما هى إلا عينة من المشاريع التى تدل على الاستبداد، وإيران ليست بحاجة لها"[٥٢].

لكن هذا الموقف لم يدم طويلا بسبب تذمر ممثلى وخبراء منظمة الطاقة النووية فى إيران. قدم الخبراء الدوافع الموضوعية التى تجعلهم يطالبون بإعادة النظر فى موقف الحكومة. وقد تم فعلا طرح مقترح للبرلمان حول إعادة العمل فى

المفاعل النووى، وتم توجيه الأوامر لوزارة الطاقة لتنفيذ ذلك، وبالدرجة الأولى العمل على إعادة تشغيل محطة بوشهر النووية. نتيجة للحرب مع العراق، بدأت الطبقة الحاكمة فى إيران بالتفكير فى ضرورة "امتلاك سلاح نووى للتصدى للتهديدات الخارجية المستمرة، التى تواجهها".

حال وصول رفسنجانى إلى السلطة عام ١٩٨٩، أصبح تطوير البرنامج النووى واحدا من الأولويات الحيوية للحكومة الإيرانية. تم كل ذلك لإقناع التيار المحافظ فى الحكومة والتأكيد على ضرورة عدم الوثوق بالأوضاع الدولية المحيطة لتكون هى الكفيلة بحل مشاكل الأمن القومى. بالإضافة إلى كل ذلك، يجب أن يكون واضحا لديهم أن الأمن فى المنطقة مرتبط بشكل فعلى بتطلعات اللاعبين الرئيسيين نحو امتلاك وسائل ردع قوية(٥٣).

بذلك تكون إيران قد بدأت بتطوير قدراتها النووية. الدافع لها كانت مجموعة من الأسباب: سبب إيديولوجى (حان الوقت لتكون عند إيران أسلحة مثل القنبلة النووية، إذا أرادت تحقيق النصر وقيادة العالم الإسلامى)، سبب اقتصادى (مخاوف من سرعة نضوب الثروة النفطية الإيرانية وضرورة إيجاد مصادر طاقة مستقبلية بديلة)، بالإضافة إلى الأسباب الإستراتيجية.

السبب الأخير مرتبط بمصالح إيران فى ما يخص تأمين منظومة حماية ذاتية لها فى المنطقة، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا إذا قامت بعملية تحديد انفتاح السوق. سيسمح ذلك لإيران اختيار سعر الصرف الذى يتناغم مع مصالحها. أكثر ما يقلق إيران هو قوة الدول المجاورة لها (تركيا، المملكة العربية السعودية، باكستان وإسرائيل، وخصوصا قوتها النووية)، فهى تحاول امتلاك تلك الوسائل التى تسمح لها بالانتقال إلى المرحلة التالية(٥٤).

وجدت إيران فى عدم الرضا عن البرنامج النووى الإسرائيلى فرصة تستطيع استثمارها لتطوير قدراتها النووية. هذا يعنى، أن إيران أخذت على عاتقها

ليس التحول إلى قوة معارضة فحسب، بل تكون القوة الساعية لتحقيق الحرية في مجالها الحيوى، خصوصا بعد أن علمت أن نظرياتها الإيديولوجية لا تعني شيئا بدون امتلاك القوة، القوة بمفهومها العام والقوة النووية بصورة خاصة.

ولتحقيق هذا الهدف بدأت إيران بتكوين علاقة مع فرنسا وألمانيا والصين والهند والأرجنتين وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وأخيرا مع روسيا، وفي نفس الوقت كانت تطور تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف مواكبة التطور العالمى فى مجال التقنية النووية(٥٥).

ورغم كل العقبات التى وضعت فى طريق إيران الهادف إلى تطوير برنامجها النووى من قبل بعض الدول والجهات الخاصة، فإنه ليس هناك شك في أنها ماضية قدما فى مشروعها، طالما أنها وضعت هدفا هو بسط نفوذها على المنطقة كاملة. رغبة التسلط هذه لها دوافعها الفكرية، المستندة إلى مبادئ الثورة، والتى تحتاج إلى عمل طويل وكبير لتحقيقه. عدا ذلك، لعب تسارع الأحداث الدراماتيكى فى منطقة الخليج العربى والشرق الأوسط بشكل عام، دورا مهما في دفع إيران لرفع سقف طموحاتها.

كان الوجود الأجنبى وعدم وجود ضمان بتنفيذ الالتزامات الدولية أو الثنائية كفيلا بدفع إيران للتفكير جديا لسد الفجوة الهائلة بين كم ونوع التسلح الذى تمتلكه، لذلك نجد أنها قررت تعزيز قدراتها النووية.

كل ذلك جعل من السعى لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية عملية عقيمة، على الرغم من التأييد الكبير الذى تحظى به تلك الفكرة(٥٦).

١ - يعتبر الشرق الأوسط من المناطق التى يسرى فيها منع التسلح. هذا على الرغم من أنه وإلى حد الآن تعد بلدان المنطقة أكبر سوق للأسلحة.

٢ - لكن ونتيجة لانتهاء الحرب الباردة، لم يتحقق لمنطقة الشرق الأوسط أى شيء سوى زيادة التكاليف العسكرية[٥٧]، والتسلح بمختلف المنظومات، بالإضافة إلى التوزيع الغير متناسق للقوى العسكرية. خصوصا فى ضوء ما يلى:

(أ) التنافس بين الدول فى سوق السلاح نتيجة لوجود فائض هائل من الأسلحة التقليدية بعد انهيار حلف وارشو.

(ب) سياسة ازدواجية المعايير التى تمارسها الدول العظمى فى ما يخص تصدير السلاح لمنطقة الشرق الأوسط. أعلنت تلك الدول خطة جديدة لتنظيم عملية بيع سلاحها، متوقفة وفق الخطة الجديدة عن بيع المواد الأولية والتقنيات التى تدخل فى إنتاج الصواريخ الباليستية والأسلحة النووية.

لكن إلى الآن لم يتم اتخاذ أى إجراءات ضد تلك الدول التى تمتلك فعلا أسلحة نووية مثل دولة إسرائيل. مازالت الدول الغربية مستمرة فى تصديرها للأسلحة التقليدية على منطقة الشرق الأوسط، مبررة ذلك كون أن بلدان الشرق الأوسط لا يحق لها امتلاك غير تلك الأسلحة.

أما إسرائيل، فقد منحها الغرب مكانة خاصة تمكنها من أن تكون الدولة الوحيدة التى تمتلك أسلحة دمار شامل فى منطقة الشرق الأوسط. بطبيعة الحال، هذا ما دفع بقية دول الشرق الأوسط للبحث عن وسائل أخرى للحصول على الأسلحة الغير تقليدية، حتى لو كان ذلك يتم عبر طرق غير قانونية.

يتعلق الأمر بالدرجة الأولى، بتلك الدول التى تشعر بوجود خطر يهددها من جانب إسرائيل وعدد من الدول العظمى وفى مقدمتها أميركا.

(ج) أعطت الحرب فى الخليج عام ١٩٩١ الفرصة لدول المنطقة لتقديم نظام تسلح جديد يتضمن أسلحة ذات قوة تدميريـــة كبيـــرة، يمكـــن توجيهها بأجهزة الحاسوب وغيرها من الأجهزة الإلكترونية الدقيقة.

بدون شك، أغلب دول الشرق الأوسط ستسعى لإدخال تلك الوسائل الجديـــدة ضمن منظومة تسلح قواتها. سيؤدى هذا إلى تخلف بعض الدول علـــى المـــستوى العسكرى، خصوصا الدول التى لن تستطيع الحصول على تلك التقنيات والمعـــدات الحديثة، أو الدول التى تتحفظ على فكرة امتلاكها لدوافع سياسية موضوعية بحتة.

إن الرغبة فى الهيمنة والسيطرة السياسية والعسكرية على المنطقة، والتـــى ستأتى تلقائيا من خلال امتلاك الدولة للتقنيات الحربية الحديثة، كانت هـــى الـــدافع الرئيسى لانتشار صواريخ الأرض - أرض الباليستية فى المنطقة. تعتقد تلك الدول أن امتلاك تلك الأسلحة سيمكنها من لعب دور ليس بـــالهين فـــى رســـم الـــسياسة الإقليمية. كما سيمكنها ذلك من تعويض التخلف التقنى والحفاظ على مسافة معقولة بينها وبين العدو، والأخذ بزمام المبادرة فى حالة الإضرار للدخول فى مواجهـــة، ناهيك عن التفوق العملى والتقنى الذى توفره تلك الصواريخ(٥٨).

دعت تلك المؤشرات إلى الشعور بالقلق على الوضع الأمنى فى المنطقـــة. يمكن أن تشعر بهذا القلق، فقط الدول التى تمتلك تصورًا مسبقًا عن شكل المنظومة الأمنية المتكاملة الحقيقية. ذلك الشعور يعتبر مهما لمن يتوقع الدخول فى صـــراع. والصراع بدوره يحدد نوع وسائل الردع التى يمكن استثمارها للحـــد مـــن تفـــوق القوى الكبرى.

هذا بدوره يعنى، أن صنوف الأسلحة التقليدية يمكن أن تستخدم كوسيلة للرد فى أى مواجهة عسكرية محتملة قد تقع بين دول المنطقة، محافظة بذلك على القوة التى تتميز بخواص تدمير هائلة، خصوصا عندما تكون تلك الأسلحة إحدى الركائز المهمة التى تدعم الحصول على السلاح النووى أو استخدامه(٥٩).

أوضحت التجربة التاريخية، أن بلدان الشرق الأوسط ليس لها مفهوم منطقى للردع بالنسبة لبعضها البعض. فعندما كانت تلك الصواريخ تجهز برؤوس حربية تقليدية، فستقع حرب لا محالة.

لذلك، فالهدف الرئيسى هو تجهيز تلك الصواريخ برؤوس نووية لرفع حجم التهديد. من المعروف أن ذلك سيؤدى إلى تحول مهام تلك الصواريخ من المهمة التكتيكية الدفاعية إلى وسيلة رائعة لرفع القدرات الإستراتيجية للهجوم، الذى لا يمكن أن يحقق أهدافه من دون امتلاك قوة ردع حاسمة.

تعتبر قوة الردع تلك شرطا للتوازن العسكرى، بل حتى التحكم بذلك التوازن، عندما تتعرض دولة من الدول لخطر يهدد استقلالها ومصالحها المكتسبة.

وهذا ما حصل بالضبط مع العراق فى عهد صدام حسين الذى كان يسعى لتعزيز قوة الردع، ومع سوريا التى فشلت فى استعادة هضبة الجولان، ومع لبنان الذى كان يجب أن يلعب دورا وطنيا، ومع مصر التى تعتبر نفسها محافظة نوعا ما على التوازن مع العدو، وحلقة الوصل التى من خلالها تتحقق زعامة العالم العربى.

بعد ذلك، لم يعد هنالك حاجز رقابة ذاتية، فتفتحت آفاق واسعة تتيح للدول حرية امتلاك السلاح النووي[٦٠].

لكن ذلك العجز مازال يمثل جزءا من الحقيقة. فالعرب لم يتخلوا بعد عن فكرة أن امتلاك السلاح النووى هو شيء ضرورى، حيث إنهم يفهمون جيدا أن عملية نزع سلاح إسرائيل تتطلب وضع خطة إستراتيجية قد تستمر إلى ٢٥ أو ٣٠ سنة.

إلى ذلك الحين ستبقى إسرائيل قوة نووية تهدد الأمة العربية. كل ذلك دفع الأمة العربية إلى سلوك طريق ليس بالسهل، بعد محاولات فاشلة لإقناع أو إجبار إسرائيل من خلال مفاوضات دبلوماسية طويلة للتخلى عن أسلحتها النووية.

كما باءت بالفشل محاولات إقناع الولايات المتحدة الأميركية للضغط على إسرائيل، لأن الولايات المتحدة الأميركية ترى أن احتكار إسرائيل للسلاح النووى يعد الضمان الوحيد للسلم فى المنطقة[٦١]. وهنا تبرز ضرورة الاختيار بين عدة احتمالات:

- إقناع إسرائيل بأن العرب قد سلموا بمكانتها فى المنطقة، حيث إنهم يشعرون بأن موقفهم هذا يساعد إسرائيل على الشعور بأمن وجودها فى المنطقة ككيان. أما البديل السياسى بالنسبة لإسرائيل فإنه لا يقوم على أساس الردع، الذى غالبا ما يحتاج إلى رفع كفاءة وتعزيز القوة.

الأحداث التى تتجاوز مفهوم الأمن، لا تشير إلى إمكانية إنجاز ذلك. لذلك ترى إسرائيل فى الخيار النووى الضامن الوحيد لتحقيق النصر فى سباق التسلح فى المنطقة.

وهو ما يعتبر إحدى الوسائل القادرة على تحطيم آمال العرب، عند حشدهم لكل مواردهم فى مواجهة إسرائيل. تمتلك إسرائيل ما يكفى من القنابل النووية مع الوسائل الحربية الكفيلة بإيصال تلك القنابل وإصابتها لكل عواصم الدول العربية، وإلحاق الدمار الكامل بها.

هذا بحد ذاته أمر ضرورى لاحتواء قوة العرب، استنزافهم وعرقلة مسيرتهم فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن التفوق التقنى على العرب. لكن الأهم من ذلك، أن إسرائيل أدركت وبشكل جيد أن امتلاكها للقدرات النووية يعتبر عامل ردع ذا تأثير فعال على العرب، الذين لن يجرؤوا على القيام بأى عمل عسكرى ضدها فى المستقبل فى ضوء المستجدات التى طرأت[٦٢].

خلال انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ أصر العرب على إشراك لجنة متخصصة فى مجال التسلح، وإدراج فقرة خاصة بمسألة نزع السلاح النووى باعتباره الضامن الوحيد لبناء علاقات سلمية مستقرة مع إسرائيل.

وضح العرب مطالبهم تباعا، لكن لم تكن قضية نزع السلاح بالنسبة لإسرائيل ملزمة، بل ظلت مقتصرة على نيتها فى التقليل من سعيها لزيادة حجم ترسانتها من الأسلحة التقليدية، بالقدر الذى لا يشعر فيه العرب بالتهديد.

- التصريحات الجازمة حول الحاجة إلى بناء قدرات نووية عربية، بعد أن لم تلق النداءات الداعية لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووى آذانا صاغية. وبعد أن أدرك العرب أنفسهم أن مسألة الطاقة النووية لم تعد مجرد قضية تقنية، بل أصبحت قضية تحمل ملامح سياسية وإستراتيجية خاصة.

إن مسألة التسلح النووى مرتبطة بضرورة تعزيز عناصر القوة فى البلاد بصورة عامة، والتى تعتبر المفتاح المؤدى إلى الوصول إلى حالة التوازن الشامل، من خلال الدخول ضمن السباق المحتدم سواء من أجل نزع السلاح النووى أو تحقيق موازنة عادلة فى هذا المجال. لكن ذلك الوضع انطوى على معوقات: فهل يريد العرب هنا معادلة السلاح بالسلاح؟ أم السلاح بالمتاح من الإمكانيات؟

أم أن الجهود الدبلوماسية ستبدد الخطر الداهم، إما عن طريق توقيع الاتفاقيات حول الحد من انتشار السلاح النووى، وإما عن طريق إشراك الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى عملية مراقبة هذا الأمر، وإما المناداة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووى؟[٦٣].

ومنذ اللحظة التى أدرك فيها العرب صعوبة وضع أسس قانونية لتطوير برنامج نووى موحد، تبقى تلك المشكلة من غير حل، وخصوصا فى ضوء حقيقة أن على العرب فهم الآتى:

(أ) إن انتهاء الحرب الباردة يعد بحد ذاته انعطافة حادة فى عملية توزيع القوى فى العالم وتأثير ذلك على بنيوية الدول، سواء كان التأثير

منضبطًا أم غير مسيطر عليه. وهذا ما قطع الطريق أمام حق التفوق والامتياز، وخصوصا فى ضوء ما يلي(٦٤):

- فى العديد من دول العالم، التى لها أسلحة نووية، حدثت تحولات، وخصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، ناهيك عن أن الدول ذات القدرات النووية المحدودة، والتى بدأت تحتل حيزًا ولو بسيطًا على الساحة الدولية، نراها وقد بدأت تعلن عن نفسها كعضو رسمى مشارك فى النادى النووى.
- الانقسام الذى أصاب النظام العالمى بخصوص منع نشر السلاح النووى، الذى تضمنته اتفاقية الحد من الانتشار وضوابط الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سيؤثر سلبا على تلك الدول التى ليس لها الرغبة فى تطوير الصناعة النووية. استغلت الولايات المتحدة الأميركية ذلك من أجل البدء بعملية لردع الدول التى أعربت عن المطالبة بتطوير الطاقة النووية. سعت أميركا لتحقيق ذلك بشتى الوسائل، ومن بينها العدوان (العراق)، أو المفاوضة (كوريا الشمالية وإيران).
- توسيع دائرة الدمار النووى لكى يمكن تدمير الاتحاد السوفيتى ودفع الجمهوريات السوفيتية السابقة إلى الهاوية. عملية التوسع هذه فتحت الطريق لبرامج تطويرية سرية فى مجال الطاقة النووية. حيث تم اكتشاف طرق جديدة أكثر سرعة وسهولة لتخصيب اليورانيوم، موفرين بذلك فرصة أكبر لإنتاج القنابل النووية.
- تغيرت معظم دول العالم بصورة جذرية من ناحية رؤيتها لمفهوم أمنها القومى ومن ناحية مواقفها الخارجية تبعا للمتغيرات التى شهدتها الساحة الدولية بعد انقضاء الحرب الباردة، سواء من حيث تنامى الشعور الناتج عن التهديدات، أم من حيث تزايد الشك والقلق على الوضع الأمنى العام عندما تسود العالم أجواء تتسم بعدم الاستقرار.

أقرت معظم دول العالم أخيرا بضرورة تبنى مشاريع إستراتيجية لبناء قنابل نووية، والتى تعتبر رمزا للقوة، ويمكن أن تفتح أمام مالكيها أبوابًا عديدة.

كان دى مونتريال محقا حينما قال، إن مشكلة انتشار السلاح النووى بشكل أو بآخر تعتبر السبيل المناسب لفرض السيطرة على الأمن، وتحويل القوة لصالح أميركا وإعادة النظر بالعالم وبتوازن القوى فيه(٦٥).

ولذلك ، فإن العرب يفضلون الحصول على الطاقة النووية، على الرغم من المعارضة التى تقف فى طريقهم. السعى لهذا الهدف حرم العرب من الاستفادة من التقدم التقنى، الذى يواجه إمكانياتهم البشرية والمادية.

على هذا الأساس يعتبر البعض أن انتهاء القطبية (**polarization**) التى تعد حجر العثرة فى عملية تحديد بنية النظام الدولى، واحدة من أهم الأسباب الداعية لإعادة تقييم توزيع القوى فى العالم.

هذه العملية هى عبارة عن بحث عن وسيلة أكثر فعالية تمكننا من التعرف على مركز القوة. هذه الوسيلة مرتبطة بمسألة انتشار السلاح النووى. بعد التعرف على مركز القوة، تأخذ تلك القوة أشكالاً متعددة: على شكل معاهدات دولية، تحالفات، محسوبيات وغيرها.

كذلك فإن انتهاء عملية الاستقطاب وظهور عدة مراكز للقوة قد أثر وبشكل كبير على زيادة التحسس من مستقبل الجانب الأمنى والمرتبط بتحركات إستراتيجية أصبحت فيما بعد تصطدم بالتناقضات التى نشأت بعد انهيار القطبية، رغم الجهود الكبيرة التى بذلت من أجل حل هذه التناقضات(٦٦).

أدرك العرب تلك الحالة وبدأوا بتكوير تصورهم الخاص فيما يتعلق بتطوير قدراتهم النووية، منطلقين من موقفين:

١) خطر الحظر القسرى الذى تفرضه أميركا للحد من انتشار السلاح النووى، وخصوصا بعد تعاملها المريب فى قضية العراق فى عهد صدام حسين. فهى قد فقدت بالكامل السيطرة على هذا الحظر، وخصوصا إذا علمنا أن الهند والباكستان كانا قد أجريا فى عام ١٩٩٨ تجارب نووية[٦٧].

٢) امتلاك السلاح النووى من شأنه أن يعزز الاستقرار فى العالم. وهو ما يجعل الدول متكافئة من الناحية العسكرية. إن السيطرة على برامج تطوير السلاح النووى والحد منها، وهى الفكرة التى تدعمها إسرائيل، من شأنه زعزعة استقرار العلاقات فى المنطقة. لكن لو كانت هناك فى المنطقة عدة دول تمتلك قدرات نووية، لكانت قد قلت احتمالية استخدام تلك الأسلحة.

إن توفير الحماية عن طريق الأسلحة النووية سيفقد أهميته، لأن القوى المتصارعة تحاول تحييد بعضها البعض، وأكثر من ذلك، ستحاول الدول العظمى إيجاد وسائل لمنع استخدام تلك الأسلحة.

لذلك فليس من الغريب أن يكون انتشار السلاح النووى فى الشرق الأوسط عاملاً مساعدًا فى توفير الأمن فى المنطقة وتعديل ميزان القوى فى العالم. وعلى هذا، نجد أن الوضع الجديد دفع الجهات المختلفة فى المنطقة إلى العمل على بناء نظام تعاون مشترك فيما بينها من جهة، وبينهما وبين القوى الدولية من جهة أخرى. كل ذلك سيكون من شأنه أن يحد من التدخلات السافرة فى الشؤون الإقليمية ويخلق محفزات إضافية من أجل تعزيز الروابط بين التعاون السلمى المتبادل فى المنطقة وبين عملية التواصل مع العالم ككل[٦٨].

(ب) لم تحقق أميركا أهدافها فى الضغط على إسرائيل من أجل إقناعها بالتخلى عن سلاحها النووى أو فى التعجيل فى عملية جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووى.

إنها تعلم جيدا أن مصالحها مهددة بالخطر مادامت روسيا لا تزال قوة نووية عظمى، كما تم التخلى عن الالتزام ببرنامج ستارت - ٣ عندما تغير توزيع القـوة النووية فى آسيا وأعلنت كل من الهند والباكستان عن نفسهما كقوى نووية جديـدة. ناهيك عن أن الصين وكوريا الشمالية هم فى الأصل يملكون قدرات نووية.

وبما أن الإستراتيجية الأميركية تعتمد وبشكل كبير على السلاح النـووى بوصفه عامل ردع، لذلك فإن أميركا لا ترحب بفكرة جعل الشرق الأوسط منطقـة خالية من السلاح النووى. بيد أن ذلك من شأنه أن يحرمها من إمكانية نشر أسلحة نووية فى المنطقة الأكثر حيوية بالنسبة لها ولمصالحها العليا[٦٩].

يبدو من الطبيعى تماما فى مثل هذه الحالة، أن تـسعى بعـض الحكومـات العربية للحصول على هذه الأسلحة. وخاصة بعد عدة محاولات فاشـلة: الـبعض منها أجرى بشكل علنى كما حصل مع العراق فى عهد صدام حـسين، والأخـرى بشكل عقود توريد سلاح كما حصل فى ليبيا، أو بحجة امتلاك حماية نوويـة كمـا فعلت سوريا.

لكن لم يكن ذلك سوى محاولات يائسة من قبل العرب لتعزيز أمنهم القومى، مستثمرين الضمانات التى قدمتها لهم القوى الأجنبية. خصوصا إذا مـا أردنـا أن نعلق على الإستراتيجيات الضامنة المقدمة من قبل الدول الغربية بالإضـافة إلـى بعض الدول الإسلامية فى ما يتعلق بحماية المصالح العربية، أو حتى ولو إعطـاء ضمانات شفوية، فإننا نقول إن تلك القوى ستحاول أن تؤمن مـصالحها أو تحـدث تغيرات من شأنها الإخلال بميزان القوى.

إسرائيل، التى تعمل على برنامجها النووى الخاص، تمثل خطـرا محـتملا على الأمن القومى العربى، لأن برنامجها فى جوهره موجه ضد العـرب. لـذلك يحاول العرب اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق التوازن مع القوة الإسرائيلية.

خصوصا بعد ظهور مؤشرات تدل على أن إسرائيل لم تكتف بوضع العراقيل فى طريق العرب فى سعيهم نحو تطوير قدراتهم النووية، بل إنها ستركز على تطوير أسلحتها النووية وتوفير ما يلزم من أموال لتنفيذ ذلك، لترفع من قدرتها الهجومية بالإضافة إلى مميزاتها كقوة ردع.

على ضوء كل ما تقدم، فإن امتلاك العرب للسلاح النووى بوصفه عامل ردع مهمًا سيعزز من قوة العرب، فى تلك الحالة سيتمكن العرب من الدخول فى حرب تقليدية مع إسرائيل، من أجل إضعاف قوتها وإلحاق خسائر اقتصادية بها، دون الخوف من استعمال السلاح النووى من جانب إسرائيل(٧٠).

وكما يعتقد آهرنسن المخرج الوحيد فى هذه الحالة هو البحث عن دلالة جديدة لمفهوم لموضوعة الأمن من الناحية الإستراتيجية والسياسية والتقنية. يشكل هذا المفهوم الرابط بين المفاوضات العربية الإسرائيلية وبين ضمانات الدول الكبرى، وعلى رأسها تقف أميركا، ستنسحب إسرائيل من الأراضى التى يشكل غالبية سكانها العرب مقابل الحصول على الأمن الذى يضمنه لها الجانب العربي(٧١).

هذا ما تم الاتفاق عليه فى مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. بعض التسريبات حول المطالب السرية التى تضمنها المؤتمر أعطت تصورًا لقسم من المجتمع الإسرائيلى بأن العرب يملكون قدرات نووية، وشاهدهم على ذلك هو التجربة مع العراق. يجب على القادة العرب ترك فكرة تطوير برنامج نووى، وعندئذ ستكون الكفة فى مؤتمر مدريد ١٩٩١ متكافئة، مستحضرة زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧ (الشيطان دفعنا للإقدام على تلك الخطوة). مع الأسف العرب لم يمعنوا التفكير فى تلك الحالة، ولم يحسنوا استغلال الفرص(٧٢).

(ج) منطقة الشرق الأوسط هى منطقة ذات إستراتيجيات ضعيفة. ملامحها المميزة تتلخص فى كونها ساحة مفتوحة لمختلف أنواع المخاطر، التى تمس كل جوانب الأمن وبدون استثناء.

وهذا بدوره يدعو للقلق من احتمالية حصول أعمال عدائية متبادلة، يكون السبب ليس فقط فى تحطيم المنظومة الأمنية أو زعزعة الثقة بها، بل فى الحد من التحركات الإستراتيجية المتاحة. عندما يتم الانتقال إلى أقصى درجات التطرف (استخدام السلاح النووى)، فعندها ستزول كل التهديدات سواء عن طريق الردع أم عن طريق الإكراه.

بذلك يكون الجميع قد فهم أن حل قضية الأمن لا يرتبط فقط بالانصياع للضوابط الدولية، بقدر ارتباطه بالإمكانيات الذاتية على المواجهة والتصدى للمخاطر والتهديدات الجدية التى غالبا ما تتعرض لها المنطقة[٧٣]. قانون التطور دائما ما ينتج عنه الخوف على المصالح المكتسبة، والرغبة فى الحفاظ عليها وإبعاد المخاطر عنها.

من هنا جاء التأكيد على أن امتلاك السلاح النووى يقلل من احتمالية نشوب الحروب، وبالتالى يمكننا القول إنه أصبح وسيلة بإمكانها فرض الاستقرار والتخفيف من توترات المواجهة. ناهيك عن قابليته فى دعم السياسات الخارجية للدول.

من الضرورى الإشارة هنا إلى أن ذلك السلاح لا يمكنه الإيفاء بمتطلبات الحروب التقليدية، فهو محدد بأهداف معينة قد تصبح خطرة فى حالة محاولة طرفى الحرب استخدام السلاح النووى. بالإضافة إلى الإنفاق الحربى الهائل الذى تتطلبه تلك البرامج خصوصا فى حالة تصاعد التوترات والأزمات[٧٤].

ولتقييم الحالة المستقبلية، تسعى إسرائيل، من دون الالتفات نحو العرب، بانتهاج سياستها فى ما يتعلق بالسلاح النووى كجزء من التحرك الدبلوماسي[٧٥].

على ذلك، نرى أن تلك التقنية مرهون استخدامها بالقرار السياسى. وهذا ما يفسر السياسة الخارجية الإسرائيلية الرافضة لانتشار السلاح النووى.

(د) زيادة حجم التجارة العالمية فى مجال التقنيات النووية يفتح أمام العرب المجال واسعا لامتلاك قدرات نووية. فمع ظهور مصدرين جدد مع وجود تنافس دولى محتدم، ازدادت سرعة انتشار السلاح النووى. وبدوره فإن امتلاك التقنية النووية يساعد كثيرا جنى مكاسب سياسية كثيرة.

غير أن هذه الآفاق، على الرغم من جاذبيتها مازالت تبحث عن تطبيق على أرض الواقع، سواء على مستوى إستراتيجيات امتلاك السلاح النووى، أم على مستوى الكشف عن القدرات النووية السرية، ما دام الحال فى ما يخص موضوع الأمن مازال مستعصيا على الحل، ولا يمكن التنبؤ بتطور الأحداث فى المستقبل.

كل ذلك يدور فى حلقة مغلقة دون الوصول إلى نتائج، بسبب كون العرب كانوا قد حجموا من نظام الحد من انتشار السلاح النووى أو بسبب العواقب الوخيمة التى هددتهم بها القوى العالمية الكبرى، وعلى الخصوص أميركا التى أوضحت موقفها تجاه البرامج النووية[٧٦].

سيزداد تأثير هذا العامل عندما تدرك الدول العربية أن أميركا والدول التى تملك السلاح النووى، قد استغلت غفلتهم. وعلى وجه التحديد القرار رقم ٦٨١ لسنة ١٩٩١ الذى ينص على خطة جديدة تتحكم بتطوير البرامج النووية العربية، وخصوصا فى ما يخص العراق الذى كان يخضع لعقوبات دولية بعد غزوه للكويت فى ذلك العام. جرى كل ذلك دون النظر إلى حقيقة وجود قوة نووية رادعة لدى إسرائيل، ودون الأخذ بنظر الاعتبار الفقرة ١٤ من القرار المذكور والتى تتحدث عن قضية جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. علما أن تلك الفقرة تشمل جميع بلدان المنطقة دون استثناء. هذا الإهمال واللامبالاة ولد شعورا بعدم جدية الضمانات الدولية.

يشير ذلك إلى أن العرب أدركوا ضرورة بناء قدرات نووية بشتى الوسائل، مثلها مثل الهند والباكستان وإلى حد ما كوريا الشمالية.

ومما سبق، نقول إن إمكانية حل المشاكل العالقـــة تعتمـــد علـــى الحـــراك السياسى بالإضافة إلى القدرات النووية للعرب.

الفصل السابع

القدرة النووية العربية. العامل الاقتصادى

تكلمنا سابقا عن وجود رابط بين مسألة انتشار السلاح النووى وبين المواقف التى تسود النظام الإقليمى العربى، التى تتعدى حدود تأثير الصراعات فيه لتصل إلى خارج منطقة الشرق الأوسط. مما يميز تلك المنطقة أيضا، هو توحيد ردود الأفعال تجاه الضغوط الدولية مع ردود الأفعال تجاه الضغوطات الإقليمية المشابهة، وهذا ما دعا إلى التوجه نحو بناء قدرات نووية.

أصبحت قضية التقنية النووية واحدة من أهم وأعقد المسائل وأكثرها حساسية، وذلك لانفتاحها على احتمالات واسعة وانعطافات مفصلية يمكن أن تنتج عنها. بالإضافة إلى ذلك، فإن المسألة النووية ترتبط بشكل وثيق بالقرار السياسى، الذى يحافظ على سريتها عند الانتقال إلى الجانب العسكرى.

تعود أسباب تلك السرية إلى عدم وضوح وصعوبة وضع فواصل محددة بين الاستخدامات السلمية وبين الاستخدامات الحربية للطاقة النووية. هذه الجوانب كانت ولا تزال تستقطب اهتماما كبيرا، طالما أن المجال التقنى هو الآخر لا يزال يعتبر دليلا على المخزون المعرفى والمعنوى للتطلعات المعبرة عن القيم الروحية المتفائلة، المصحوبة بالطموح العالى للارتقاء بالبشرية، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار حسابات أخري[٧٧].

يمكننا أن نلاحظ تلك المعطيات من خلال كل المحاولات العربية التى كانت تسعى من أجل بناء قدرات نووية. لكن ومن أجل أن تبدأ وبشكل مباشر ببناء صناعات نووية، من الضرورى وضع خطة عمل وبرنامج يستند إلى النظرة للقدرات النووية كونها وسيلة لحل المشاكل المستعصية.

يجب أن نتذكر، أن توسيع الصناعة النووية يمكن أن يثير مخاوف بعض القوى السياسية، مما قد يؤدى إلى منع تطوير التقنيات العلمية، كما حدث مع العراق فى فترة التسعينيات.

يتفهم العرب، أن قرار إنتاج السلاح النووى يعتبر مسألة سياسية مرتبطة بالمواقف والمصالح السياسية. لكن وبغض النظر عن ذلك، إلا أنهم تجاهلوا اتباع إستراتيجية قومية شاملة أو حتى إستراتيجية تعاون قومى مشترك ضمن الهيئة العربية للطاقة الذرية التى قاموا بتشكيلها بأنفسهم.

لهذا السبب لم يستطع العرب إلى حد الآن الوصول إلى نظام عربى موحد لخزن الوقود النووى، وهو ما يعتبر الخطوة الهامة الأولى فى طريق تطوير واستخدام الطاقة الذرية فى الجوانب المدنية. فى كثير من الأحيان، يتحول هذا البرنامج ليصبح جزءا من البرامج النووية العسكرية، على ضوء الارتباط المتبادل بين المصادر النووية للدولة والضمانات وأنظمة المراقبة الحكومية والإقليمية والثنائية. يعتمد ذلك كله على المخلفات التى تنتج عن الصناعات النووية والتى يمكن استخدامها فى المجالات العسكرية.

أو أن برنامجا كهذا، يمكن أن يكون غطاء تتخفى وراءه وسائل أخرى للحصول على السلاح النووى، مثل تخصيب اليورانيوم وغيرها من الوسائل. ناهيك عن ضوابط معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، حيث إنها لا تمنع إنتاج المواد المحظورة بل تقوم بالاكتفاء بمراقبة ذلك من خلال التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

هذه الغفلة قامت باستغلالها أكثر من دولة عربية لبناء طاقة نووية مستندة على بعض المواقف السياسية الآنية. من بين تلك الدول يمكن أن نذكر الدول التالية:

مصـــــــــر:

يعتبر البرنامج النووى المصرى من أقدم البرامج النووية الإسلامية فى المنطقة. فى الحقيقة، كان هذا البرنامج نتاجا للتعاون المصرى - السوفيتى الذى يعود تأريخه إلى منتصف الخمسينيات.

لكن العرض الأول الذى قدم لمصر لإنشاء مفاعل ذرى فى عام ١٩٥٥ من قبل أميركا إبان حكم آيزنهاور كان ضمن حدود البرامج "الذرية السلمية"، لكن سياسة عدم الانحياز التى اتبعها الرئيس جمال عبد الناصر أغضبت واشنطن، فبقى المشروع على الورق فقط[٧٨].

مصر ومنذ وقت بعيد تصدت لقيادة الصراع العربى - الإسرائيلى، مجبرة إسرائيل على تنفيذ برنامجها لإنتاج الأسلحة النووية. قام عبد الناصر فى أوائل عام ١٩٦١ خلال مؤتمر الجامعة العربية بصورة شخصية بتقديم اقتراح لاتخاذ موقف موحد لمواجهة الخطر الذى باتت تشكله إسرائيل[٧٩].

كان ذلك قبل أن تصبح لدى إسرائيل قنبلة ذرية، ومسألة إلحاق الهزيمة بإسرائيل لم تكن تتعدى كونها مسألة أكاديمية[٨٠]. وعلى الرغم من أن دخول السلاح النووي إلى منطقة الشرق الأوسط من شأنه أن يرسخ الحدود الفاصلة بين الدول العربية وإسرائيل، وأى تعد على تلك الحدود قد يقود إلى كارثة نووية.

بهذا وجدت مصر نفسها أمام خيارين: بناء قدرات نووية بأى وسيلة من الوسائل، أو التنازل عن الحقوق العربية. لم يكن هناك خيار ثالث، فاختار عبد الناصر الأول وتوجه مرة أخرى نحو الاتحاد السوفيتى. لكن الاتحاد السوفيتى، وكأنه يعرف أسرار إسرائيل النووية، رفض طلب مصر حول تزويدها بالسلاح النووى أو أى مواد وتقنيات ضرورية تدخل فى إنتاج تلك الأسلحة.

لم يبق لجمال عبد الناصر أى خيار، وكما يقال: إذا كانت إسرائيل قد سلكت كل الوسائل الممكنة للحصول على السلاح النووى، فسيكون ردنا عليها هو الحرب(٨٠).

نشبت حرب فى عام ١٩٧٣ كدليل على أن احتكار إسرائيل للسلاح النووى لم يعد يشكل عامل ردع لمنع الحروب الإقليمية. لكن وبنفس الوقت، لم يعد هناك شيء يدعو للثقة ووقف النضال المسلح. على الرغم من أن تلك الحرب لم تدم طويلا، إلا أنها كشفت حقيقتين جوهريتين:

الأولى: ضرورة تدخل الدول العظمى لتسوية الصراع.

الثانية: ضرورة التفكير بمسألة تأمين حماية نووية فى حالة نشوب حروب فى المستقبل(٨٢).

أدركت القيادة المصرية فى بداية الستينيات تماما تلك الضرورة، ففى عام ١٩٦٣ طلبت من بريطانيا بيعها محركات بقدرة ١٣٠ ميغاواط، بدل محركات صغيرة بقدرة ٢٦ ميغاواط، المخصص للاستخدام فى مراكز بحثية كانت مصر قد اشترتها من الاتحاد السوفيتى عام ١٩٦١م.

كما حاولت مصر نصب محرك بقدرة ١٥٠ كيلوواط للاستفادة منه فى أمرين: لتشغيله فى توليد الطاقة الكهربائية، ولتحلية المياه فى منطقة بور العرب غير بعيد عن الإسكندرية.

لكن فى عام ١٩٥٦ توقف هذا المشروع. بنفس الوقت الذى توقفت فيه عمليات المسح الجيولوجى التى كانت تجرى للبحث عن اليورانيوم، والتى بذلت فى سبيلها جهودا كبيرة. تم العثور فى أسوان عام ١٩٦٩ على رمال سوداء تحتوى على اليورانيوم(٨٣).

في نفس الوقت كانت المصادر الغربية تشير إلى وجود اليورانيوم في منطقة غير بعيدة عن أسيوط التي تشتهر بالرواسب المعدنية(٨٤).

اللحظة المهمة في ما يخص الفقرة الثانية كان العام ١٩٧٤ عندما قامت إدارة الرئيس الأميركي نيكسون بدراسة إمكانية تقديم المساعدة لمصر وإسرائيل في مجال توليد الطاقة الذرية. كانت واحدة من أهداف أميركا الحصول على موافقة تلك الدولتين توقيع اتفاقية الحد من الانتشار النووي. في النتيجة، تم توقيع اتفاقية بين مصر وأميركا عام ١٩٧٤ تنص على التزام أميركا ببيع مصر توربينين نوويين بقدرة ٦٠٠ كيلو واط لكل واحد بصفقة تصل إلى ١,٢ مليار دولار.

لكن إدارة كارتر صعبت من شروط معاهدة الحد من الانتشار، فرفضت مصر التوقيع عليها، مبررة رفضها بتأجيل العمل بالاتفاقية لأربع سنوات أخرى.

من جانب آخر، لم تخف الحكومة المصرية قلقها من امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية. فهي أدركت أن نشوب أي حرب إقليمية أخرى مع إسرائيل يمكن أن تؤدي إلى توجيه ضربة نووية إلى القاهرة والإسكندرية وسد أسوان.

لذلك، إذا استمرت إسرائيل في امتلاك السلاح النووي، فإن سرعان ما ستفقد القوة العسكرية للدول العربية وبالخصوص مصر الكثير من قيمتها وفعاليتها.

فلو أخذنا هذا في الحسبان، يكون من السهل أن ندرك لماذا وافقت مصر على توقيع اتفاقية كامب ديفيد. وعلى الرغم من عدم تعبير أي أحد عن مخاوفه، إلا أن تلك الاتفاقية ضمنت لإسرائيل إمكانية التكتم على تسلحها النووي.

كتبت مجلة نيويورك تايمز بأن المصريين سيحاولون الحصول على ضمانات معينة للحد من البرنامج النووي الإسرائيلي، لكن لن ينفذ الإسرائيليون تلك المطالب بسبب أن بعض الدول الأخرى في الشرق الأوسط تحاول أيضا تطوير برامجها النووية(٨٥).

حتى إن مصر طلبت تخلى إسرائيل عن سلاحها النووى، مطالبة بتضمين ذلك كجزء من الاتفاقية، لكن تسربت معلومات عن وجود بنود سرية فى الاتفاقية تعطى الحق للولايات المتحدة الأميركية ضمن لجنة مشتركة لمراقبة كل النشاطات المصرية فى مجال الطاقة النووية.

أما فيما يخص إسرائيل، فيقال إن الملحق السرى ينص على عدم سريان تلك القيود على الدولة العبرية، التى وبدون شك قطعت أشواطا كبيرة فى طريق تطوير التقنيات النووية[٨٦].

فى عام ١٩٨١ وقعت مصر على اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، واتفقت الحكومة المصرية مع فرنسا على تزويدها بتوربينين لتوليد الطاقة النووية وبقدرة ٢٠٠٠ ميغاواط. كما وقعت اتفاقات مشابهة مع إيطاليا وأميركا. حيث نصبت الأخيرة توربينين فى مصر كل واحد منهما بقدرة ١٠٠٠ ميغاواط. وبهدف الإسراع فى تنفيذ البرنامج، وقع المصريون اتفاقية مع شركة ويستنك هاوس Westing House لبناء مفاعلين نوويين. الأول يتضمن تطويرا إضافيًا للعمل على توليد الطاقة النووية بحلول عام ٣٨٩١.

لتقييم مثل تلك التحركات المصرية، سنتناول أربع نقاط مهمة.

١ - بغض النظر عن كل توابعها، لا يمكننا وصف تلك التحركات على أنها برنامج نووى عسكرى لمصر بكل ما تعنيه تلك الكلمة من معنى مشابه لمعنى البرنامج النووى الباكستانى أو الإسرائيلى. إن هذا كان عبارة عن برنامج نووى عام مخصص لتطوير الطاقة النووية بالتزامن مع اتخاذ خطوات جادة لإنتاج وامتلاك أسلحة نووية (مثلا محاولة الحصول على السلاح النووى جاهزا من الإتحاد السوفيتى).

٢ – لكن ذلك لم يكن سوى محاولات انتهت بطريقة أو بأخرى تحت تأثير محفزات مختلفة، قطعت الطريق على تلك المحاولات من أول عقبة يواجهها البرنامج. استمرت تلك المحاولات فى عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، على الرغم من معارضة مختلف الدول، وعلى الأخص أميركا.

٣ – البرنامج المصرى مرتبط بالصراع مع إسرائيل، بالضبط كما هو البرنامج الباكستانى مرتبط بالصراع مع الهند[٨٧]. لذلك فإن مصر إلى عام ١٩٨١ لم توقع على معاهدة الحد من انتشار السلاح النووى بذريعة عدم وجود أى ضمانات تحميها من الهجمات النووية المحتملة. حيث إن قرار مجلس الأمن ذا الرقم ٢٥٥ عام ١٩٦٨ لم يكن كافيا. مصر لها منفذ على اثنين من البحار، التى تتقاسم استخدامها مع دول أخرى فى المنطقة. ذلك الموقع لا يمكن أن يضمن استقرارا سياسيا كاملا، ومصر تفهم ذلك جيدا. الأحداث على أرض الواقع تبين لنا، أن عددًا من دول المنطقة، التى تمتلك مفاعلات ذرية، ليست ملزمة بتاتا أمام ضوابط الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بيد أنهم وإلى الآن لا يخضعون إلى مراقبتها أو قوانينها[٨٨]. بالإضافة إلى ذلك، فإن مصر تخشى من أن تصبح دولة من الدرجة الثانية. أما تحصنها النووى فيمكن أن يقلص من التهديد النووى الذى يمثله الجانب الإسرائيلى والوقوف بوجهه لمنعه من اغتصاب الأراضى العربية. كما إنها ترفع من قوة مصر الإستراتيجية والتقنية وتساعدها على لعب دور أكبر فى المنطقة.

٤ – تدرك مصر من تجربتها فى مجال الحماية من التهديدات النووية الخارجية أنه يتوجب عليها المضى قدما فى تطوير قدراتها الذاتية. حيث إن فى المحصلة النهائية، لن تتمكن من الحصول على ضمانات

خارجية تحميها من عدوان نووى، مادامت تلك الضمانات مقدمة من قوى أجنبية.

فى بداية عقد التسعينيات تم إخراج البرنامج النووى العراقى من المعادلة، حيث كان مصنفًا من قبل البعض على أنه انعطافة فى ميزان القوة النووية، ذلك وفق القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١ حيث تبع هذا القرار عمليات تفكيك وتدمير للبرنامج العراقي[٨٩].

تطور البرنامج النووى الإسرائيلى بسرعة كبيرة. وكان ذلك سببا لإثارة حفيظة مصر وتزايد مخاوفها، مما ولد عندها فكرة بضرورة تحقيق السلام عن طريق القوى النووية الكبرى.

بالإضافة إلى ذلك، بقت إسرائيل الدولة الوحيدة التى تمتلك أسلحة نووية، مما سمح لها باتباع سياسة الردع تجاه الدول العربية. طبعا وصلت إسرائيل إلى هذه المرحلة بدعم ومساندة كاملة من الولايات المتحدة الأميركية.

أعلن مساعد وزير الخارجية الأميركى فى ديسمبر عام ١٩٩٣ أن الخطر الذى يهدد إسرائيل لا يأتى من دول الجوار المباشرة، بل من الدول المحيطة بها والقريبة نوعا ما منها[٩٠]. هذا يعنى أن أميركا تضمن لإسرائيل لعب دور حاسم فى مواجهة الدول العربية، التى تشكل تهديدا لها ولمكانتها المميزة.

فى السابق كانت أميركا تتظاهر بأنها لا تعرف شيئا عن امتلاك إسرائيل للسلاح النووى. أما الآن فهى تبرر لإسرائيل مواقفها فى ما يخص مسألة التسلح النووى، وتقدم له الدعم اللامحدود وبدون مقابل.

أصبح من الواضح، أن الضغط على إسرائيل عديم الجدوى الآن، أن تلك الدولة سوف لن تقوم بتدمير سلاحها النووى أبدا. بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١،

والذى جرت فيه نقاشات ساخنة حول التسلح، عندها أدركت مصر، أن إسرائيل لن تناقش مسألة قدراتها النووية، ولا حتى محاولة إيجاد اتفاق حول هذا الأمر.

هذا يعنى أن التوازن فى المنطقة سوف يختل لصالح إسرائيل، مما يعطيها إمكانية شن عدوان على الدول العربية فى أى وقت تشاء. وخصوصا إذا كانت حكومات تلك الدول العربية تتبع عقائد فكرية متطرفة[٩١].

رفضت إسرائيل على الدوام الانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار السلاح النووى أو الالتزام المؤقت بقراراتها، على الرغم من أن تلك المعاهدة كانت تخص بقراراتها البرنامج النووى الإسرائيلى بالذات، وليس بقية أنواع الأسلحة التى تملكها إسرائيل. كذلك رفضت إسرائيل فتح منشآتها النووية حتى للمفتشين الدوليين للتحقق من مستوى السلامة فيها.(**safe guard**)

تلك الظروف ولدت المزيد من الشكوك فى أهداف البرنامج النووى الإسرائيلى. توقفت العديد من الدول العربية عند تلك النقطة كثيرا، وفى مقدمتهم مصر، التى امتنعت عن التوقيع على اتفاقية الحد من الانتشار لكى يدرك المجتمع الدولى بشكل عام، الحاجة إلى وضع إطار عالمى للحد من انتشار جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة، التى من شأنها أن تزيل أى شكوك بشأن القدرات النووية لجميع الأطراف.

سعت مصر لاستعادة دورها الذى كانت تلعبه فى مواجهة البرنامج النووى الإسرائيلى. فلقد كتبت صحيفة نيويورك تايمز فى فبراير عام ١٩٩٥: "استعادت مصر مرة أخرى نفوذها فى المنطقة، حيث لا يرضى ذلك الآخرين. فهى لذلك تثير هذا الموضوع، ومحاولة منها لحل المشكلة، وتحديد دور معين لها ضمن ذلك كله. المفتاح لتحقيق مصر لأهدافها فى لعب دور أكبر فى المنطقة، كان بالدرجة الأولى إثارة موضوع معاهدة الحد من الانتشار النووى ومحاولة نزع سلاح إسرائيل"[٩٢].

وبناء على ذلك، تحاول مصر تحقيق أهدافها، على الرغم من أنها بدت مترددة بسبب إصرار إسرائيل على المضى بتطوير برنامجها النووى. حسب رأى مصر، تلك الوضعية تشكل تهديدا للأمن الإقليمى وتجعل من عملية المفاوضات حول سلام حقيقي ودائم، أمرا غير ممكن. وخصوصا بعد أن أعطى رابين انطباعا بأن إسرائيل تستعد للحرب عندما كانت المفاوضات جارية حول مشكلة الشرق الأوسط تواجه صعوبات وتعثرات جادة.

فى ديسمبر عام ١٩٩٥ أكد عمر موسى وزير خارجية مصر تلك الحقيقة، حيث أعلن: "إن مسألة الحد من التسلح تعتبر قضية مهمة جدا. نحن لا نفهم لماذا البرامج النووية فى المنطقة يجب أن تكون غامضة وغير محددة الأهداف، إذا كنا نرى أن مستقبل الأمن لا يكون إلا بالتعاون المشترك أو الثنائى. لماذا إسرائيل مصرة على برنامجها النووى؟!"[٩٣]. على ضوء كل ما تقدم، حاولت مصر[٩٤]:

(١) إعادة العمل ببرنامجها النووى بكل جوانبه:

١- إعادة العمل فى بناء المفاعل التجريبى المتعدد الأغراض فى مدينة أنشاص والمخصص للأبحاث العلمية وبقدرة ٢٢ ميغاواط. المفاعل من إنتاج أرجنتينى، وفى الوقت الحاضر تجرى عمليات جدية لإعادة تشغيله.

٢- زيادة قدرة المفاعل النووى، الذى تم بناؤه فى عام ١٩٩٥ فى مدينة أنشاص لترتفع من ٢ إلى ٧ ميغاواط والاستمرار فى العمل بهذا الاتجاه.

٣- إنشاء مختبر لبحوث الماء الثقيل ومعمل لإنتاج الوقود النووى. إن تطوير هذا المشروع، مثله مثل بناء المنشئات الخاصة بإنتاج المواد النووية، كلها تتم بمساعدة تقنية من كندا.

٤- تفعيل نشاط مديرية الطاقة الذرية المصرية، التى تأسست فى عام ١٩٥٦، وتضم الآن أربعة مراكز بحثية، تعمل فى مجال العلوم الأساسية والتطبيقية. تقع مسؤولية بناء المحطات على مديرية إدارة المحطات النووية، بينما تتولى مديرية الموارد النووية مسؤولية توفير الوقود للبرنامج النووى المصرى.

هكذا بدا الوضع بالنسبة للحكومة المصرية. ومن خلال شعورها بأن المعوقات القديمة بدأت شيئا فشيئا بالزوال، أكدت مصر الحاجة إلى تطوير قدرتها النووية، سواء على الصعيد الدولى أو الإقليمى.

(٢) العمل على جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، أى خالية من العنصر المسبب لعدم الاستقرار والمخل بالتوازن الإقليمى. عندما تؤكد إسرائيل عن عدم نيتها التخلى عن ترسانتها النووية، يظهر بوضوح مدى التناقض الصارخ بين العرب وفى مقدمتهم مصر وبين إسرائيل.

تزامن هذا الموقف مع انعقاد المؤتمر الخامس الخاص بالنظر فى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥م بنفس الوقت تحدد بشكل عام الموقف المصرى المتعلق بقضية جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. تولى إسرائيل اهتماما خاصا لمسألة امتلاك السلاح النووى، معتبرة إياه من أكثر وسائل الردع فعالية فى التصدى لأى تهديد عربى قد يوجه ضدها(٩٥).

تعتقد مصر بضرورة عقد اتفاقيات طويلة الأمد لمراقبة تسلح دول الشرق الأوسط، بما يضمن الاستمرار فى عملية السلام بشكل حقيقى وتضع الأسس الصحيحة لبناء الثقة المتبادلة لكل الأطراف. تعتبر عملية السيطرة على التسلح من المفاهيم الأساسية المركبة والمهمة التى تتضمنها عملية التسوية.

تأتى الخطوة الأولى لتحقيق ذلك من خلال الالتزام بالشرعية الدولية، التـــى تأخذ على عاتقها مهمة مراقبة هذه النشاطات. ولكى تنضم جميـــع دول المنطقـــة لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، فمن الضرورى أن يتم الإعلان وبشفافية مطلقة عن كل المخزون الموجود لدى الدول من تلك الأسلحة. فى هذا الصدد أولت مصر اهتماما كبيرا لمسألة عدم الوضوح والغمـــوض الـــذى يلـــف مواقـــف دول المنطقة.

وبسبب استمرار السياسة، التى تعوق عملية نزع الـــسلاح النـــووى وتقلـــل بشكل كبير من جدوى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالشرق الأوســـط، فـــإن إمكانيـــة انضمام دول المنطقة لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية واتفاقية منع الأسلحة الكيماوية تصبح أقل شيئا فشيئا. أما مصر فتحاول أن تستخدم طرقًا متعددة لتقويـــة الموقف العربى فى المفاوضات الجارية حول توقيع اتفاقية الحد من الانتشار (لـــن نجدد التزامنا بمعاهدة الحد من انتشار السلاح النووى ما لم توقع إسرائيل عليهـــا) مما يفتح الباب لاتساع دائرة المشكلة[٩١].

سوريـــــا:

لو نظرنا إلى السياسة الخارجية السورية ابتداء من عقد السبعينيـــات، وعلى الخصوص ما يتعلق بالصراع العربى – الإسرائيلى، فسنجد أن سوريا تشغل موقعا جيو – سياسيا ضعيفا. فهى تبحث عن موقع لها فى خضم الأحداث من خلال شتى الوسائل. كما تحاول أيضا الوصول إلى مصادر القوة، التى تتيح لها التأثير علـــى مسيرة هذا الصراع، وامتلاك زمام الأمر من خلال السيطرة على كـــل مفاصـــل الأزمة. لكن كل ذلك مازال يعتمد على متغيرات السياسة الدولية.

أدركت القيادة السورية بسرعة كيف يمكن لها أن تفرض شروطها فى حجز مكان لها ضمن الصراع الدائر فى المنطقة، والذى تعتبره بالنسبة لها وسيلة يمكنها من لعب دور مهم فى المنطقة حاضرا ومستقبلا.

يتطلب لعب ذلك الدور وجود إمكانيات واسعة لمواكبة توازن القوى مع إسرائيل، لكى تتجنب حصول اختلال فى ميزان القوى، حتى لو انطوى ذلك على الدخول فى حرب ضروس، كما حصل فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣.

على المستوى العددى، تتميز سوريا بقوة مسلحة جيدة نوعا ما: ٣١٩ ألف مقاتل موزعين على ١٢ فرقة من ضمنها ٧ فرق مدرعة، ٢٦ منصة إطلاق صواريخ تكتيكية متحركة ٣٦ منصة إطلاق صواريخ تكتيكية ثابتة، ٤٥٠٠ دبابة ٤٧٨ طائرة مقاتلة، ٦١ مروحية حربية، ٦٨٠ منصة إطلاق صواريخ أرض جو، ٢٨ سفينة وفرقاطة حربية.

بينما يبلغ تعداد القوات المسلحة الإسرائيلية (جيش الدفاع الإسرائيلى) ١٦٧،٦ ألف مقاتل، تسعة فرق، من ضمنها ٥ فرق مدرعة. يمتلك جيش الدفاع ما يقارب ١٠٠ قاعدة صواريخ تكتيكية متحركة "أريحا – ١" وصواريخ باليستية متوسطة المدى "أريحا – ٢"، ٣٩٥٠ دبابة، ٥٨٣ طائرة مقاتلة، ٩٥ مروحية حربية، ٢٢ بطرية صواريخ أرض جو، ٥٦ سفينة وفرقاطة.

القوات البرية. أغلب الصواريخ التكتيكية السورية دخلت الخدمة فى عقدى السبعينيات والثمانينيات. لذلك، يشكك الكثير من الخبراء العسكريين الدوليين بقدرة تلك التقنيات وجاهزيتها للاستخدام فى الوقت الحاضر ضمن الترسانة الصاروخية للقوات المسلحة السورية. أما الصواريخ الإسرائيلية فتتميز بدقة أعلى بكثير من نظيرتها السورية من حيث إصابة الهدف، بالإضافة إلى قوة تدميرية أكبر. ناهيك عن إمكانية تزويد بعض صواريخ "أريحا" برؤوس نووية.

تمتلك القوات المسلحة السورية ٣٠٠٠ دبابة من الطراز السوفيتي القديم T-55 و T-62 (3000 قطعة)، أما البقية ١٥٠٠ دبابة T -72 الأكثر تطورا، تم تصنيع أغلبها فى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، ولم يجر عليها أى تحديث إلى حد الآن. أما إسرائيل فتعتمد قوتها المدرعة بالأساس على دبابات "ميركافا" (١٧٩٠ قطعة)، والتى حلت محل الدبابات ذات التقنيات القديمة - دبابات M48A5, M60A1/A3, T-55, T-62, T-72. صحيح أن دبابات T-72 السورية استطاعت أن تبلى بلاء حسنا فى حرب عام ١٩٨٢ فى مواجهة الدبابة الإسرائيلية"ميركافا - MK1"، لكن منذ ذلك الحين دخلت على الدبابة الإسرائيلية الكثير من التحديثات (Mk2, Mk3, Mk4)، مما رفع من قابليتها القتالية. ومازالت لا تتوفر لسوريا الإمكانية لتطوير أو إدخال تقنيات حديثة على أسطولها من الدبابات.

تقادمت أكثر من ٨٠% من القوة المدفعية السورية من حيث النماذج التى تمتلكها، فهى تمتلك القليل من منظومات المدافع الذاتية الحركة. بالإضافة إلى عدم توفر منظومات حديثة لتوجيه القدرة النارية والمسح المدفعى. أما إسرائيل، فمن بين ١٣٣٦ مدفعًا هنالك ٩٦٠ مدفع ذاتى الحركة، إلى جانب أحدث منظومات المدفعية ذات القذائف الموجهة، بقوة تدميرية هائلة.

تتكون منظومة سلاح الجيش السورى المضاد للدروع بالأساس من المعدات القديمة "ماليوتكا"، "ميلان"، "فاكوت". كان أداء تلك المعدات جيدا فى حرب ١٩٧٣ و١٩٨٢، لكنها الآن فقدت الكثير من ميزاتها فى مواجهة الدبابات الإسرائيلية. أدى التوجه نحو التسلح فى نهاية عقد التسعينيات إلى شراء سوريا للمدافع الروسية المتطورة "كورنت" و"ميتيس" وبالتالى رفعت من قدرات السلاح المضاد للدروع الذى جهزت به قوات المشاة السورية. لكن مازال التسلح السورى بشكل عام يعانى من مشاكل جمة. فصائل المشاة فى الجيش الإسرائيلى مجهزة بأحدث المعدات الحربية ومن ضمنها المدافع المضادة للدروع نوع "التنين".

تتضمن منظومة الدفاع الجوى السورية بالدرجة الأساس قاذفات صواريخ مضادة للطائرات وقاذفات محمولة مضادة للطائرات ومدافع قديمة مضادة للطائرات، التى وإن كانت أعدادها كبيرة ، إلا أنها لا تستطيع تأمين القطعات البرية وحمايتها من الطلعات الجوية المضادة. تمتلك إسرائيل منظومة دفاع جوى كبيرة، فبالإضافة إلى ١٠٠٠ قاذفة صواريخ قديمة مضادة للطائرات نوع "ريداى"، هنالك ٢٥٠ قاذفة متطورة نوع "ستينكر"، وكذلك ٤٨ صاروخ أرض جو قصير المدى نوع "جابارييل". لكن نقطة الضعف فى الدفاعات الجوية للجيش الإسرائيلى تعوض بالتفوق الجوى الهائل لسلاح الجو.

إن تهيئة وإعداد القوات البرية والجوية المنضوية ضمن الجيش السورى لا تكاد تكون بمستوى عال. حسب تقارير الخبراء الدوليين، فإن أغلب خطط التدريب تجرى بدون محاكاة للواقع، فالقليل من التدريبات تجرى بالذخيرة الحية وباستخدام مختلف أنواع الأسلحة والصنوف. فالقوات المسلحة تعانى من قلة التدريب والافتقار للتجهيز بالمعدات التقنية المتطورة. تم تنظيم آلية استدعاء القوات الاحتياط لتنضم إلى الجيش الأساسى بشكل جيد، لكن حرب عام ١٩٨٢ بينت أن عملية التحاق القوات الاحتياط مع القوات الأساسية لم تكن تجرى بانسيابية. كما أن عملية إعادة هيكلة القوات الخلفية تحتاج إلى تطوير وزيادة فى التدريب. مستوى خدمات التسلح التقنية ليست بالمستوى المطلوب وكذلك مستوى استخدام التكتيكات الحربية.

أما القوات البرية الإسرائيلية فتتميز بالجودة والكفاءة العالية، حيث تدار من قبل مؤسسات رصينة وتعمل بتلقائية وسرعة ممتازة. على العموم فإن مستوى إعداد الضابط والجندى الإسرائيلى أعلى بكثير من نظيره فى الجيش السورى. الجهد التعبوى لإسرائيل وقواتها المسلحة معد بشكل دقيق. العمل بشكل متزامن وعلى أعلى مستوى من الاحتراف فى مجال الخدمات التقنية والوحدات المساندة الخاصة بتصليح وتطوير المعدات المتطورة المستخدمة.

القوة الجوية ووحدات الدفاع الجوى. تضم القوة الجوية السورية أنواعا مختلفة من الطائرات المقاتلة والمروحيات، لكنها قديمة نوعا ما، حيث تم الحصول عليها فى عقدى السبعينيات والثمانينيات وهى ذات إمكانيات محدودة. فى الوقت الحاضر الكثير من تلك الطائرات قد تجاوزت مدة صلاحيتها ولم تعد صالحة للاستخدام من الناحية الفنية أو من ناحية عدم مواكبتها للتطورات الحاصلة فى العالم فى هذا المجال، مما يجعلها غير فعالة لتأدية واجبات القتال الجوى. بالدرجة الأولى هذا الشيء ينطبق على الأعداد الكبيرة من الطائرات المقاتلة ميغ -٢١ وحتى النماذج المتطورة من الطائرات مثل المقاتلة ميغ - ٢٩ أو القاصفة سوخوى - ٢٤ (تملك سوريا عشرين طائرة فقط من كل نوع) فإنها تحتاج إلى تطوير وتحديث، حيث تواجه الفرق الفنية السورية مصاعب فى تصليح وإدامة تلك الطائرات، وذلك لعدم توفر قطع الغيار بشكل كاف. أما أكثر الجوانب ضعفا فى سلاح الجو السورى فهو جانب الاستطلاع الجوى. فالقوة الجوية السورية لا تمتلك إلا العدد القليل من طائرات التجسس المسيرة بدون طيار.

القوة الضاربة لسلاح الجو السورى ليست قوية بما فيه الكفاية، بما يؤهلها لتقديم الإسناد الجوى اللازم للقطعات البرية والبحرية، وللقيام بطلعات وتدمير أهداف أرضية فى عمق أراضى العدو. ليس هنالك تنسيق كاف بين سلاح الجو وبقية الصنوف الحربية أثناء تأدية المهام القتالية، بين المقاتلات الحربية فى الجو ومنظومات الدفاع الجوى الموجودة على الأرض. لم يتغير التسليح والأساليب القتالية للمروحيات منذ عقد الثمانينات.

لو نظرنا إلى المعدات الإلكترونية فى جانب الاتصالات والمخابرة والرصد والمراقبة اللازمة للدخول فى الحرب الإلكترونية، نجد أنها أصبحت قديمة جدا ولم تعد فعالة لمواجهة الأسلحة الإسرائيلية. حيث إن القوات المسلحة السورية لا تمتلك طائرات الإنذار المبكر التى تمتلكها إسرائيل. كل ذلك يجعل من الصعب جدا تغلب

الطائرات السورية على منظومة الدفاع الجوى الإسرائيلية، أو القيام بالمناورات والقتال الجوى، حتى لو كان ذلك على الأراضى السورية.

وبهذا، فإن أسطول طائرات سلاح الجو السورى بحاجة ملحة لإدخال تحديثات جدية أو استبدال المقاتلات والمروحيات الموجودة الآن بنماذج أخرى أكثر تطورا. إلى جانب ذلك، فإن ما نشرته وسائل الإعلام الغربية حول بيع روسيا لسوريا خلال التسعينيات مقاتلات من طراز ميغ – ٢٩ و سوخوى – ٢٧ لم يكن له أساس من الصحة. أصبح فى الوقت الراهن موضوع تحديث طائرات ومروحيات سلاح الجو السورى مسألة غاية فى الغموض وعدم الوضوح.

مازال إعداد طواقم الطيارين والمهندسين والفنيين يجرى بمستوى متدن. فليس هناك ما يكفى من أدوات التدريب الحديثة. أما المشكلة الأساسية فتكمن فى عدم توفر المعدات التقنية الحديثة وعدم وجود الكادر المتخصص الذى يستطيع تصليح وإدامة تلك المعدات. ناهيك عن الشحة الحادة فى الأدوات الاحتياطية. كل ذلك يؤثر بشكل سلبى على عملية إعداد الطيارين. وحسب معلومات مصادر أجنبية، فإن معدل ساعات الطيران السنوية للطيار السورى لا تتجاوز ٣٠ ساعة.

يتكون الأسطول الجوى الإسرائيلى بالأساس من الطائرات المتطورة **F-15, F-16** وبمختلف نماذجها، التى تفوق وبشكل واضح نظيراتها السورية من ناحية المعايير التقنية والفنية. تعتبر المروحيات المقاتلة الأميركية **AH-64** "الأباتشى" العمود الفقرى لسلاح المروحية الإسرائيلى. أما الطائرات التجسس الإسرائيلية التى تسير بدون طيار، فهى بحق الأفضل على مستوى العالم.

يتم إعداد الطيارين على مستوى عال جدا قبل الالتحاق بسلاح الجو فى جيش الدفاع الإسرائيلى. لتحقيق هذا الهدف، قام الإسرائيليون بتوفير جميع المعدات التعليمية والتدريبية المتطورة واستخدامها فى المؤسسات التعليمية الحربية.

يصل معدل ساعات طيران الطيار الإسرائيلي إلى ١٨٠ ساعة في السنة. يسمح المستوى المتطور للصناعات الحربية الجوية لإسرائيل بإجراء التصليحات اللازمة وإدخال التحديثات على جميع أنواع الطائرات التي تمتلكها. في الوقت الراهن تنوي الولايات المتحدة تزويد إسرائيل بالجيل الجديد من طائرات F-16 I.

بشكل عام، حاليا القوة الجوية الإسرائيلية في وضع يسمح لها بتوفير الغطاء الجوي لحماية البلاد من أي هجوم جوي معاد، و تقديم المساندة الجوية للقطعات العسكرية الأرضية والبحرية. والأهم من ذلك، قابليتها على توجيه ضربات موجعة للمواقع العسكرية والاقتصادية والإدارية التي تقع في عمق أراضي العدو المحتمل.

في مقدمة أسلحة الدفاع الجوي السوري تأتي منظومات إطلاق صواريخ أرض جو القديمة C-75, C-125, C-200، ومنظومة "كواترات" (أجريت على الأخيرة بعض التحويرات لتحديثها) وأخيرا أجهزة الرادار. كذلك فقد أصبحت أجهزة الرصد والتجسس والاستطلاع الجوي قديمة جدا. ولا يمكن الاعتماد على إمكانيات المضادات الأرضية وصواريخ الأرض جو والرادارات، وذلك لعدم مواكبتها للتطور الذي شهده العالم في هذا المجال. معظم الصواريخ تطلق من قواعد ثابتة، مما يجعل من عملية استمكانها وتدميرها من قبل العدو سهلة جدا. كذلك تعني عملية إعداد الكوادر التي تدير تلك المنظومات من مشاكل حقيقية. بالخصوص محدودية إمكانية تطوير وتحديث تلك المنظومات بواسطة كوادر محلية. وفق تقييمات الخبراء الأميريكان، تستغرق عملية تحديث الدفاعات الجوية السورية من ثلاث إلى خمس سنين، بما في ذلك عملية استبدال الجزء الأكبر من منظومات إطلاق الصواريخ والرادارات الأرضية ومحطات التوجيه (هذا في حالة الحصول على التقنيات الحديثة من الدول الأجنبية).

على هذا، فإن الوضع الحالي للدفاعات الجوية السورية، على الرغم من كثرة العدد، لا تسمح لهم بمواجهة القوة الجوية الإسرائيلية. سعت القيادة العسكرية

والسياسية السورية، وفى محاولة منها للحد من التفوق الإسرائيلى فى الجو، فى الدرجة الأولى إلى الحصول على أسلحة دفاع جوى متطورة يمكنها مقارعة الوسائل الحديثة المستخدمة فى الهجمات الجوية بمختلف أنواعها.

الدفاعات الجوية الإسرائيلية أقل من حيث العدد من الدفاعات السورية، لكنها تؤمن التفوق المطلق وفق المقاييس النوعية. يدور الحديث هنا بالدرجة الأولى عن منظومة الدفاع الصاروخية، التى تفتقد إليها القوات المسلحة السورية.

القوة البحرية. تآكلت المواد المصنوعة منها السفن والقوارب السورية وأصبحت أنواعها قديمة تحتاج إلى تصليح أو استبدال بنماذج جديدة. هذا يقوض إمكانيات سلاح البحرية السورى بشكل كبير، ولا يسمح له بتأدية المهام المنوطة به بشكل فعال أو بحماية الحدود البحرية للبلاد.

يشكل سلاح البحرية الإسرائيلى القوة الضاربة الفتاكة، التى لا تمتلك إمكانية مواجهة الأساطيل المعادية فحسب، بل حتى تقديم الإسناد اللازم للوحدات البرية التى تنفذ مهام قريبة من البحر. وفق المقاييس النوعية، يمكن القول إن السفن والقوارب البحرية التى يمتلكها جيش الدفاع الإسرائيلى تتفوق وبشكل ملحوظ على ما تمتلكه سوريا.

على هذا، فإن إسرائيل اليوم تحتفظ بتفوق نوعى كبير من الناحية التقنية والتطور بالمقارنة مع سوريا. يبدو هذا التفوق واضحا بالدرجة الأولى على مستوى القوة الجوية، منظومات التحكم بالوحدات، الحرب الإلكترونية، الاتصالات، التجسس والاستطلاع. يمتلك الجيش الإسرائيلى قدرة على المناورة أكبر، ويتم باستمرار إدخال آخر ما وصلت إليه التقنيات الحربية العالمية من معدات على جميع صنوفه وتجهيزها بأحدث الأسلحة. بالتوازى، وعلى الرغم من كل المصاعب، تستمر عملية تحديث القوات المسلحة الوطنية الإسرائيلية "جيش – ٢٠١٠".

وفى نفس الوقت فإن القوات المسلحة السورية تمر الآن بفترة عصيبة: حيث أصبحت الأسلحة قديمة من الناحية التقنية ومن ناحية الصلاحية، كما تقلصت عدد المؤسسات العسكرية التعليمية والتمارين الحية بسبب الضائقة المالية التى تمر بها البلاد. عدم توفر الإمكانيات اللازمة لعقد صفقات سلاح كبيرة أعاقت بشكل كبير الخطط الرامية لوضع برنامج لإعادة تسليح القوات المسلحة.

كان للأداء الناجح والفعال للتقنيات القتالية وللأسلحة الأميركية التى استخدمت فى الحرب على العراق ويوغسلافيا الأثر الكبير على القادة والضباط السوريين، لأنهم يعلمون جيدا أن إسرائيل تمتلك الكثير من تلك الأسلحة. لذلك فالقيادة السورية قلقة جدا من عدم تمكنها من تجهيز قواتها المسلحة بالمعدات العسكرية المتطورة.

يتضح من التحليل السريع أعلاه لموقف القوات المسلحة السورية والإسرائيلية، أنه لا يمكن الحديث أبدا عن أى توازن أو تكافؤ بين تلك القوتين. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاختلال فى التوازن بين البلدين يميل وبشكل كبير إلى ترجيح كفة القوات المسلحة الإسرائيلية. فى وضع مثل هذا، يصبح من الصعب القول إن بيع أسلحة روسية الصنع (بالأخص منظومات صواريخ باليستية وصواريخ أرض - جو) لسوريا سيغير بشكل جدى معادلة القوى السائدة فى منطقة الشرق الأوسط، مما يشكل تهديدًا حقيقيًا لأمن إسرائيل. خصوصا إذا علمنا أنها ليست بتلك الصفقات الكبيرة التى يستطيع الجيش السورى من خلالها إعادة تسليح كل وحداته المقاتلة. بالإضافة إلى أن المؤسسة العسكرية لن تستطيع التكيف للتعامل مع المهمات الجديدة خلال مدة قصيرة[٩٦].

على هذا تقوم سوريا بمحاولات للتمتع بقوة معينة خلال استراتيجياتها فى مواجهة إسرائيل وتركز على مسألة تطوير أسلحتها التقليدية، حيث خصصت لها

١٢% من الناتج القومى للبلد. بدون شك فإن المبدأ الإستراتيجى لتطوير الأسلحة يعتبر هو السبب الرئيسى لهذا كله. فسوريا كانت مستمرة بما يلى:

١ - متابعة ميزان القوة الإستراتيجى مع إسرائيل، حتى لو كانت تلك المهمة تتطلب البحث عن دعم على مستوى دولى. يسمح لسوريا بالوقوف لوحدها إذا تطلب الأمر بوجه إسرائيل.

٢- التأثير على الدول العربية. دائما ما ترى سوريا من مسألة الصراع بينها وبين إسرائيل الفرصة للعب دور حاسم فى المنطقة من بين الدول العربية، التى تسود بينها التناقضات واختلاف الرأى حول ضرورة الاهتمام بالجانب التسليحى للحفاظ على ميزان القوى بين الدول العربية.

٣- تعزيز القدرات الدفاعية الذاتية، مع الأخذ فى الحسبان، أن الاتحاد السوفيتى السابق كان يمكن أن يوقف عنها الدعم فى أى وقت. لذلك بدأت سوريا منذ زمن بتطوير قدراتها الهجومية والدفاعية لصد أى عدوان إسرائيلى منطلق من الأراضى السورية المحتلة. وقد تأكدت بالفعل تحفظات سوريا تلك: بعد انهيار الاتحاد السوفيتى بدت سوريا وحيدة على مسرح الصراع بدون أى دعم إستراتيجى. وفى محاولة منها لتجنب المواجهة مع إسرائيل وجها لوجه، بدأت سوريا باتباع المناورة فى سياستها مع إسرائيل، من دون التخلى عن حقوقها. كانت من واجبها الحفاظ على الحقوق السورية وحقوق كل دول المنطقة من خلال اتخاذ قرارات بصورة مستقلة لزيادة قوتها وتماسكها[٩٧].

٤- تكثيف الجهود الهادفة إلى إحياء عملية السلام مع إسرائيل. بعد التغيرات الكبيرة التى شهدتها الساحة الدولية، أصبحت سوريا مقتنعة بأن أمامها فرصة جديدة لإيجاد تسوية تضمن لها فرض شروطها.

إن حالة اللاحرب واللاسلم التى تميز الصراع العربى الإسرائيلى لا يمكنها أن تعطى أى نتائج مفيدة، لأن القوى العظمى مصرّة على حل ذلك الصراع، فى الوقت الذى لا تستطيع دول الخليج العربى تقديم أى مساعدة لسوريا. عدا ذلك، فإن سوريا لم تظهر جاهزيتها للدخول فى أى حرب جديدة تكون بديلا للهدنة السائدة الآن، بسبب علمها بضعف قواتها المسلحة وميلان كفة إسرائيل فى ميزان القوى بين البلدين، وخصوصا فى الجانب الهجومى. على هذا الأساس، نرى أن سوريا كانت أول من وافق على مقترح بوش لعقد مؤتمر دولى فى مارس ١٩٩١ لبحث مسألة التسوية فى المنطقة[٩٨]، مع العلم:

١- أن المجتمع الدولى على استعداد لتقديم الدعم السياسى والاقتصادى لجميع أطراف الصراع من أجل العودة إلى عملية السلام، وبالخصوص تقديم الدعم لسوريا التى تمتلك وسائل مختلفة وتستطيع الضغط على بقية الدول لدفع عملية السلام إلى الأمام. فهضبة الجولان لا تعنى لسوريا ما تعنيه سيناء لمصر. فالجولان منطقة فى غاية الأهمية بالنسبة لسوريا، لذلك فهى من أهم أولوياتها المطروحة على طاولة المفاوضات، كما هى لبنان، التى لا تعتبر الهدف بقدر ما هى الوسيلة التى تستخدمها سوريا للضغط على إسرائيل.

٢- صعوبة العملية التفاوضية مع إسرائيل ، التى تسعى للحد من كراهية العرب لها وزعزعة توازن القوى. هذا ما دفع سوريا إلى اعتماد مواقف مرتبطة بالنجاحات التى حققتها، مثل الانسحاب الإسرائيلى من جنوب لبنان وامتداد يد السوريين إلى مفاصل مهمة فى الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى وغيرها.

ولم تتأكد تلك الحقيقة بعد اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، وإنما بعد الهجمات الإسرائيلية المتتالية على النظام السياسى العربى، الذى لم يستطع الوقوف أمام الجهود الإسرائيلية، الساعية لجعل عملية التسوية أكثر توترا[٩٩].

عندما اقتنعت سوريا بأن الظروف السائدة الآن ليست مثالية وتميل لمصلحة إسرائيل، بدأت بمحاولات لتعزيز إستراتيجياتها التقليدية، وخصوصا فى ضوء:

٣- ازدياد التهديدات الإسرائيلية الموجهة لسوريا بشن حرب عليها. الخيار الوحيد المطروح أمام إسرائيل - إما تسوية الأزمة وإما شن الحرب. من الصعب سد الهوة الواسعة التى هى مصدر سوء الفهم بين سوريا وإسرائيل، وخصوصا بعد توقف عملية التفاوض. يمكن فقط سد الفجوة إذا توقف الجيش الإسرائيلى عن التظاهر بالاستعداد للحرب.

٤- ازدياد التهديد الإسرائيلى المرتبط بخطر استخدام سوريا للصواريخ.

من بين التحركات الإستراتيجية السورية فى مواجهة التهديد المتجدد تأتى قابليتها على إعادة التقييم المستمر لتصوراتها، خصوصا إذا ما علمنا أن العملية التفاوضية بين سوريا وإسرائيل على خلاف المفاوضات بين إسرائيل ومصر، حيث ٩٥% منها مبنى على استخدام الورقة الأمنية و٥% على الجانب السياسي(٩٦).

لذلك فقد وجدت سوريا مضطرة لتعزيز القدرات القتالية لقواتها المسلحة وفى جميع المجالات من خلال:

شراء السلاح من دول أوربا الشرقية، وبالخصوص شراء ٣٠٠ دبابة **T-72** (والتى بفضلها وصل تعداد الدبابات السورية إلى ١٣٠٠ دبابة)، وطائرات مقاتلة جديدة "ميغ - ٢٩" و"سوخوى ٢٧-٢٩"، وصواريخ "فاروخ -٧" و"أس أس-٢١"، صواريخ "أرض - جو" بمواصفات تضاهى نظيراتها الأميركية "باتريوت". حصلت سوريا كذلك على ثلاث غواصات روسية الصنع وسفن حربية نوع "روميو" وأبرمت عقدا مع كوريا الشمالية لتزويدها بصواريخ أرض - أرض نوع "سكود - أس".

تطوير الصناعات الحربية المحلية. قامت سوريا وبالتعاون مع روسيا والصين ببناء عدة معامل لإنتاج الذخيرة والمعدات الحربية والأسلحة الخفيفة في مدن حلب وحمص واللاذقية. استخدمت سوريا سابقا التقنيات الكورية الشمالية والأثيوبية والإيرانية لإنتاج صواريخ الأرض - أرض.

تعتبر تلك الخطوات بمثابة قفزات نوعية إلى الأمام، تسمح لسوريا بمواجهة تفوق القوات المسلحة الإسرائيلية وتعطيها إمكانية إلحاق ضرر بليغ بالجبهة الداخلية لإسرائيل.

لكن المعوقات التي تقف أمام تحقيق ذلك بالدرجة الأولى عبارة عن معوقات اقتصادية، تعرقل عملية تمويل صفقات شراء السلاح. تحتاج سورية إلى دعم في هذا المجال على المستوى الدولي أو الإقليمي أو حتى العربي، إلى جانب الموقف الدولي المعارض لهذا التوجه بذريعة الحرب على الإرهاب.

يتوجب على سورية إعادة النظر في مجمل سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول ذات النفوذ وخصوصا مع روسيا، الملتزمة إلى حد الآن بتزويدها بالسلاح المتقدم وتحديث المعدات الحربية التي تمتلكها. نذكر هنا وعلى وجه الخصوص في مجال بناء الطائرات ومنظومات الدفاع الجوي. بالإضافة إلى روسيا يتوجب تحسين العلاقة مع دول الاتحاد الأوربي، التي أبدت رغبتها في بناء علاقات متينة في الجوانب العسكرية مع سوريا وخصوصا بعد إحياء المفاوضات التي ترعاها أميركا بين سوريا وإسرائيل.

بعد انتهاء الحرب في الخليج عام ١٩٩١ وخروج العراق من حلبة الصراع العربي - الإسرائيلي، ونشوء خطر استخدام السلاح النووي، وبالأخص عندما أصبحت الأسلحة النووية تستخدم لخدمة أهداف تكتيكية، هنا سعت القيادة السورية لجذب الانتباه نحوها، خصوصا بعد أن تأكد وبشكل واضح رغبة إسرائيل في مواجهة الدول العربية وحرمانهما من امتلاك السلاح النووي.

ناهيك عن أن سير المفاوضات مع إسرائيل لم يطمئن سوريا بسبب سقف مطالبها العالى وقلة الفوائد التى تم الحصول عليها سواء فيما يتعلق بمرتفعات الجولان أم لبنان[١٠٠].

لذلك بدأت سوريا بتغيير سياستها بخصوص الأسلحة النووية بعد مرور سنوات طويلة وهى لا تمتلك إستراتيجية واضحة. ولأول مرة بعد انتهاء الحرب فى الخليج تعلن سوريا أن الأوضاع التى نشأت جديدا وعلى المستوى الإستراتيجى تؤكد بداية فصل جديد فى تاريخ التسلح النووى فى الشرق الأوسط.

يجب دراسة الإمكانيات التى تفتحت الآن للتطلع نحو الحصول على السلاح النووى. هناك رغبة لتغير الموقف من قضية انتشار الأسلحة النووية بالكامل، مادامت هنالك إمكانية الآن لانتشاره. وكما أشار مايكل ماندلبوم :"إن منع السلاح النووى، مثله كمثل أى منع آخر، لابد وأن يتم خرقه فى الحالات الاضطرارية"[١٠١]. لذلك تحاول الدول الحصول على السلاح النووى المحظور، إذا شعرت أن امتلاكه ضرورة ملحة للحفاظ على كيانها. لكن المشكلة لا تكمن فى هذا فحسب. أعلنت سوريا عام ١٩٨٤ أنها ستبدأ بالعمل على برنامج نووى، متجاوزة المرحلة التقنية.

دفع هذا الإعلان فى وقته الاتحاد السوفيتى لاتخاذ خطوات استباقية لتأمين حماية نووية فى حال أن إسرائيل استخدمت الأسلحة النووية ضد سوريا[١٠٢].

على هذا الأساس اتبعت سوريا سياسة تسلح جديدة، مبنية على التأكيد على حقها فى امتلاك مفاعل نووى. ومادامت عملية بناء قدرات نووية ينظر إليها كونها قوة نسبية، فسيكون من الصعب وقفها أو السيطرة عليها. ووفق المعلومات التى تسربت، فإن سوريا كانت قد وقعت اتفاقية مع الصين لبناء مفاعل ذرى صغير.

تتناسب تلك الاتفاقية مع معايير وضوابط الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكننا وكما يبدو، كانت قد ألغيت ولأسباب غير محددة: ابتداء من كون سوريا سعت لتحقيق أهدافها فى عملية التفاوض، على الرغم من عدم توفر الإمكانيات لديها، وصولا إلى الضغط الأمريكى الذى مورس لإلغاء تلك الاتفاقية.

وبعد فترة وجيزة، نقلت وسائل الإعلام أن سوريا قد أبرمت عقدا آخر مع الأرجنتين لبناء مفاعل نووى صغير للأبحاث، بقدرة لا تتجاوز ٣ ميغاواط، يعمل باليورانيوم المخصب للأغراض الطبية. لكن ونتيجة الضغط الإسرائيلى تم فسخ ذلك العقد[١٠٣].

أجبرت الحكومة الأرجنتينية على الإعلان عن أن إتمام الصفقة النووية مع سوريا سيتم على ضوء استشارة عدد من دول المنطقة، والمعنى هنا إسرائيل. أيا كانت الحالة عند محاولة امتلاك تقنيات نووية، إلا أنها كلها ذهبت أدراج الرياح، على الرغم من وضوح الأهداف السورية، الساعية لبناء ترسانة نووية مقتدرة. تلك الظروف مرتبطة بما يلى:

- بناء قدرات نووية مرتبطة بالإمكانيات الإستراتيجية العامة، التى بموجبها يمكن أن تتطابق دوافع امتلاك السلاح النووى مع دوافع إعادة بناء القدرات التقليدية. لهذا السبب لا تمتلك سوريا برنامجا نوويا مستقلاً.
- إمكانية بناء قدرات نووية مازال يعتمد على مؤشر بارومترى، يقيس الحالة التى عليها الصراع العربى الإسرائيلى وفرص تسويته[١٠٤]. الغريب فى هذا الأمر: أنه وعلى الرغم من حدة الصراع، لم تفكر سوريا فى إمكانية بناء قدرات نووية. وكما بينت التجربة: تظهر تلك الأفكار مع بداية عملية السلام.
- إمكانية بناء قدرات نووية لا تزال محدودة وضئيلة وفضفاضة. يبدو أن سوريا مقتنعة بأن النهج السياسى الصحيح، الذى يختلف عن الوقوف أمام الضغوط الإسرائيلية والأميركية، يتطلب منها اتخاذ مثل تلك الخطوة.

ليبيـــــــــا:

ننتقل الآن إلى دراسة معمقة لمسألة القدرات النووية الليبية، على الرغم من عدم إمكانية النظر إليها بمعزل عن تاريخ تطور البرامج النووية العربية الأخرى. على الرغم من الميزات العديدة لعملية التسلح النووى الليبى، فمنذ البداية لم تكـن تلك العملية موثوقًا بها، حيث ارتبطت بمحاولات معمر القـذافى للحـصول علـى الأسلحة النووية من الصين عام ١٩٧٠. أعطت الحكومة الصينية انطباعا واضحا: "السلاح النووى لا يمكن عرضه للبيع. فليست فيه أى منفعة لليبيا، لعدم توفر البنية التحتية الفنية فى البلاد"[١٠٥].

من جهة أخرى رأى القذافى فى عملية بناء القدرات النووية الباكستانية تلك الطريقة، التى يمكن بواسطتها إزالة المخاطر التى تعصف بالمنطقة.

ليبيا – دولة غنية بالموارد الطبيعية والمالية. فى جنـوب الـبلاد توجـد منـاجم اليورانيوم عالى التخصيب. استطاعت ليبيا جعل البرنامج النووى الباكستانى حقيقة واقعة.

سيصاب الرئيس معمر القذافى بإحباط كبير إذا كان يأمل فى الحصول على السلاح النووى من الباكستان. يتوجب على الكثير من الدوائر الأمنية دفـع مبـالغ طائلة للحصول على معلومات عن هذا الأمر.

الباكستان – دولة مسلمة غير عربية، تقع بعيدا عن المنطقة وليست معنيـة بشكل مباشر بالصراع فى الشرق الأوسط. من هنا، فإن تقديم المساعدة للعـرب لا يعتبر من أولويات السياسة الباكستانية[١٠٦].

مع ذلك، لا يمكن لنا أن نتجاهل إمكانية أن تكون الباكستان قد قـدمت مـا تمتلكه من خبرة لمساعدة ليبيا فى مجال الطاقة النووية[١٠٧].

إذا كان الرئيس معمر القذافى قد حاول أن يحد من القدرات النووية الإسرائيلية، فهذا لا يعنى أن هدفه هو ضرب إسرائيل بالقنبلة النووية. كل ما أراده هو الوصول إلى تعاون مشترك فى المجال النووى، والذى بفضله يمكن للدول العربية تخطى إسرائيل.

من الممكن إذا انطلقنا من وجهة النظر التى تقول "إن لدى العرب الرغبة الدائمة فى البحث عن البطل"، والرئيس معمر القذافى حاله حال سلفه الرئيس جمال عبد الناصر يجد فى نفسه تجسيدا لهذا البطل المثالي(١٠٨). هنا يدخل عنصر إضافى جديد، يتمثل بالحاجة إلى تعزيز الوحدة العربية والحصول على القنبلة النووية(١٠٩). هذا هو السبب الرئيسى الذى دفع القذافى لتبنى موقف سلبى من حرب أكتوبر عام ١٩٧٣.

بالرغم من أن جهوده لم تكلل بالنجاح، لكنه ظل مصرا على رفض الدخول فى حرب تستعمل فيها الأسلحة التقليدية فقط، وبدون توفير غطاء حماية نووى.

واضح أن منطق القذافى يؤدى إلى ما يلى: فى اللحظة التى يستطيع العرب فيها امتلاك سلاح نووى، ستشعر إسرائيل بالخطر الحقيقى الذى يهددها. طرح القذافى ذلك الرأى لأنه شعر بمسؤوليته أمام ما يجرى. وقدم مقترحا للخروج بحل منطقى عرضه على بقية القادة العرب(١١٠).

من الضرورى الإشارة إلى أن معمر القذافى كان قد أظهر رغبة كبيرة فى تطوير برنامج نووى. وعلى الرغم من رفضه المطلق لإنتاج الأسلحة النووية، فإنه سعى لإظهار تحفظه، حتى من نوايا إسرائيل. لكنه لم يلغ فكرة الانتقام بشكل رد يتم بمساعدة طرف ثالث على أى هجوم محتمل، نتيجة التهديدات والتصرفات المستمرة التى تبدر بين الحين والآخر من جانب إسرائيل.

أدرك الاتحاد السوفيتى فى وقتها أن امتلاك ليبيا للقدرات النووية يمكن أن يوفر له الأجواء المناسبة، التى يمكن استغلالها لبسط النفوذ فى منطقة الشمال الإفريقى. ليبيا هى الحليف القوى، الذى يمتلك أهمية إستراتيجية كبيرة، بوصفه قاعدة لنشر الصواريخ السوفيتية البعيدة المدى.

تطابقت رغبة معمر القذافى فى تلك المسألة مع رغبات القيادة السوفيتية فى تعزيز وجودها العسكرى فى منطقة الشرق الأوسط. توطدت تلك العلاقات المتبادلة الوثيقة بعد فشل التجربة السوفيتية فى مصر(١١١).

فى عام ١٩٧٣ تأسست فى ليبيا منظمة للطاقة الذرية. كانت تلك خطوة، تسمح لها فيما بعد بوضع الحجر الأساس لبناء قدرات نووية.

بذلت ليبيا بالفعل كل جهدها للحصول على جميع ما هو ضرورى لتكملة الحلقات اللازمة لإنتاج الوقود النووى، مبرمة لعدة صفقات مع العديد من الدول. كانت أولى تلك الخطوات، الحصول على مفاعل ذرى عام ١٩٧٥، مخصص للبحوث العلمية وبقدرة ١٠ ميغاواط.

قدمت لليبيا تنازلات من أجل انضمامها إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. خصصت أرضًا فى مدينة التاجورا الليبية لنصب المفاعل هذا، وكان من المفترض أن يبدأ المفاعل بالعمل فى عام ١٩٨١(١١٢). وعلى الرغم من توقيع ليبيا لمعاهدة الحد من الانتشار منذ عام ١٩٧٥، فإنها لم توقع على اتفاقية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا فى عام ١٩٨٠.

كانت ليبيا أثناء ذلك مستمرة فى عملية الحصول على اليورانيوم من مختلف الدول. فقد حصلت من نيجيريا لوحدها على ٤٥ طنًا من اليورانيوم للفترة بين الأعوام ١٩٧٧-١٩٨١ فى عام ١٩٧٧ وأثناء زيارته لموسكو وقع معمر القذافى اتفاقية لبناء مفاعل موزع ومعمل لفصل الماء "ليفيسا" بطاقة ٤٤٠ ميغاواط. وخلال

الزيارة الثانية للقذافى إلى موسكو فى ديسمبر ١٩٧٧ تم التوقيع على الاتفاقية المكملة، التى تقضى بدفع ليبيا قيمة العقد بشكل نفط أو غاز.

كان من المتوقع أن لا يتحول هذا المفاعل إلى جزء من القدرة النووية العسكرية لليبيا، لأن الاتحاد السوفيتى يأمل فى أن توافق ليبيا على نصب منظومة سيطرة ومراقبة دقيقة مع المفاعل لمعرفة كيف تسير الأمور هناك(١١٣).

من جهة أخرى، ليبيا التى أرادت تنفيذ هذا العمل، طرقت أبواب العديد من الدول. ففى عام ١٩٧٨ وقعت مع الهند اتفاقية تعاون نووى، ينص على التزام الأخيرة بمساعدة ليبيا بالتقنية النووية الهندية فى مجال إنتاج الأسلحة.

لكن فى عام ١٩٨٤ لم تخف أنديرا غاندى تحفظاتها على الاتفاقية الهندية - الليبية التى وقعت فى عهد رئيس الوزراء موراردجى ديساى: "علينا الوقوف بوجه تلك النشاطات قبل أن تدخل ضمن بنود الاتفاقية. فالهند غير ملزمة بتزويد ليبيا بالتقنيات الخاصة بإنتاج الأسلحة النووية، وليس لديها النية لفعل ذلك"(١١٤). وفى نفس السياق قدمت ليبيا المساعدة للأرجنتين خلال الأزمة حول جزر الفوكلاند، عن طريق تزويدها بأسلحة تقليدية عام ١٩٨٢ بقيمة ١٠٠ مليون دولار. بالمقابل كان قد وصل وفد تجارى أرجنتينى إلى طرابلس متخصص بتصدير الأسلحة النووية، وذلك لبحث إمكانية بيع الأرجنتين مفاعلاً نوويًا لليبيا. كما أقامت ليبيا علاقات وثيقة مع البرازيل فى مجال الحصول على اليورانيوم ومعدات تقنية أخرى. وفق تقارير بعض المصادر فإن ليبيا أوقفت جميع نشاطاتها فى المجال النووى، لكن وبعد انتهاء الحرب فى الخليج عام ١٩٩١، وانهيار الاتحاد السوفيتى، أعادت ليبيا العمل ببرنامجها النووى، من خلال توسيع الجهود البحثية وتعزيز قاعدتها العلمية.

حاولت ليبيا وبشتى الوسائل ومنها التهريب، الحصول على المواد والتقنيات النووية عن طريق الصفقات السرية فى السوق السوداء. وبفضل جهود العلماء

والفنيين المختصين الذين هاجروا من الاتحاد السوفيتى بعد انهياره، استطاعت ليبيا تحقيق تقدم مضطرد: ارتفعت الطاقة التشغيلية لمفاعل تاجورا إلى ١٥ميغاواط. يعتبر هذا المفاعل، واحدا من أكبر المفاعلات العربية المخصصة للجوانب البحثية، والتى وصلت إلى مرحلة التشغيل(١١٥).

بغض النظر عن ما آلت إليه المحاولات العربية السابقة فى المجال النووى، كان معمر القذافى واثقا تماما من ضرورة أن يمتلك العرب سلاحا نوويا، لمواجهة القدرات النووية الإسرائيلية.

فى مايو ١٩٩٥ قال معمر القذافى: "يجب على العرب إنتاج قنبلة نووية، بالأخص لمعادلة ميزان القوة مع الترسانة النووية الإسرائيلية"(١١٦). هذا يعنى، أن ليبيا مازالت تبذل الجهود فى هذا المجال لقناعتها بضرورة تعزيز القدرات النووية للأغراض الدفاعية.

إذا أردنا أن نقيم محصلة هذه التجربة، فسيتضح لنا التالى:

١- الجهود التى بذلتها ليبيا فى مجال الطاقة الذرية بينت افتقادها لقاعدة صلبة تستند عليها مشاريع تطوير القدرات النووية. انفتحت أمامها فرص عديدة لتطوير صناعتها النووية، لكن بشكل عام تميز البرنامج النووى بعدم الاستقرار.

٢- إمكانية توقف النشاط جزئيا أو حتى كليا استجابة للضغوط الخارجية أو الداخلية لا يعنى أن المسببات التى دفعت لذلك النشاط فى المجال النووى قد انتهت. السعى لتطوير القدرات النووية مرتبط بشكل عام بتطور الأحداث السياسية فى المنطقة والعالم، وخصوصا فى ضوء حقيقة كون العرب قد أدركوا خطورة القدرات النووية الإسرائيلية.

٣- السعى المجهد لتطوير القدرة النووية لا يتعارض مع امتلاك الأنواع المختلفة الأخرى من أسلحة الدمار الشامل: البيولوجية والكيماوية،

على الرغم من أن النوع الأخير بمختلف أصنافه يتطلب شروطا خاصة لنقله وأساليب معينة لاستخدامه.

تعتبر القوات المسلحة الليبية صغيرة من ناحية التعداد، لكنها مجهزة بكميات كبيرة من الأسلحة والمعدات القتالية – أكثر من اللازم بكثير، خصوصا إذا أخذنا بالحسبان عدم وجود مقاتلين احتياط كاف (باستثناء "القوات الشعبية"). لذلك، كانت ليبيا تسمى سابقا "ترسانة السلاح فى الوطن العربى"، نظرا لأنها خزنت كل تلك الأسلحة لتقوم بتزويد الدول العربية بها فى حالة نشوب الحرب مع إسرائيل.

خضعت ليبيا منذ العام ١٩٩٢ لعقوبات فرضتها عليها الأمم المتحدة تمنع توريد السلاح. تم فرض العقوبات نتيجة رفض القذافى تسليم اثنين من وكلاء المخابرات الليبية، لعلاقتهم بتفجير الطائرة التابعة لشركة "بان أميريكان" فوق اسكتلندا عام ١٩٨٨. وعلى الرغم من أن ليبيا كانت تبدو أنها نجحت فى بداية فرض الحصار لعقد بعض صفقات الأسلحة، وعلى الخصوص مع يوغسلافيا، لكن هذا لم يكن كافيا لتعزيز القابلية القتالية لترسانتها الضخمة من الأسلحة. ووفق تقارير عدد من الخبراء، فإن ٥٠% من الأسلحة الليبية لم تعد بمواصفات تسمح لها دخول المعارك. بالإضافة إلى أن أغلب الأسلحة أصبحت من الناحية الفنية قديمة.

رفعت العقوبات عن ليبيا عام ١٩٩٩، ومن المتوقع أن تستأنف ليبيا عقد الصفقات الضخمة لشراء الأسلحة والمعدات الحربية المتطورة الموجودة لدى شركات السلاح العالمية، وخصوصا أن بيع النفط أصبح يوفر لخزينة الدولة مبالغ مالية هائلة يمكن بواسطتها دفع قيم أى صفقة سلاح مهما كانت كبيرة.

يعتبر مستوى إعداد وتدريب الجيش الليبى ليس بالعالى حتى لو قارناه مع جيوش بقية الدول العربية، وعلى الأخص مشاركته وأدائه الغير ناجح أثناء تدخله فى الحرب الأهلية التشادية فى ثمانينيات القرن العشرين، فقد الجيش الليبى ما بين فبراير ومارس ١٩٨٧ فقط حوالى أربعة آلاف جندى.

الأسلحة الليبية الغير تقليدية:

سعت ليبيا ولسنوات طويلة إلى الحصول على أسلحة دمار شامل والمعدات اللازمة لإطلاقها، لكن القصور التقنى الذى يعانى منه قطاع الصناعة فى ليبيا وعدم وجود الكوادر الفنية، بالإضافة إلى الحصار مابين ١٩٩٢ - ١٩٩٩ كان قد أعاق المضى قدما للتطور فى ذلك المجال. حاولت ليبيا الحصول على التقنيات المتعلقة بإنتاج القنبلة الذرية فى الأعوام ١٩٧٠ - ١٩٨٠ (مثلا المفاعل النووى المخصص للأغراض العلمية السوفيتى الصنع فى مدينة تاجورا وبطاقة تصل إلى ٥ ميغاواط)، لكن وبعد أن اقتنعت ليبيا بعدم إمكانية ذلك، ركزت جهودها على إنتاج الأسلحة الكيماوية والأسلحة التى تحملها. لم تتعد محاولات الحصول على الأسلحة البيولوجية حدود الأبحاث المختبرية (على الرغم من أن بعض المصادر نشرت معلومات تتحدث عن إنتاج ليبيا للمواد السمية وغيرها من الأسلحة البيولوجية).

الأسلحة الكيماوية:

ليبيا مثلها مثل بقية الدول التى تمتلك قاعدة صناعية متأخرة (سوريا مثلا) تركز جهودها على إنتاج الأسلحة الكيماوية الأرخص نسبيا. أصبحت الصناعات الكيماوية المدنية قاعدة للانتقال إلى إنتاج الأسلحة الكيماوية.

منذ العام ١٩٨٠ بدأت ليبيا بإنتاج المواد السامة التى تؤثر على الجهاز العصبى فى معمل يقع فى الرباط، وقامت بتجربتها لأول مرة عام ١٩٨٧ فى تشاد ضد المتمردين. من المفترض أن يكون هذا المعمل قد أنتج إلى حد إغلاقه عام ١٩٩٠ أكثر من ١٠٠ طن من المواد السامة. فى عقد التسعينيات بدأت ليبيا بناء

معمل فى طرهونة التى تقع جنوب شرق طرابلس مخصص كذلك لإنتاج الأسلحة الكيماوية. المفروض أن تكون ليبيا قد توقفت الآن عن إنتاج الأسلحة الكيماوية، لكنها تمتلك مخزوناً من تلك المواد (وكميات قليلة من المواد الحارقة للجلد وغازات الأعصاب) ومن الممكن أن تعيد خطوط إنتاج المواد السامة بشكل سريع[١١٧].

الجزائر

منذ أن حصل الجزائر على الاستقلال عام ١٩٦٢ وإلى يومنا هذا وهو يسير على نهج خلط السياسة بالقرارات الإستراتيجية. أدى تطلع الشعب الجزائرى لتحقيق أهداف الثورة إلى تسهيل مهمة قادة الثورة المتشددين فى الوصول إلى مراكز قيادية فى البلد.

لقى هذا النوع من التداخل السياسى الإستراتيجى اهتماما كبيرا من كل الأوساط الرسمية والشعبية، الذين يعتبرون أن أفضل من يقود الجزائر هم قادة جبهة التحرير، الذين يتحكمون بالمجتمع والدولة وببرامجه السياسية، ويقومون بتنفيذ المشاريع التى من شأنها مواجهة التحديات وبناء البلاد وخصوصا على مستوى التسلح الإستراتيجى.

فإذا كانت الستينيات فترة إعادة بناء النظام الداخلى للدولة الجزائرية، فالسبعينيات أصبحت فترة تحول مهمة وحساسة فى النظرة الإستراتيجية الجزائرية لأسباب تعقيد العمل الوطنى وصعوبة التعامل مع التحولات الاجتماعية، وخصوصا فيما يتعلق بعملية التنمية فى البلاد.

حاولت الجزائر خوض تجربتها الخاصة، عدا ذلك، استلهمت القيادة الجزائرية التاريخ كعنصر للتوحد والنضال، كذلك كحافز لبناء يسمح لها شغل مكانة متميزة.

فى حدود هذا الفهم تم اتخاذ أولى الخطوات فى مجـال تعزيـز القـدرات النووية كوسيلة يمكن بواسطتها التغلب على كل المصاعب.

ومنذ العام ١٩٧٣ وخلال السنوات التى تلت يلاحظ تطور ملحـوظ لنـشاط الجزائر فى هذا الاتجاه، فقد أقامت علاقات مع الدول النووية الكبرى، وبـالأخص مع روسيا ومع الدول الأقل تطورا من الناحية الاقتصادية مثل الأرجنتين.

الجهود التى بذلت حتى النصف الثانى من عقد الثمانينيات لم تكلل بالنجـاح. فى تلك الفترة تبلورت العوامل المكونة للوعى النابع من التطلعات الوطنية. ترتبط تلك العملية نوعا ما برغبة القيادة الجزائرية فى إنجاز شكل من أشـكال المنجـز الوطنى. فى الواقع فإن الجهود التى بذلت فى هذا الاتجاه كانت قد أعطت نتائج لـم يسبق لها مثيل. تم تأسيس الاتحـاد المغـاربى فـى ١٩٨٩/٢/١٧ المكـون مـن (المغرب، ليبيا، الجزائر، موريتانيا).

كانت من مهامه جمع تلك الدول على مبادئ مشتركة لمواجهـة المتطلبـات التى تحتاج إليها تلك الدول فى جميع المجالات. وبالرغم من الآمال الكبيرة التـى عقدتها الجزائر على ذلك الاتحاد، لم تثمر جهودها فى التأسيس لقواسم مشتركة يتم ترجمتها إلى مبادئ عمل محددة ومواقف إستراتيجية، وخصوصا بعـد أن شـهدت سياستها تغييرات كبيرة نتيجـة التناقـضات الفكريـة داخـل القيـادة الجزائريـة نفسها[١٠٨].

كان لعدم السيطرة الكافية على السياسة الداخلية بصماته السلبية الواضـحة على ملامح سياسته الخارجية، التى تميزت بالتقلب والتناقض المستمر فى الموقف من العمل المشترك مع دول المغرب العربى، لكن يبقى الانعكاس الواضـح لتلـك المشكلة هو غياب التماسك بين دول تلك المنطقة.

إن انعدام التماسك يجعل هذه البلاد غير متكافئة من حيث الروابط الإستراتيجية مع جيرانهم من دول البحر الأبيض المتوسط. أدركت الجزائر أن تعزيز قوة الدولة يمكن له أن يكون الوسيلة، التى تقف بها لمواجهة المساعى الهادفة إلى تهميش أو تجاهل الجزائر، بنفس القدر الذى يمثله كطريقة للتعبير عن المواقف السياسية. عصرنا هذا لا يعرف أن يقيم الدول إلا بالقوة التى تمتلكها.

على هذا الأساس، سجلت خطوات نوعية فى نهاية عقد الثمانينيات بخصوص البرنامج النووى للجزائر، التى بدأت تتطور متغلبة على كل المعوقات التى وضعت فى طريقها للحصول على تقنية إنتاج الطاقة الذرية، من خلال بناء قاعدة علمية صحيحة لإنتاج اليورانيوم أو نظائره الأخرى. أسس مركز للبحوث النووية بالقرب من العاصمة، حيث تم نصب مفاعل نووى صغير أرجنتينى المنشأ بطاقة لا تتجاوز ١ ميغاواط، تم استيراده عام ١٩٨٩ ضمن الضوابط الملتزم بها أمام المنظمة الدولية للطاقة الذرية.

كما استطاعت الجزائر من التغلب كذلك على الضغوطات السياسية التى مورست ضدها. فقد جعلوها توقع على اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية مع التأكيد على أنها لن تحاول الحصول أو إنتاج الأسلحة النووية. ومنذ ذلك الوقت تخضع نشاطات الجزائر النووية وطبيعة استخداماتها تحت الرقابة الدولية (١١٩).

مع بداية عقد التسعينيات، أصبحت الجزائر تتخذ خطوات جديدة، بالدرجة الأولى، فى السياسة الخارجية فى المنطقة. من الممكن أنها كانت تريد من ذلك التغطية على الأزمات الداخلية من خلال تحولها إلى معقل دائم فى شمال أفريقيا.

لا يمكن الخوض فى صراع كهذا متجاهلين سياسة خلق التوترات. وقد أكدت الجزائر على شرعية مخاوفها وضرورة لعب دور أكبر فى المنطقة، مع عدم التقصير فى بذل أى جهد لتحقيق ذلك. أرادت الحكومة الجزائرية التالية

التوسع فى النفوذ بشكله العمودى، من خلال تعزيز قدراتها التسلحية أعلى من المستوى المعتاد. كما أنها كانت تنوى التوسع إلى الجنوب، حيث تربطها بتلك المناطق العديد من الصلات الجغرافية والسياسية والتاريخية والقبلية، وحيث تقوى العلاقات التى تربط الجزائر مع كل الدول الصحراوية، وخصوصا بعد أن أدركت، أن سياستها الإقليمية مبنية على المشاركة مع تلك الدول، وليس الانعزال عنهما.

وتأكيدا لتلك النوايا، أعلنت وكالة المخابرات المركزية الأميركية، أن الجزائر تنوى بمساعدة الصين بناء مفاعل نووى بحثى بالقرب من مدينة عين وسارة، التى تقع جنوب العاصمة. واستنادا إلى تلك المصادر، فإن طاقة المفاعل يمكن أن تزيد على ٤٠ ميغاواط، وفق العقد الموقع عام ١٩٨٣، ومن كان قد دخل الخدمة فى نهاية الثمانينيات.

يمكن لمفاعل بتلك القدرة أن ينتج البلوتونيوم، هذا يعنى أن ذلك المفاعل لا يمكن حصر استخداماته بالأغراض السلمية أو العلمية فقط، مما أعطى الحجة لبقية الدول للتشكيك بنوايا الحكومة الجزائرية، خصوصا إذا أخذنا فى الحسبان أن الجزائر والصين عندما شرعوا ببناء المفاعل، لم يكونوا قد وقعوا بعد على معاهدة الحد من الانتشار. بالتالى، فهم غير ملزمين بالسماح للمراقبين الدوليين بالقيام بزيارات للسيطرة على عمل المفاعل(١٢٠).

نتيجة لقلق المجتمع الدولى من وضعية كهذه، يمكن لنا أن نلاحظ، بأن الجزائر كانت قد تعرضت لضغوط كبيرة منذ شهر مايو ١٩٩١، بهدف إجبارها على وضع هذا المفاعل تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال التوقيع على ملحق إضافى.

تم تحقيق ذلك فى فبراير ١٩٩٢ قبل أن توقع الحكومة الجزائرية على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية فى أواخر عام ١٩٩٥. خفت الضغوطات

عندما تأكد المجتمع الدولى بأن الجزائر كانت قد جمدت برنامجها بسبب عدة عوامل: الوضع الداخلى المتأزم، المشاكل المالية والوضع الاقتصادى العام، وكذلك آثار التوجه الدولى للحد من انتشار السلاح النووى، وخصوصا منع عقد صفقات بيع وشراء التقنيات العالية الدقة.

إذا قيمنا إمكانيات الجزائر فى الجانب النووى، فيمكن القول إنه يمتلك قدرات نووية متواضعة (يمكن ملاحظة ذلك من خلال طاقة المفاعل الموجود فى عين وسارة)، فهو يستطيع إنتاج كمية محدودة جدا من البلوتونيوم اللازم لإنتاج الأسلحة النووية. فلا يمكن إجراء التفاعلات الكيماوية التى تفصل نظير البلوتونيوم – ٢٣٩.

لكن جهود الجزائر تؤكد أن بناء قدرات نووية كخيار للدولة، لم تكن موجهة للتصدى لعدو خارجى، خصوصا إذا علمنا أن نشاطاتها لتنفيذ البرنامج النووى لم تكن مرتبطة بالصراع العربى الإسرائيلى. بذلك تكون الجزائر قد أرادت أن تعزز من نفوذها الإستراتيجى ولا تقف على الجانب تتفرج على الأحداث العالمية، التى، وحسب رأى الحكومة الجزائرية، يمكن فهمها عن طريق التفاعل المتبادل معها فقط وعلى أساس التكافؤ وتكوين التحالفات المشتركة بين دول العالم[١٢١].

لأول مرة فى تاريخ الجزائر يتم تطبيق قانون جديد ينظم "الخدمة العسكرية فى الجيش الوطنى الشعبى". تركز هذه الوثيقة بوجه خاص على الحاجة إلى تحسين الكفاءة النوعية لمختلف صنوف القوات المسلحة، واختيار معايير موحدة لتطوير إمكانيات المقاتل بصورة فردية، وتنظيم العمل الجماعى كوحدات قتالية قادرة على الدخول فى أصعب المواجهات. وكذلك مراقبة تصرفات الجيش الوطنى الشعبى الجزائرى لتكون متطابقة مع معايير القانون الدولى.

رسميا نص قانون الخدمة العسكرية الجزائرى على المساواة بين الرجل والمرأة كعناصر مقاتلة. اختصرت مدة الخدمة الإلزامية حسب القرار من ١٨

شهرا إلى ٦ أشهر. على أن يتم فى المستقبل التطوع فى صفوف الجيش الوطنى الشعبى عن طريق توقيع العقود مع الجنود.

أعلنت الحكومة الجزائرية العفو عن المقاتلين السابقين ضمن صفوف الجماعات الإسلامية المتطرفة. أطلق سراح حوالى ١٥٠ معتقلا من السجون الجزائرية. شمل العفو ٢٦٢٩ مقاتلاً من المشاركين فى التنظيمات المسلحة المناوئة للحكومة.

أجرت الجزائر فى ٢٨ فبراير ٢٠٠٦ مناورات عسكرية للقوات البحرية ضمن حدود مياهها الإقليمية بمشاركة عدد من دول حلف الناتو. شارك فى تلك التدريبات سفينتان حربيتان وخمس كاسحات ألغام من حلف الناتو تمثل القوات البحرية لدول ألمانيا، إسبانيا، إيطاليا، تركيا. بالإضافة إلى سفينتين تابعتين للبحرية اليونانية لتقديم الدعم.

الفصل الثامن

انتشار السلاح النووى فى المنطقة. المشكلات والمقدمات

إذا أردنا أن نسمى الحدث الأهم من بين الأحداث المرتبطة بالمتغيرات الإستراتيجية على مستوى منطقة الشرق الأوسط، فيمكننا القول إن ذلك الحدث هو تزايد المعدل العام لانتشار السلاح النووى فى تلك المنطقة. مما لا شك فيه، إن زيادة انتشار وتداول هذا النوع من السلاح، أصبح يشكل مشكلة، خصوصا بعد ظهور مسألة الأمن. أصبح ينظر لمفهوم الأمن كحجة تدفع الدول لوضع خطط إستراتيجية خاصة، تهدف إلى مساعدة تلك الدول على التصدى لأى تهديد أو خطر.

بالنتيجة أصبح الأمن والنظرة الإستراتيجية مرتبطاً أحدهما بالآخر، من حيث المراحل والحلقات، إلى درجة يصعب بها فصل أحدهما عن الآخر. هذا يعنى ظهور معادلة توازن جديدة، التى فى حالة بروز خطر مفاجئ مع كل ما ينتج عنه من تبعات، تستدعى وبالسرعة الممكنة اتباع إجراءات مناسبة للتصدى لتلك المخاطر.

لهذا يتوجب العمل بمنطق التفاعل مع الأحداث، الذى لا يؤمن فقط قوة ردع مهمة، بل احتكار لتلك القوة وقابلية على الضغط على العدو.

حتى وإن استطاعت الجهود الصغيرة المنفردة من تنظيم نوع من الأمن والمكانة التى تمكن من لعب دور معين، فإن توحيد تلك الجهود الصغيرة المبعثرة هنا وهناك فى بوتقة واحدة متكاملة، يمكن أن يساعد بشكل حقيقى فى تغيير الخارطة الأمنية فى المنطقة. هذه البديهية البسيطة واجهت معارضة شديدة فى ضوء الأحداث الكثيرة التى مرت بها المنطقة.

١- طبيعة وإمكانية بناء مظهر من مظاهر الاستقرار فى المنطقة.

أثار البرنامج النووى الإسرائيلى جدلا واسعا ضمن منظومة المفاهيم الإستراتيجية الجمعية أو الفردية فى العالم بشكل عام وفى الشرق الأوسط بشكل خاص، مولدة أزمة مستعصية تفاقمت بسبب المخاوف الأمنية وعناصر عدم الاستقرار[١٢٢].

لم يلعب العرب على وتر عدم الاستقرار هذا أو انعدام الأمن. قد يكون بسبب فى ذلك، كونهم واثقين جدا من قدراتهم الذاتية فى تحقيق الأمن بشكل كامل. استغل الإسرائيليون ذلك، وبذلوا كل ما يملكون من جهد فى سبيل توجيه عدم الاستقرار فى المنطقة ليكون فى مصلحتهم، من خلال إعلانهم عن خطة إستراتيجية لبناء قدرات نووية، ومن ضمنها الأسلحة النووية بهدف حماية أمنها.

كان هناك من يعارض[١٢٣] وجهة النظر القائلة بأن انتشار السلاح النووى مهما كانت مسبباته وأهدافه، يمكن أن يساعد على الوصول إلى شيء من الاستقرار المتولد نتيجة التوازن فى القوى. لكن امتلاك إسرائيل لقدرات نووية جعل العرب فى مستوى غير متكافئ، ودفعهم إلى السعى لإعادة التوازن لتلك المعادلة.

لذلك فقد أخذوا على عاتقهم:

١) خلق نوع من القوة الرادعة للوقوف بوجه التطلعات الإسرائيلية، بغض النظر عن معارضة بعض الأشخاص، الذين يقولون بأن امتلاك العرب للسلاح النووى، بالإضافة إلى كونه يكسر الاحتكار الإسرائيلى، فهو يزيد من صعوبة أى محاولة سواء على المستوى الإقليمى أو الدولى لمنع انتشار السلاح النووى وإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وكذلك يؤدى إلى سباق تسلح إقليمى أو حتى دولى.

٢) إحداث نقلة منطقية فى طريقة التفكير العربية ذات الطابع المتشدد، التى تستند على التقليل من الوجود الأجنبى فى المنطقة، ناهيك عن دعم سياسة دفاع وردع بوصفها نتيجة منطقية للشعور الواثق بالأمن[١٢٤].

لم يستطع المؤيدون لذلك الخيار قراءة نتائجه بشكل دقيق. فقد دعوا إلى أن يمتلك العرب السلاح النووى، وعاجلا أم آجلا سوف تؤدى دعوتهم هذه إلى دخول القوى الإقليمية فى مرحلة العصر النووى.

أكدت أحداث السنوات الأخيرة على الحاجة الإستراتيجية لهذا الأمر. فالقضية لا تتعلق هنا بحب التسلط بقدر تعلقها بتوفير الحماية الذاتية، والدليل على ذلك، محاولة العراق الفاشلة للدخول كقوة نووية، وتكرار التجربة من قبل إيران لتطوير الطاقة النووية.

لم تكن نشاطات إيران تهدف إلى كسر الاحتكار النووى الإسرائيلى، أو تقديم المساعدة للدول العربية التى تشاركها نفس الدين – الإسلام. حددت إيران أهدافها بما يلى:

- كسر الحظر الدولى على استخدام الطاقة النووية للأبحاث وامتلاك التقنية النووية للأغراض السلمية، التى من دونها لا يمكن أن تعتبر الدولة نفسها متقدمة أو متحضرة. إن التوجه لدراسة الذرة له استخدامات عديدة فى الطب وإنتاج الطاقة الكهربائية.
- شغل مكانة متقدمة فى منطقة الخليج العربى، ولتأمين التوازن مع جنوب آسيا، خصوصا بعد إعلان الهند والباكستان عن برامجهما النووية.

هذا من شأنه أن يجعل الأمور فى المنطقة تسوء مرة أخرى، كما يؤدى إلى عزل إيران. عند ذلك ستعمل الدولة الأقوى كل ما بوسعها لفرض شروطها على

المنطقة أو السيطرة على وجود ذلك الاحتلال، حتى لو تطلب الأمر اللجوء إلى العمليات العسكرية.

في نفس الوقت، يرى الطرف الآخر، أن التسيب في انتشار السلاح النووى يؤدى إلى، أن تشغل المسألة الأمنية المكانة العليا في السياسة. خصوصا في حالة تعارض أهداف السعى لامتلاك القدرات النووية(١٢٦).

ومن أجل خلق سياسة كهذه، ستدفع الحالة الأمنية دفعا إلى حدود الخطر وعدم الاستقرار. تقودنا مسألة الانتشار الإضافى للسلاح النووى إلى قضية مهمة، هو أن الواقع الموضوعى سوف يؤثر حتما على الاستقرار في جميع مناطق الكرة الأرضية وسيتحول العالم إلى ساحة معركة، حيث ستتقاتل قوى دولية مختلفة، طارحة لأفكار إستراتيجية متناقضة. وفى سبيل الإعلان عن وجود أسلحة نووية عند أحد الأطراف الإقليمية، فبالتأكيد يجب خلق أجواء يتزايد فيها الشعور بالمخاطر، وبالتالى لن يقف أى طرف من الأطراف موقفا سلبيا.

يعود السبب في ذلك، كون التوجه نحو الطاقة النووية من شأنه أن يزيد من التوتر، الذى يؤثر سلبا على الجهود المبذولة لتحقيق السلام. المناصرين لهذا الموقف يؤسسون وجهة نظرهم بالإشارة إلى، أن امتلاك إسرائيل للقدرات النووية استدعته مصالحها الخاصة، التى لا تمت بصلة بحماية حدود الدولة أو تأمين الوجود السلمى لكيانها في المنطقة.

ناهيك عن أن السلاح النووى يعتبر بحد ذاته مدعاة مهمة لفض النزاعات، والحجة الموضوعية لامتلاكه قد لا تبدو صغرة. المهم بالنسبة لإسرائيل هو، احتكار مجال الطاقة النووية في منطقة الشرق الأوسط. مما يعطيها عمليا الحق في فرض قواعدها الخاصة على تلك المنطقة(١٢٧). وكما هو معروف، فإن تلك السياسة تشكل خطرا على الوضع الأمنى في الشرق الأوسط، وبالخصوص الشعوب العربية.

لا تعنى تلك السياسة فقط حرمان العرب من امتلاك وإنتاج السلاح النووى، بل لا تسمح لهم حتى بتطوير واستغلال المنجزات العلمية النووية لإنتـاج الطاقـة للأغراض السلمية. لكن ما يشكل الخطر الأكبر، هو أن سياسة الاحتكار النـووى وضعت إسرائيل فى حالة من التفوق المطلق على الدول العربية، التى حرمت مـن إمكانية بناء قدراتها النووية الخاصة(١٢٨). تتجلى حقيقة ذلك التفوق فى أن إسرائيل توجه ضربة قاصمة وشاملة للمواقع العربية، دون الخوف من مواجهـة رد فعـل عربى مؤثر.

أدى التفوق فى القوة هذا إلى أن تقوم الإسـتراتيجية النوويـة الإسـرائيلية بإدخال مفهوم الإكراه فى السياسة. نتيجة تلك السياسة أصبحت القيـادات الحاكمـة فى الدول العربية مقتنعة تماما بعدم جدوى مواجهة إسرائيل بالوسائل التقليدية. كان لكل ذلك أن يساهم فى تعزيز وإشعال الصراع الدامى مع إسرائيل، التى لم تتوقف منذ بداية السبعينيات عن التهديد بالعدوان وسلب حقوق الشعب العربى.

يمكن فهم المخاطر الكامنة وراء امتلاك إسـرائيل للقـدرات النوويـة، إذا استطعنا أن نعرف الأهداف التى تسعى إليها هذه الدولة. باختصار يمكن إجمال تلك الأهداف كالتالى:

١- اعتماد السياسات الإستراتيجية طويلة الأمد لتحقيق المكاسـب، كـذلك استغلال التنازلات السياسية الإقليمية عن طريـق المنـاورة والـدهاء السياسى والاحتواء. هكذا تصرفت إسرائيل عندما وجدت نفسها وقوتها المقيدة وفى وضع لا تحسد عليه فى حرب عام ١٩٧٣، وكذلك فى عام ١٩٩١.

٢- واحد من أهم الأهداف - الاحتلال والضم، ولتحقيق هذا الهـدف يـتم إتباع كل الطرق والأساليب مثل الترويج والدعاية السرية، مما يعطـى لعامل الردع أهمية كبيرة.

٣- الهيمنة السياسية، بوصفها شرطًا أساسيًا من شروط التفوق. ومن ما يساعدها فى ذلك حالة الضعف التى تمر بها الدول العربية.

٤- العلاقة العدائية التى تربط الإسرائيليين بالعرب هيأت الأجواء لشن حملات عدائية موجهة ضد الدول العربية. لم يكن الهدف من تلك الهجمات الغزو، بل إلحاق أكبر قدر من الضرر بالعرب.

ليس فقط الصراع الطويل الذى ميز العلاقات العربية الإسرائيلية هو ما رفع هذا الهدف إلى مصاف الأولويات الإستراتيجية، بل أيضا فى فترة السلام، عندما كانت أقل مشكلة بسيطة تقف فى الطريق، تعجز الطرق السلمية عن حلها، وسرعان ما يتم اللجوء إلى السلاح لحلها.

على الرغم من أن إسرائيل استطاعت الوصول إلى نوع من الاستقرار فى العلاقات مع الدول العربية، التى كانت تسبب لها التوترات، فإنها مستمرة فى خطواتها الحثيثة لتطوير قدراتها العسكرية بالتوازى مع التطور السياسى، وخصوصا بعد أن أدرك العرب ضرورة إعادة تحديد منهجية العمل العسكرى، وتوفير المتطلبات اللازمة لبسط النفوذ الإستراتيجى، حيث إن التهديد لا يكون عسكريا فقط، بل حتى سياسيا.

بذلك، يكون السلوك السياسى والسياقات العسكرية يجمعهما جامع واحد هو الهاجس الأمنى. استغلت إسرائيل هذا الموضوع لإضعاف المعنويات العربية التى تثق بمبدأ الأمن القومى العربى، خصوصا بعد أن تبنت الحكومات العربية فكرة بناء روابط مع الأمن الإسرائيلى وبناء علاقات أمنية مشتركة مع إسرائيل ضمن عملية السلام فى المنطقة[١٣٠].

يكمن هنا خطر كبير، لأن إسرائيل لم تتردد فى محاولة ترجيح كفتها فى ميزان القوة، لكى تستطيع أن تكون بمثابة عامل الاستقرار الذى يحفظ التوازن إذا نشب صراع عربى - عربى.

مثلا، محاولة إسرائيل الحفاظ على توازن القوى العسكرية بين دول الخليج العربى مقابل بقية الدول العربية كاليمن والعراق. أو الوقوف إلى جانب الأردن ضد سوريا. أو مساندة مصر فى مواجهتها للسودان وليبيا. إذا فإسرائيل، باعتبارها محتكرة للسلاح النووى، استطاعت أن تشغل مكانة ضمن معادلة التسوية العربية، مما يعنى وجود اختلال عدم استقرار فى علاقاتها المتبادلة.

فى الوقت الراهن يمكن مقارنة تحركات إسرائيل فى المنطقة العربية بالدور الذى كانت تلعبه بريطانيا فى القرن التاسع عشر، عندما كانت تشكل عاملاً متحكمًا بتوازن القوى فى قارة أوربا. فقد كانت تقف إلى جانب الطرف الأضعف للمحافظة على معادلة التوازن الأوربي[١٣١].

أصبحت إسرائيل تتخذ خطوات باتجاه تعزيز قدراتها النووية عندما أعلنت وبشكل حاسم ضرورة امتلاك ترسانة عسكرية، خصوصا القوة الصاروخية والجوية، القادرة على مواجهة القوات المسلحة العربية، وبناء سلاح دفاع جوى ومنظومات مراقبة لكشف أى هجوم معاد عبر الجو.

يخطئ من يعتقد أن الاعتماد على التقنيات العسكرية المتطورة كان بالنسبة لإسرائيل الخيار الوحيد للحد من توجه العرب نحو امتلاك أسلحة ذات مدى بعيد. بدأت إسرائيل محاولات لإقناع الدول المتقدمة الكبرى للحصول على الدعم السياسى والفنى، ليس لإزالة الخطر الذى يهددها من جانب العرب، وإنما لتحقيق مكاسب خاصة، وتقويم ترسانتها الحربية باستمرار، خصوصا إذا أخذنا فى الحسبان بأن الدول الكبرى لا تعير أهمية لموقف إسرائيل الرافض للتوقيع على معاهدة الحد من انتشار السلاح النووى.

إذا كان رجال الدولة الإسرائيليون واثقين من أن خطواتهم تلك لن تؤدى إلى أن يحاول العرب الحصول على أسلحة غير تقليدية لا تقل فتكا وتدميرا، كالأسلحة

الكيماوية والبيولوجية واستخدامها كوسيلة ردع بوجه التهديدات الإسرائيلية، فنقول إن فكرتهم هذه غير دقيقة، حيث إن العرب عاجلا أم آجلا سيحصلون على أسلحة دمار شامل، وسيستخدمونها لمواجهة أى تهديد محتمل(١٣٢).

على هذا نقول، إن الأسلحة التى لها مدى تأثير بعيد قد تكون الحل الناجح فى المستقبل لتعزيز القدرة على المواجهة. لذلك اهتمت إسرائيل كثيرا بتوسيع القاعدة الصناعية لذلك النوع من الأسلحة جنبا إلى جنب مع تطوير الأسلحة النووية.

من جانب آخر، يبدو أن بناء إسرائيل لقدرات نووية جعل من المنطقة واحدة من أكثر المناطق توترا فى العالم، حيث يمكن أن نتوقع نشوب حرب فى أى لحظة، مع احتمالية استخدام الأسلحة ذات المدى البعيد، خصوصا إذا علمنا الآتى:

- مازالت القوى التى تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية تواجه معوقات مختلفة، من أهمها التقاطعات والتناقضات الدينية والصراعات العرقية والإقليمية. وهذا يجعل من الممكن استخدام هذه الأنواع من الأسلحة لتعزيز النفوذ والهيمنة.

بالإضافة إلى إضعاف الثقة فى دوافعها السياسية، وحرمانها من القدرة على الفعل(١٣٣). من يستطيع حل تلك المشاكل من غير سلاح نووى؟ إن بناء القدرات النووية فى بلدان معينة ذات توجهات متطرفة، سوف يعطى السبب والحجة المنطقية لانتشار الأسلحة النووية. يتباين هنا مدى ثقة السياسيين بأمر كهذا.

إن انعدام التفوق النووى وغياب العقلانية فى تكديس السلاح النووى، بالإضافة إلى عدم إمكانية تحقيق الغلبة فى النزاعات المحلية، ينتج سباقًا جنونيًا محمومًا لامتلاك تلك الأسلحة.

في كل مرة تتوسع فيها رقعة انتشار السلاح النووى، ويكون ذلك الانتــشار فى مناطق بعيدة عن البلد المنتج، تنشأ مخاطر من احتمالية وقوعه بيد أشخاص لا يفهمون مدى خطورة وحساسية التعامل مع أسلحة من هذا النوع. قد تتزايــد تلــك المخاوف إذا انتبهنا إلى نقطة مهمة، هى أن العمليات الإرهابية فى إسرائيل تــزداد مع ازدياد ونيرة العنف والتهديد من الجانب الإسرائيلى.

هناك شبكة واسعة من المنظمات التى تغذى العنف. هذا الوضع هو نتيجــة لرؤية من الرؤى السياسية السائدة فى إسرائيل، والتى تنطلق من أهــداف سياســية ولا ترتبط بأهداف مادية. كذلك فإن وضعًا كهذا متعلق بالرؤية السياسية الداخليــة بقدر تعلقه بالسياسة الخارجية(١٣٤). كما حصل فى عملية "بابل" الموجهة لــضرب المفاعل النووى العراقى عام ١٩٨١ قبل الانتخابات الإسرائيلية التى جــرت فــى نفس ذلك العام.

- عدم وجود ما يسمى بالحوار الإستراتيجى حول فعالية اســتخدام أســلحة خطيرة مثل هذه أثناء الأزمات والصراعات، التى تحدث بــين الأطــراف المتنازعة. كذلك عدم وجود حوار حقيقى معمق حول الأسباب التى حولت السلاح النووى من وسيلة ردع إلى أداة من أدوات الحرب، ممــا جعلــه مصدرا من المصادر التى تهدد الاستقرار فى المنطقة.

إن العداء المتأصل، وغياب الروابط الإستراتيجية والسياسية بين الأطــراف المتخاصمة، والعجز عن إيجاد تكتيك يكون بديلا عن خيار المواجهة النووية، كــل ذلك دفع الحكومات إلى أن تكون أكثر استعدادا من أى وقــت مــضى لاســتخدام السلاح النووى عند الشعور بالخطر(١٣٥).

من ناحية أخرى، يعتقد المناصرون لفكرة عــدم الاســتقرار، أن احتكــار إسرائيل للسلاح النووى، من الناحية العملية يعطى الحجة والــسبب الموضــوعى للدول الكبرى فى العالم لكى تتدخل فى المنطقة والسماح لها بالسيطرة على:

١- طبيعة استخدام القوة أو التهديد بها فى إطار القانون الدولى.

٢- الحجج للتصدى لتطوير برامج الأسلحة غير التقليدية فى المنطقة، كما سبق وأن حدث مع العراق فى عهد صدام حسين.

٣- العوامل التى تؤمن الاستقرار لإسرائيل. بما فيها التصدى لمواجهة البرامج النووية العربية، بوصفها واحدة من أدوات الردع القوية، لمنع أى هجوم محتمل على إسرائيل ولإزالة المخاطر التى تهدد أمنها. بذلك تستطيع الدول الكبرى التقليل من التزاماتها تجاه أمن إسرائيل. بالرغم من خطورة ما طرح لحد الآن، مازال الوضع لا يسمح بعقد آمال كبيرة على هذا الأساس. كما أعلن بيل كلينتون: "الشيء الوحيد الذى نستطيع أن نقوله على وجه اليقين: لم تتغير فى يوم من الأيام العلاقات المتميزة التى تربط أميركا وإسرائيل. يرجع تأريخ تلك العلاقات منذ اليوم الأول لقيام دولة إسرائيل، وربما قبل ذلك. تلك العلاقة مبنية على عقائد وقيم مشتركة"(١٣٦).

٤- الأساليب المثالية، بحيث لا تعوق عملية تسليح الدول العربية الحليفة. وهذا يجعل من عملية الحصول على الأسلحة كوسيلة لضمان الأمن تجارة مربحة، تكون خير داعم لاقتصاد الدول المصدرة للأسلحة التقليدية(١٣٧).

بغض النظر عن السيناريوهات العديدة لتعديل حالة عدم التوازن فى منطقة الشرق الأوسط، إلا أن القرار النهائى لم يحسم بعد، بسبب اختلاف الآراء بخصوص هذه القضية. يدخل عنصر الزمن هنا فى عملية التمعن والتحليل. تسعى الدول الكبرى إلى إيجاد روابط إستراتيجية إقليمية متبادلة مع الأطراف الفاعلة فى

المنطقة. ليست هناك طرق فعالة للسيطرة على التسلح سواء على المستوى الإقليمي أم على المستوى الدولي. من الواضح أن ملامح عدم التوازن ستبقى وستنمو، في حين سيستمر العرب في البحث عن قنوات، يمكن من خلالها تطوير برامجهم النووية.

الفصل التاسع

إسرائيل وأسلحة الدمار الشامل

هناك أساس للاعتقاد بأن طبيعة الصراع العربي - الإسرائيلي شهدت تغيرات عديدة بعد الحرب في الخليج عام ١٩٩١، كتلك التي شهدتها بنية ونوع وحدود ذلك الصراع. حيث إن الحرب الأخيرة ولدت شعورًا بضرورة تحديد جوهر المشكلة وتأثيراتها، نظرا للتغيرات التي طرأت على حجم ودور كل طرف من أطراف النزاع، بالإضافة إلى التغيرات الدراماتيكية في موازين القوى.

هذا ما استدعى أن تتبع إسرائيل سياسة الغلبة وفرض الإرادة على الآخرين، خصوصا بعد خروج العراق من ساحة الصراع وتدمير كل قوته العسكرية المقاتلة، وحرمانه من قوات مسلحة مقتدرة. عند ذلك ظهرت الحاجة إلى تحديد وتحجيم مساحة وزمن بسط النفوذ، نظرا للمتغيرات التي طرأت على الموقف العربي، وغياب التنسيق في السياسة العربية، مما أعطى لإسرائيل الفرصة لتدمير مكامن القوة العربية.

من بين تلك التغيرات يمكن ذكر القيم المرتبطة بسلوك الأطراف، ونظرتهم حول مجرى الصراع. أما طبيعة تلك التحولات فيمكن وصفها بشكل عام بالواقعية: بدأ استثمار الشرعية الدولية في ما يتعلق بمبدأ الأرض مقابل السلام، عدم فسح المجال للسياسات الإقليمية لتتدخل في هذا الصراع، محاولة الوصول لاتخاذ موقف سياسي موحد، يستند إلى المطالبة بالانسحاب الكامل والغير مشروط من الأراضي العربية المحتلة.

حاولت إسرائيل الاستفادة من التحولات الجارية، مستغلة كون العرب ليس لديهم موقف موحد من قضية الأمن، على الرغم من علمهم بأن ضمان الأمن

القومى مرتبط بالمكونات الفردية للسياسة الإستراتيجية المتحكمة بالجانب الأمنى بشكل عام.

ليست هنالك دولة عربية تستطيع بمفردها توفير الإمكانيات والوسائل الكفيلة بضمان الأمن القومى، بشكل قريب من ما كانت تريده تلك الدولة. يمكن أن يتمثل الخطر فى تلك الحالة فى السعى الإسرائيلى لشل التحركات العربية، حتى فيما يخص السماح لدول الشرق الأوسط الحصول على التقنيات اللازمة للتقدم فى مجال الطاقة النووية(١٣٩).

حاولت دولة بعد الأخرى تحقيق التفوق فى المجال النووى ضمن منطقة الشرق الأوسط. كانت ملامح تلك المحاولات تتزايد أكثر فأكثر من محاولة إلى أخرى، عندما تتوفر الأجواء المناسبة. تعتبر هذه نتيجة حتمية، مرتبطة بشكل وثيق بالعاملين التاليين:

١- بناء القدرات النووية الإسرائيلية الذاتية.

٢- محاولة بناء تحالف ضخم ضد النشاطات العربية فى مجال الطاقة الذرية، حتى لو تطلب الأمر اللجوء إلى الخيار العسكرى لوقف البرامج النووية العربية، وعرقلة أى محاولة تطور علمى قد تؤدى إلى إنتاج قنبلة نووية.

إن حجم الدمار الذى لحق بالمفاعل النووى العراقى بعد الغارة الجوية عام ١٩٨١، وكذلك الانتقال السريع لشن عمليات عسكرية ضده وتجريده من كل أسلحته وخصوصا أسلحة الدمار الشامل، يدلان بشكل واضح على نية إسرائيل لاستخدام شتى الوسائل والتحركات ضمن إستراتيجيتها العامة، لأن: "نزع سلاح العدو أو إلحاق الهزيمة به، يعتبر هدفًا من أهداف فنون الحرب الحديثة"(١٤٠).

تلك المتطلبات توفر الأرضية لاتخاذ أى إجراء ممكن لمواجهة المخاطر النووية التى يتعرض لها المواطنون الإسرائيليون. لن تسمح إسرائيل لأعدائها بامتلاك أسلحة دمار شامل قد توجه ضد مواطنيها. "سوف نقوم بحماية سكان إسرائيل بكل الوسائل الضرورية"، "إن مسألة توفير الأمن لدولة إسرائيل هى ليست مسألة إشغال أراضٍ أو ضبط حدود أو تحقيق سيادة، بل هى قضية وجود"(١٤١).

يمكن لتلك المسألة أن تبرر اتخاذ أى تدابير وقائية حتى لو كانت متطرفة. أما الاحتكار النووى الذى تمارسه إسرائيل فقد فتح باب مناقشة مسألة الحرب المبررة فى كل وقت لتصبح ملازمة للذهنية الإسرائيلية.

أعطت الإستراتيجية الوقائية لإسرائيل عدة إمكانيات، بقدر تعلقها بالدرجة الأولى بوجود تلك الدولة ككيان، ما يلى:

١- إمكانية تشكيل تهديد حقيقى عن طريق عمليات حاسمة، يمكن أن تكون لوحدها كفيلة بالرد على أى مخاطر قد تأتى من الجانب العربى.

٢- إمكانية التحرك بعمليات إستراتيجية بهدف حماية نفسها من الضربات الوقائية الآتية من الجانب العربى مع استخدام الأسلحة الغير تقليدية بالإضافة إلى التقليدية منها(١٤٢).

٣- فرصة لتوضيح طبيعة العلاقات بين الأطراف المتنازعة فى الشرق الأوسط. يبدو أن القدرات النووية الإسرائيلية تعتمد فى قوة تأثيرها على الملامح الواهية للأهداف العربية وتركيزها على عدد قليل من المدن. بالطبع فإن هذا الضعف هو ما دفع إسرائيل للمضى قدما فى طريق احتكار القدرات النووية المتطورة فى المنطقة.

٤- إمكانية إقناع أوساط المجتمع الإسرائيلى بالخطر المحدق، والاستمرار فى السيطرة على مشاريع الطاقة الذرية، وبنفس الوقت الاهتمام ببناء

ترسانة كبيرة من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية من خلال إنتاج الأنواع العديدة من الغازات السامة الموجودة أصلا في منابعها الطبيعية (مثل الفوسفات في صحراء النقب، أو غاز البروم في البحر الميت). يمكن لتلك الترسانة أن تكبر من خلال استثمار القدرات العلمية الإسرائيلية، ومن خلال استغلال السمعة التي روجت لها الدعاية العالمية وبنجاح، بأن إسرائيل دولة تحيطها المخاطر من كل جانب ولا يمكن لها ضمان أمنها القومي[١٤٣]. وعلى الرغم من الغموض الذي يلف نشاطات إسرائيل في مجال الأسلحة الكيماوية، فإنه يمكن تلمس الدلائل التي تشير إلى قدر كبير من المصداقية، حول وجود تلك الأنواع من الأسلحة لدى إسرائيل. من بين تلك الدلائل، إعلان الشخصيات الإسرائيلية الرسمية فتح التحقيقات الخاصة بمتابعة بعض الخبراء والمواطنين بتهمة تسريب معلومات للإعلام العام، تخص تفاصيل النشاطات الإسرائيلية في مجال امتلاك ونشر أسلحة الدمار الشامل. بالإضافة إلى تسريب معلومات حول إجراءًا تجارب مختبرية وعملية لمواد كيماوية وبيولوجية. عندما شاعت المعلومات حول نشاطات إسرائيل في المجال الكيماوي والبيولوجي، لم يستطع الخبراء الإسرائيليون نفي وجود معهد سري في منطقة نيس صهيون ليس بعيدا عن تل أبيب، يتضمن مختبرًا متخصصًا لتجارب الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وخصوصا في ضوء ما نشر في صحيفة **"Foreign Report"**[١٤٤]، وأصبح موضوعا مطروحا للنقاش في الصحافة الغربية منذ أغسطس ١٩٩٨ تعمدت حكومة بنيامين ناتانياهو التستر على حقيقة وقوع عدة حوادث عرضية في المختبرات السرية أثناء إجراء التجارب، مما أدى إلى وفاة أربعة عاملين وإصابة عشرين آخرين. تعرضت الصحافة الغربية لهذا

الموضوع عدة مرات، إلى أن نشرت الصحيفة الهولندية "NRC Handelsblad" وثائق تفضح النشاطات المشتركة الأميركية – الإسرائيلية فى مجال إنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية داخل إسرائيل. وفق معلومات الصحيفة المذكورة، تحطمت طائرة عام ١٩٩٣ من نوع "بوينغ ٧٤٧" فى مكان قريب من أمستردام تابعة للخطوط الجوية الإسرائيلية "العال"، كانت تحمل ١٩٠ لترًا من مادة بروميد المثيل، التى تستعمل لإنتاج غاز "السارين" السام. كانت تلك شحنة من شركة "تولكا ترونك" الأميركية فى طريقها للتسليم لمعهد نيس صهيون للبحوث البيولوجية فى إسرائيل. ذلك المعهد الذى يعمل فيه أكثر من ٣٠٠ موظف وعامل، ١٢٠ منهم يعملون فى مجال إنتاج أسلحة الدمار الشامل.

٥- الحجة لتبرير الاحتكار الإسرائيلى للسلاح النووى فى المنطقة، بما فى ذلك المعدات اللازمة لحمل تلك الأسلحة، مما سمح للدول المتقدمة بتقديم الدعم السياسى والفنى لإسرائيل، وتجهيز القوات المسلحة الإسرائيلية بأحدث المعدات الدفاعية. لم يكن هذا الدعم اللامحدود من قبل الدول الكبرى يهدف إلى إزالة التهديد العربى المباشر لإسرائيل، بقدر ما كان يهدف إلى تحقيق مصالح ذاتية وليكون حجة لبناء قدرات نووية. خصوصا إذا أخذنا فى الحسبان، أن الدول الكبرى تجاهلت حقيقة، أن إسرائيل لم توقع بعد على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، على الرغم من إدراكهم: أن حالة الاحتكار النووى الإسرائيلى فى منطقة الشرق الأوسط سيدفع بقية دول المنطقة عاجلا أم آجلا إلى محاولة امتلاك السلاح النووى أو أى نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل.

٦- العلة المباشرة التى تصبو إلى وضع إستراتيجية دائمة. خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار أنه لم تؤد الاتفاقيات السلمية وإلى حد الآن إلى أى نوع من أنواع التقليل أو الحد من التسلح فى أى دولة من دول المنطقة، وذلك بسبب غياب المنظومة المسيطرة والمراقبة، مما أدى إلى خلق جو من عدم الاستقرار وبروز الكثير من المشاكل والعقبات التى تحول دول الوصول إلى حالة من الأمن والسلم فى المنطقة(١٤٤). على هذا، فإن إسرائيل كانت قد أظهرت بأنها تتخذ كل الإجراءات التحضيرية للدخول فى الحرب. وبالرغم من الغموض الذى يلف عملية الانتقال من المرحلة الحالية إلى مرحلة الاستعداد للحرب، يتبادر إلى الذهن سؤال: ماذا تخطط إسرائيل؟ جاءت العلامات المؤشرة على احتمال اندلاع حرب بعد سلسلة من المزاعم الإسرائيلية(١٤٦). وهنا تقاطعت المطالب الملحة من الجانب العربى مع ادعاءات مقابلة قدمتها إسرائيل، وبالخصوص مطالب الجانب السورى فيما يخص هضبة الجولان. وكما عبر الكاتب دوف تامرى من معهد الدراسات العسكرية فى بحثه الذى يحمل عنوان "الشرق الأوسط إلى عام ٢٠٠٠.... ماذا سيحدث بعد ذلك؟"، "ستندلع حرب جديدة خلال الخمس إلى ست سنوات القادمة. ولا يمكن لإسرائيل الوثوق بالمعاهدات الموقعة مع الفلسطينيين والأردنيين أو المصريين. خصوصا مع وجود معارضة داخلية قوية جدا داخل تلك الدول، موجهة ضد كل الاتفاقيات التى وقعت مع إسرائيل". كما أعلن إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق ما يلى "لا يمكننا تجاهل ما يجرى من حولنا. نحن نستعد للحرب على مختلف المستويات. لن نخدع بالمعاهدات السلمية. لن تدفعنا للتراخى والتخلى عن الاستمرار فى التجهيز للحرب القادمة وعن اتخاذ كل الإجراءات الضرورية، بما فيها

تطوير تقنيات حربية جديدة، وتقوية الجيش الإسرائيلى من حيث العدة والعدد"[١٤٧]. على هذا الأساس، بدأت النخب الإسرائيلية تناقش ضرورة اتباع مسلك عسكرى يمكنها من الانتقال من الحرب ذات المرحلتين إلى الحروب ذات الثلاث مراحل. بين لنا الأستاذ زايف شيف فى بحثه الموسوم "فى الطريق نحو الحرب الثلاثية المراحل" ضرورة تعديل المسلك العسكرى الإسرائيلى بشكل يتيح لها بناء جيش محدود العدد ولكنه معد بشكل جيد ويتمتع بكفاءة عالية وبمقدوره الوصول إلى أبعد الأهداف فى العمق العربى.

٧- المبرر المباشر لاتخاذ التدابير للحد من انتشار السلاح والسيطرة على عملية الحصول عليه، من خلال استغلال الإمكانيات التى خلقتها المتغيرات الدولية (انتهاء الحرب الباردة، وحرب الخليج)، للتأكيد على ضرورة الاستمرار فى عملية نزع سلاح الدول المعادية. أصبح هذا الفهم هو المحرك والمسيطر خلال مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية منذ بدايتها، والتى نتجت عنها جملة من الإجراءات التى تضمن مراقبة عملية التسلح، وبالخصوص مراقبة تدفق السلاح إلى منطقة الشرق الأوسط، وجعل عقود شراء السلاح من قبل دول المنطقة أكثر شفافية ووضوحا، بالإضافة إلى الحد من النفقات المخصصة للمجهود الحربى والعسكري[١٤٩]. لاقت تلك الجهود الدعم الكامل من قبل الدول المصدرة للسلاح، وذلك بهدف فرض الرقابة على الأسلحة والمعدات الحربية المباعة، بحيث لا تستخدم تلك الأسلحة كعامل من عوامل الردع، ووقف انتشارها بشكل عشوائى حتى لو تطلب ذلك اللجوء إلى القوة، بالإضافة إلى الالتزام الصارم بضوابط اتفاقية الحد من انتشار السلاح النووى، لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

٨- الحجة لإيجاد أساس فى المنطقة لتوسيع دائرة الردع الإسرائيلية. حسب الخبر المنشور فى مجلة "هاموديا" فى عددها الصادر فى ٠٦-٠٤-١٩٩٥ فإن "هنالك اتفاقية أمنية إسرائيلية - أردنية مشتركة، تسمح لإسرائيل بإرسال قوات عسكرية إلى الأردن ونشرها عند الحدود مع العراق، للتصدى لأى نشاطات عسكرية معادية تصدر من الجانب السورى أو العراقى، مثل نشر أو إطلاق الصواريخ من المنصات المتحركة"[١٥٠]، هذا يعنى:

- أن لدى إسرائيل مواضع دفاعية على الحدود بين العراق فى عهد صدام حسين والأردن، وكذلك على الحدود بين الأردن وسوريا[١٥١].
- أصبحت الأردن بعد اتفاقية السلام التى وقعت فى ٢٦-١٠-١٩٩٤ بمثابة العمق الإستراتيجى بالنسبة لإسرائيل. مما يعنى، بأنها تحولت إلى درع واقٍ لتعزيز الأمن الإسرائيلى.

لا يعنى الانسحاب من الضفة الغربية لنهر الأردن، أن سيكون هناك تركيز للقوات على الجانب الشرقى منه. لذلك تعلم إسرائيل أن تحركاتها السلمية ستضع حدا لما يعرف بالطوق الشرقى المعادى لإسرائيل[١٥٢].

فإذا كانت إسرائيل تسعى فى هذا الاتجاه، فإن العرب مازالوا لم يدركوا أهمية منظومة الأمن القومى المتعددة الجوانب فى عصر الذرة. دفعت العديد من الأمور بإسرائيل للأخذ بزمام المبادرة بأيديها، من خلال إخفاء المعلومات حول طبيعة الترسانة الإسرائيلية من الأسلحة النووية، والتى بدورها تعتبر التهديد الرئيسى للأمن القومى العربى.

يمكن توضيح فى حال علمنا أن رسم الصورة الكاملة للمنظومة الإستراتيجية بشكل دقيق، يمكن أن يساعد على تكوين تصور واقعى حول نشاطات

إسرائيل. أصبح هذا التصور أحد أوجه العلاقات المتناقضة للواقع العربي مع المكونات الأساسية لذلك الواقع. لا يقتصر الحديث هنا عن ضرورة إحداث تغيير على مواجهة التحديات الأخرى، بل على العكس يجب أن تبدأ المواجهة مع التحديات الذاتية، التي تخضع لشروط الحفاظ على الأمن في أي تكتيك كان.

لم يعد هدف ذلك الصراع هو الحصول على الأرض، بقدر ما أصبحت مهمته توفير الأمن. وبذلك تكون إسرائيل قد تحولت إلى خطر مباشر يهدد الأمن القومي العربي. يزداد هذا الخطر مع إمكانية الحصول على الأسلحة النووية، التي تعتبر وسيلة مثالية لحفظ الكيان والوجود الطبيعي.

الخيار الوحيد الذي يمنع العرب من شن أي هجوم على إسرائيل بحدود عام ١٩٦٧ هو قرارها بتطوير قدراتها النووية، حيث يعتقد العرب أن الهجوم يهدد مستقبل دولهم وقد يفضي إلى كارثة حقيقية بالنسبة للدول العربية. هنا يظهر جليا المنطق المهني والفني الذي يتميز به مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي[١٥٣]. مازالت القوة العسكرية تلعب دورا مهما وحاسما باعتبارها عنصرا أساسيا من العناصر المترابطة المكونة لمفهوم الأمن بشكل عام. لكن ليس من الغريب أن يتغير هذا المفهوم من حيث الجوهر في المراحل اللاحقة. يشهد على هذا العملية السلمية والمفاوضات الجارية حاليا.

وهكذا، يبدو أنه سيكون أمامنا بديهية واضحا تماما تريد إسرائيل نشرها: الحفاظ على الوضع السياسي الحالي على ما هو عليه، والتعامل معه على أنه مرحلة تسمح لها حاليا شغل موقع أكثر منفعة ضمن الخارطة الإستراتيجية في المنطقة[١٥٤].

تعتمد تلك النظرية في ديمومتها وأدائها لمهامها بالدرجة الأساس على الاستعداد العسكري والوضع القتالي الذي يكون في مجمله جوهر القوة. لذلك،

فإن الدول التى تحتل موقعا قويا هى وحدها التى تستطيع أن تقرر البدء بإنتاج السلاح النووى. وبغض النظر عن كل شيء، استطاعت إسرائيل إعلان دولتها من خلال خلق كل الأجواء التى تبرر لها تطوير والعمل بكل الوسائل التى توفر الأمن لها للوقوف بوجه التهديدات العربية ومن بينها السلاح النووى. نظرية الحق فى إبقاء الوضع على ما هو عليه ، يبرر استخدام أية تدابير وقائية يمكن أن تقوم بها إسرائيل. سيكون للوضع الحالى التأثير الكبير على مجمل الأحداث فى المنطقة، والتى تحاول إسرائيل تحويلها لمصالحها الذاتية.

لذلك لم يكن أمام الإسرائيليين أى خيار عدا خيار تطوير برنامج نووى إستراتيجى يعتمد فى الأساس على الدعاية الإعلامية. لعبت الدعاية الإعلامية دورا مهما لدعم التأثير النفسى الناتج عن القرار السرى الذى أُتخذ لإنتاج القنبلة الذرية. وبقدر تعلق ذلك الخيار بأسس ومبادئ صارمة تصبو إلى تحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة، إلا إننا لا نستطيع أن نتجاهل الترابط الوثيق بين هذا الخيار والمصالح الأميركية، التى تقوم إسرائيل بوصفها دولة تلعب دورا مهما فى المنطقة للوقوف كرادع قوى بوجه أى محاولات لتطوير برامج نووية فى الشرق الأوسط.

على الرغم من إدراك العرب لما يحمله امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية من معنى، فإنهم دائما يدخلون فى حروب قصيرة الأمد مع إسرائيل فى محاولة لاسترداد الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ التى تعتبر مسألة حمايتها من نقاط الضعف التى يعانى منها البرنامج النووى الإسرائيلى.

يعنى هذا أن إسرائيل مخطئة إذا كانت تظن أن العرب سيتوقفون عن المطالبة بالأراضى المحتلة والرضوخ للضغوطات المحيطة، أو أنهم أصبحوا لا يمثلون الآن ذلك الرقم الصعب الذى يزعج إسرائيل من حيث القوة العسكرية أو من حيث عامل الردع والمواجهة. لذلك سيحاول العرب:

١- التخلص من القيود المفروضة عليهم. ومن خلال إدراكهم لما يمتلكونه من قوة وشدة، فهم يعتقدون أن عملية الضغط على حريتهم سيكون لها أثر سلبى بشكل أو بآخر على مصالح إسرائيل، خصوصا بعد ما واجهوه فى طريقهم للحصول على الطاقة النووية أو تطوير الأسلحة التقليدية. كان شاى فيلمان مخطئا حين قال "إن السلاح النووى يساعد على الانتقال تماما من محيط الماضى، محيط الأسلحة التقليدية إلى مستوى ردع ومواجهة أعلى"(١٥٦).

٢- دعم الجهود السلمية الرامية لتسوية الصراع: وعلى الخصوص تنفيذ القرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ التى تنص على حق الفلسطينيين فى استعادة أراضيهم المحتلة عام ١٩٦٧م لا يستطيع النضال المسلح وحده استرداد تلك الحقوق، بل يجب أن ترافقه جولات من المحاولات السلمية. وقد حددت اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ بعض الضوابط للوصول إلى تحقيق المطالب العربية. لكن مرة أخرى تظهر العراقيل التى تقف بوجه تحقيق ذلك وخصوصا من الجانب الإسرائيلى. إن إشكالية توفير الأمن داخل إسرائيل والخسائر البشرية والمادية الهائلة، وصعوبة فرض منظومة رقابية صارمة، يمكن لها إما أن تغير من الوضع السياسى الجارى، أو تقوم بتفعيله، وإما وقف عملية التسوية السياسية السلمية برمتها. لكن لا يمكن ضمان تنفيذ ذلك فى الوقت الراهن. ما يقلق الذهن العربى هو الفهم الراسخ عندهم حول خطورة وجود كيان إسرائيلى فى المنطقة وما يمثله من تهديد(١٥٧). فهم إلى الآن مضطرون للمضى فى الطريق السلمى لتسوية الصراع والتغلب على العراقيل التى تضعها إسرائيل والتصعيد من خلال استخدام الأسلحة التقليدية. وإلى حد يومنا هذا لم يحد العرب عن ذلك التكتيك. فهم مازالوا يستلهمون التجربة التاريخية

التي تبين أن تلك الأزمة ما هي إلا انعكاس لصراع الدول الكبرى. يبدو أن تسوية الأزمة بالطرق السلمية تعتمد وبشكل كبير على الوضع السياسي العالمي وقابلية المجتمع الدولي لمراقبة وضبط التحركات الإسرائيلية. وفي الأخير، لم يتخل العرب عن دعم فكرة المقاومة المسلحة، معتبرين إياها وسيلة أكثر فعالية من شأنها التأثير بشكل أكبر على مستقبل ونتيجة الصراع.

٣- تقييم ودراسة الخيارات التي يوفرها العمل التحضيري من الطرف الإسرائيلي في ما يخص مناقشة مسألة التسلح في المنطقة، والمقترحات الإسرائيلية المقدمة للجنة التسلح في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. تعتقد إسرائيل أن من حق أي دولة حماية نفسها وتعويض نقاط الضعف التي لديها من خلال تعزيز القدرات الهجومية التي تسمح لها بوضع حد للمشاكل التي تهدد أمنها في الحالات التي يبرز فيها خطر خارجي. يعني هذا أن إسرائيل ستحاول الاشتراك في عمل اللجنة لتقوم بالتحكم بقراراتها بشكل يدعم مبادئ أمنها، الذي يمكن توفيره من خلال فهم حالة انعدام الثقة والكراهية المتبادلة التي تسود العلاقات بين الإسرائيليين ودول المنطقة. كذلك فإن إسرائيل متأكدة من عدم جدوى العمل على مراقبة التسلح في المنطقة، الذي اقترحته الدول الكبرى والمنظمات الدولية للحد من سباق التسلح في الشرق الأوسط، سواء كانت الأسلحة تقليدية أو غير تقليدية.

وبذلك سيظهر هنا جليا التناقض الجوهري بين مفهوم إسرائيل للأمن وبين عملية السيطرة على التسلح في المنطقة. خلال ذلك ستسعى إسرائيل إلى التمسك بالأراضي المحتلة، والأخذ بزمام المبادرة والحفاظ على موقعها المتفوق، ناهيك عن عدم استعدادها لتقديم تنازلات للعرب على المستوى الإقليمي(١٥٨).

وبسبب تحفظها على فكرة مراقبة التسلح فى المنطقة الذى يؤدى بالنتيجة إلى إضعاف قدراتها العسكرية، حاولت إسرائيل سلوك مسلك سياسى جديد.

١- يجب أن تجرى عملية الحد من التسلح والتسوية الشاملة للنزاع متماشية مع الإستراتيجية الطويلة الأمد. لذلك نجد أن إسرائيل لا تتقبل فكرة حرمانها من أسلحتها التقليدية وغير التقليدية، إلا بعد أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للصراع.

٢- للحد من مستوى التهديدات ينبغى أن يكون هناك تغيير جذرى فى مستوى التهديد باستخدام الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، مما يؤمن مستوى من الاستقرار فى المنطقة.

٣- العمل على إنشاء منظومة سيطرة ومراقبة تكون متزامنة مع البحث عن حلول عملية للمشاكل العالقة التى تستنزف طاقات كل الأطراف، بالإضافة إلى الاتفاقيات الموقعة التى تنص على ضرورة السيطرة على عمليات التسلح. لم تكن إسرائيل متأكدة من إمكانية اكتساب المصداقية فى مجال الأسلحة التقليدية. أما فيما يخص التسلح النووى، فهنا تنعدم ثقة إسرائيل تماما بطريقة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لذلك تقترح إسرائيل أن تعقد اتفاقيات مراقبة متبادلة بين الدول على المستوى الإقليمى للاطلاع على عملية التسلح. سيؤدى هذا إلى أن تلعب إسرائيل دور المسيطر المتحكم بالخارطة النووية فى المنطقة، من خلال إجبارها للدول العربية على اتباع سياسة شفافة ومكشوفة فيما يخص ترساناتها النووية والتقليدية.

٤- جعل الاحتكار النووى الإسرائيلى من تحركات بقية الدول خلال المفاوضات المتعلقة ببناء منظومة مراقبة وسيطرة على التسلح فى

المنطقة مرتبطة بشكل كامل مع الرغبات والإرادة الإسرائيلية نفسها. فلا تمتلك الآراء المقدمة من قبل بقية الدول أى أهمية تذكر.

ستواصل إسرائيل تأجيل مناقشة القضية النووية، مادام لم تحسم بعد بقية القضايا المتعلقة بمراقبة التسلح. ومن غير المرجح أن يروق هذا الوضع بالنسبة للعرب.

وبغض النظر عن ذلك، فإن العرب يدركون أنه وبفضل القدرات النووية الإسرائيلية هم يتلقون تعويضات عن العمل المشترك، الهادف إلى حل المشاكل المدرجة ضمن جدول أعمال العملية السلمية. يمكن لنا أن نؤشر ثلاث مواضيع مهمة ضمن قائمة جدول الأعمال، التى يتطلب إيجاد الحلول لها المزيد من الجهود الاستثنائية فى مرحلة ما بعد عام ١٩٩٤[١٥٩]:

١- الرابط بين مشاكل الأسلحة النووية الإسرائيلية وبقية المواضيع التى تتضمنها مفاوضات العملية السلمية.

٢- التسلح، وبالخصوص الأسلحة الكيماوية، بالإضافة إلى الحدود المسموح بها لشراء وتخزين الأسلحة التقليدية.

٣- التعقيدات المرتبطة بالموقف السياسى الإسرائيلى فى ما يخص قدراته النووية، واستمراره فى ممارسة الضغط والمناورة والخداع من أجل تحقيق أهدافه الإستراتيجية المحددة. وكذلك رفضه نزع أسلحته النووية للوصول إلى ما يسمى "السلام الحقيقى".

عدا ذلك، يمكن للعرب أن يحولوا الرفض الإسرائيلى لمناقشة موضوع قدراته النووية لمصلحتهم إلى أن يتم حسم بقية المواضيع العالقة والمتعلقة بقضية المراقبة على التسلح. أدت التصرفات الإسرائيلية تلك إلى ظهور العديد من المصاعب المختلفة التى يصعب التعامل معها.

انحرفت التحركات الرامية إلى منع انتشار السلاح النووى عن مسارها ومهامها التى رسمت لها فى البداية، كجزء من صفقة شاملة واحدة متضمنة منع انتشار حتى الأسلحة التقليدية، بالإضافة إلى أسلحة الدمار الشامل[١٦٠].

لا يمكن أن تعود الأوضاع إلى مجراها الطبيعى إلا من خلال امتلاك العرب للسلاح النووى الخاص بهم، وذلك من أجل خلق نوع من التوازن فى المنطقة.

الفصل العاشر

العامل الجيوبولوتيكى وانتشار الأسلحة النووية

لا يمتلك المجتمع الدولى الإمكانيات العملية الكفيلة بمنع انتشار السلاح النووى. كل ما فى الأمر أن القوى العالمية لا تولى اهتماما كافيا لفرض قيود صارمة ومراقبة دقيقة للحد من إنتاج السلاح النووى، ويبدو أن تلك القوى ليس لديها النية لاتخاذ خطوات حقيقية باتجاه النزع الكامل للأسلحة النووية. فى حين أن الأخيرة تعتبر الهدف النهائى الذى تسعى لتحقيقه البرامج الخاصة بالحد من الانتشار، وهو ما تشير إليه الفقرة السابعة من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. ونتيجة لعدم المبالاة تلك، نتج ما يلى:

(١) ظهور ملامح جديدة بعد نهاية الحرب الباردة، والتى تصاحبها صعوبات جديدة، مثل.

أ) بذلت الدول الكبرى التى تمتلك سلاحا نوويا جهودا جبارة من أجل وضع معايير مشتركة، يمكن بفضلها صرف الدول التى لا تمتلك السلاح النووى عن فكرة الحصول عليه. بالمقابل، فهم ملزمون بتقديم الدعم والحماية لتلك الدول من أى عدوان قد تتعرض له من جانب الدول النووية الكبرى، وفق القرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦٨[٦١]. وبغض النظر عن أن القرار قد تطرق فى أكثر من مرة إلى ضرورة الالتزام بالتعهدات المتبادلة وبالتوازن الإقليمى. إلا أن، ومن الناحية العملية، يشير الواقع إلى هيمنة الدول النووية الكبرى على كل شيء وإعطاء الأولوية والأفضلية لها فى مجال حفظ أمنها القومى، ولم تفرض على نفسها الالتزام إلا ببعض التعهدات البسيطة جدا. وعلاوة على ذلك، فإن هذه القوى نفسها وضعت أمامها هدفا، يتلخص فى المحاولة بطريقة أو

بأخرى تغيير بعض المبادئ الأساسية التى نصت عليها معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، مما يشجع على نشره علـى نطـاق واسـع. وبالخصوص مساعدتهم لبعض الدول للحصول على السلاح النـووى، على الرغم من عدم إعلانهم لذلك صراحة. كما أن تلك الدول لم توقـع وإلى حد الآن على معاهدة المنع الكامل لإجراء التجارب والتفجيـرات النووية. وعلى الرغم من أن الدول التى لا تمتلك أسلحة نووية كانت قد واجهت تلك المشكلة منذ زمن بعيد، فإنهم فقدوا تماما القدرة على التأثير على الأحداث الجارية. المرة الوحيدة التى نجحوا فيها كان فـى عـام ١٩٩٥، عندما أجبروا الدول الخمس الكبرى خـلال انعقـاد جلـسات مجلس الأمن الدولى على تبنى القرار رقم ٩٨٤ فـى ١١-٠٤-١٩٩٥ الذى ينص على المساواة بين كل الأطـراف فيمـا يخـص الالتـزام بالمعاهدات الدولية(١٦٢). لكن فى حقيقة الأمر لم يكن ذلك القرار سـوى طريقة لتهدئة الدول التى لم تتوجه لتطوير تقنيات الطاقة النووية، وتقديم التعهدات لها بالدفاع عنها فى حالة تعرضها لأى تهديد أو عدوان نووى خارجى. بعض الدول لم توافق على هذا القرار، فهى لم تجـد فيـه أى إشارة إلى منع استخدام أو التهديـد باسـتخدام الأسـلحة النوويـة، ولا يتضمن أى إجراءات عملية يمكن أن تتخذ فى حالة حدوث تهديدات مثل هذه. من المعروف أن الدول النووية الكبرى كانوا قد فرضـوا قيـودا على تطوير الأسلحة النووية بالنسبة لبقية الدول، سامحين باسـتخدامها للأغراض السلمية فقط. أعطت تلك القيود الأفضلية للدول الكبرى فـى مقابل ضعف بقية الدول فى مجال الحصول علـى العلـوم والتقنيـات الخاصة بتطوير حتى البرامج النووية المخصصة للأغراض الـسلمية. مع ذلك لم تفرض الدول النووية الكبرى على نفسها قيودا على عمليـة الترويج للتقنيات النووية وتقديمها للدول الغير النووية للاستفادة منها فى

الأغراض السلمية. مع العلم أن حصة البلدان النامية في استخدام المفاعلات النووية لتوليد الكهرباء لا يتجاوز ٦٠%[١٦٣]. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدول التي تمتلك تقنيات نووية كانت قد توحدت بعد انتهاء الحرب في الخليج عام ١٩٩١ في تكتل واحد أصبح يعرف باتحاد التعاون النووي المتبادل. كان الهدف من تشكيل ذلك التكتل هو لمنع تسرب التقنيات النووية إلى دول العالم الثالث. وهذا يتناقض في جوهره مع مبادئ معاهدة الحد من انتشار السلاح النووي، ولا يحرم دول العالم الثالث من إمكانية تطوير التقنيات النووية للأغراض السلمية فقط، بل يؤثر وبشكل سلبي على مجمل التطور الصناعي والعلمي لتلك الدول.

ب) لو كانت القوى النووية مكثفة لجهودها باتجاه اتباع سياسة الحد من الانتشار النووي بما يتوافق مع المفاهيم الأخلاقية والمسؤولية التاريخية التي تتحملها تلك الدول أمام شعوب العالم، لما تنصلوا من التزاماتهم من خلال انتهاجهم لسياسة ازدواجية المعايير (كلنا يتذكر ما حصل مع العراق في عهد صدام حسين)، وما كانوا ليقدموا الدعم لبعض القوى الإقليمية عن طريق تزويدهم بالتقنيات النووية التي تستخدم للأغراض العسكرية، مما يتعارض مع مبادئ معاهدة الحد من الانتشار النووي. المثل الواضح على ذلك هو إسرائيل، التي تتلقى الدعم من جانب فرنسا والولايات المتحدة الأميركية وبقية الدول الكبرى، وذلك من أجل تطوير وتوسيع برامجها النووية الحربية.

برزت تلك الإشكاليات على السطح بعد فترة التحضير للمؤتمر المخصص لمراجعة النتائج المترتبة على تطبيق اتفاقية الحد من الانتشار النووي، وإمكانية تمديد فترة العمل بالاتفاقية ولمدة مفتوحة. أدت تلك التعقيدات إلى تعميق التناقض

فى وجهات النظر بين الدول النووية الكبرى وبقية دول العالم، على خلفيــة عــدم الامتثال لمبادئ معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

فى الوقت الذى تؤكد الدول النووية الكبرى على ضـــرورة تمديــد العمــل بمعاهدة الحد من الانتشار النووى إلى أجل غير محدد، لا تعتقد الدول الناميــة أن المشكلة تكمن فى فترة تفعيل المعاهدة. حسب رأى الدول النامية، يجب على الدول الكبرى الالتزام بالحد من تدفق الأسلحة النووية بشكل خاص وأسلحة الدمار الشامل بشكل عام إلى جميع دول العالم الثالث بدون استثناء(١٦٤).

الإصرار المستمر على تلك المطالب ازدادت أكثر فأكثر بـسبب أن الــدول النامية وجدت فى معاهدة الحد من انتشار السلاح النووى الكثير من أوجه القصور والعجز. فما معنى الموافقة إذا على تمديد العمل بها إلى أجل غير مـسمى؟ نفـس الشيء ينطبق على خلو المعاهدة من أى إجراءات فعلية لمنع اســتخدام الأســلحة النووية أو حتى التهديد باستخدامها، بل أكثر من ذلــك، منــع مجــرد اســتعراض القدرات النووية.

أصبحت القدرات النووية تستخدم لاستعراض القــوة ولكــى تبــين الدولــة إمكانياتها فى الاستحواذ على الموارد الطبيعية الموجودة فى الدول المجاورة، وهذا بالضبط ما تمارسه الآن إسرائيل وإيران(١٦٥).

(٢) توحيد الجهود المشتركة لمنع انتشار الأسلحة النوويــة، وخاصــة فــى منطقة الشرق الأوسط، التى شهدت الكثير من التحولات النوعية. يجرى الحديث هنا عن الانحياز الذى مارسته الولايات المتحدة فى ما يتعلــق بأسلحة الدمار الشامل العراقية فى عهد الرئيس السابق صدام حــسين. حيث سبق وأن دمر العراق خلال حرب الخليج، ومن ثــم تــم نــزع سلاحه.

كان الهدف من ذلك التعامل الصارم مع العراق، هو دفع بقية الدول العربية على نزع أسلحتها طوعا دون الحاجة إلى اللجوء إلى القوة وتجنب تكرار ما حصل مع العراق. مع ذلك استمرت أميركا في دعم الاحتكار الإسرائيلي في مجال أسلحة الدمار الشامل. لم يكن هذا السلوك جديدا. لكن كل ذلك ترك التأثير الكبير على الدول العربية، بقدر تعلق الأمر بما يلي:

(أ) يشعر العرب بعدم جدية المجتمع الدولي في تعامله مع موضوع الحد من انتشار السلاح النووي على المستوى الفني. كان ذلك الشعور حاضرا من خلال المحاولات المستمرة للعرب لإدخال تغييرات وتعديلات على بنود اتفاقية الحد من الانتشار في الاجتماع الدوري الرابع المخصص لمراجعة فقرات الاتفاقية والمنعقد عام ١٩٩٥.

إلى حد الآن تخلو الاتفاقية من بنود تقنن من الحقوق الممنوحة للدول النووية الكبرى في ما يخص أسلحتها النووية. علاوة على ذلك، لم تبذل أي جهود تذكر باتجاه الوصول إلى نزع السلاح الكامل سواء في الدول النووية أم بقية دول المنطقة.

أما على مستوى التحرك السياسي للمجتمع الدولي بخصوص مكافحة انتشار السلاح النووي، فالمحاولات الجارية في مجلس الأمن الدولي لتبني إستراتيجية واضحة يمكن من خلالها إرضاء كل الدول الكبرى (الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن) لم تؤد إلى أي نتيجة تذكر. كما لم تفلح تلك الجهود في الحد من تصدير الأسلحة التقليدية والمواد الأولية المستخدمة في إنتاج أسلحة الدمار الشامل إلى منطقة الشرق الأوسط.

لم يكن الوضع على المستوى السياسي مختلفا. فعندما فشلت جميع مساعي مجلس الأمن الدولي في تبني إستراتيجية واضحة للسيطرة على نشر الأسلحة

التقليدية، يمكن أن تحظى بموافقة الدول الكبرى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، تم فرض قيود صارمة على تصدير الأسلحة التقليدية والمواد الأولية التي تدخل في إنتاج مختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل، وكذلك فرض قيود على تصدير الصواريخ الباليستية نوع أرض - أرض والتي تشكل خطرا كبيرا على الاستقرار والأمن العالمي .

إن كل تلك الإجراءات، حسب رأي حكومات دول الشرق الأوسط، تخدم بالدرجة الأولى المصالح الأميركية، التي تستغلها لتنفيذ أجندتها الخاصة التي تتضمن مراقبة عمليات التسلح في العالم والحد منها. تعتقد دول الشرق الأوسط أن أميركا وبفضل سعيها الحثيث لتحقيق تلك الأهداف، استطاعت أن تشن الحرب في الخليج عام ١٩٩١ وأن ترسل وبصورة غير مشروعة قواتها إلى العراق لحشد الجيش الأكثر تعدادا في العالم(١٦٧).

تم في عام ١٩٩٣ تشكيل الملامح الرئيسية للسياسة الأميركية. من أولويات تلك السياسة طرح مسألة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والمعدات الفنية اللازمة لإنتاج تلك الأسلحة. تم تقرير فرض قيود صارمة على إنتاج السلاح التقليدي، ومنع المعدات الفنية الخاصة بانشطار الذرة، وكذلك المعدات التي تستعمل لإطلاق وحمل أسلحة الدمار الشامل.

يقول الرئيس الأميركي بوش، إن تلك الأهداف يجب أن تتوحد من أجلها جهود جميع دول العالم(١٦٨). أصبح ذلك المسلك السياسي بالذات الأساس الذي بني عليه مبدأ عزلة الدول العربية وعمليات الاحتلال ذات الأهداف الإستراتيجية التي تجري في الشرق الأوسط، والتي تقوم بها إسرائيل. في مؤتمر عام ١٩٩٥ تم تحديد أهداف معينة، من بينها محاولة التخلص من أي شروط قد تضاف إلى معاهدة الحد من الانتشار النووي.

(ب) يتفهم العرب كذلك، أن القوى الكبرى تركز الآن على منعهم من الوصول إلى مستوى متقدم فى مجال الطاقة، لأن ذلك سوف يحرم إسرائيل من احتكارها فى هذا المجال. ناهيك عن الحيلولة دون حصول الدول العربية على أى نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل، وبالتالى ردع إسرائيل عن استخدام تلك الأسلحة ضدهم.

تتبع الولايات المتحدة الأميركية الآن نفس سياسة الردع تلك[١٦٩]. هنا نكشف العهد السرى الذى قطعته الولايات المتحدة الأميركية على نفسها بتقديم الدعم والمساعدة لإسرائيل فى مجال تطوير الطاقة النووية، والحفاظ على التفوق النوعى الإسرائيلى فى مجال الأسلحة التقليدية.

(ج) ليس بالسر المخفى على الدول العربية كون أميركا فى تلك الحالة تسعى وراء مصالحها الخاصة، من خلال محاولتها تحقيق التفوق فى الجوانب التالية:

١- احتكار تصدير وتسويق الأسلحة، مما سيمس الدول العربية وبدون شك، وخصوصا فى ضوء الصراع العربى - الإسرائيلى، وعلاقة العرب بالدول الكبرى، مما أفقد العرب من الناحية العملية أى قدرة على التحرك واتخاذ القرارات بشكل مستقل فى مجال التعاون العسكرى.

وكما أعلن كولن باول، فإن أميركا تخطط لتحركاتها انطلاقا من موقعها كأكبر دولة عظمى فى العالم واللاعب الرئيسى على الساحة الدولية، الذى له مصالحه الخاصة فى جميع مناطق العالم والقادر على تحمل مسؤولية وتبعات كل تصرفاته. فى ظل هذه النظرة لقوة سلطة أميركا، بدأت تلك الدولة بتشكيل لجنة خاصة تضم إلى جانب أميركا كلاً من بريطانيا، روسيا، فرنسا والصين. يذكر أن تلك الدول هى نفسها الدول التى سمح لها فقط بتصدير أسلحتها. ولكن، فى الواقع،

كانت واشنطن بمفردها قادرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، فكانت تزود من تشاء من الجيوش التابعة للقوة السياسية الحليفة لها بالسلاح والمعدات، وتمنع من تشاء من الجيوش التي لا ترغب في تقويتها.

إلى حد عام ١٩٩١ أعلنت الإدارة الأميركية عن نيتها لبيع أسلحة بقيمة ١٨ مليار دولار. ومع حلول عام ١٩٩٧ كانت قد تدفقت إلى دول الشرق الأوسط وحدها أسلحة تقدر قيمة صفقاتها بأكثر من ١٦٢ مليار دولار، كانت حصة أميركا وحدها من تلك الصفقات ١١٩ مليار دولار، أي ٧٥% من مجمل المبيعات. وقد سمح هذا الوضع للولايات المتحدة في التأثير على نشاطات القوى الإقليمية الفاعلة وعلى مستوى التعاون الدولي، مما قلص كثيرا من تأثير المجتمع الدولي على القضايا الحساسة(١٧٠).

وبالإضافة إلى ذلك، سمح لها وضع كهذا في الحفاظ على شعور الحلفاء بعدم اليقين، من خلال دعمها للقوى المعارضة من أجل بث الذعر في نفوس الحلفاء وإجبارهم على الاعتراف بأن أمنهم الداخلي لن يتحقق إلا عن طريق تسليم الولايات المتحدة الأميركية زمام المبادرة في المنطقة.

٢- فرض رقابة صارمة على عمليات انتشار السلاح النووي. أخذ السعي الأميركي هذا أشكالا متعددة، بالخصوص عندما يراد تحقيق هذا الهدف كانت تبذل جهود جبارة لبناء قدراتها النووية الذاتية. فلم تفرق أميركا بين المشاريع السلمية والعسكرية، وقامت بالضغط على الأطراف المحلية من خلال عدم إعطائهم الفرصة للشعور بالاستقرار والأمن. في الوقت الذي دعمت فيه أميركا إسرائيل للوصول إلى الاحتكار النووي، نرى أنها تعاملت مع إيران بشكل مغاير تماما. كما ساهمت أميركا في إرباك والضغط على عمل اللجنة الخاصة بمراقبة التسلح. هذه هي واحدة من خمس لجان كانت قد شكلت بعد عدة مؤتمرات ضمت مختلف

الأطراف عقدت فى مدينة موسكو فى فبراير ١٩٩٢، من أجل حل المشاكل الإقليمية، التى لها علاقة بتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى بمشاركة قوية من قبل الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، بالإضافة إلى دول عديدة أخرى. لكن النتيجة الواضحة الوحيدة التى خرجت بها تلك اللجنة هو رفض إسرائيل مناقشة المسألة النووية، التى يعتبرها العرب جوهر عمل تلك اللجنة. بررت إسرائيل رفضها بالقول إن الوضع المعقد فى المنطقة لا يحتمل تدخلات خارجية أخرى، أما العرب فكانوا يبحثون عن ضمانات مقنعة تؤمن لهم كشف إسرائيل عن كل منظومات تسليحها، وهذا ما لم تفعله إسرائيل إلى أن يحين الوقت المناسب للدخول فى مفاوضات حول هذه المسألة(١٧).

هذا يعنى أن حل المسائل المفصلية التى لا يمكن بدون حلها الوصول إلى قاعدة مشتركة لمفهوم الأمن فى المنطقة، نقصد هنا مسألة السلاح النووى الإسرائيلى، كان قد تأجل مرة ثانية إلى أجل غير مسمى. أصرت الدول العربية على ضرورة التفاوض ضمن إطار عملية السلام. بيد أنه من غير مفاوضات مباشرة لا يمكن الحديث عن أى سلام فى المنطقة. لكن إسرائيل وبدورها أصرت كذلك على أن المفاوضات التى يمكن أن تناقش فيها سلاحها النووى يمكن أن تجرى بعد تحقيق السلام الشامل. كما لو أن إسرائيل مستعدة للتخلى عن أسلحتها النووية فى حالة تخلى دول المنطقة عن كل أنواع الأسلحة التى بحوزتها.

لكن ما هو الحد الذى يفصل بين حالة السلم وحالة الصراع؟ يزداد تعقيد تلك المسألة أكثر فأكثر بسبب الغموض الذى يكتنف مصير المفاوضات النووية ضمن مجمل عملية التسوية بين العرب والإسرائيليين. أدى ذلك إلى الاستمرار فى تطوير وتحديث عناصر القوة العسكرية بالنسبة لكل الأطراف المتنازعة.

لا تزال جهود التسوية عاجزة، ما دامت إسرائيل مستمرة فى وضع مسألة التفوق العسكرى على رأس هرم أولوياتها الإستراتيجية. لن تتحرك عملية التسوية إلى الأمام، حتى تتعرض الدول المتنازعة إلى تهديد ناتج عن تدخل خارجى يحاول إقحام نفسه لحل ذلك الصراع. إن كثرة المؤسسات العسكرية والحجم الهائل للمشكلات الداخلية كان قد أعاق عملية تقليص-حجم التسلح بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط. وسيستمر الوضع على ما هو عليه، مادام لم تكن وإلى حد الآن هناك ثقة متبادلة بين الأطراف[١٧٢].

إن لغياب الصرامة فى تعامل المجتمع الدولى مع مسألة الحد من انتشار الأسلحة النووية، دفع العرب إلى بناء قدراتهم النووية الخاصة وبأى وسيلة ممكنة. فإذا لم يقوموا هم بذلك، فإنهم سوف يبقون وإلى الأبد يرضخون تحت وطأة القمع والتفوق الصناعى للبلدان الأخرى.

الفصل الحادى عشر

العرب فى مواجهة انتشار وتخزين السلاح النووى

إن التحولات فى المشهد السياسى والإستراتيجى التى شهدتها الساحة العربية والإقليمية تدل وبشكل واضح على درجة استعداد العرب لوضع حد للاضطراب المستمر فى المعطيات الإستراتيجية. وعلى وجه الخصوص لا يروق للعرب أن تصب كل المكاسب فى جعبة الطرف الإسرائيلى، الذى لا ينفك عن الإعلان عن عزمه الاستمرار فى سعيه الحثيث للحفاظ على التفوق الإستراتيجى، وهو مستعد لاستخدام كل الوسائل للوصول إلى هذا الهدف، الذى تنتظره منه حتى بعض القوى الدولية الكبرى وفى مقدمتهم أميركا، والتى هى الأخرى تسبب قلقا للدول العربية لا يقل عن القلق الذى تسببه إسرائيل. من المعروف عند الجميع، أن هناك قرارًا سواء كان علنيًا أم سريًا، يقضى بفرض حصار على العرب لمنعهم من اتخاذ قرار مستقل بشأن الحصول على تقنيات تعزز من قوتهم، بما فى ذلك امتلاك القدرات النووية. كان ذلك واضحا من خلال صمت الأطراف الإقليمية والدولية تجاه الالتزامات التى فرضت على الجانب العربى والمتعلقة بالقرارات الدولية الخاصة بانتشار الأسلحة النووية. أو فى ما يتعلق باتفاقية الحد من الانتشار النووى، والتى إلى حد الآن لم تؤد إلى أى شيء، سوى إلى المزيد من المشاكل والاختلافات المتعلقة بطريقة تطبيقها ومتابعتها، بسبب أن النظرية التى قامت عليها لا تزال بعيدة جدا عن الواقع.

مازالت الدول التى تمتلك الأسلحة النووية غير مستعدة الآن لتقديم التنازلات، الضرورية لتحقيق الأمن والسلام فى الشرق الأوسط. وفى الوقت نفسه، فهم دائما ما يعلنون عن دعمهم ومتابعتهم للاتفاقية الخاصة بالحد من الانتشار النووى، وذلك لمنع انتشار السلاح النووى فى العالم.

يزيد هذا التناقض من التوتر الذى يميز الصراع العربى - الإسرائيلى فى ما يخص الطاقة النووية لإسرائيل، وعدم استعداد الأخيرة لتقبل اتفاقية الحد من الانتشار النووى، من أجل تصعيد الصراع ليبلغ أعلى درجات الغليان. فهم ليس لديهم النية فى التخفيف من حدة ذلك الصراع، وذلك لضمان استمرار الدعم الإستراتيجى الخارجى لها، وللتقليل من قوة العدو. وبالتالى، فإن كل ردود الأفعال السياسية كانت قد اكتسبت مسميات عسكرية، حتى وإن اختلفت فى أشكالها.

لم يكن للعرب أى خيار بقدر تعلق الأمر بمسألة القدرات النووية، مما دفعهم إلى البحث عن وسائل أخرى. فهم إما يعلنون ذلك صراحة، أو يقومون بتجهيز كل ما هو ضرورى لاستثمار الإمكانيات المتوفرة، التى يمكن لهم بواسطتها تحقيق تطلعاتهم. أما الإجراءات التى تتكشف على المستوى الدولى والإقليمى، فلن تؤدى إلا إلى تعزيز ثقتهم فى اختيار الاتجاه الصحيح، حتى لو أدى ذلك إلى تصادمهم مع قوى معارضة دولية شديدة. لكن عن أى إمكانيات يدور الحديث الآن؟

أولا: السياسية، بل حتى العقائدية التى يمكن أن تساعد فى التخفيف من حدة الضغط النفسى الذى تسببه التهديدات الإسرائيلية المستمرة، الموجهة ضد العرب، باستخدام السلاح النووى. يمكن تحقيق ذلك، إما عن طريق تعزيز الثقة بالقدرات والإمكانيات الذاتية، وإما عن طريق تبنى إستراتيجية دفاعية ذاتية.

قد يتوجب على العرب هنا القبول بمتغيرات مختلفة، التى يمكن استثمارها لإرغام إسرائيل على المشاركة فى عملية جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، أو لإجبارها على التوقف عن ربط برنامجها النووى بمسألة الأمن العالمى. حيث إن عملية الربط تلك، تعطى لإسرائيل الفرصة للخروج عن جميع المحددات والضوابط التى فرضتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لاحظ العرب فى الآونة الأخيرة، بأن فك ذلك الارتباط فى الحالة الإسرائيلية يزداد تعقيدا. لذلك اتخذ العرب الإجراءات التالية:

(أ) أصبحوا يولون اهتماما متزايدا لحقيقة كون إسرائيل تمتنع عن التوقيع على معاهدة الحد من الانتشار النووى وتمنع المفتشين الدوليين من التحقق من منشآتها النووية كجزء من الأمن الوطنى. يبنى العرب سياستهم الدعائية على أسس التفكير المنطقى، معتمدين على أن معظم الدول العربية كانت قد وقعت على تلك المعاهدة. لكن إسرائيل مستمرة فى التنصل من توقيع أى اتفاقية تحرمها من امتلاك السلاح النووى.

عوضت طريقة التفكير تلك نقاط الضعف، التى تعانى منها اتفاقية الحد من انتشار السلاح النووى، فى وجوب إيقاف سباق التسلح واتباع أساليب أكثر شفافية عن التعامل مع موضوع الحد من الانتشار، وهو ما جاء متطابقا مع الفقرة السادسة من نص الاتفاقية. فمثلا، تم تسليط الضوء على التمييز الواضح الذى يشوب عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذى كان له تأثير كبير على مجريات الأحداث الإقليمية، وبالتحديد فى منطقة الشرق الأوسط.

عانت منظومة الأمن العربى كثيرا من طريقة تعامل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. مصدر الخطر يكمن فى العجز وعدم فاعلية إجراءات مراقبة التسلح بالأسلحة التقليدية، وغياب الثقة فى قدرة الجهود المبذولة للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل[١٧٣].

(ب) بدأوا يمارسون ضغوطا على الدول التى تمتلك أسلحة نووية، للتوقف عن التعامل مع أطراف النزاع فى الشرق الأوسط، وخصوصا من تملك منها الأسلحة النووية، بطريقة غير عادلة وتتصف بالتمييز. يلاحظ فى هذا الشأن التعامل الأميركى، الذى يعتبر التسلح الإسرائيلى أمرا مشروعا ويجب الدفاع عنه. فنرى أن أعضاء من الكونجرس الأميركى وشخصيات سياسية أخرى من بينهم جيمس لانش والممثل السابق لأميركا فى الأمم المتحدة جين كيرك باترك، كانوا قد عقدوا للتباحث فى

هذا الأمر سلسلة من الاجتماعات مع ممثلى المنظمات الدولية، مثل الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

نوقشت خلال تلك اللقاءات المواضيع المتعلقة باتفاقية الحد من الانتشار النووى، وبالخصوص تم التركيز على أهمية استغلال صلاحيات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للوقوف بوجه البرنامج النووى العراقى فى أيام حكم الرئيس صدام حسين، وفرض رقابة صارمة على النشاطات النووية لكوريا الشمالية. أما التسلح النووى الإسرائيلى فقد تم تجاهله، وبالمقابل لوحظ تزايد المحاولات الأميركية للهيمنة على نشاطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بهدف تحويلها إلى أداة للسيطرة على البرامج النووية فى الدول النامية(١٧٤).

أدى ذلك إلى أن يقوم مجلس الأمن بمراجعة كل التقارير التى تقدمها الوكالة الدولية، والمتعلقة بالبرنامج النووى العراقى، من أجل البحث عن أى ذريعة يمكن من خلالها إعلان فشل عمل تلك الوكالة فى الحصول على المعلومات الكافية عن البرنامج النووى العراقى، على الرغم من أن المفتشين الدوليين كانوا قد نفذوا العديد من الزيارات التفتيشية الدقيقة إلى حد اندلاع الحرب فى الخليج. كانت الدول الكبرى متأكدة من أن إجراءاتها تلك يمكن أن تحقق ضمانات متبادلة: فبالنسبة للعرب يحصلون على ضمان لحمايتهم من أى عدوان تشنه عليهم دوله نووية، وفقا للقرار رقم ٢٥١ لسنة ١٩٦٨ والقرار ٩٨٥ لسنة ١٩٩٥ والصادر من مجلس الأمن الدولى، وضمان أمن بلادهم من الخطر المباشر الذى تسببه التهديدات الإسرائيلية باستخدام السلاح النووي(١٧٥).

(ج) بدأوا فى البحث عن أوجه قصور وثغرات فى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، والتى سبق وأن استخدمتها من قبل إسرائيل أو حتى إيران، لتبرير نشاطاتهم المتعلقة بتطوير قدراتهم النووية.

تتحدث تلك المعاهدة فى فقراتها عن حظر انتشار السلاح النووى وعن ضرورة إيجاد توازن بين الدول النووية والدول التى لا تملك تلك القدرات، وخصوصا على مستوى الاستخدام السلمى للطاقة النووية. لكن، ما زال الامتثال لضوابط هذه الاتفاقية هو أبعد ما يكون عن الواقع:

١- لم تستطع الاتفاقية الحالية اكتساب الصبغة العالمية؛

٢- لم تتم متابعة المادة السادسة من الاتفاقية، والمتعلقة بوقف سباق التسلح ونزع السلاح النووي؛

٣- لم تتوفر الشفافية فى التعامل مع البرامج النووية للدول مما قلل من الثقة ببنود اتفاقية الحد من الانتشار النووى.

فى نفس الوقت، كانت ردة فعل المجتمع الدولى قوية عند معارضته للنشاطات الموجهة ضد نظام الحد من انتشار الأسلحة. لكن الدول التى لم تنضم لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، أصبحت لهم الأفضلية المطلقة، مما عزز من مكانتهم بالمقارنة مع تلك الدول التى وقعت على الاتفاقية والتزمت ببنودها، وخصوصا دول منطقة الشرق الأوسط. هذا يعنى، أن معاهدة الحد من انتشار السلاح النووى أعطت بصيغتها الحالية الشرعية للدول النووية الكبرى فى امتلاك الأسلحة النووية. كذلك أدت الاتفاقية إلى توسيع الفجوة بين الدول النووية والدول التى ليس لها قدرات نووية(١٧٦).

بالإضافة إلى ما ذكرناه آنفا حول ردود الفعل الشديدة، ظهر تأثير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التى تعتبر المنظمة المسؤولة عن تطبيق معاهدة الحد من الانتشار ومتابعة المنظومة الدولية للمراقبة والسيطرة. كان ذلك التأثير على المستوى الإقليمى محدودا جدا، وخصوصا ضمن حدود منطقة الشرق الأوسط، حيث تقع منظومة الأمن القومى العربى تحت التهديد المباشر الذى مصدره الأسلحة

النووية الإسرائيلية. هنا يجب التنويه إلى أن أى إجراءات تتخذ لتدمير الأسلحة وفى أى منطقة كانت، لن يحالفها النجاح ما لم تتحرر العلاقات بين دول المنطقة من أى توترات أو ضغوطات، والتى على ما يبدو سببها هو وجود الأسلحة النووية[١٧٧].

بهذا يتوجب على العرب استثمار جميع الإمكانيات للتغلب على مشكلة خطر الأسلحة النووية الإسرائيلية. لا يمكن تنفيذ ذلك مادامت ليست هنالك رغبة فى حل المشكلة بالطرق السياسية. الخيار المتوفر الآن هو التوجه بالطلب من وكالة الأمن القومى لتقديم المزيد من الضمانات بشأن معاهدة الحد من الانتشار، مما يساعد فى طمأنة الدول التى لا تمتلك قدرات نووية.

وبحكم تلك الضرورة، وافق العرب على مقترح مراجعة المعاهدة الخاصة بوقف تصدير المعدات التى تدخل فى عملية الانشطار النووى. (Cut to Treaty - Cot) تلزم تلك الاتفاقية الدول التى تمتلك الأسلحة النووية، بالكشف عن ترسانتها من مختلف أنواع السلاح النووى، وهو ما يعتبر إجراءًا ضروريًا للتخلى فى المستقبل عن كل الأسلحة النووية. وهذا بدوره يجعل من الممكن الاحتفاظ بكميات محدودة جدا من الأسلحة النووية[١٧٨]. على هذا الأساس، فالخط السياسى الذى يعالج مسألة الحد من انتشار السلاح النووى، يجب أن يأخذ فى الحسبان كيفية إجبار الدول الرافضة لتلك العملية، على الانضمام لمعاهدة الحد من انتشار السلاح النووى.

بدأ العرب بتكوين شراكات إستراتيجية ويقيمون علاقات سياسية مع:

(أ) الدول النووية الكبرى، التى يمكن أن تقدم للعرب المواد اللازمة لاستخدامها فى مجال تقنيات الطاقة الذرية المخصصة للأغراض السلمية والعسكرية. على العرب أن يقوموا بعدة مهام بهذا الاتجاه:

- التخلص من القيود المفروضة على الدول العربية فى ما يتعلق ببناء قدرات نووية. خصوصا فى ضوء تكون تصور عن أن السلام لا يمكن أن يتحقق على أساس التوازن فى مجال الأسلحة التقليدية، ما دامت إسرائيل تمتلك كمية ضخمة من الأسلحة النووية وتحتفظ بحق احتكارها فى المنطقة.

- تقديم فكرة، أن الدول العربية فى المنطقة ستقوم بتطبيع العملية السلمية بشرط أن تتخذ الدول الكبرى خطوات مماثلة باتجاه دفع إسرائيل إلى التخلى عن احتكارها للسلاح النووي[١٧٩].

- الحصول على ضمانات من الدول الكبرى بعدم حصول أى تحركات نووية مفاجئة من الجانب الإسرائيلى، تكون موجهة ضد الدول العربية.

(ب) مع الدول العظمى والدول المصدرة للسلاح، التى لها مصلحة فى الربط بين سباق التسلح فى الشرق الأوسط و مجريات النزاعات السياسية. علاوة على ذلك، فإنهم على قناعة بأن النجاحات المتوقعة نتيجة عملية السيطرة والمراقبة على نزع السلاح، سوف تترك عندهم رغبة بالاستمرار فى منهجهم. لكن مجرى الأحداث لم يكن كما متوقعًا له من نجاح فى مجال التسلح فى الشرق الأوسط، بسبب أن إسرائيل تعتبر حليفاً رئيسيًا للدول الكبرى، وفى مقدمتهم أميركا. هذه الحالة تبين مدى أهمية إيجاد نوع من التوازن فى القوى بين إسرائيل والعرب. أصبح العرب يولون اهتماما خاصا لبعض المبادرات المقدمة من الجانب الدولى (المبادرة الأميركية ١٩٩١و١٩٩٢، الفرنسية ١٩٩١، الدولية ١٩٩١) التى تدعو إلى التدرج فى معالجة موضوع التسلح فى المنطقة (ابتداء من تدمير للأسلحة مرورا بفرض قيود على التسلح

وصولا إلى وقف تصديره)، وبغض النظر عن التبعات الخطيرة التى يمكن أن تنطوى على تحركات معينة: الإخلال بالتوازن الإستراتيجى لصالح إسرائيل مما يجرد العرب من قوتهم. نفس الحالة حدثت مع العراق فى عهد صدام حسين عندما تم نزع أسلحة الدمار الشامل التى كان يملكها وفق القرار رقم ٦٨٧ الفقرة ٢(١٨٠).

قدمت بعض الدول العربية الدعم للجنة المكلفة بموضوع مراقبة التسلح والأمن القومى، التى بدأت تمارس نشاطاتها عام ١٩٩٢، فى عملها باتجاه تغيير الموقف الإسرائيلى الخاص بمسألتين رئيسيتين:

١- رفضه وضع ترسانته من أسلحة الدمار الشامل وعلى الخصوص النووية منها تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢- تمسك إسرائيل بالاتفاقيات الثنائية للوصول إلى نقاط مشتركة، تجمعها مع كل دولة عربية على حدة. مع مرور الوقت، أصبح الدعم العربى متباينًا. فعندما أعربت مصر عن ضرورة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، اقترحت سوريا توقيع اتفاق لمنع استخدام تلك الأسلحة، بل حتى تدميرها. يحرر وضع كهذا إسرائيل من كل التزاماتها فى المنطقة(١٨١)، فقامت بإقناع بعض الدول العربية بالتعاون مع القوى الدولية التى تمتلك أسلحة نووية لتحقيق ما ذكرناه أعلاه.

٣- تحقيق توازن بين عناصر القوة العسكرية التقليدية، بوصفه إجراءًا موجهًا للتصدى للنشاطات الحربية، ومقدر له أن يمس بالأمن، وهو المبدأ الذى يقلق الجميع، على الرغم من انتهاء الحرب بين إسرائيل والعرب من الناحية الرسمية.

من تبعات ذلك الإجراء: توقف المفاوضات، زيادة التوتر على الساحة السياسية باستمرار إسرائيل فى فرض شروطها. احتمالية وقوع اشتباكات مسلحة مع أطراف إقليمية أخرى مشاركة فى الصراع العربى - الإسرائيلى، والأهم من ذلك - النمو المتزايد لعناصر القوة العسكرية للدول المشاركة فى الصراع العربى - الإسرائيلى. تمتلك جيوش تلك البلدان مختلف أنواع الأسلحة، التى حصلت عليها ضمن اتفاقيات كانت قد وقعت فى فترات سابقة، كما أن البعض منها قام بمحاولات ناجحة لإنتاج الأسلحة المتطورة داخل البلد. والبعض الآخر حقق قفزات نوعية فى هذا المجال.

طبيعة وعدد الاتفاقيات الموقعة فى الجانب العسكرى لبعض الدول، التى وصلت إلى نقاط تفاهم مشتركة، وعمليا كانت قد وقعت اتفاقيات منذ العام ١٩٩٠، تبين أن تلك الزيادة الكمية فى عدد الاتفاقيات والتى لابد وأن يصاحبها فى المستقبل تطور نوعى فى طبيعة تلك الاتفاقيات، تمثل الجزء المهم من تسلح الدول العربية. فهم يدركون أن التغييرات الإستراتيجية لا تبعدهم عن التفكير بإمكانية الإخلال بتوازن القوى على المستوى العربى والإقليمى، وخصوصا أن ذلك الأمر يمس عملية التسوية السلمية للأزمة العربية - الإسرائيلية، والعلاقات العربية - الإيرانية، العربية - التركية المتبادلة. إذا تحدثنا قليلا عن تأثير إستراتيجية التسلح على العلاقات العربية - الإسرائيلية فى ضوء عملية السلام، فستلاحظ ميول نحو تكثيف شراء الأسلحة وإنتاجها، بغض النظر عن الوضع الهادئ والمستقر الذى يدفع باتجاه السير قدما لتسوية الأزمة والمشاكل المتفرعة منها سلميا[١٨٢]. مما يؤشر على هذا التوجه، الآتى:

- قرارات الكنيست ومنذ العام ١٩٩٦ وحتى الآن على تخصيص نسبة كبيرة من الإنفاق السنوى للإنفاق العسكرى. فى عام ١٩٩٦ ميزانية التصنيع العسكرى كانت ١٦,٥% من مجمل الميزانية الحكومية، فى حين كانت

١٠% فقط عام ١٩٩٥، ١٨% عام ١٩٩٧، ٢١% عام ١٩٩٨، إلـــى أن وصلت عام ١٩٩٩ إلى ٢٣%، بغض النظر عن المـــساعدات العـــسكرية المقدمة لإسرائيل من الجانب الأمريكي(١٨٣).

- الاستمرار فى عملية تطوير البرامج العسكرية الإستراتيجية فى إســـرائيل، سواء فى مجال الأقمار الصناعية أم إنتاج الصواريخ الباليستية وصواريخ ذات القدرات العالية.
- تعزيز العمل المشترك بين إسرائيل وعدد كبير من الـــدول فـــى المجـــال الحربى من أجل تطوير التعاون العسكرى، وبصورة خاصة فى مجـــال التصنيع العسكرى، على شكل تبادل المعدات والتقنيات العـــسكرية، وفـــى بعض الأحيان، إجراء مناورات مشتركة.
- السعى لعقد اتفاقيات عديدة، تتعلق بأحدث أنواع السلاح. بيد أن توقيع تلك الاتفاقيات فى حدود خطة شاملة تهدف إلى تطـــوير القـــدرات القتاليـــة، ستؤدى إلى تغيرات نوعية وكمية هامة فى هذا المجـــال خـــلال ســـنوات قليلة. نفس هذا الشيء ينطبق على اتفاقيات الحـــصول علـــى المقـــاتلات **(C8A, F-15)** والمروحيات آراش(١٨٤).

يلاحظ أيضا، أن جميع ميزانيات الدول العربية بشكل عام كانت قد ازدادت فيها حصة الدفاع. قد يكون السبب فى ذلك، هو محاولتهم تعويض الـــنقص الـــذى كانت تعانى منه الميزانية المخصصة للدفاع حتى سنة ١٩٩٢. فـــى الفتـــرة مـــن ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨ كانت حصة وزارة الدفاع فى سورية قد ازدادت ٢٣%، وفـــى مصر نفس النسبة أيضا، أما الأردن ولبنان فبلغت ١٠%.

يمكن هنا ملاحظة الفرق بين العرب وإسرائيل فى تعاملها مع هذه القـــضية. حيث تنفق إسرائيل معظم الموارد المخصصة للجهد العسكرى، فى مجال تعزيـــز

صناعتها الحربية، لتعويض خسائر الشركات الفردية، لزيادة المعاشات التقاعدية للضباط. بينما يتم إنفاق معظم المخصصات العسكرية فى الدول العربية على توقيع عقود جديدة لشراء السلاح، دون التوجه لرفع مستوى التقنيات العسكرية أو تعزيز القدرات الهجومية لجيوشها[١٨٥]. هذا الفارق ساعد بشكل أو بآخر على زيادة الفجوة بين العرب وإسرائيل فى مجال تطوير المنشآت العسكرية، مما أعطى تفوقًا نوعيًا كبيرًا يميل لصالح إسرائيل.

- توسيع قاعدة التعاون العسكرى المشترك، الذى يهدف إلى تطوير القدرات الدفاعية، بين الدول المشاركة فى الصراع العربى - الإسرائيلى، وخصوصا إسرائيل، وبقية دول العالم. فمنذ العام ١٩٩٤ والسنوات التى تلت ذلك، ازداد وبشكل مضطرد حجم التعاون المشترك وعقد الاتفاقيات فى المجال العسكرى بين دول المنطقة والبلدان التى تقع خارج حدود الشرق الأوسط. ففى عام ١٩٩٥ أعلن مصدر رسمى فى وزارة الخارجية الأردنية، بأن الأردن تنوى المشاركة فى عمليات حلف الناتو. وفى بداية عام ١٩٩٦ أشارت المصادر الإسرائيلية والأميركية إلى رغبة الطرفين فى بحث الطرق الكفيلة بإنشاء حلف عسكرى بين إسرائيل وأميركا[١٨٦].

خلال التحضيرات للمفاوضات الإسرائيلية - السورية، أعلن وزير الخارجية الإسرائيلى الأسبق شمعون بيريز عن أن الوقت الآن مناسب لبناء تحالف إسرائيلى مع تركيا، يبدو أن الهدف منه، الضغط على سوريا، وتعزيز التعاون الإستراتيجى مع تركيا. بعد العام ١٩٩٦ تسربت أخبار عن مفاوضات عسكرية روسية - إسرائيلية وقفت ضدها مصر بشدة. كانت المفاوضات تدور حول إنشاء نظام إقليمى للأمن تشارك فيه روسيا بشكل أو بآخر[١٨٨].

الهدف من كل تلك التحركات هو التصدى للقوة العسكرية العربية، مما يسمح للاحتكار النووى الإسرائيلى للعمل بفعالية إضافية وبدعم دولى، بغض النظر عن الدعوات المستمرة للتقليل من صرامة هذا الاحتكار.

إن زيادة الإنفاق الحربى يعتبر أحد نتائج ما ذكرناه أعلاه، وهو ما يفتح الباب لإمكانية تقليل احتمال اندلاع عمليات عسكرية فى المناطق، التى تعارف على تسميتها بالنقاط الساخنة، ومنها منطقة الصراع العربى - الإسرائيلى. وخصوصا بعد فشل الطرفين فى الاتفاق على النقاط التى تحقق الأمن، وعدم التوصل إلى الآن إلى تسوية بهذا الصدد.

الوضع يزداد حرجا يوما بعد يوم، خصوصا مع ازدياد الاستياء الشعبى. لذلك أصبح واضحا للجميع أن الحل هو فى تطوير عناصر القوة العسكرية من أجل مواجهة التحديات المستقبلية، وخصوصا بعد فشل محاولات حل الأزمة المتعلقة بالصراع العربى - الإسرائيلى، من خلال الوسائل السياسية.

٤- شن حرب وقائية، للحماية من التهديد النووى الذى تشكله إسرائيل، على الرغم من أن هذا التوجه لا يعتبر فى الوقت الراهن، توجها أساسيا ضمن الإستراتيجية العربية. وهى حالة تدعو للأسف فعلا.

إن عدم فهم حقيقة أن هذه هى الوسيلة الأكثر فاعلية فى الدفاع أدت إلى خلو التحركات الإستراتيجية العربية من نظرية واضحة تحدد الطريقة التى سوف يتعامل بها العرب مع مسألة بناء ترسانة عسكرية غير تقليدية، أو أن العرب عاجزون فعلا بسبب تخلفهم الواضح فى المجال النووى. حرم هذا الوضع العرب من قدر كبير من الحرية فى التحرك فى المجال السياسى، وأصبحوا، أكثر من أى وقت مضى، تحت ضغوط دول المنطقة المتقدمة أو الدول التى تقدم لهم المساعدة[١٨٩]. يعتقد البعض، أن خيار شن حرب استباقية بهدف تدمير الأسلحة النووية للعدو، تحتاج إلى وقت أكبر للتفكير والتحليل.

لا تفكر الآن الأطراف التى تمتلك السلاح بأى شكل من الأشكال فى التخلى عنه. على الرغم من المحاولات الجارية الآن لتبنى قرار للحد من انتشار السلاح

النووى فى المنطقة. كخطوة تمهد بعد ذلك لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية تماما من أى نوع من أنواع السلاح النووى تحت إشراف المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، وضمانات القوى الدولية التى تمتلك تلك الأسلحة. إذا كان هذا كافيا لتنفيذ الأفكار التى ذكرناها بشكل صحيح، فإنهم سيقومون وبشكل متواز بإعداد الوسائل التى تمكنهم من تطبيق ذلك على أرض الواقع. من تلك الوسائل نذكر: التصدى للأسلحة النووية بواسطة الأسلحة التقليدية المتطورة (الصواريخ الباليستية)، حظر تطوير الأسلحة النووية، منع زيادة كميات السلاح النووى عن طريق ممارسة الضغط السياسى أو حتى التهديد بتوجيه ضربة وقائية بالأسلحة التقليدية(١٩٠).

لكن يبدو أن الوسيلة الأساسية - هى تدمير تلك القوى مع أسلحتها. إلا أن ومن خلال تقييم الوضع الراهن، يعتبر هذا الخيار، مازال خيارا يصعب تحقيقه، ومستحيل التطبيق من الناحية العملية.

٥- السعى لبناء قاعدة سياسية، تقربها من البرنامج النووى الباكستانى، لأن البعض يعتقد أنها أصبحت من العوامل الرئيسية لقوة العرب بما فيها السياسية. انطلاقا من هذا، عندما كان العرب مازالوا غير منجذبين لتلك البرامج، كانت الباكستان تشكل مصدر قلق حقيقى بالنسبة لإسرائيل، لأن بعض الأوساط فى المجتمع الإسرائيلى يعتبرون أن البرنامج الباكستانى سوف يدخل عاجلا أم آجلا كعامل فعال فى حلبة الصراع العربى - الإسرائيلى، كون أن الأنباء قد وردت عن تمويل عربى لهذا البرنامج(١٩٢).

إلا أن الوضع تغير الآن، خصوصا بعد نجاح الباكستان فى مايو ١٩٩٨ فى إجراء أول اختبار نووى. لذلك أبدت إسرائيل مخاوفها من جديد تجاه القنبلة النووية الإسلامية، وتجاه احتمالية تقديم إسلام آباد مساعدات وخدمات لبعض الدول العربية

فى مجال الأسلحة النووية بوصفها وسيلة لتحسين وضع الباكستان على الساحة الدولية من خلال لعبها لدور القوة النووية الرئيسية فى العالم الإسلامي[١٩٣].

من أسباب التحفظات الإسرائيلية:

(أ) إنتاج الدول الإسلامية للقنبلة الذرية، يعنى نهاية الاحتكار النووى الإسرائيلى فى منطقة الشرق الأوسط من الناحية العملية. يترتب على ذلك تقييد حرية إسرائيل فى تحركاتها العسكرية المقبلة أو فى قراراتها بشن حروب أو توجيه ضربات استباقية بالأسلحة التقليدية ضد الدول العربية. لأنهم سوف يقومون بالرد بالمثل دون الخوف من الخطر النووى الإسرائيلى، ماداموا سيحتمون بالمظلة النووية الدفاعية التى ستوفرها لهم دولة إسلامية أخري[١٩٤]. تزيد تلك الخطوة من فرص العرب فى شن حرب تقليدية من أجل استعادة الأراضى.

(ب) جعلت القنبلة النووية الإسلامية من العالم الإسلامى، وخصوصا من الباكستان، نموذجا يؤخذ بالحسبان عند اتخاذ العرب أى خطوات عسكرية ذات طابع أمنى، أو فى محاولتهم إيجاد تسوية للصراع العربى - الإسرائيلى.

إن وجود القنبلة النووية بيد العالم الإسلامى من شأنه أن يجدد من حرية التحركات الإسرائيلية، ولا يسمح لها بفرض شروطها خلال المفاوضات بينها وبين العرب، مما يعزز من موقف العرب بطبيعة الحال.

(ج) امتلاك المسلمين للقنبلة النووية من شأنه زيادة الغموض فى طبيعة الإستراتيجية النووية الإسرائيلية. فسندخل فى عالم التخمينات حول كيف ومتى ستستخدم إسرائيل السلاح النووى فى حربها التالية مع العرب[١٩٥]، هل سترمى القنبلة على الدول العربية أولا أم على الدول الإسلامية الغير العربية.

لا تقوض هذه الشكوك من إمكانية إسرائيل فى تطوير برنامجها النووى فحسب، بل ستشكل منطلقا داعما للتحركات العسكرية والسياسية المتعلقة بعلاقات التعاون العربى – الباكستانى فى المجال النووى. فى ضوء هذا المشهد، لم يبق من خيارات إستراتيجية لإسرائيل سوى توجيه ضربات لتدمير المواقع النووية الباكستانية، إما بشكل انفرادى وإما عن طريق الهند أو عن طريق عمليات القوات الخاصة السرية.

فإذا كانت القنبلة النووية الإسلامية قد دفعت إسرائيل إلى التفكير أكثر فأكثر بالمخاطر العديدة التى تحيط بأمنها، فإنها بنفس الوقت عززت من التحفظات الناتجة عن طبيعة التفكير الإستراتيجى العربى، بما فيها الخوف من المخاطر التى تهدد الأمن القومى للدول العربية. من بين تلك التحفظات يمكن أن نذكر الآتى:

أ) يمكن أن تخل القنبلة النووية الإسلامية بالتوازن الدفاعى بين الأمن القومى العربى وبين ما يمكن أن نسميه الأمن الإسلامى. يمكن أن يدفع هذا عددًا من الدول العربية لعقد تحالفات عسكرية مع الباكستان وحثهم على الانخراط فى موقف عدائى تجاه المعارضين لباكستان، فى حين أن هؤلاء المعارضين هم الحلفاء التقليديون للعرب[١٩٦]. وخير مثال على ذلك الدعم السياسى والمادى الذى تقدمه الباكستان للدول العربية عند حدوث أى تضارب للمصالح بينها وبين الهند فيما يخص قضية كشمير.

ب) يمكن أن تدخل القنبلة النووية العالم العربى فى صراعات يكون أطرافها من بين الدول الإسلامية التى تتطلع إلى الحصول على الأسلحة النووية. مثال على ذلك – التحالف العربى الباكستانى لموازنة القوى الإقليمية مثل إيران وتركيا. يوجد الكثير من التضارب فى المصالح بين تلك الدول الإقليمية الثلاث، فى سعيها لاحتلال موقع الريادة لقيادة العالم الإسلامى.

ج) يمكن أن تشجع الباكستان على البدء فى استغلال حقيقة أن حيازة الأسلحة النووية، يمكن أن يشكل عامل ضغط كبير على العرب، من أجل حماية مصالحها القومية.

يبدو هذا الأمر معقولا، إذا أخذنا فى الاعتبار رغبة الباكستان فى الوصول إلى منابع الثروة النفطية ورؤوس الأموال العربية، والسعى لمساعدة المستثمرين الباكستانيين العاملين فى دول الخليج العربى، مما سيسمح لها بالتخلص من الوضع الاقتصادى السيئ الذى تعانى منه(١٩٧).

د) يمكن أن تدفع العرب إلى تبنى إستراتيجية أمنية يبتعدون فيها قليلا عن التخندق القومى لتنطلق خارج الحدود الجغرافية للدول العربية، من خلال طرحها لمفهوم جديد للأمن لا يقتصر فى تفسيره على أمن الدول العربية، بل يشمل كل دول العالم الإسلامى، الذى تجمعه مقومات ومصالح مشتركة.

يمكن أن تكون دول الخليج مثالا على ذلك، حيث سخروا كل طاقاتهم (متأثرين بالتجربة الباكستانية وقنبلتها النووية) لتكوين مفهوم جديد لما يسمى بالمنظومة الأمنية لدول الخليج والباكستان من أجل صد التهديد القادم من الدول العربية والغير عربية. بقى أن نذكر شيئًا مهمًا: تسعى القنبلة النووية الإسلامية إلى تحرير منظومة الأمن القومى العربى من بعض المتبنيات الأساسية، وبالتحديد فى ما يخص استثمار كل الطاقات والجهود العربية وتوجيهها لمواجهة إسرائيل والدول التى تساندها.

لكن حسب علمنا، أن فرص نجاح هذا الخيار الإستراتيجى لا تبدو كبيرة. فالقدرات النووية الباكستانية بالمقارنة مع نظيرتها الإسرائيلية تعتبر ضعيفة جدا، ناهيك عن تواضع إمكانياتها فى مجال الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية.

على هذا، يكون الهدف الرئيسى للجهود الباكستانية فى مجال التسلح النووى يكمن فى رغبة الباكستان فى حماية مصالحها من التهديدات الخارجية التى قد تأتى من الهند، ولكى لا تدع حل القضايا العالقة بين البلدين بيد طرف واحد يكون أقوى من الآخر، وخصوصا فى ما يتعلق بقضية كشمير.

فى تلك الحالة ستساعد القنبلة النووية الإسلامية الباكستان على الصعيد العسكرى والسياسى عند مواجهتها لتلك المخاطر، لكنها لن تكون فعالة فى التصدى لإسرائيل والتهديد الإسرائيلى للأمن القومى العربى.

هذا ما تؤكده التجارب والتفجيرات النووية الباكستانية الأخيرة التى لم تأت ردا على التجارب النووية الإسرائيلية، بل ردا على التفجيرات النووية التى قامت بها الهند قبل ذلك بفترة قليلة. فلم تكن تريد الباكستان من ذلك سوى إيجاد نوع من التوازن النووى مع الهند.

يمكن أن يفسر ذلك ردة الفعل الغير جدية والضعيفة من قبل المجتمع الدولى وبالخصوص رد الفعل الأميركى الباهت على تلك التجارب النووية التى تقوم بها الباكستان، بالمقارنة بموقفهم من ما يسمى أزمة أسلحة الدمار الشامل العراقية إبان حكم الرئيس صدام حسين، التى تمس وبشكل مباشر أمن إسرائيل.

٦- هنالك خيار إستراتيجى آخر. يقول المنظرون لهذا الخيار إن على العرب أن يدفعوا ثمن فشلهم فى بناء قدرات نووية خاصة بهم، وذلك عن طريق تقديم الدعم للمشروع النووى الإيرانى ومساعدتها فى الحصول على السلاح النووى، منطلقين بذلك من إعلان إيران المستمر، بأن مشروعها النووى مهمته الأساسية مواجهة التهديدات الإسرائيلية.

لكن وبغض النظر عن كل التبريرات المنطقية التى تتضمنها وجهة النظر تلك، إلا إن قراءة إستراتيجية بسيطة لأساس السعى الإيرانى فى المجال النووى، تبين لنا حقيقة أن إيران تريد من ذلك تحقيق أهدافها القومية بالدرجة الأولى.

دائما ما تعتبر إيران نفسها - ضمن منطقة الخليج العربى - القوة الأكثر قدرة على لعب دور إستراتيجى فى مسألة التهديدات الأمنية، الناتجة عن انتشار السلاح النووى فى المنطقة، وفى ما يخص تحقيق مصالحها القومية على الصعيد الإقليمى. من الممكن أن تكون إيران تفكر فى مواجهة المخاطر النووية بالتهديد بتدمير جميع المنشآت النفطية فى الخليج العربى أو حتى ضربها فعلا، دون الالتفات إلى أن هذا التحرك قد يؤدى إلى توقف الجزء الأكبر من الإمدادات النفطية التى تحتاجها دول العالم الحر، مما يحمل فى طياته عواقب وخيمة لا تحمد عقباها.

من الممكن أيضا، أن يوفر السلاح النووى فرصة لإيران لاستغلاله كأداة للابتزاز(١٩٨). ولدت تلك الظروف جوا من عدم الثقة فى ما يتعلق بمجرد التفكير بأن إيران ستسعى إلى الحصول على القدرات النووية، وخصوصا إذا أخذنا فى الحسبان الارتباط الوثيق بين الإمكانيات العربية والإيرانية، وبين كونهم يعتمدون فى تحركاتهم على نظرية المناورة والاحتكاكات البسيطة مع المقابل(١٩٩).

بغض النظر عن الإمكانيات المحدودة التى يوفرها خيار كهذا للعرب، إلا أن إسرائيل وفى سعيها لتقويض أى تهديد حتى لو كان بعيد الاحتمال، بدأت بدراسة الإمكانيات النووية الإيرانية بشكل دقيق، ليس أقل من كون أن هذا التهديد الناتج عن دولة نووية إسلامية يمكن أن يؤدى إلى إنهاء التفوق الإسرائيلى فى المنطقة، مما يوجب تحليل نتائج تلك الحالة الجديدة، خصوصا بعد الأخذ بالاعتبار حقيقة أن إيران قد بدأت فى الدخول حتى فى عالم الأقمار الصناعية الاستطلاعية(٢٠٠).

من المعروف أن إيران فى الفترة الأخيرة كانت تحاول الحصول على مختلف أنواع الصواريخ، التى تستطيع ضرب أهداف فى مديات مختلفة، من خلال استيرادها من كوريا الشمالية أو محاولة إنتاجها أو تطويرها داخل البلد.

على هذا الأساس وضعت إسرائيل الخطر الإيرانى فى المرتبة الأولى باعتبارها قوة لايستهان بها فى المنطقة يمكن أن تهدد أمن إسرائيل، خصوصا بعد الحرب فى الخليج وتجريد العراق من كل المقومات التى كانت ستشكل تهديدا لإسرائيل. هذا يعنى أن الحكومة الإسرائيلية بدأت تنظر إلى إيران بنفس المنظار الذى كانت تنظر به للعراق قبل حرب الخليج[٢٠١].

سارت إسرائيل على منهجها السياسى هذا فى التعامل مع إيران من خلال تركيزها على حقيقة كون "أن إيران لا تريد أن تصبح القوة الأولى المهيمنة على المنطقة العربية فقط، بل تتعدى ذلك لتكون لاعبا أساسيا فى المنطقة كلها". أصبح الآن الاهتمام منصبًا على تحديد المحللين الإسرائيليين للأهداف الإيرانية فى سعيها "لقيادة العالم الإسلامى للجهاد ضد إسرائيل".

انطلاقا من هذا المنطق، ركزت إسرائيل اهتمامها على عملية التطوير للبرنامج التسلحى فى إيران. حيث إن تطوير هذا البرنامج ينطوى على الكثير من المخاطر بالنسبة للقيادة الإسرائيلية، ليس فقط بسبب الغموض الذى يكتنف أولويات أهداف البرنامج الإيرانى، ولكن أيضا للخطر الذى يشكله للتفوق النوعى الإسرائيلى، وخصوصا فى مجال الأسلحة النووية.

فى ضوء الكثير من المعطيات العملية، بدأت السياسات الإسرائيلية تضع إيران فى مصاف المصدر الأساسى الذى يهدد وبشكل جاد منطقة الشرق الأوسط، مما يحتم التصادم معها عاجلا أم آجلا. لهذا:

(أ) يجب أن يحسب الحساب للجهود الإيرانية فى المجال النووى. ومن أجل إنجاز تلك المهمة، اجتمع الكنيست الإسرائيلى عام ١٩٩٨ فى جلسة طارئة لمناقشة ما يسمى "الخطر الذى يواجه إسرائيل بسبب السعى الإيرانى لإنتاج القنبلة النووية".

كل الأحزاب والتيارات السياسية الإسرائيلية كانوا متفقين على أن تلك المعضلة شائكة ويصعب حلها. لكن البعض من السياسيين الإسرائيليين ومنذ تلك اللحظة بدأوا يدعون إلى إعادة توزيع سكان إسرائيل الذين يعيشون بالقرب من الأراضي المحتلة، في ضوء احتمالية توجيه إيران لضربات صاروخية في العمق الإسرائيلي[٢٠٢].

(ب) ضرورة اتباع إستراتيجية متكاملة لمواجهة إيران، تتضمن اتخاذ ثلاثة تدابير رئيسية. أولا، ممارسة الضغط على الولايات المتحدة الأميركية وعلى أوربا لوقف أو الحد من التهديد النووى الإيرانى. يجب أن يكون هذا الضغط عبر الدعاية الإعلامية التى تعتمد فى قوة تأثيرها على التذكير بالتشابه الكبير بين الظروف التى تعيشها المنطقة الآن وبين تلك التى كانت سائدة فى فترة ما قبل "احتلال العراق للكويت"[٢٠٣].

يجب أن يتم ذلك فى إطار شرعية المجتمع الدولى سواء فى التحرك أم فى اتخاذ الإجراءات اللازمة مادام هنالك متسع من الوقت لوقفت محاولات النظام المتشدد فى إيران فى سعيه لامتلاك السلاح النووى والإخلال بالتوازن القائم فى منطقة الشرق الأوسط. ما فعلته إسرائيل هو تحذير الساسة الغربيين من مخاطر الإرهاب الدولى الذى تسانده وتدربه إيران على منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع. اتهمت القيادة الإسرائيلية إيران بأنها تقدم الدعم المالى للجماعات الإرهابية. أرادوا من ذلك كسب عدد من الدول العربية إلى جانبهم، مستندين إلى تصور يقول إن الخطر الإيرانى يطول حتى أمن الأمة العربية[٢٠٤].

كما بدأت إسرائيل تحذر من أن عدم تدخل الغرب فى حل تلك المسألة، سيؤدى إلى أن تتصرف إسرائيل بشكل منفرد لمنع إيران من أن تصبح قوة نووية. استندت إسرائيل فى موقفها هذا على أنها إذا لم تتصد للبرنامج النووى الإيرانى،

فإن القيادة الإيرانية لن تتردد فى استغلال هذا البرنامج لإنتاج الأسلحة النووية القادرة على الوصول إلى الأراضى الإسرائيلية، فى مدة لا تتجاوز العشر سنين.

هذا هو الخطر الحقيقى الذى يهدد "وجود إسرائيل". لذلك فإذا لم تتوقف النشاطات الإيرانية المذكورة، فستقوم إسرائيل وبدون تردد بالهجوم وتوجيه ضربات لإيران ولأى دولة أخرى فى المنطقة تحاول الحصول على أسلحة التدمير الشامل.

من كل ما ذكرناه أعلاه أصبح واضحا أن إسرائيل كانت تبيت النية منذ مدة للقيام بعمليات عسكرية ضد إيران وجرها للتصعيد العسكرى. لكن القيادة الإسرائيلية كانت دائما ما تأخذ فى الحسبان موقف المجتمع الدولى والولايات المتحدة الأميركية، التى تسانده فى التصدى للخطر الإيراني[٢٠٥].

بين الحين والآخر كانت الولايات المتحدة الأميركية تثير المشاكل مع القوى الدولية الأخرى من خلال اتهامها بالمساعدة فى بناء البرنامج النووى الإيرانى. أصبح هذا العامل هو الذى يحدد طبيعة علاقات الولايات المتحدة مع بقية الدول الكبرى، ومثال على ذلك علاقاتها مع روسيا، الصين، كندا. كما أن أساس الإستراتيجية الأميركية بخصوص منطقة الشرق الأوسط يقوم على تدمير كل قوة تحاول لعب دور أكبر مما هو مسموح لها[٢٠٦].

لا تستبعد الأوساط الإسرائيلية والدولية قيام الولايات المتحدة الأميركية سرا أو علانية بالتحضير للقيام بعمل للتصدى للبرنامج النووى الإيرانى عن طريق تركيا أو دول الخليج العربى أو عن طريق وحدات خاصة مدربة لتنفيذ تلك المهام. فى ضوء كل هذا، لا يمكن لنا أن نقارن بين القدرات النووية الإيرانية والمحاولات العربية الخجولة التى قامت بها بعض الدول العربية لمواجهة التسلح النووى الإسرائيلى.

٧- الدعوة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، هذه الدعوة التى أدت إلى انتشار الأفكار المنادية بالحلول السلمية لتجنيب المنطقة ليس فقط خطر أسلحة الدمار الشامل (وفى مقدمتها الأسلحة النووية)، بل حتى من تبعات انتشار تلك الأسلحة، والآثار المترتبة على استخدامها.

كانت فكرة الدعوة إلى جعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية تدور فى أذهان الساسة منذ بداية السبعينيات. لكن لم تطرح تلك الفكرة إلا فى عام ١٩٧٤[٧٠٢]، عندما قامت إيران بحملة دعائية لتقديم مشروع قرار فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، تدعو فيه إلى إنشاء مثل تلك المنطقة، متسترة بذلك على مساعيها للحصول على السلاح النووى.

وعلى الفور أيدت مصر هذا التحرك وطرحت فى نفس العام مشروع قرار مشابه على الجمعية العامة للأمم المتحدة. كانت دعوة القيادة المصرية مستندة إلى نتائج حرب ١٩٧٣، وإلى قناعة تامة عند الساسة المصريين حول امتلاك إسرائيل للسلاح النووى.

خلال السنين التى تلت ذلك كانت تلك المطالب مطروحة دائما على جدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. مع ذلك، لم تؤد المناقشات المطولة، التى كانت تجرى حول إنشاء منطقة مثل هذه، إلى أى نتيجة تذكر حتى عام ١٩٧٨. عندها قدم العراق مشروع قرار يطالب فيه بتحديد أنواع الأسلحة التى تمتلكها إسرائيل، وهو ما جعل الأخيرة تقف بوجه كل الدعوات المنادية بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

أصبحت تلك الدعوات أكثر إلحاحا بعد الغارة الجوية التى دمرت فيها إسرائيل المفاعل النووى العراقى المخصص للبحوث وذلك فى يونيو عام ١٩٨١.

الأمر الذى دعا العراق إلى التأكيد على مطالبه السابقة، حيث إن الغارة يمكن أن تكون واحدة من الدلائل على صحة ما يذهب إليه العراق فى محاولاته لوضع حلول عملية للصراع فى منطقة اتسمت العلاقات فيها بالتوتر الدائم مثل منطقة الشرق الأوسط.

حسب وجهة النظر العراقية، إن هذه هى الوسيلة الأكثر عدلا، والتى بمقدورها أن تحل عن طريقها مشاكل المنطقة. لكن الفوضى العارمة التى تعانى منها المنطقة كانت دائما هى السبب الرئيسى الذى يدعو إلى التفكير فى امتلاك أسلحة الدمار الشامل. أما الإستراتيجية العسكرية للعديد من الأطراف الفاعلة فى المنطقة، فقد كانت تعزز من فكرة وجوب التركيز على خيار كهذا. يمكن لنا أن نفسر ذلك من خلال قراءتنا لحقيقة أن القدرة على توجيه ضربات مضادة، لا يمكن أن تتحقق إلا مع امتلاك أسلحة مجربة وأثبتت مدى تأثيرها الكبير. فبفضل أسلحة بتلك الإمكانيات فقط، يمكن لنا أن نواجه أى نوع من التحديات الخارجية التى أصبحت تأخذ أشكالا مختلفة فى عالمنا المعاصر.

بالتالى، فدواعى سياسة الردع النووى مرتبط بشكل كبير بعوامل مهمة، مثل التسوية السلمية للصراعات التى تشهدها المنطقة، وفى مقدمتها الصراع العربى -- الإسرائيلى، والبحث عن طرق للخروج من الأزمات، التى يجب أن يسعى الجميع لتقليل عددها فى منطقة الشرق الأوسط(٢٠٨).

عام ١٩٨٨ وخلال انعقاد المؤتمر العاشر المخصص لمناقشة مسألة نزع السلاح، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إصدار قرارات إضافية تتناول الضوابط الدولية المتعلقة بهذه المسألة.

كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة ممثلها الخاص ليترأس لجنة الخبراء، التى كان يفترض أن تكون مهمتها إجراء مشاورات مع المختصين فى دول

المنطقة فى محاولة للتوصل إلى اتفاق يرضى جميع الأطراف، يمكن أن يطبق عمليا بعد ذلك، مع مراعاة توافق تلك الخطوات مع ضوابط الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

واستجابة لذلك أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٨٩ قرارا بالإجماع بدراسة جميع الإجراءات، التى يمكن أن تتخذ لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وخلال تولى لجنة الخبراء، المشكلة من قبل المنظمة الدولية، مسؤولية متابعة تلك القرارات، قامت فى مايو – ويونيو بزيارات لعدد من دول المنطقة. وخلال تلك الزيارات، حددت اللجنة مجموعة من الثوابت، التى تضمنتها تعليمات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمتعلقة بصلاحيات عمل تلك اللجنة. من بين تلك الثوابت نذكر ما يلي[٢٠٩]:

(أ) أبدت جميع دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، دعمها لمشروع جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووى.

(ب) تعتقد أغلب دول المنطقة أن العقبة الرئيسية التى تقف أمام تطبيق مشروع المنطقة الخالية من السلاح النووى، هى النهج السياسى الإسرائيلى، وبالأخص رفضها التوقيع على معاهدة الحد من انتشار السلاح النووى، ورفضها الدخول فى مفاوضات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تطبيق الأنظمة التى تعمل بها الوكالة على منشآت إسرائيل النووية.

(ج) رفضت جميع دول المنطقة (باستثناء مصر) الاعتراف بشرعية دولة إسرائيل.

بعد الأزمة والحرب فى الخليج العربى ١٩٩٠-١٩٩١ تعالت مرة أخرى الأصوات المنادية بتطبيق مشروع المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل، وفى

مقدمتها النووية، بعد أن نجحت عدة دول فى المنطقة فى الحصول على تلك الأسلحة وبدأوا يشكلون خطرا حقيقيا على السلام فى المنطقة وفى العالم بأسره. وعلى الرغم من استكمال كل التحضيرات اللازمة لتنفيذ مثل هذا المشروع على أرض الواقع، بوصفه مشروعا أخذ حيزا كبيرا من الاهتمام، إلا أن رد فعل الدول المعنية كان يعكس شيئا آخر مغايرًا تماما لما يعلنونه.

رفضت إسرائيل بشدة القرارات المتعلقة بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. عللت إسرائيل ذلك بالقول "إن الوضع العام فى المنطقة يتطلب الربط بين نزع السلاح بشكل عام وبين عملية التخلص من السلاح النووى"، وإن هذا يعتبر "شرطا لابد منه لتحقيق الأمن والسلام فى منطقة الشرق الأوسط"(٢١٠).

تضيف إسرائيل بالقول "إن جيرانها العرب لم يوافقوا إلى الآن على الجلوس فى مفاوضات مباشرة معها للتشاور فى مسألة إنشاء مثل تلك المنطقة"(٢١١). بالنتيجة أصبحت إسرائيل مقتنعة بأن ليس لديها خيارا آخر إلا الحصول على السلاح النووى، لتجنب الدخول فى حرب طويلة الأمد وتحمل أعباء التعبئة العامة فى حالة وقوع تلك الحرب.

استمرت إسرائيل فى إطلاق البيانات والصرخات الرافضة لهذا المشروع، مستغلة مسكها لزمام الأمور فى المنطقة التى عانت من الأزمة تلو الأخرى فى السنوات السابقة. لذلك تقول إسرائيل، بأنها غير واثقة من أن نزع السلاح فى منطقة الشرق الأوسط سيضمن لها أى نوع من الأمن أو السلام، إلا إذا سبق ذلك إقامة هدنة طويلة الأمد مع العرب.

أعطت إسرائيل موافقتها على جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، من خلال العديد من البيانات والأدلة المضللة التى قدمتها القيادة

الإسرائيلية منذ عام ١٩٨١ لتبرير ضربها للمفاعل النووى العراقى. لكن الموقف الحقيقى الذى كانت إسرائيل تبطنه، هو الرفض القاطع لفكرة إنشاء مثل تلك المنطقة فى الشرق الأوسط.

آخر رفض للتوقيع على تلك المعاهدة جاء من الطرف الإسرائيلى نشرته صحيفة "دافار" الإسرائيلية فى ٥ مايو ١٩٩٥ ضمن تقرير رئيس الخبراء الإسرائيليين فى المجال النووى شلومو أهرونسن، خلال رده على الدعوات المتزايدة للدول المشاركة فى المؤتمر المخصص لمراجعة وتمديد العمل بمعاهدة الحد من انتشار السلاح النووى، الذى انعقد للفترة من ١٧ أبريل إلى ١٢ مايو ١٩٩٥.

عندها تم الإعلان عن "إن إسرائيل لم ولن تستعمل السلاح النووى بشكل سيء، ومهما كانت الظروف، لكن وبنفس الوقت فإن تلك الأسلحة والوسائل التى تحملها، مثل صواريخ "أريحا" المتوسطة والبعيدة المدى، تعتبر الضامن الحقيقى للأمن القومى الإسرائيلى، وليس للعالم بأسره"(٢١٢).

إلى فترة ما قبل حرب ١٩٩١ كانت التبريرات الإسرائيلية تؤكد حقيقة أنها تحتفظ بأسلحة الدمار الشامل كوسيلة دفاع، يمكن لها أن تحمى نفسها من العدو أو الأعداء الذين يتفوقون عليها بالعدد ومساحة الأرض، وكوسيلة يمكن أن تلجا إليها فى حالة الضرورة القصوى. لكن بعد مرور عدة سنوات بعد ذلك جاءوا بمعطيات جديدة، من أهمها – الرفض العربى المستمر، ولأسباب أخلاقية أو موضوعية، لفكرة امتلاك السلاح النووى.

لا يفوتنا أن نشير هنا إلى الدفعة القوية التى وفرتها اتفاقية التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل، أو اتفاق التسوية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين. بالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل تمتلك تفوقًا نوعيًا كبيرًا فى مجال الأسلحة التقليدية وفى

وسائل الانتشار والتعبئة السريعة وتلقى التعزيزات. وهو ما يفرقها عن القوات المسلحة فى الدول العربية، التى ليس لها القدرة على المناورة وبذلك يمكن تدميرها بسرعة، كما حدث للعراق فى عهد صدام حسين. دعا هذا الوضع إلى التفكير فى ضرورة ممارسة ضغوط أقوى على الساحة الدولية لتسريع عملية تكوين موقف من شأنه التصدى للسياسة النووية الإسرائيلية الراهنة.

لم تصم إسرائيل آذانها عن كل الدعوات التى ذكرناها أعلاه فحسب، بل حتى راحت تقوم بحملة لتغيير جوهر تلك المطالبات، من خلال محاولتها إلهاء المجتمع الدولى عن الترسانة الضخمة من أسلحة الدمار الشامل التى بحوزتها، وتوجيه اهتمامه نحو القدرات العسكرية العراقية مسمية إياها "الخطر الراهن"، الذى وبدون شك يؤثر على السلم والاستقرار فى المنطقة.

لضمان السلم والاستقرار، يجب تحديد جذر تلك المخاطر واستئصالها بدلا من الحديث عن التسلح النووى الإسرائيلى. وأكثر غرابة من ذلك، هو أن الغرب وعلى الخصوص الولايات المتحدة، وخلافا لما كان متوقعًا من ردود أفعال، وضعوا نصب أعينهم مهمة تدمير القدرات العسكرية العراقية، وجعلوها فى مقدمة أولويات أهداف سياستهم فى منطقة الشرق الأوسط. كانت تلك المهمة ستتحقق بأى وسيلة ممكنة، حتى لو تطلب الأمر القيام بعمليات عسكرية لتدمير المنشآت والمخازن العسكرية العراقية.

"يجب استئصال القوة العسكرية العراقية كما يستأصل الورم السرطانى من جسم المريض"[٢١٣]: هذه هى العبارة التى كانت تتردد باستمرار من خلال وسائل الدعاية والإعلام المنتشرة والمدعومة من قبل النخب السياسية الإسرائيلية والغربية. وقد تم ذلك فعلا فيما أصبح يطلق عليه فيما بعد "بحرب الخليج".

قضت تلك الحرب على المخزون الكبير من الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، جعلت من العراق ومشروعه فى النهضة العربية، عدوا جديدا ليحل محل "الخطر الأحمر" الذى تلاشى تلقائيا بعد انهيار الإتحاد السوفيتى.

فى الوقت الذى كان فيه الجميع متيقنا أن "العدوان الثلاثينى" من شأنه أن يعطى مشروع إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل أولوية واضحة وجعله ضرورة ملحة (وهو ما كانت تشير إليه مجريات الأحداث فى المنطقة وخصوصا المبادرة العراقية فى ١٥ أغسطس ١٩٩٠، والتى نالت قبولا واسعا)، إلا أن الغرب فى الواقع اتخذ مواقف مغايرة تماما.

ترافقت تلك المطالب المستمرة، التى كانت تدعو إلى حل النزاعات لضمان الأمن والسلام الشامل والعادل فى المنطقة، مع تحريض إسرائيلى متواصل يدفع باتجاه التخلى عن تلك الأفكار، والتفرغ لتدمير القدرات العسكرية العراقية. بالنتيجة تم العدوان على العراق وتدمير منشآته العسكرية. قضى هذا العدوان بدوره على فكرة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وحول منظمة الأمم المتحدة إلى أداة تستغل لتنفيذ مخططات متنافية مع جوهر الميثاق الذى تسير عليه.

يجب على منظمة الأمم المتحدة الآن، أن تجد لها مسلكا جديدا لتنفيذ مشروع إقامة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل، عن طريق تقديم مشاريع وآليات عمل جديدة بالإضافة إلى الأفكار المطروحة أصلا ضمن مواثيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودفع الدول التى تمتلك أسلحة الدمار الشامل إلى تحمل مسؤولية أكبر فى تفعيل مشروع إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. إلا أن الموقف الذى اتخذته الأمم المتحدة فى ما يتعلق بحرب الخليج، جعل دول المنطقة لا يفكرون فى التوصل إلى اتفاق بخصوص المشروع. مما دفعهم إلى الميل إلى الطرف الذى يتحدث عن ضرورة التنافس على احتكار أسلحة الدمار الشامل، تحقيقا لمصالحهم الخاصة، وتغيير نظرتهم لمستقبل الصراع العربى - الإسرائيلى، وإعادة النظر بالعوامل التى تساعدهم على فرض شروطهم فى أى مفاوضات مستقبلية.

في النهاية، نجح هذا الطرف في تحريض دول العالم لتهميش المصالح العربية، كما حدث عندما أرادت الدول العربية ممارسة الضغط على إسرائيل، لكي تجبرها على التوقيع على معاهدة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

كان للموقف، الذي اتخذته الأمم المتحدة بخصوص حرب الخليج، الأثر الكبير في تغيير الحالة في مجال الأمن في المنطقة؛ مما زاد من حالة الفوضى الأمنية وأعاد الأمور إلى حالة عدم الاستقرار التي كانت سائدة في السابق، والتي كان يعتقد البعض أنه تم تجاوزها.

استغلت إيران الفرصة التي توفرت أمامها للعودة إلى السعي لبناء ترسانتها من أسلحة الدمار الشامل. أما إسرائيل، فقد نجحت بدورها في احتكار تطوير البرامج النووية، وامتلاك السلاح النووي، بل حتى إنتاجها.

بالنتيجة، بدت المنطقة مغلقة تماما بحيث لم تتوفر أي فرصة لتحقيق أدنى مستوى من الأمن. أثناء ذلك، استمرت الولايات المتحدة في التحكم بقرارات الأمم المتحدة في متابعتها لتطبيق القرارات المتعلقة باتفاقية الحد من انتشار السلاح النووي، من خلال تركيزها على البرنامج النووي العراقي وفق البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ممارسة الضغط على كوريا الشمالية، متجاهلين تماما مسألة التسلح النووي لإسرائيل[٢٠٤].

يمكن القول عموما، إن هذا الدور كان قد تحدد وفق قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم ٦٨٧ في عام ١٩٩١، نص القرار على إبعاد القضية العراقية عن دائرة التأثيرات السياسية، وكذلك حدد (بشكل غريب جدا) الآلية التي يجب اتباعها لتنفيذ مشروع المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل. كانت تلك الآلية تتضمن تطبيقات فيها تمييز واضح، فقد كانت شديدة في التعامل مع طرف واحد من أجل تحقيق مصالح إقليمية، وتنفيذ مخططات القوى المعنية بالصراع في المنطقة.

فإذا أردنا أن نتحدث بشيء من التفصيل، فنقول إننا نعتقد أن فقرات هذا القرار كانت تحمل بين طياتها الآتي(٢١٥).

- التمييز الواضح الموجه ضد العراق، كما لو أنه ليس جزءا من منطقة الشرق الأوسط.
- لم يوضح القرار الكيفية التى سيتم بموجبها إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل ولا دور العراق فى تلك العملية. لكن القرار يوجب على العراق ليس فقط نزع أسلحته أو وقف نشاطاته العسكرية، بل حتى منعه من التطور العلمى، من خلال تقليص عدد المراكز البحثية والمعاهد العلمية، التى يمكن أن يكون لها استخدام مزدوج (مدنى وعسكرى)، وليس فقط المنشآت الخاصة بتصنيع السلاح.
- لم يتم التطرق فى القرار إلى الحديث عن الآلية التى سيتم بموجبها إنشاء ذلك المشروع. ينص مضمون القرار على إجراءات جديدة هى خارج الصلاحيات الممنوحة للمنظمة الدولية فى مراقبة النشاطات النووية للدول، حسب ضوابط الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكذلك أشار القرار إلى تشكيل لجنة دائمة من خبراء مختصين فى هذا المجال ولهم خبرة فى العمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتنفيذ مهام التفتيش الدورية ضمن الأصول والضوابط التى حددتها الوكالة.
- دعا القرار إلى إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل عن طريق القرارات الملزمة التنفيذ، وليس على أساس طوعى مستند إلى تحقيق المصالح العامة للمنطقة. وبذلك أصبح موضوع إنشاء منطقة مثل هذه ليس نتيجة لخيار مستقل، بل استجابة لأوامر صدرت من جهات عليا. وضع كهذا، فى الحقيقة يتناقض مع جوهر عمل المنظمة الدولية، والتى من أهم واجباتها هو التعامل بالتساوى مع جميع الأعضاء المنتمين لها.

- أما فيما يتعلق بعدم الاستقرار فى المنطقة، فإن هذا القرار يعد من أخطر العوامل التى تؤدى إلى عدم الاستقرار ليس فيما يتعلق بمفهوم الأمن وإمكانية تحقيقه فى المنطقة فحسب، بل فيما يتعلق بالأمن القومى وسيادة الدول بشكل عام، ومن ضمنها العراق.

- يمكن أن يؤدى هذا القرار إلى بروز مخاطر جدية تهدد الأمن والاستقرار. هذا ما دفع العديد من السياسيين فى جميع أنحاء العالم وبقية الشخصيات المهتمين بقضايا المنطقة، إلى التشاؤم بشأن التبعات المستقبلية لمثل تلك القرارات. خصوصا فى ضوء الاحتكار الإسرائيلى فى مجال امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

- أهمل القرار وبشكل كبير قيمة وأهمية الجانب السياسى ودوره فى الصراع فى المنطقة، من خلال تجنبه تحديد المشاكل الرئيسية التى تسبب القلق وعدم الاستقرار فى المنطقة والتى يمكن أن تهدد الأمن فى أى لحظة.

- يؤكد القرار على ضرورة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، لكنه يتجاهل وبشكل غريب القدرات الإسرائيلية الكبيرة، ولم يتطرق ولو للتذكير فقط إلى الترسانة الضخمة من أسلحة الدمار الشامل التى تمتلكها إسرائيل.

- لا يوجد فى القرار ولا إشارة صغيرة إلى ضرورة تشكيل نظام مراقبة ومتابعة فعال. أما التوصيات التى خرج بها القرار فكانت عبارة عن توصية مقدمة للمنظمة الدولية للأمم المتحدة يحثها فيها على إصدار قرار ضد العراق لنزع أسلحته ومنعه من الحصول على أنواع معينة من السلاح أو إنتاجها سرا، وهو ما تحقق من خلال إصدار القرار رقم ٥١٧.

تجلى التعامل بازدواجية من قبل الولايات المتحدة الأميركية فى ما يتعلق بهذه المسألة من خلال الآتى:

١- نية الإدارة الأميركية فى تعزيز الموقف الذى صرح به يوفال نيمان زعيم الحركة اليمينية الإسرائيلية "تيهين". فقد أعلن أنه يجب التفكير فى سياسيات ردع نووى جديدة تكون خارج نطاق الأمم المتحدة، وتقوم بصياغتها الدول التى يهمها هذا الأمر بشكل مباشر، مشكلا بذلك ما أطلق عليه هو "دول العالم الديمقراطى" (Pax Democratica)، كان التطابق فى وجهات النظر الإسرائيلية والأميركية بخصوص الحفاظ على التفوق الإسرائيلى واضحا فى هذا المشروع. وبسبب غموض موقف الدول العربية، ومجال المناورة الواسع الذى تتمتع به إسرائيل فى تحقيق أهدافها، فسيكون من الأفضل لإسرائيل عدم الاعتماد على السلاح النووى بل على العمليات السريعة الخاطفة المعد لها مسبقا بشكل جيد، والتى يمكن تشبيهها بالعملية الجراحية الدقيقة[٢١٦].

٢- رفض العرب الاتفاق مع إسرائيل على تأجيل البحث فى قضية الردع النووى للبرنامج الإسرائيلى إلى المرحلة النهائية من مراحل تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى. بعد مرور وقت طويل فى محاولات بناء جسور الثقة بين الأطراف المتحاورة، مازالت إسرائيل تتمسك بالموقف الذى يعطيها الحق فى الاحتفاظ بالأسلحة النووية وعدم التفاوض بشأنها إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية نهائية للصراع.

كانت إسرائيل تستند بذلك إلى قناعة راسخة فى ذهنها، تعتقد أنها لو تخلت عن السلاح النووى بوصفه عامل ردع، فإن الدول العربية يمكن أن تشن عليها حربا مرة أخرى. دفع هذا الوضع إسرائيل للتنبه إلى ضرورة تبنى سياسة ردع متوازية تقوم على أساس التفوق فى مجال الأسلحة النووية بالإضافة إلى الأسلحة

التقليدية. ومن وجهة نظر إسرائيل فإن اتباع سياسة ردع متوازية مثل هذه، يمتلك أهمية مركزية لا غنى عنها، خصوصا عند الحديث عن ضرورة ضمان ما سيحدث فى حالة التوصل إلى اتفاق بشأن سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من مرتفعات الجولان وقطاع غزة.

فى تلك الحالة ستتسع الهوة بين العرب والإسرائيليين من الناحية الجغرافية والديموغرافية (التوزيع السكانى)، وستعانى إسرائيل أكثر فأكثر من النقص فى عمق أراضيها، وعدد سكانها. بالإضافة إلى التغيرات التى يجب أن يتم إدخالها على مجمل الخطط الدفاعية، فإن احتمالية شن هجمات صاروخية وكيماوية على أراضى إسرائيل ستؤدى إلى استئناف العمليات الوقائية، مما سيضع إسرائيل، وفقا لوجهة النظر تلك، أمام تهديد حقيقى متمثل بقيام العدو بهجوم واسع النطاق ضدها.

فى ضوء ما ذكرنا أعلاه، يمكن أن نتوصل إلى أن السياسة الإسرائيلية تؤكد على أن عملية السيطرة على الترسانة العربية من الأسلحة التقليدية كان وسيبقى شرطا حيويا لا غنى عنه، يجب أن تتم متابعته قبل الحديث عن تخلى إسرائيل عن الأسلحة النووية التى بحوزتها.

إلا أن العرب مازالوا وإلى الآن لم يوافقوا على تخفيض ترسانتهم من الأسلحة التقليدية، وهو الشرط الذى تفرضه إسرائيل لكى تقوم بالمقابل بالتخلص من أسلحتها النووية، لكى تضمن عدم شن العرب حربا جديدة عليها وهى منزوعة من سلاحها النووى. مع ذلك يبقى هذا الاحتمال، حسب رأى الخبراء، أبعد ما يكون عن الواقع.

وفى قراءة واقعية لجوهر المطلب الإسرائيلى الأخير، يمكن لنا أن نلاحظ بوضوح رغبة إسرائيل فى مقايضة أسلحتها النووية بالأسلحة التقليدية التى بحوزة العرب. وهذا بدوره يؤكد على الأهداف الحقيقية من وراء الدعوة إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووى.

ولكى ينتقل هذا المشروع إلى حيز التنفيذ على أرض الواقع، على العرب أن يتخذوا الخطوات التالية.

- يجب الالتفات إلى الضرورات الملحة للمشروع وحتمية تنفيذه فى الوقت الراهن، خصوصا إذا أخذنا بنظر الاعتبار أنه مرتبط بالضمانات التى لو تحققت لحصلت تغيرات كبيرة فى المنطقة قد لا تكون فى الحسبان.
- يجب تكثيف الجهود من أجل تحقيق السلم العالمى، لكى لا تتحول الالتزامات التى تقطعها الدول على نفسها إلى مجرد حبر على ورق ليس لها محل فى الواقع العملى. ويمكن أن تنعكس تلك الجهود من خلال الاتفاق والتصديق على مواثيق معينة تسبق الشروع بالمفاوضات التى تناقش كيفية إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. سيكون هذا معززا لبناء علاقات تسودها الثقة وحسن النية بين الأطراف المعنية بالمشروع.
- تفعيل دور الأمم المتحدة فى عملية إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل. يدور الحديث هنا عن ضرورة البحث عن برامج سياسية شاملة، تسعى حقيقا إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من تلك الأسلحة. ينبغى لهذه البرامج أن تولى اهتماما خاصا للدور الذى تلعبه المنظمات الحكومية وغير الحكومية. يجب أن لا تكون نشاطات تلك البرامج مقتصرة فقط على المؤتمرات الدولية حول نزع السلاح النووى، أو عمل المنظمة الدولية للطاقة الذرية.
- الحاجة إلى إيجاد آلية عمل يمكن لها أن تربط بين التدابير المتخذة لإنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل، وبين الجهود المبذولة من أجل خفض المخزون من الأسلحة التقليدية فى المنطقة، وذلك لتجنب أى مخاطر قد تنشأ تهدد الأمن والاستقرار.

- من الضرورى أن تنظم كل الدول المعنية فى المنطقة إلى التوقيع على معاهدة الحد من انتشار السلاح النووى، وتضمين تلك المعاهدة ضمانات أخرى بعدم محاولة الدول الموقعة الحصول على الأسلحة النووية. يجب الأخذ بنظر الاعتبار، أن الانضمام لتلك المعاهدة سيكون ممهدا لبناء علاقات تقوم على أسس الثقة المتبادلة، اللازمة لتنفيذ مثل تلك المشاريع.

- من الضرورى ضمان تنفيذ دول المنطقة لالتزاماتها بخصوص خفض ترساناتها من أسلحة الدمار الشامل، وجعلها تحت رقابة المفتشين التابعين للمنظمات الدولية، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك تحديد المعنى الدقيق لمفهوم "خفض الترسانة".

- ينبغى العمل من أجل إنشاء أو توسيع جهاز الرقابة المشترك بين الدول، لمتابعة التزام تلك الدول بالمواثيق التى تم الاتفاق عليها. ويجب أن تخضع جميع المؤسسات فى الدولة لرقابة ذلك الجهاز بما فيها المؤسسات التى تديرها وزارات الدفاع.

وفى نفس الوقت من الضرورى تدريب كادر من المفتشين المختصين ضمن الأطر الرسمية الدائمة، التى ستكون مخولة بالكامل لإجراء عمليات التفتيش الإجبارى المفاجئ الخارج عن نمط التفتيش التقليدى السابق. من الضرورى أيضا إيجاد منظمات تتولى مهمة رصد الخروق التى قد تحدث فى المواقع المشتبه بها وتحديد ذلك عبر المعدات التقنية المتطورة.

وقف العرب بالإجماع، بقدر تعلق الأمر بمسألة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، موقفا صحيحا عبر تأكيدهم على أن تلك هى الطريقة الأنسب لبناء علاقات تعاون، مثلها مثل المطالبة بمنع امتلاك الأسلحة الكيماوية وغيرها من أنواع أسلحة الدمار الشامل.

- ينبغى التأكيد على مسألة نزع السلاح النووى الإسرائيلى ضمن المحافل الدولية، وطرحه كمادة أساسية فى جدول أعمال المفاوضات التى تجرى بين مصر والطرف الأوربى، وبين الولايات المتحدة الأميركية ودول العالم الثالث، بهدف تحديد موقف متلائم مع وجهة النظر العربية لطريقة إدارة ذلك الصراع.
- الحاجة إلى تعبئة قومية شاملة، لدفع الرأى العام العربى (وسائل الإعلام العربى، النخب السياسية والمؤسسات التشريعية) للمشاركة فى عملية صياغة موقف عملى وواقعى من المسألة المهمة المطروحة على الساحة.

الفصل الثانى عشر

آفاق تطور البرامج العربية للطاقة "الذرية السلمية" فى الشرق الأوسط

في أوائل عام ٢٠٠٦ أعلن ستة دول عربية دفعة واحدة عن نيتها لتطوير مشاريع الطاقة الذرية، والمخصصة بطبيعة الحال للأغراض السلمية. لكن الجهات المصدرة بدأت تنتبه إلى أن الطاقة الذرية "السلمية" يمكن في أي لحظة أن تتحول إلى وسيلة لإنتاج أسلحة نووية.

وبشكل عام، فإن اتخاذ خطوة مثل هذه ستعني حصول أزمة واختلال في مجمل المنظومة المعاصرة الخاصة بمراقبة انتشار التقنيات النووية.

أما المجتمع الدولي الذي عجز خلال السنوات العديدة الماضية عن إيجاد حل للإشكالية "النووية" مع إيران وكوريا الشمالية، فتنتظره قضية ستشغله أكثر. فها هي المملكة العربية السعودية والمغرب ومصر وتونس والجزائر والإمارات العربية المتحدة يحيطون الوكالة الدولية للطاقة الذرية علما، بنيتهم في بناء وتطوير تقنيات الطاقة الذرية في بلدانهم. وبالفعل فقد فاتحت تلك الدول الأرجنتين من اجل فتح مجال للتعاون المشترك فيما بينهم.

حسب تصريح نائب رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية توميهيرو تانيكوتشي فقد "أعربت بعض الدول العربية عن رغبتها في تطوير برامج نووية خاصة بها، وتخصيصها لتخدم عدة أغراض مدنية، وعلى وجه الخصوص في مجال تحلية المياه".

ووفقا لما نشرته صحيفة التايمز، فإن التجربة الإيرانية الناجحة في مجال تطوير التقنيات النووية، كانت قد حفزت العرب لتوجيه الاهتمام نحو ذلك المجال. كان يمكن في السابق الحديث عن أن "الانجذاب" نحو الدخول في مجال الذرة

والتعامل معها لاستخدام فوائدها فى عدة مجالات، محصورا فقط ضمن الدول ذات الاقتصاديات الكبيرة، ولا يمكن للدول النامية تحقيق ذلك الهدف. بالمناسبة كان للعامل الاقتصادى دور مهم فى تخلى أوكرانيا مثلا عن كل ترسانتها النووية.

عدا ذلك، يمكن لدول العالم الثالث الحصول على القنبلة النووية، عن طريق واحد فقط - "المساعدة الدولية" التى يمكن أن تقدمها الدول التى سبق وأن حصلت عليها. فمثلا قام الاتحاد السوفيتى سابقا بإفشاء الكثير من الأسرار النووية للصين. والصين بدورها سربت تلك المعلومات للباكستان وكوريا الشمالية. كذلك فعلت فرنسا مع إسرائيل وقدمت لها كل ما يلزمها فى هذا المجال.

من الجدير بالذكر أنه فى الأصل كان البرنامج النووى الإيرانى قد ابتدأ بالتعاون مع الأميركيين، والآن يواصل الروس العمل به.

لذلك أصبحت التجربة الإيرانية بالنسبة للكثير من دول العالم نموذجًا فريدًا "فى تحقيق الأحلام النووية" - بيد أن كل محاولات واشنطن وبروكسل للوقوف بوجه البرنامج الإيرانى قد باءت بالفشل، وها هم الآن يقفون عاجزين عن فعل أى شيء. لعبت إيران على وتر شرعية امتلاكها لبرنامج نووى يكون مخصصا للأغراض السلمية.

فى نفس الوقت، لاحظت الدول المصدرة للتقنيات النووية، أن إيران بإمكانها فى أى وقت شاءت أن تحول برنامجها ليخدم أغراضها العسكرية، أما القنبلة الذرية فستصبح تحصيل حاصل خلال مدة وجيزة قد لا تتجاوز الستة أشهر. هذا هو جوهر قضية الاستخدام المزدوج للطاقة الذرية، وهو السبب الحقيقى وراء أغلب الأزمات الدولية الراهنة.

هنا تجدر الإشارة إلى تصريح رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعى عندما قال، بأن فى العالم يوجد هنالك حوالى ٢٠-٣٠ بلدا يمتلك التكنولوجيا التى تمكنه من صنع قنبلة ذرية "خلال مدة قصيرة جدا".

يؤكد البرادعى على أن أغلب الدول التى تقدم الطلبات حاليا للحصول على موافقات للسماح لها بتطوير الطاقة الذرية، تأمل من ذلك فى المستقبل أن تقوم بتحوير تلك البرامج للإعداد لإنتاج الأسلحة النووية. يقول رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضا: "نحن نتعامل الآن مع العديد من الدول التى أصبحت دولاً شبه نووية".

وبذلك، لا يمكن استثناء أحد من حقيقة، أن العديد من الدول التى سبق وأن حصلت على التقنيات المماثلة، باستطاعتها وفى أى وقت تشاء، توسيع برنامجها النووى خارج الإطار السلمى ليتحول إلى برنامج نووى يخدم الأهداف العسكرية.

فى الوقت الراهن الدول النووية التى تعلن ذلك رسميا هى: الولايات المتحدة الأميركية، الصين، روسيا، بريطانيا، فرنسا. كذلك فإن السلاح النووى موجود فى كل من الهند والباكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية. وحسب قول البرادعى فإن بعض الدول أصبحت تنظر لمسألة إنتاج السلاح النووى بوصفه "تقليعة جديدة" يمكن بواسطتها تأمين الدفاع عن النفس. وصلت تلك "التقليعة" إلى كندا والبرازيل والنمسا والأرجنتين وجنوب أفريقيا. حيث يتم فى تلك الدول إما العمل أو التحضير لما يسمى بتخصيب اليورانيوم للأغراض التجارية، ليتم بعد ذلك بيعه إلى الدول التى لا تمتلك الوقود الكافى لتشغيل محطات الطاقة النووية. فإذا كانت قضية "التجارة النووية" مبررة، فإن المبادرة المقلقة للدول العربية الستة لا يمكن لنا أن نفهمها. فمن جهة، نتفهم حرص مصر وتونس والمغرب على إيجاد مصدر إضافى للطاقة لعدم وجود احتياطيات نفطية كافية فى بلدانهم. لكن من جهة أخرى نبقى مستغربين من موقف المملكة العربية السعودية التى تمتلك أكبر احتياطى نفطى فى العالم، وخصوصا أن وزير الخارجية السعودى سعود الفيصل، كان قد صرح فى وقت ليس بالبعيد، بأن المملكة سوف تقف وبقوة بوجه انتشار التقنيات النووية بين بلدان العالم العربى. كذلك فإن من المستبعد أن تعانى دولة الإمارات العربية المتحدة وفى المستقبل القريب من عجز فى مادة "الذهب الأسود".

أما عن حالة الاكتفاء الذى تتمتع به الجزائر فى مجال الثـروات الطبيعيـة، فيمكن أن نستدل بما جاء على لسان الصحافة البريطانية حيـث ذكـرت: "السـفن المحملة بالغاز السائل الجزائرى لم تعد تستوعبها الموانئ البريطانية لكثرتها وكبر حجم حمولتها".

هنا يبرز سؤال منطقى: وما حاجة تلك الدول للطاقة النوويـة؟ بـالطبع، لا أحد يستطيع أن ينكر حقهم فى امتلاك وتطوير مختلف المجالات الصناعية ومـن ضمنها مجال الطاقة، بالشكل الذى تراه هى مناسبا لها. لكن تجربة إيـران، تلـك الدولة الغنية بالنفط، تبعث فى نفوس الخبراء الكثير من الشك وعدم الاطمئنان، من أن الإعلان عن "الطبيعة السلمية للبرامج" يخفى وراءه النوايا المبيتة الساعية فـى طريق الحصول على الأسلحة النووية.

أعلن الخبير الدولى من معهد الدراسات الإسـتراتيجية مـارك فيتـسباتريك أن إعلان الدول الستة يؤشر على تحولات جذرية شهدتها سياسات الدول العربيـة، التى كانت وإلى وقت قريب من أشد الدعاة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية مـن الأسلحة النووية.

مما يدعونا للحديث ليس فقط عن المبادرات الإقليميـة، بـل عـن مجمـل الخارطة الجيو - سياسة العامة. أصبح المجتمع الإسلامى حساسا جدا من قـضية الاختلال فى ميزان القوى الذى يسود منطقة الشرق الأوسط، حيث تحتكر إسرائيل لوحدها التقنيات النووية السلمية منها أو العسكرية.

تدخل هذه الحقيقة فى سياق تطبيق سياسة المعايير المزدوجة التى ينتهجهـا الغرب فى تعامله مع العالم العربى والإسلامى.

يقول محمد السيد سعيد، نائب رئيس مركز "الأهرام" للدراسـات الـسياسية والإستراتجية فى القاهرة ما يلى: "قلصت أغلب الدول العربية من حجم طموحاتهـا

السابقة المتعلقة بالبرامج النووية، إما بسبب الضغط الذى تمارسه الولايات المتحدة الأميركية، أو لأسباب اقتصادية بحتة".

مع ذلك، فإن المسألة لا تتعلق بالسياسة فقط. من دون شك أن العرب يبنون مواقفهم اعتمادا على تصورات عملية خالصة. بيد أن المفاعلات الموجودة عند بعض الدول العربية والمخصصة للأغراض العلمية والبحثية، قد أصبحت قديمة الآن. وإلى حد الآن لا توجد محطة توليد كهرونووية فى الوطن العربى، فحتى بناء المحطة الليبية كان قد توقف ومنع العمل بها من قبل الإتحاد السوفيتى السابق منذ عقد الثمانينيات. أما محطة بوشهر، فمازال الوقت طويلاً جدا ليتم استكمال بنائها لتدخل الخدمة الفعلية. بالإضافة إلى ذلك، فلو استطاعت الدول العربية تحقيق ما ترمى إليه فى مجال الطاقة النووية فسيعتبر ذلك تهديدا جديا بالانهيار الكامل لمنظومة السيطرة والمراقبة الدولية المفروضة على التعامل مع التقنيات النووية.

ووفقا لآراء المحللين، بغض النظر عن مدى نجاح البرامج النووية التى سيتم تنفيذها فى البلدان العربية، فإن الطلب العالمى على الطاقة النووية سوف يزداد وبسرعة. أحد العوامل المؤثرة والمرتبطة بهذا التوجه، هو الارتفاع الكبير فى أسعار الوقود والاستنزاف المستمر لاحتياطيات الطاقة فى العالم. حسب تقديرات المختصين، فإن الاحتياطات النفطية المكتشفة تكفى العالم لأربعين سنة قادمة فقط - والغاز لستين سنة. تبعا لذلك، وبمرور الوقت، إذا لم يكتشف العالم طرقا جديدة تماما لإنتاج الطاقة الكهربائية، فسيكون خيار الطاقة النووية هو المهيمن والسائد فى المستقبل.

واليوم أصبحت العروض المطروحة فى السوق النووى الدولى فى ما يخص بناء المفاعلات النووية وبيع الوقود النووى أكثر من حجم الطلب عليها. بذل المجتمع الدولى جهودا جبارة من أجل تطوير هذا القطاع الصناعى. لكن بقدر تعلق الأمر بالتطور المستقبلى المتوقع لتقنيات الطاقة النووية، فالوضع يمكن أن يشهد

تحولات كبيرة. فى نفس الوقت، فإن عدد الدول المصدرة لمفاعلات الطاقة النووية فى العالم مازال محدودا. فهذه هى الوكالة الروسية الاتحادية للطاقة الذرية (مـين اتوم)، الشركة الأوربية **Framatome ANP**، شـركة **Westinghouse Electric** و **General Electric** الأميركيتين، وشركة **AECL** الكندية. عندما يزداد الطلب فى المستقبل على بناء المفاعلات الذرية، سيشهد عند ذاك السوق العالمى تنافسا شديدا بين الشركات المذكورة آنفا وبين الدول التى تنتمى إليها تلك الشركات.

أيا كان الحال، فالبيان الذى صدر مؤخرا عن الدول العربيـة الـستة ينـذر بتغيرات شاملة فى "المناخ" النووى العالمى. لأن تلك الدول تطالب بإدخال تعديلات جذرية على مجمل منظومة المراقبة والسيطرة الخاصة بالحد من انتشار التقنيـات الذرية، التى يمكن أن تستخدم للأغراض الحربية. عدا ذلك، يمكن أن يؤدى ذلـك إلى "حرب اقتصادية باردة" تندلع عندما تكون الدول النووية الكبرى مستعدة لتقـديم كل التقنيات المتطورة لأى طرف يستطيع أن يتحمل التكاليف المالية التى يتطلبهـا هذا الأمر.

خاتمة الجزء الثانى

يمكن أن نخلص إلى القول من كل ما ذكر آنفا أن العرب وإلى هذه اللحظة لم يتبنوا إستراتيجية واضحة فى ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. فهم تارة يثيرون مسألة ضرورة امتلاك تلك الأسلحة، وتارة أخرى يعلنون ويصرخون بصوت عال داعين إلى وجوب التخلى عن أى فكرة تدفع باتجاه حيازة أسلحة الدمار الشامل.

على هذا، فهم يعللون موقفهم من خلال التعقيدات الناتجة عن المواقف الإسرائيلية المتعنتة والتى بدورها تقف حجر عثرة فى طريق بناء علاقات حسن جوار بين العرب والإسرائيليين. فلم تنفك إسرائيل عن التأكيد على أن امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل يعتبر الضامن الحقيقى لاستمرار عملية التسوية السلمية وأساسا للثقة المتبادلة بين الأطراف ذات العلاقة، ناهيك عن كون تلك الأسلحة من وجهة النظر الإسرائيلية، تلعب دور المحفز أو العنصر المحورى ضمن الإطار العام لمفهوم "السلام". فى حين أن العرب يعتقدون أن امتلاك الأسلحة النووية ليس سوى عنصر من العناصر الأساسية التى تجعل دولة إسرائيل أكثر قوة وهيمنة.

يمكن تفسير الموقف العربى هذا عن طريق عاملين اثنين:

١- غياب الفكر الإستراتيجى العملى القادر على بناء طروحات واضحة، التى يمكن من خلالها تحديد ملامح الرؤية العربية للمشكلة القائمة. يمكننا أن نفسر هذا بالقول إن العرب ليس لهم القدرة على توجيه جهودهم المبعثرة هنا وهناك، باتجاه واحد ولهدف واحد. بالإضافة إلى فشلهم فى إيجاد صيغة منطقية للتنسيق بين سياساتهم وبرامجهم. هذا ما

أعطى الفرصة لأعداء الأمة لعزل الدول العربية بعضها عن البعض الآخر. وهو ما يؤدى إلى تبعثر الإمكانيات وتشتتها، وخير مثال على ذلك ما حدث للعراق فى عهد صدام حسين. كما أعطى ذلك الفرصة لتقديم الدعم لإسرائيل أو التزام الصمت عندما تبدأ الدول المجاورة فى المنطقة بمحاولة الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ظهر هذا النقص جليا بعد أن أوقفت المنظمات الحكومية العربية كل الجهود التى كانت تبذل فى هذا الاتجاه، على الرغم من وجود المنظمة العربية للطاقة الذرية، التى كانت فى وقتها تبذل جهودا جبارة من أجل تنظيم عملية الحصول على التقنيات النووية وكيفية استخدامها.

٢- يفتقر العرب إلى الحنكة السياسية القادرة على دراسة وتقييم المشهد العام للمشاكل التى تعانى منها المنطقة. حيث كانت الجهود العربية التى تبذل من أجل الحصول على التقنية النووية مقيدة، ولم يكن يستطيع العرب التحرك فى هذا المجال إلا ضمن القنوات السرية دون اللجوء لتحقيق ذلك إلى الإجراءات الطبيعية المتعارف عليها دوليا، كما هو الحال مع إسرائيل مثلا، أو حتى المحاولات المشابهة التى جرت فى شبه الجزيرة الهندية.

كان هذا النقص هو السبب الرئيسى فى التشويه الواضح للهدف النهائى المزدوج بالنسبة للعرب، بل حتى السبب فى عدم الفهم الصحيح لمنطق النوايا الحسنة. يمكن تفسير سبب السعى العربى المستمر للحصول على أسلحة الدمار الشامل من خلال محاولتهم لتحقيق التوازن الإستراتيجى مع إسرائيل.

مع ذلك لا يمكن أن نعتبر أن تلك هى الحقيقة الكاملة، التى توضح الموقف العربى تجاه قضية الحصول على الأسلحة النووية. فالشرط العربى الرئيسى هنا،

هو جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. لتوضيح هذه الحقيقة، يجب على العرب أن يقنعوا العالم بالتعامل مع هذين الهدفين ليس كحالتين متناقضتين، بل كوجهين لعملة واحدة يكمل أحدهما الآخر.

هنا تبرز المسؤولية التي تخرج عن نطاق الإعلانات والتصريحات. لقد حاولنا دراسة الحالة الجارية في منطقة الشرق الأوسط بشكل يعكس الواقع والحقيقة دون الانحياز لأي طرف من الأطراف، وذلك من أجل تقديم التحليل العلمي المناسب للحالة الجيو -- سياسية الراهنة وتأثيراتها السلبية والإيجابية على المنطقة نفسها والعالم بشكل عام.

مصادر الجزء الثاني

(١) منعم العمار. طبيعة التأقلم العربى مع المتغيرات العالمية المعاصرة. شــؤون عربية، العدد ١٩، ١٩٩٧، ص ٥٦.

(٢) هيثم الكليانى. مشكلة الأمن العربى فى ضوء المتغيرات الدراماتيكية. شــؤون الأوسط. عدد ٣٤، ١٩٩٤، ص ٩٤-٢٦.

(3) Hass, R. Conflict Unending the U.S. and Regional disputes. New Haven 1996, pp. 61-72.

(٤) أمين هويدى. فن إدارة الأزمات فى العالم العربى فى ضوء النظــام العــالمى الجديد. العدد١١٧، ١٩٩٣، ص ٣١.

(5) Gerges, F. The Super Power and the Middle East. Bondler, 1994; Hogan, M.J. The End of the Cold War: Its Meaning and Implications. Cambridge, 1990, p. 89.

(6) Devin T. Hagerty. The Consequences of Nuclear Proliferation Lessons from South Asia. Cambridge, MA, MIT Press, 1998, pp. 71-180.

(7) Christopher, W. Building Peace in the Middle East (the U.S. Department of State). 27 Sept, 1993, p.4.

(8) Afraim, I. Regional Security Regime. Israel and its Neighbours. NY, 1995, p. 86.

(9) Wrubel, J. Peace Watch, the Arabi-Israel Peace process and US Policy. Washington, 1994, pp. 51-54.

(١٠) رضا سليمان. أمن إسرائيل بعد تجربة حرب الخليج. دراسات فلسطينية. العدد ٦، ١٩٩١، ص ٤٥.

(10) Hardy, R. Arab After the Storm. Internal Stability of the Gulf Arab States. London, 1992, pp. 81-92.

(١٢) هذه هي طريقة التفكير السائدة في أغلب الدول العربية خصوصا في مصر وسوريا. لمزيد من التفاصيل، انظر صحيفة الأهرام: ٢٣-٤-١٩٩٥/ ٢٨-٥-١٩٩٥/٢١-٧- ١٩٩٧.

(١٣) هنا يكمن سر الخوف الإسرائيلي، و الرغبة في الهيمنة النووية. لمزيد من التفاصيل، انظر يورام غارودي، الخيار النووي لإسرائيل في ضوء النظام العالمي الجديد. جامعة أورشليم، ترجمة إلى العربية، هاني عبد الله. شؤون الأوسط، مارس ١٩٩٣، ص ٦٣-٧٩.

(14) Miler, G. Nuclear Arms Control in the Middle East. The Washington quarterly, spring 1994, pp. 87 .

(15) Spencer, W. The Middle East, Global Studies in the Dusgkin Publishing Group Sed. NY, 1996 .

(16) Sh. ?hubin. Post-war Gulf Security. Survival No 2, 1991, p. 71.

(17) Jawed, H. ed. The Middle East in the New World Order. NY, 1994, pp. 51-76.

(18) Ch. W. Mayness. America Without the Cold War. Foreign Policy, No 78, 1990, pp.61-70.

(١٩) التجارب النووية بين الهند والباكستان. الأسباب والنتائج. مركز الدراسات الدولية. بغداد ١٩٩٨، ص ١٢.

(20) Tarey, Y. Politics and Government in the Middle East and North Africa. Miami Press, 1991, p. 261 .

(21) C.J. Jong. The Middle East in Search of Peace. Brookfield, c.t, 1994, p.64 .

(٢٢) صحيفة الحياة، لندن ٢٠-١٠- ١٩٩٥.

(٢٣) سامى رشيد. تطور التسلح النووى فى إسرائيل. شؤون الأوسط، العدد ٦٢، ١٩٩٧، ص ٥٥-٤٦.

(٢٤) صحيفة السفير. لبنان.

(٢٥) عبد المنعم المشاط. الأمن القومى العربى فى العصر الحديث. شؤون الأوسط، العدد ٦٩، ١٩٩٢، ص ٦٧-٧٢.

(26) Schally. T.C., Arms and Influence. Yale University Press, London, 1996, p.73.

(27) Duch?ne, F. The Proliferation of Motives, Magnitude and Consequence. Adelfi paper, No 133, 1977, p. 14.

(28) New York Times, 27-05, 1995.

(29) J. Spanier. Games Nation Washington D.C. Congressional Quarterly 1987, p. 349.

(30) Тьери Монтрепаль, Хазкияль Друр. Ядерное оружие и конфликты в странах третьего мира (стратегическое исследование). Центр арабских исследований №30. 1981, с. 10.

(31) T. T. Polouse. Nuclear Proliferation and the Second NPT. Review conference, IDSA journal, no 1 July 1980, p. 3 .

(32) S. Weussman and H. Krosney. The Islamic Bomb. NY Times Book, 1981, p. 83.

(33) Робин Фадхастур. Теория национальной безопасности в вдиахроническом аспекте. №3, 1986, с. 254.

(٣٤) مشهور سلام. نظرية الأمن الصهيوني، من هاشومير إلى السلاح النووي. الكويت، ١٩٨٥، ص ٧٠.

(35) «События» 2004-07-23; 09-25

(36) Юрий Макунин Ядерная Ермолка.

(37) Владимир Петров. Могендовид ядерный и не только.

(38) К. А. Капитонов Израиль и ядерная программа Ирана.

(39)Дмитрий Филиппових http://www.fondsk.ru/

(40)Николай Зимин, Валерия Сычева. Возня под персидским ковром. Итоги. ги

(41)«Интерфакс» 2005-09-19; 12-29.

(42)Анатолий Уткин. Иран свое возьмет? Президент Ахмадинежад со своими подданными.

(43) Martin van Creveld "The Transformation of War": The Free Press. New York, 1991; "Defending Israel: A Controversial Plan Towards Peace": Thomas Dunne Books / St. Martin's Press. New York, 2004 В изложении Николая Кербера.

(44) Афрам Анбар. Ядерный фактор в доктрине Израиля. № 9, 1985, с. 781.

(٤٥) التقديرات الإستراتيجية. دار النشر العربية، مايس ١٩٩٥، ص ٢..

(٦٤) صحيفة دفار. بغداد ٢٨٩١-٤-١٨.

(٤٧) صحيفة دفار. بغداد ٥٩٩١-٥-٥.

(٤٨) هيثم الكلياني. الإرهاب الذى يؤسس دولة. المثال: إسـرائيل. القـاهرة، دار الشروق، ١٩٩٧، ص ٨٣.

(49) Specter, L. Going Nuclear. Ballinger co, London, 1987, p. 79.

(٥٠) مركز البحوث، سلسلة الدراسات الاقتصادية. دراسـة عـن بنـاء محطـة كهرونووية فى إيران، العدد ٣١، ١٩٨٤، بغداد، ص ٨٣.

(٥١) صحيفة الحياة. لندن، ١٩٩١-٧-٨.

(٥٢) منعم العمار. مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية. بين المطالب والمطاوعـة. دراسات إيرانية، البصرة ١٩٩٣، ص ٩٣.

(53) Газета New York Times, 5 April 1992.

(55) Gazit, Sh. The Middle East Military Balance. 1990, 1992-1993, pp. 15-35.

(٥٦) مراد إبراهيم دسوقى. تجارة السلاح والأمن القومى فـــى الخلـــيج العربـــى. السياسة الدولية، العدد ١١٢، ١٩٩٣، ص ١٨١.

(57) Roy, A.R. Politics and Change in the Middle East. Sources of Conflict and Accommodation. NY, 1993, pp.61-72/

(58) World Military. Expenditures and Arm Transfers. 1993-1994. Washington, GPO, 1995 .

(59) D. Raviv, Y. Melman. Friends in Deed: Inside the U.S.-Israel Alliance. NY, Hyperion, 1994, pp. 81-102.

(60) أمين هويدى. الصراع العربى – الإسرائيلى بين مبـــدأى الـــردع التقليـــدى والنووى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣، ص ٧٩-١٩.

(61) Фолк, Роберте. Система борьбы на Ближнем Востоке. Шаги, необходимые для урегулирования проблемы. Центр стратегических исследований. Бейрут, 1997, с. 88.

(٦٢) منعم العمار. حول جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الـــسلاح النـــووى. إصدار وكالة الطاقة الذرية العراقية، يوليو ١٩٩٠، ص ١٢.

(63) Материалы конференции по будущему арабского мира и ядерной монополии Израиля. № 208, 1996.

(٦٤) عمران الشاوى. المؤتمر الدولى حول الشرق الأوسط والبحـــر المتوســـط، بوصفها مناطق خالية من الأسلحة النوويـــة. الـــسياسة الدوليـــة. العـــدد ٩٢، ١٩٨٨، ص ٣٦٢.

(65) Cordesman, A.H. Alter the Storm, the Changing Military Balance in the Middle East. Boulder, London, 1993, pp. 41-49.

(66) Сборник, посвященный вопросам ядерного взрыва, предыдущий источник, с. 28.

(67) McNamara, R.S. Nuclear Weapon After the Cold War. Foreign Affairs fall 1991, pp. 95-110.

(٦٨) قيس جواد العزاوى. التوترات الدولية وبلدان العالم الثالث. صحيفة الحياة. لندن، ٢٤-٣-١٩٩٥.

(٦٩) محجوب عمر. الحصار الممكن لإسرائيل. صحيفة السفير. لبنان، ٢٣-١٠-١٩٩٣.

(٧٠) منعم العمار. مؤتمر مدريد من الجانب الإسرائيلى. آفاق عربية. العدد ١٢، ١٩٩١، ص ٣٣.

(٧١) منعم العمار، سعد ناجى جواد. الخليج العربى فى ظروف التغيرات الدولية. العدد١٢٥، ١٩٩٦، ص ١٤.

(72) Feldman, Sh. Israel, Nuclear Deterrence. A Strategy for the 1980. NY, 1982, pp. 124-146.

(٧٣) خاشانكى أمير أحمدى. إيران والخطر الإسلامى الذى يقترب من إسرائيل. شؤون الأوسط، ١٩٩٤، العدد ٤٣، ص ٢٨-٣٣.

(74) Ten Green Wood. The Proliferation of Nuclear Weapons? The Diffusion of Power, Conflict, Control. Adelfi paper, No 131, London, 1977, p. 25.

(75) Роди Джоунз. Распространение ядерного оружия. Ислам. Бомба. Южная Азия. Университет Джорджтауна. Центр международных стратегических исследований. Перевод исследовательского центра г. Багдад, 1984, с. 71.

(76) Джудит Барбара Айзенхауэр. Первый, кто предложил Али Абд аль-Насеру строительство атомного реактора. Журнал ат-Тадамун, №184, 24.01.1986.

(٧٧) يوســف قاووش. مــواجهة القدرات النووية الإســرائيلية. عمــان، ١٩٨٧، ص ٧٦.

(٧٨) شلومون هيرينسون. جواب النصر على السياسة النووية الإسرائيلية. صحيفة هاآرتس، ١٦-١-١٩٨٠ من مواد الشؤون الإســرائيلية، بغــداد العــدد ٥٠، ص ٢٢.

(٧٩) غازى إسماعيل ربابدة. الإستراتيجية الإسرائيلية (١٩٦٧-١٩٨٠). عمــان، ١٩٨٣، ص ٥١.

(٨٠) شلومو هيرنسون. إلى حد الخــط الأخــضر. هــاآرتس، ١٨-١١-١٩٨٠. شؤون إسرائيلية. بغداد، العدد ٥٠، ص ٢٢.

(٨١) جاى فيلدمان. السياسة النووية الإسرائيلية. ترجمة غــازى الــسعودى. دار الجليل، ١٩٨٤، ص ٩٧.

(82) J. Cameron/ Speculative Potential for Uranium Resources in the Arab Countries in Energy in the Arab World. No 2, Kuwait, 1980, p. 277.

(83) New York Times. 20 Dec, 1977.

(٨٤) القبس الكويتى، ٢٠-١٢- ٦٨٩١.

(85) Frederick, W. Nuclear Non-Proliferation. The Spent Fuel Problem Pergamon Policy Studies. 1981, pp. 81-92.

(86) Sipri. the Near-Nuclear Countries and the NPT. 1972, p. 31 .

(٨٧) عزمى خليفة. حسن بكر. مصر ونزع السلاح. السياسة الدولية، العدد ٥٢، ١٩٨٧، ص ٦١.

(٨٨) منعم العمار. مستقبل تركيبة العالم العربى. المصدر السابق، ص ٣٨٢.

(٩٨) إحسان مرتضى. التحركات الإسرائيلية فى المجال النووى. شؤون الأوسط، العدد ٣٩، ١٩٩٥، ص ٧٩.

(٩٠) محمد عبد السلام. الآفاق المستقبلية للاحتكار النووى الإسرائيلى. ورقة عمل. المستقبل العربى، ١٩٩٦، ص ٠٧.

(٩١) صحيفة الأهرام. القاهرة ٢٥-١٢-٥٩٩١.

(٩٢) محمد زهير دياب. المطالب السلمية لأمن سوريا. دراسات فلسطينية، العدد ٢٣، ١٩٩٥، ص ٢٥.

(٩٣) تيسير الناشف. التهديد النووى الإسرائيلى. المستقبل العربى، العدد ١٠٣، ١٩٨٧، ص ١٤. هيثم الكليانى. الأمن القومى بعد تمديد العمل بمعاهدة الصناعات الذرية. شؤون الأوسط، العدد ٤١، ١٩٩٥، ص ٠٣.

(٩٤) تقديرات إستراتيجية. العدد ١٦، ١٩٩٥، ص ٨٣.

(٩٥) محمد السيد سليم. الإستراتيجية النووية المــصرية. تقــديرات وإجـــراءات خاطئة. شؤون الأوسط، العدد ٤١، ١٩٩٥، ص ٢١.

(96) Юрченко В.П. Вооруженные силы Сирии и Израиля: Военно-технические аспекты.

(97) Ben-Meir, A. Israel and Syria. The Search for a Risk Free Peace. Middle East Policy, No 1-2, 1995, pp. 140-155.

(٩٨) إحسان مرتضى. مسارات تسوية المسألة الإسرائيلية من الجانب الـــسورى. شؤون الأوسط، العدد ٤٣، ١٩٩٥، ص ٢٥-٥٣.

(99) Muslih, M. The Golan, Israel Syria and Strategic Calculation. NY 1993, pp 412-423.

(١٠٠) أيمن السيد عبد الوهاب. العلاقات السورية - الإسرائيلية وإشكالية الدخول فى صلب الموضوع. السياسة الدولية، العدد ١١٩، ١٩٩٥، ص ١٠٥.

(١٠١) محمد عب السلام. المصدر السابق، ص ٥٥.

(٢٠١) محمد عبد السلام. المصدر السابق، ص ٦٨.

(103) Shalev, A. Israel and Syria Peace and Security on the Golan. Middle East Policy, no 1-2, 1995, pp. 230-232 .

(104) Frederick, W. op.cit., p.108.

(105) Mohammed Heikel. The Road to Ramadan. New York Quadrangle, the New York Times Book, 1975, pp. 76-77.

(106) J. Rotblat. Nuclear Proliferation, Arrangements to International Control, Sipri. Nuclear Energy and Nuclear Weapers Proliferation. Tayler and Francis ltd, London, 1979, p. 280.

(١٠٧) شلومو هارنسون. النشاطات النووية فى الشرق الأوسط. القذافى والحصول على القنبلة النووية من الباكستان. الإصدار السادس، هاآرتس، ٢٥-١١-١٩٨٠. شؤون إسرائيلية، بغداد، العدد ٥١، ص ٣٥١.

(108) Чай Фельдман. Пред. Источник, с. 91.

(١٠٩) جمال عبد الناصر. فلسفة الثورة. سلسلة اخترنا لك، دار المعارف ١٩٥٤، ص ٣٥١.

(110) Ronald Bruce St. John. The Soviet penetration of Libya. The World Today, No 4, 1982, p. 133.

(111) Kenneth, N., Waltz. The Spread of Nuclear Weapons. More Maybe Better. Adelfi paper, No 171, 1981, p. 16.

(112) Roger F. Pajak. Arm and Oil. The Soviet Libyan Arms Supply Relationship. Middle East Review No 2, 1980-1981, p. 54.

(113) Материалы конференция по будущему арабского мира, предыдущий источник, с. 79.

(114) Чай Фельдман. Ук. Соч., с. 92.

(115) Lenorad Spector. Going Nuclear. London, 1981, p. 147.

(116) Материалы конференция по будущему арабского мира. С. 79.

(١١٧) منعم العمار. الجزائر والتعددية المكلفة. سلسلة مقالات الأزمة الجزائريـــة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ١٩٩٦، ص ١٧.

(١١٨) الجزائر بين العسكريين والكلاسيكيين. المـــستقبل العربـــى، العــدد ١٩٥، ١٩٩٥، ص ١٣٥- ١٤٠.

(١١٩) معهد الدراسات العربية. الأمن القــومى فـــى العـــالم العربـــى. الآفـــاق والمتطلبات. القاهرة، ١٩٩٣. ص ٩٧١.

(١٢٠) أحمد ماهابا. الجزائر تحت الاستعمار الأميركـــى - الفرنـــسى. الـــسياسة الدولية. العدد ١١٨، ١٩٩٤، ص ١٢٢- ١٣٠.

(121) Miler, G. Nuclear Arms Control in the Middle East. The Washington Quarterly, spring, 1994, p. 87.

(122) MCnamara, R.S. The Post-Cold War World and the Implication for Military Expenditure in the Developing Countries. Washington 1991, pp. 17-21.

(١٢٣) طلعت مسلم. الوجود العسكرى الأجنبى فى الوطن العربى. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٩٤، ص ١٥١- ١٨٣.

(124) A.I.J Venter. Iran Nuclear Ambition. Innocus Illusion or Ominous Truth. Jan's International Defense Reviews, Sept 1997, pp. 29-31. Также см. Муним аль-Аммар и Абд ар-Рахман ад-Давад. Иранские программы ядерного развития. Публикация ад-Дар аль-Арабийя ли-д-дирасат ва-н-нашр ва-т-тарджума., Каир, август 1996, с. 15.

(125) Sayigh, Y. Reversing the Middle East Nuclear Race. Middle East Report. No 117, 1992, p. 19.

(126) Kange, O. The Rise of the Regional State. Foreign Affairs, spring 1993, p. 91.

(١٢٧) هيثم الكيلانى. الإرهاب الذى ينشئ دولة. المصدر السابق. ص ٣٢١.

(١٢٨) صلاح الدين حفيظ. إسرائيل تدرس أعداءها. مجلة الحياة، لنــدن، ٤-١٢-١٩٩٤.

(١٢٩) رياض نجيب الريس. الدعوة لتعاون عربى مع حلف الــشمال الأطلــسى. المستقبل العربى، ٢٣٤، ١٩٩٤، ص ٨٠.

(130) K.H. Panofsky. Arms Control Today, The Doctrine of the Nuclear-Weapon States. July-August, 1994, p.65.

(١٣١) أحمد تهامى. الأزمة السياسية فى إسرائيل. السياسة الدولية. العــدد ١٣١، ١٩٩٨، ص ٨١٢.

(132) St. Zunes. The Function of Rogue States in U.S. Middle East policy. Middle East Policy No 2 1997, 88, 154-155.

(133) New York Times, 21.06.1996.

(134) Kapstein, E.B. American Arms - Trends Monopoly. Foreign Affairs Dune 1994, pp.13-19.

(١٣٥) منعم العمار. مستقبل السياسة الخارجية العراقية فى ضوء المواجهة العربية – الصهيونية. ضمن سلسلة مستقبل السياسة الخارجية للعراق. من مواد مركز الدراسات السياسية. بغداد، ١٩٩٤، ص ٩٥.

(136) К вопросу об образовании региона, свободного материалы энергетической организации предыдущий источник, с. 31.

(137) Уч. Соч.

(١٣٨) منعم العمار. الأمم المتحدة وجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. المعارك، العدد ١٠، ١٩٩٧، ص ٢٣.

(١٣٩) مشهور سلامة. المصدر السابق، ص ٩٦.

(١٤٠) منعم العمار. سياسة إسرائيل تجاه قضية مدينة القدس. شؤون عربية. العدد ٦٩، ١٩٩٨، ص ٢٤.

(١٤١) إحسان مرتضى. خطط إسرائيل العسكرية. شؤون الأوسط.. العدد ٣٤، ١٩٩٤، ص ٣٣١.

(١٤٢) صحيفة أورشليم – بغداد. فى ٢٤-١٢-١٩٩٨.

(١٤٣) إبراهيم البحراني وآخرون. بحوث نظرية فى إمكانية التسوية السياسية السلمية إلى عام ٢٠٠٠ جامعة عين شمس. القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٥١-١٦٤.

(١٤٤) منعم العمار. خطط إسرائيل العسكرية بخصوص قضية القدس. شؤون عربية. العدد٦٩، ١٩٩٨، ص ٢٤.

(١٤٥) صحيفة دفار.

(١٤٦) صحيفة معاريف.

(١٤٧) منعم العمار. نزار الحيالى. سباق التسلح التقليدى فى الشرق الأوسط. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد ١٩٩٥، ٦-٤-١٩٩٥ ترجمة خاصة.

(148) Газета Ха Мудья

(149) Perze, Sh. The New Middle East. London, 1991, pp.71-92.

(150) F.H. Lawson. Way Syria goes to War. Thirty Years of Confrontation. Ithaca, NY, 1996, pp.91-102.

(151) Times, 23-Dec-1990.

(١٥٢) على عبد الوهاب. الشرق الأوسط الجديد. سيناريو التفــوق الإســرائيلى. القاهرة، ابن سينا ١٩٩٥، ص ٤٨- ٣٥.

(153) Fledman, Sh. Israel Nuclear. op.cit., p. 125.

(١٥٤) تقديرات إستراتيجية، مارس ١٩٩٥، ص ٥١.

(١٥٥) سامح رشيد. المصدر السابق، ص ١٦.

(١٥٦) منعم العمار. النظام المستقبلى لتشكيل المنطقة العربية. المصدر الــسابق، ص ١٥٢.

(157) Mirahmad, H. and Bill, J.A. The Clinton Administration the Future at the US-Israel. Middle East in sight, No 4, 1994, pp. 20-30.

(١٥٨) أحمد إبراهيم محمود. المؤتمر الخاص بمناقشة مسألة الحــد مــن انتــشار السلاح النووى. قضايا وآراء وقراءات السياسة الدولية. العــدد ١٢١، ١٩٩٥، ص ٥٧١.

(١٥٩) المصدر السابق، ص ٥٧١.

(160) Epstein, W. The Last Chance. The Free Press. NY, 1976, pp. 181-210

(161) Kalyadin, A. and Nazarkin Y. Disarmament Negotiations Machinery. International Peace and Disarmament. Moscow, 1984, p.78.

(162) Fawaz, A. Gergez. Washington Misguided Iran Policy. Survival No 4, 1997, p.10

(163) Devin T. Hagerty. op. cit., p.171 .

(١٦٤) منعم العمار. الأمم المتحدة. المصدر السابق، ص ٦٣.

(165) Niser, M. The Gold Order Reborn. American and the Middle East Global Affairs, No 1, 1992, p.18.

(166) Vono, C.V. Desert Storm and the Future of Conventional Forces. Foreign Affairs, Spring 1994, p.13.

(167) Time 25/09/1997.

(168) New York Times 25/09/1998.

(١٦٩) منعم العمار وسعد ناجي جواد. الخليج العربي في ظروف العالم المتغير. السياسة الدولية، العدد ١٢٥، ١٩٩٦، ص ٩٢.

(١٧٠) محمد السيد سليم. مستوى التسلح في الشرق الأوسط. مقترحات لإنشاء نظام قابل للحياة. شؤون الأوسط، العدد ٣٤، ١٩٩٤، ص ٦٩-١٧.

(١٧١) نبيل فهمي ومحمود كريم. المشاريع والأفكار، المطروحة بشأن التعاون الأمني الإقليمي، التسلح ونزع السلاح، السياسة الدولية. العدد ١١٥، ١٩٩٤، ص ٤٩١.

(172) New York Times 26/04/1997.

(١٧٣) أحمد إبراهيم محمود. مؤتمر عن الحد من الانتشار...... المصدر السابق، ص ٧٧١.

(174) Leonard S. Spector. Neo nor Proliferation. Survival. No 1 1995, p.81.

(175) Материалы конференции по будущему арабского мира и ядерной монополии Израиля. № 208. 1996, с. 104.

(١٧٦) منعم العمار ونزار حيالي. المصدر السابق، ص ٥٢.

(١٧٧) منعم العمار. إضافات إلى القرار ٦٨٧. آفاق إستراتيجية. بغداد. العدد ٣، ١٩٩٩، ص ٨.

(178) Agha, H. Arms Control and Security in the Middle East. The Search for Common Ground. Washington, 1995, pp. 81-92.

(179) Стратегический отчет арабского мира за 1996 г. (напечатано в аль-Ахрам от 1997 г.), с. 236.

(180) Middle East Report, No 3, April 1998.

(١٨١) مجلة العرب اليوم. الأردن ١٤-٩- ١٩٩٨.

(١٨٢) التقرير الإستراتيجي للعالم العربي لعام ١٩٩٦ (منشور في صحيفة الأهرام ١٩٩٧)، ص ١٢٢،

(١٨٣) مجيد الكيالي. أنظمة الإدارة المحلية في الشرق الأوسط ومفهـوم التسوية الأميركية – الإسرائيلية. الفكر الإستراتيجي العربي. العدد ٤١، ١٩٩٢.

(١٨٤) نزار أغرى. معاهدة التعاون العسكرى والأمنى التركـــى - الإســرائيلى. شؤون الأوسط. العدد ٦٢، ١٩٩٧، ص ٣١١.

(185) R. K. Hermann. Russian Policy in the Middle East, Strategic Change and Tactical Contradictions. Middle East Journal, No 3 1994, p. 462.

(186) Sh. Chubin. op.cit., p.22.

(١٨٧) نذيرة محمود خطاب. التسلح الإسرائيلى فى ضوء النظام العالمى الجديـد. دراسات. العدد٥٢، ١٩٩٣، ص ٦١.

(١٨٨) انظر مجموعة التفجيرات النووية المستقبلية. المصدر السابق، ص ٩٣.

(189) S. Weissman. op.cit., p.68.

(١٩٠) تقديرات إستراتيجية. أكتوبر ١٩٩٨، ص ٨٢.

(١٩١) نزار الحيالى. الأمن القــومى العربــى والقنبلــة الإســلامية. إصــدارات إستراتيجية. بغداد ١٩٩٨، ص ١٢.

(١٩٢) منعم العمر وسعد ناجى جواد. المصدر السابق، ص ٤٤.

(١٩٣) منعم العمار. عبد الرحمن الداود. المصدر السابق، ص ٤٥.

(١٩٤) منعم العمار وسيد ناجى. العلاقات العربية - الإيرانية: هل هناك فائدة من تعكير صفوها؟ شؤون عربية. العدد ٨٨، ١٩٩٦، ص ٢٥١.

(١٩٥) من وثائق المؤتمر حول مستقبل العالم العربى. المصدر السابق، ص ٩٦.

(١٩٦) صحيفة الحياة. لندن. ١٣-٨-١٩٩٤.

(١٩٧) صحيفة الشعب. الأردن. ١٨-٤-١٩٩٤.

(١٩٨) تقديرات إستراتيجية. أبريل ١٩٩٨، ص ٩٢.

(١٩٩) منعم العمار. القدرات النووية الإيرانية وجهود الغرب في السيطرة عليها. صحيفة بغداد – القدس، ٢٢-٢-١٩٩٥.

(٢٠٠) المستقبل العربي. العدد ٢٠١، ١٩٩٥، ص ١٥١.

(201) A.H. Cordeman and A.S. Hashim. Iran. Dilemmas of Dual Containment. Boulder , Westview Press, 1997, pp.81-92 .

(202) Pipes, D. and Clawson, P. ed. Ambitions. Iran Troubled. Neighbores Foreign Affairs, No 1992-1993, p.127.

(203) ООН. Центр по разоружению. Исследование по всем странам, не имеющим ядерного оружия. Нью Йорк 1986, с. 41-72.

(204) Perl Mutter, A. and Uri-Bar-Joseph. Two minutes over Baghdad. London, Mitchell, 1983, p.190.

(205) Coral Bell. The Convention of Crisis, a Study in Diplomatic Management. London, Oxford University Press, 1971, p.11.

(206) Times, 23 Dec 1990.

(٢٠٧) منعم العمار. مستقبل المنطقة العربية في ضوء...... المصدر السابق، ص ٧٠٣.

(208) International Herald Tribune. 07/05/1995.

(٢٠٩) آفاق عربية. العدد ١١، ١٩٩٣، ص ٨١.

(٢١٠) مختارات إسرائيلية. دار الجليل للنشر. عمان، ١٩٩٢.

(٢١١) حسام أحمد محمد هنداوى. صلاحيات مجلس الأمن فـــى ضـــوء قواعـــد النظام العالمى الجديد. دار النهضة العربية. القاهرة، ١٩٩٤، ص ٨٦.

(٢١٢) بطرس غالى. الأمم المتحدة بين تناقضات المرحلة الانتقاليـــة والمـــسؤولية المشتركة تجاه السياسة الدولية. العدد ١١٧، ٤٩٩١.

(213) Hume, C. How Make Peace. The UN and the Iraq-Iran. Washington, 1994, pp.122-136 .

(٢١٤) منعم العمار. الأمم المتحدة إنشاء منطقة خاليـــة مـــن الأســـلحة النوويـــة. المصدر السابق، ص ٩٣.

(٢١٥) التقرير الإستراتيجى للعالم العربى لعام ١٩٩٦ (المنـــشور فـــى صـــحيفة الأهرام ١٩٩٧)، ص٣٤.

BBC. Спизйап 5c!еnce МопИог. 1п1:егпа1:1опа1 НегаИ ТпЬипе. Ма1:1опа1 Розг. МЕ\Л/5гп. Тпе Т1те5,

(216) Алексей Сахно. По материалам: BBC, Christian Science Monitor, International Herald Tribune, National Post, NEWSru, The Times, Здоровье Украины. Интерфакс-Украина. Лента. ги 2006г.

المؤلف في سطور :

يازا جنكياني

ولد يازا جنكياني في مدينة السليمانية جنوب كردستان، أكمل دراسته الجامعية وهاجر إلى أوروبا في منتصف الثمانينيات... دخل عالم الصحافة واستمر في نشر المقالات السياسية والاجتماعية منذ كان في كردستان إلى أن استقر في أوروبا لمدة خمسة وعشرين عاما... تناول في مقالاته وأعماله الأدبية مواضيع مختلفة، ركز على الوضع السياسي والاجتماعي المتغير والمضطرب في العالم بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص... حصل على شهادة الدكتوراه في السياسة الدولية من خلال بحثه حول العراقيل التي تحول دون حل مشاكل منطقة الشرق الأوسط وخصوصًا المسألة الكردية وتأثير عامل اكتشاف النفط في زيادة تعقيد الوصول إلى تطبيق سلمي يحفظ حقوق الجميع... وهو من أشد المتحمسين لدعوات التغيير السياسي في جنوب كردستان.... له تسعة مؤلفات صدرت بلغات مختلفة في أوروبا والدول العربية...

المترجم فى سطور:

على مرتضى سعيد

ولد على مرتضى سعيد فى العراق عام ١٩٦٩ أكمل دراسته الجامعية فى بغداد.. حاصل على شهادة الدكتوراه فى اللغة الروسية وآدابها من جامعة سانت بطرس بورغ الحكومية... يعمل مترجمًا لثلاث لغات (الإنجليزى والعربى والروسى) يعيش حاليا فى روسيا ويمارس الترجمة الفورية والأدبية منذ سبع سنين....

التصحيح اللغوى: عايدى جمعة
الإشــراف الفنى: حسن كامل